لمحات من

عراق القرن العشرين

الكتاب الثاني: المقدمة

٢ – ١١

العراق منذ الاحتلال العثماني حتى بداية

نشوء الدولة العراقية الحديثة

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من
عراق القرن العشرين

الكتاب الثاني: المقدمة

٢ – ١١

العراق منذ الاحتلال العثماني حتى بداية

نشوء الدولة العراقية الحديثة

دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الثاني
منشورات اراس رقم: ١٣٦٠
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٤٩ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

محتويات الكتاب الثاني

محتويات الكتاب الثاني	٥
الفصل الأول	٧
الاحتلال العثماني للعراق	٧
الفصل الثاني	٣٢
أوضاع العراق في نهاية عهد المماليك	٣٢
داود باشا في الحكم	٤١
سقوط داود باشا وعودة السيطرة العثمانية المباشرة على العراق	٤٨
الفصل الثالث	٥٤
أحوال العراق خلال المرحلة العثمانية الجديدة	٥٤
العراق والمرأة الشجاعة قرة العين	٨١
الفصل الرابع	٩٣
تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال الفترة ١٨٦٩ ومطلع القرن العشرين	٩٣
أولا: مدحت باشا والياً على بلاد ما بين النهرين	٩٣
ثانيا: تطور المسألة الزراعية وأحوال الفلاحين في الريف	١٠١
ثالثاً : طبيعة العلاقات الزراعية في الريف العراقي	١٠٦
رابعاً : تطور الإنتاج الحرفي في المدينة وأحوال العاملين فيه	١١٣
خامساً : العلاقات التجارية الخارجية ودور الشركات الأجنبية في العراق	١٢٠
الفصل الخامس	١٢٩
البنية الاجتماعية لسكان العراق في الفترة الأخيرة من العهد العثماني	١٢٩
أولاً : السكان	١٢٩
ثانياً : لوحة تقريبية عن البنية الاجتماعية في القرن التاسع عشر	١٣٧
١: البنية الطبقية في الريف العراقي	١٣٧
ثالثاً : بعض الملامح الأساسية للعلاقات القبلية في العراق	١٤٤
رابعاً : بنية مجتمع المدينة العراقية	١٥٢
١– فئة صغار المنتجين	١٥٣

٢ – فئة أشباه البروليتاريا ١٥٦
٣– فئة العبيد ١٥٧
٤ – الفئات العمالية ١٦١
مواقع النشاط الرأسمالي المحلي ١٦٣
مواقع الشركات الرأسمالية الأجنبية ١٦٤
٥– فئة التجار ١٧٩
٧– فئة العاملين في أجهزة الدولة ١٨٠
خامساً : الحالة الاجتماعية ١٨٥
سادساً : التعليم ١٩٥
سابعاً : واقع الاستبداد والتعذيب العثماني والمماليكي في العراق ١٩٩
الفصل السادس ٢٠٦
تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق ٢٠٦
أثناء الحرب العالمية الأولى ٢٠٦
المبحث الأول : الوضع في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وتكريس ٢٠٦
النفوذ الاقتصادي والسياسي البريطاني في العراق ٢٠٦
المبحث الثاني : العراق في سنوات الحرب العالمية الأولى ٢٢٨
الفصل السابع ٢٤٣
إطلالة على كردستان العراق في ظل الهيمنة العثمانية ٢٤٣
المبحث الأول: كردستان العراق قبل تكوين الدولة العراقية الحديثة ٢٤٣
المبحث الثاني: كردستان الجنوبي في مطلع القرن العشرين ٢٦٧
المصادر ٢٨١
١. المصادر العربية ٢٨١
٢ . المصادر باللغات الأجنبية ٢٨٦

الفصل الأول

الاحتلال العثماني للعراق

كان الانحطاط الحضاري قد بدأ يأخذ أبعادا جديدة في بغداد وفي سائر مدن وأرياف عراق ما بين النهرين في أعقاب الاجتياح المغولي. وتجلى ذلك في المجالات الفكرية والسياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان. كما بدأت الفيضانات والأوبئة تفتك بالمزيد من االناس. وإحدى أبرز ظواهر التخلف تجلت في انتشار المزيد من الطرق الدينية التي لا تعبر عن تفتح وتنامي الفكر الديني وتأثيره الأيجابي على العلاقات بين البشر، بل تجلّت في انغلاق ديني متفاقم ونشوء وتطور تقاليد وعادات أو بدع جديدة ذات مضامين خرافية ارتدادية. وأحد أبرز تلك المظاهر تنامي وتعمق الأحاسيس الطائفية وتحولها إلى صراعات عدائية وإلى صراعات ونزاعات مذهبية متنوعة وتراجع في روح التسامح إزاء معتقدات الناس الدينية والمذهبية المختلفة. وكانت نتائجها قاسية على المجتمع، إذ عادت معها وفي حينها العلاقات القبلية تفرض نفسها على حياة سكان المدن، وتراجع الازدهار العباسي الذي عرفه العراق في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلى الوراء.

أشير سابقا إلى أن الفترة التي أعقبت الغزو المغولي للعراق اتسمت باشتداد الصراعات والنزاعات بين القبائل التركمانية التي كانت تهيمن على بغداد وعلى مناطق أخرى من العراق والتي قادت بدورها إلى إضعافها جميعا وإلى تخلف دور تلك الدويلات في العناية بشؤون الري وتنظيف الأنهار والإنتاج الزراعي والإنتاج الحرفي اليدوي وطرق المواصلات والأمن الداخلي، وتنامي معه التذمر الاجتماعي إزاء ما كان يجري، إذ أصبح الفقر ظاهرة عامة وشاملة للغالبية العظمى من السكان. وفي هذه الأجواء توفرت إمكانيات غير قليلة أمام القوى الجديدة في بلاد فارس، أمام الجماعة الصفوية، وتطلعها للهيمنة ثانية على العراق. وتم لها ذلك فعلا في عام ٩١٤ هجرية /١٥٠٨م. فكتب التاريخ تشير إلى أن إسماعيل بين الشيخ

حيدر بن جنيد الصفوي الذي، ينحدر من عائلة فارسية متدينة ومتصوفة، تمكن في عام ٩٠٦ هجرية من تحشيد أتباعه والدخول بهم إلى تبريز عنوة، حيث أعلن عن نفسه فيها شاهاً (ملكاً) عليها، ومنها توجه فيما بعد إلى كاشان. ولم تمر فترة طويلة حتى استطاع إخضاع بقية بلاد فارس لهيمنته السياسية والعسكرية. ومع هذا التوسع بدأت المرحلة الجديدة للهيمنة الصفوية والتوسع على المناطق المجاورة التي لم تكن قد خضعت لسيطرته حتى ذلك الحين. ففي عام ٩٠٨ هجرية تسنى للقوات الصفوية بقيادة إسماعيل شاه، الاستيلاء على گيلان، ثم على ديار بكر بسهولة كبيرة. وكانت البداية الفعلية لاحتلال العراق. ففي عام ٩١٤ هجرية/ ١٥٠٨ م استولى إسماعيل الصفوي على بغداد في فترة كان الصراع فيها محتدماً بين مؤيدٍ لحكم التركمان السنة وبين مؤيدٍ لحكم الفرس الشيعة. وكان ذلك في عهد السلطان مراد بن يعقوب آخر سلاطين دويلة آق قوينلو، وكان باريك البايندري والياً على بغداد.

كان إسماعيل الصفوي ينحدر من عائلة متدينة عانت الكثير من المصاعب بسبب صراع حكام التركمان في ما بينهم[1]. ويشار إلى أن هذه العائلة كانت قد تبنت طريقة جديدة في الدين، وكانت تتميز بالزهد والتقوى والعلاقات الطيبة بالناس وبمريديها على نحو خاص. وكان إسماعيل الصفوي نفسه قد تربى على المذهب الشيعي الاثنى عشري ونشأ، كما يبدو طائفياً متطرفاً ومتعصباً لمذهبه ويحمل الكراهية للمذاهب الأخرى، كما بدا ذلك واضحاً من

---

١ يشير المحامي عباس العزاوي في كتابه "تاريخ العراق بين احتلالين" إلى أن الطريقة الدينية التي اتبعها جد ووالد إسماعيل هي... طريقة تصوفية في أصلها، وتعد الأئمة الاثنى عشر رجال طريقتها وأولهم الإمام علي (رض). وأهلها يسمون ب (القزلباشية). وهؤلاء منتشرون في العراق وغيره ودخلهم الغلو ولا سبب له إلا دخول المبالغات في أشعار المدح للآل، ثم انتشار شعر الغلاة فتمكنوا في الغلو، وهم الآن بعيدون عن عقائد المسلمين وفروضها الدينية. ودخلتهم فكرات غريبة من هؤلاء الغلاة". راجع في هذا الصدد: العزاوي، عباس محامي. تاريخ العراق بين احتلالين. منشورات الشريف الرضي. قم–إيران. الجزء الثالث، المجلد الثاني. ص ٣٣٥ .

سلوكه بعد احتلال بغداد. إذ بعد دخوله بغداد وترحيب أعيانها به بدأ لفوره بممارسة سياستين متقاطعتين عمقتا الخلاف المذهبي في بغداد وفي سائر المنطقة، تجلتا في:

- قيامه بزيارة العتبات المقدسة عند الشيعة في كل من كربلاء والنجف وسامراء وتقديمه الهدايا لسدنة هذه المراقد والمزارات الشيعية وتكريمه لأهاليها من خلال الأمر بإعادة مجرى النهر أليها، حيث كان قد جف فيه الماء.

- ولكنه قام في مقابل ذلك بالإساءة المشينة للمراقد الدينية المقدسة عند السنة في بغداد، ومنها قبر الإمام الأعظم أبو حنيفة والشيخ عبد القادر الگيلاني. ثم عمد، كما تشير إلى ذلك العديد من المصادر، إلى قتل الكثير من أبناء بغداد من أهل السنة. ولاحق في الوقت نفسه أفراد تلك الجماعة التي أطلق عليها ب "علي أللهية"، على اعتبار أنهم يحملون عقائد منافية للدين الإسلامي ومتعارضة مع الشيعة وقتل منهم خلق كبير. جاء في "تحفة الإزهار وزلال الأنهار في نسب السادة الفاطمية الأطهار" لأبن شدقم ما يؤيد ذلك، كما يشير إلى تلك الحوادث السيد عباس العزاوي في كتابه الموسوم "تاريخ العراق بين احتلالين"، اعتماداً على مصادر عديدة، حيث أورد ما يلي: "فتح بغداد وفعل بأهلها النواصب ذوي العناد ما لم يسمع بمثله قط في سائر الدهور بأشد أنواع العذاب حتى نبش موتاهم من القبور. ثم توجه إلى الأهواز وخوزستان وشوشتر ودزفول وقتل من فيهم من المشعشعين والغلاة والنصيرية واستأسر منهم خلقا كثيراً[٢]. وكتب صاحب الجواهر عما حل بالأسرة الكيلانية في عهد الصفويين يقول: "وببغداد جماعة بمقام الشيخ عبد القادر يدعون أنهم من ذريته. ولهم جاه وحرمة عند الخاص والعام. ولهم رزق ومرتبات برسم الفقراء والمترددين على الزاوية. ولما ملك بغداد شاه

٢ العزاوي، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين. مصدر سابق. جزء ٣، مجلد٢. ص ٣٤٣، مأخوذ عن تحفة الأزهار. ص ٢١٧.

إسماعيل سلطان العجم خرب الزاوية وشتت شملهم وتفرقوا في البلاد وحضر جماعة منهم أنزلناهم بمنزلنا" إلى آخر ما جاء"[٣].

وكانت لهذه السياسة نتائج كارثية على المجتمع العراقي على امتداد الفترات اللاحقة، علما بأنها كانت معلما سيئا من معالم الفترة السابقة على الصفويين أيضاً. ومن بينها اشتداد العداء بين السنة والشيعة في العراق، وتنامي الخلاف بين الدولة العثمانية التي كانت قد قطعت شوطا بعيدا في الاستيلاء على مناطق واسعة في الغرب والشرق، وبين الدولة الصفوية الجديدة في فارس ومن منطلق مذهبي أيضاً. وفي الحالتين كان الموت يحصد أبناء الشعب من أتباع المذهبين.

ومع نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلادي كان عثمان بن أرطغرل (١٢٨٨–١٣٢٦م)، الذي حظى بإقطاع حدودي يشرف عليه، كان قد منحه إياه إيلخان غازان، يقود عشيرته (قابي)، إحدى فصائل "الأوغوز" القبلية التركية المنتسبة في منشئها لتركستان[٤]، في طريقه إلى إقامة مملكة تركية جديدة. فمن رقعة الأرض الصغيرة تلك انطلق عثمان بقواته المسلحة غازياً المناطق المجاورة وموسعاً تدريجا إمارته على حساب الإمارات الصغيرة المجاورة مستخدما الغزو والاجتياح والعنف الدموي لفرض سيطرته عليها وأخضاعها لسيادته[٥]. مستفيدا في ذلك من خمسة عوامل مهمة، هي:

١. تشكيله قوة محاربة وسهره على تدريبها وتأمين الأسلحة المناسبة لمهماتها القتالية، إضافة إلى زيادة عددها باستمرار.

---

٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٣.

٤ الجميل، سيَّار د. العثمانيون وتكوين العرب الحديث. ط ١. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. ١٩٨٩. ص ١١٩.

5 Werner، Ernst/Markov، Walter. Geschichte der Tuerkenvon den Anfaengen bis zur Gegenwart. Akademie-Verlag. Berlin. 1979. S. 22.

٢. خصوبة الأرض التي توفرت له والتي كان في مقدوره زيادة موارده المالية منها لتأمين التدريب والتسليح والصرف على العدد المتزايد لقواته المسلحة.

٣. حصول قوات عثمان الأول، ومن بعده بقية سلاطين آل عثمان، على تأييد سلطة المماليك في مصر لهم في صراعهم مع الدولة البيزنطية والتوسع باتجاه أوروبا، إذ كانت ترى في ذلك إبعادا لها عن الصراع مع الأوربيين وفتحا جديدا لديار الحرب لصالح ديار الإسلام.

٤. الضعف البالغ الذي حل بالدولة البيزنطية حينذاك، بحيث عجزت عن الدفاع عن المناطق التي كانت تحت سيطرتها من هجمات قوات عثمان، ومن جاء من بعده من السلاطين الأتراك، وضمها إلى إمارته الجديدة.

٥. الضعف الذي كانت عليه الإمارات التركية الصغيرة المجاورة له والتي لم يكن في مقدورها الدفاع عن نفسها، إذ واجهت عدوا شرسا وعنيدا كان يسحق بدون رحمة كل من يقف في طريقه.

وهكذا تشكلت تدريجا الدولة العثمانية، كما تشكلت قبل ذاك بقية الدول الكبيرة، حيث لعب الغزو والاجتياح وحب التوسع العدواني على حساب الآخر وممارسة العنف الدموي والقتل الواسع وتحويل المزيد من البشر إلى عبيد يخدمون الدولة الجديدة الدور الأساسي في قيامها وتوسعها واستمرارها قرونا عديدة. ومنذ بدء الغزو شدد القادة العسكريون الأتراك من حديثهم باسم الإسلام وممارسة سياسات مناهضة للسكان المسيحيين في الأراضي التي كانوا يحتلونها، وكانوا يبذلون الكثير من الجهد والعنف والابتزاز لتحويل الناس عن دينهم وإدخالهم عنوة إلى الديانة الإسلامية. وكانت مثل هذه السياسة تلقى التأييد والترحيب من قبل الغالبية العظمى من رجال الدين.

كان الشرق هدفا دائما للأسرة العثمانية، حيث وجهت لغزوه واحتلاله الكثير من جهود العشيرة وطاقاتها. لكن باءت تلك المحاولات بالفشل، إذ كانت تصطدم بقوات تيمور لنگ منذ مطلع القرن الخامس عشر، وتعرضت القوات التركية إلى ضربات قاسية من قوات هذا

القائد العسكري المغولي. ولكنها عوضت تلك الاندحارات بتعزيز قدراتها العسكرية وفي تجنيد المزيد من الأفراد من منطقة البلقان ومن غيرها لشن حملات عسكرية مظفرة على الدولة البيزنطية والسيطرة على قسطنطينة، عاصمة البيزنطيين حينذاك، وتحويلها منذ عام ١٤٣٥م إلى عاصمة المملكة العثمانية الجديدة.

ومع مطلع القرن السادس عشر استطاعت الدولة الصفوية أن تسيطر على العراق وتجعله جزءا من إمبراطوريتها الفارسية. وشكلت هذه الحقيقة تحديا رئيسياً للدولة العثمانية من ثلاث نواحي:

١) من الناحية الدينية حيث كان الصفويون ينتمون إلى المذهب الشيعي على خلاف العثمانيين الذين كانوا ينتمون إلى المذهب السني.

٢) ومن الناحية التجارية حيث كانت بغداد تشكل جسرا يربط بين أوروبا والهند.

٣) كما أن الدولة العثمانية كانت ترى في احتلال إيران للعراق احتمال بروز مخاطر غزو مناطق جديدة وفرض سيطرتها عليها، في حين كانت الدولة العثمانية هي الراغبة في ذلك.

وفي الوقت الذي بدأت مناطق واسعة من العراق، إضافة إلى بغداد، ترفض حكم الصفويين بسبب سياساتهم التي انتهجوها إزاء نسبة كبيرة من السكان والتي اتسمت بالتمييز الطائفي، إضافة إلى ضعفها والتآمر المستمر عليها واستنزاف قدراتها المالية والعسكرية وتدهور سمعتها وتزايد الحركات السياسية المناهضة لها، لا في العراق فحسب، بل وفي المناطق الأخرى التي كانت خاضعة للدولة الفارسية، كانت الدولة العثمانية في ذات الوقت تعيش مرحلة الانتعاش الكبير والتوسع الأفقي السريع واحتلال بلدان جديدة ووقوع مساحات واسعة وأعداد كبيرة من سكان تلك البلدان تحت رحمة الاحتلال العثماني، وخاصة في وسط أوروبا، حيث كانت قواتها العسكرية بتسليحها الجيد قد احتلت بلغاريا وبودا في هنغاريا وغيرها من المدن الأوروبية، إضافة إلى أخذ الكثير من الأسرى وتحويلهم إلى عبيد. ولم تنجح محاولات ملك هنغاريا وجهوده للتنسيق والتعاون بين قواته والقوات الفرنسية

والألمانية لتنظيم حرب صليبية جديدة ضد قوات الأتراك، التي كان يقودها بايزيد بن عثمان بن أرطغرل، بهدف ردع القوات التركية والتصدي لأطماعها في المنطقة ومنعها من التوسع على حساب الأراضي الأوروبية، بل جاءت جهوده بنتائج عكسية تماما. إذ قاد ذلك التحالف غير المنظم وتلك العمليات العسكرية المشتركة إلى تلقي المزيد من الضربات والاندحارات وسقوط مدن أخرى في أيدي الغزاة والمحتلين الأتراك ووقوع عدد كبير من الجنود أسرى بيد القوات العثمانية، كما نشبت صراعات ونزاعات دموية داخلية بين أتباع الكنيسة الكاثوليكية وأتباع الكنيسة الشرقية[٦].

لم تكن المملكة العثمانية الحديثة التكوين تختلف عن بقية الممالك والإمبراطوريات التي كانت تولد وتنمو وتتوسع وتتطور في تلك العهود. فهي كيان نشأ على أساس قبلي، حيث تمكنت قبيلة محاربة وشجاعة ومغامرة فرض نفسها، بعد أن كانت قد منحت منطقة لتقطن فيها وتقيم إمارتها عليها وتحكم فيها، ثم أخذت تتسع تدريجيا وفي كل الاتجاهات لتصبح بعد فترة من الزمن إمبراطورية كبرى مترامية الأطراف وتتطلع لضم مساحات جديدة وشعوب أخرى إليها. وكان هذا السلوك هو ديدن جميع الإمبراطوريات التي تشكلت على مر التاريخ. وكانت السلوكية الملازمة للحكام القبليين تميل إلى الغزو أو الاجتياح والتوسع وفرض السطوة على الآخرين والاستقرار في المنطقة، إذ كانت مثل هذه الاتجاهات تعتبر مقياسا للرجولة والعظمة والاقتدار من جهة، وطريقا لامتلاك المزيد من الثروات والجاه والأتباع والنفوذ من جهة أخرى، وبمثابة إشباع لرغبات وحاجات أبناء القبيلة في الحركة الدائبة وفي الحصول على المزيد من الموارد والنساء والعبيد من خلال غزو مناطق جديدة والتوسع على حساب الشعوب الأخرى، أكثر مما كانت تميل إلى الاستقرار والسلم والزراعة المستقرة. وكانت تلك الإمارات كلما توسعت وجدت نفسها أمام تحديات وحاجات جديدة تفرض عليها، وفق منطق التوسع والهيمنة والاغتناء، مواصلة توسعها لتأمين المزيد من الإمكانيات المالية والمادية لحماية ما أصبح خاضعا لها من أقوام وشعوب وأراض وموارد.

---

٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢–٣٨.

بدأت الهيمنة العثمانية على بلاد ما بين النهرين بصورة تدريجية وبعد فترة وجيزة من انتصار القوات العثمانية في عهد السلطان سليم الثاني في معارك جالديران، أي في المنطقة السهلية الواقعة في أذربيجان شمالي بحيرة أورمية وشمالي شرقي بحيرة وان، ضد الفرس في ٢٢ آب/ أغسطس من عام ١٥١٤ ميلادية على قوات الدولة الصفوية في عهد الشاه إسماعيل الصفوي، التي كانت تسيطر حتى ذلك الحين على تلك المناطق. ومكّنت نتائج تلك المعارك قوات الدولة العثمانية الفتية على التوسع الأفقي في المنطقة وإضعافها المتواصل لهيبة الحكم الصفوي في بقية مناطق العراق، وخاصة في بغداد، وبالتالي النجاح في تحريك وتنشيط أو حتى دعم المزيد من الانتفاضات المناهضة للدولة الصفوية والحكام الذين نصَّبتهم على مختلف المناطق والمدن في آذربيجان وكردستان الجنوبي أو في غيرها من المناطق.[٧] ومع أن القوات الصفوية، التي أعادت تنظيم صفوفها واستفادت من خوض القوات العثمانية لمزيد من المعارك التوسعية في مناطق وجبهات مختلفة ومتباعدة كثيرا، وتمكنت من توجيه ضربات قاسية فيما بعد للقوات العثمانية، إلا أنها لم تستطع إلحاق الهزيمة بها أو الاحتفاظ بتلك المناطق التي كانت تحت سيطرتها، إذ سرعان ما اضطرت إلى خوض معارك عسكرية جديدة تلقت على إثرها ضربات قاسية وخسرت مواقع أخرى ومدن كثيرة في مناطق عديدة بعد معارك "كاركانديد"، أي في المنطقة الواقعة جنوبي ماردين. وأصبحت كركوك والموصل وأربيل ابتداءً من عام ١٥١٦ جزءاً من مناطق السيطرة العثمانية. واعتبرت هذه الانتصارات العثمانية بمثابة البداية الحقيقية للهيمنة اللاحقة على بغداد وسائر أجزاء العراق بحدوده الإقليمية الراهنة تقريبا. ويشير الدكتور سيّار الجميل بهذا الصدد قائلا: " أما الموصل، فتكاد أغلب التواريخ الهامة أن تجمع لخضوع الموصل كأول مدينة عربية تقع تحت الهيمنة العثمانية سنة ١٥١٦ م، ... من ناحية أخرى، فلقد دخل المجال العثماني، السكان العرب القاطنون على أراضيهم المعشوشبة في الفرات الأوسط. ومن ضمن مناطقهم:

---

٧ سيَّار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث – من اجل بحث رؤيوي معاصر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٣٤

سنجار وتلعفر وبادية الجزيرة (بين الفرات الأوسط ودجلة) حتى عانه وحديثه وهيت..."[٨]، إضافة إلى احتلالهم لمناطق واسعة من شمال العراق وجنوب كردستان. وفي عام ١٥٣٤ ميلادية تم احتلال بغداد بصورة سلمية على يد السلطان سليمان القانوني.[٩] وتعرض هذا الاحتلال إلى ارتدادات عدة تحت ضغط القوات الفارسية وفي فترات مختلفة، اضطرت القوات العثمانية على خوض معارك دامية في سبيل الاحتفاظ ببغداد والموصل وغيرها من المدن التي كانت قبل ذاك تحت الاحتلال الفارسي[١٠].

كان سكان بغداد والمسؤولين عنها في تلك الفترة على استعداد تام لتسليم مفاتيح المدينة إلى السلطان العثماني سليمان القانوني دون قتال والترحيب بمقدمه إلى عاصمة العباسيين. وكان هذا التصرف نابع من المعاناة الكبيرة التي عاشها البغداديون وسكان بلاد ما بين النهرين من العرب والكرد خلال الفترة الواقعة بين بدء العد التنازلي للحكم العباسي في العراق في النصف الأول من القرن العاشر الميلادي حتى فتح بغداد على أيدي سليمان القانوني. إذ واجه سكان المدن العراقية معارك كثيرة واضطرابات متتالية، ونظمت مذابح كثيرة ضد السكان الآمنين، وبروز مشكلات مثل الفيضانات والأمراض والفقر المدقع الذي شمل الغالبية العظمى من السكان. وكما يقول المحامي عباس العزاوي، صاحب كتاب "تاريخ العراق بين احتلالين"، بأن الناس بدأت تردد حينذاك القول المعروف "بلوة ابتلينا". ويبدو مناسبا أن يشار هنا إلى العوامل الأساسية التي كانت وراء إصرار الأتراك على احتلال بغداد والعراق عموما بعد أن تسنى لهم احتلال دمشق قبل ذاك والتي كانت تحت هيمنة المماليك، وهم من أصل تركماني. وتتنوع وجهات نظر المؤرخين في تحليل

---

٨ المصدر السابق نفسه، ص ٣٤١

٩ ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي، إيران–قم، ط٤، ١٩٦٨، ص٣٥ – ٤٤

١٠ المصدر السابق نفسه، ص ٤٤ – ٦٩

الأسباب أو العوامل التي قادت الدولة العثمانية إلى احتلال العراق وجعله جزءا حيويا ومهما من الإمبراطورية العثمانية، والتي يمكن بلورة رأيي بشأنها فيما يلي:

١. من حيث المبدأ يمكن اعتبار احتلال العراق، وخاصة بغداد، جزءاً من عملية توسع واحتلال مناطق كثيرة في المشرق العربي ابتداء من مصر ومرورا بسوريا وانتهاءً بالعراق، إضافة إلى مناطق احتلالها في جنوب وشرق أوروبا، وبالتالي جهودها لإخضاع بلدان شمال أفريقيا العربية لهيمنتها أيضاً[١١]، إذ أنها كانت تطمع في إقامة إمبراطورية عثمانية إسلامية جديدة واسعة الأرجاء.

٢. وكانت بغداد، باعتبارها عاصمة الدولة العباسية الإسلامية، تشكل أهمية كبيرة للدولة العثمانية التي كانت تسعى إلى غزو العالم باسم الإسلام وفرض هيمنتها على تلك المناطق، بعد أن دانت لها القاهرة، عاصمة الفاطميين، ودمشق، عاصمة الأمويين.

٣. وكانت الهيمنة على بغداد تعني في الوقت نفسه فتح الطريق أمام القوات العثمانية إلى الخليج العربي وإلى مناطق أخرى في فارس وغيرها من البلدان، إذ إنها تقع على طريق الهند التجاري الذي احتل أهمية تجارية بالغة حينذاك، كما أن أطماع الدولة العثمانية الفتية كانت شرهة جدا ومقتدرة على ابتلاع المزيد من الأراضي والهيمنة على المزيد من الشعوب.

٤. ورغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في العراق، كان في مقدوره، إن جرت العناية بأدارته وتنشيط زراعته وتنظيم حياته الاقتصادية والتجارية والمالية، تزويد الدولة العثمانية بالكثير من الخيرات الزراعية والموارد الأخرى، وخاصة المواد التي يمكن الاستفادة منها في الحروب، إضافة إلى تزويد القوات العثمانية العسكرية بالرجال والأموال لإغراض مواصلة حروبها الاستعمارية التي كانت تسميها بحروب "الفتح العثماني الإسلامي" الذي كانت تدعيه لنفسها دون غيرها. وقد اشرنا في الكتاب الأول إلى أن جميع الأسر

---

١١ المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٧ – ٣٤٧

القرشية كانت تدعي السيادة لها والخلافة فيها وكرست ذلك تشريعاً في فترة الحكم العباسي في بغداد. وكان الحفاظ على حكم العثمانيين في أوروبا يتطلب المزيد من الرجال والأموال، إضافة إلى العمق الجغرافي.

٥. وكانت الدولة العثمانية تعتبر نفسها الوريث الشرعي عمليا للدولة الإسلامية العباسية، رغم أن سلاطينها نادرا ما ادعوا الخلافة أو طالبوا فيها إلا في الفترات الأخيرة من حكمهم، وهو مرتبط بكونهم أتراكا وليسوا عربا من نسب الرسول محمد، وفق القاعدة التي تم الاتفاق عليها والفتوى التي أصدرها فقهاء الدولة العباسية، والتي أشرنا إليها في مكان آخر. وأملى هذا الموقف على السلاطين العثمانيين التزام موقف الدفاع عن الدين والشريعة وأراضي الإسلام لمدّ نفوذهم عليها، و"فتح" المزيد من الأراضي الجديدة من "ديار الحرب" وإدخالها في ديار الإسلام أو السلام. ومن مواقع الادعاء بالدفاع عن الشريعة نشأت أيضاً مقاومتها للمملكة الصفوية التي تبنت المذهب الشيعي الاثنى عشري وسعت إلى نشره في بلاد ما بين النهرين وفي غيرها من المناطق الإسلامية، بعد أن جعلته المذهب الرسمي للمملكة الصفوية في إيران. وكان هذا يعني بالنسبة للسلاطين الأتراك مكافحة ما كانوا يعتبرونه بدعا وتطرفا في الاجتهاد من قبل أئمة المذهب الشيعي، والتصدي لاضطهاد أصحاب المذهب السني في بلاد ما بين النهرين أو تدنيس الأماكن المقدسة للسنة فيها، كما حصل بعد احتلال الصفويين لبغداد.

٦. وفي ما عدا ذلك يشير المؤرخون إلى تحول الدولة الصفوية إلى ملاذ آمن لكل الناقمين على الدولة العثمانية، وخاصة من أبناء الأسرة التركية الحاكمة ومن أبناء الإمارات الأخرى التي صفتها الدولة التركية الجديدة وأخضعت أراضيها لحكمها، أو من الراغبين في الحكم والمنافسين للسلاطين. وكانت هيمنة الدولة الصفوية على بغداد ومناطق أخرى من بلاد الرافدين تعني ضمانة أكبر للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وإسناد المنافسين والمتآمرين ضد السلاطين وإضعاف مراكزهم في الحكم. فإضعاف الدولة الصفوية وانتزاع بغداد وغيرها من هيمنتها يعني إضعاف تلك القوى أيضاً، وبالتالي

فسح المجال أمام المساومة من مواقع القوة لأيقاف دعمها لتلك القوى والعناصر المنافسة.[١٢]

لا شك في أن احتلال بلاد ما بين النهرين من قبل الدولة العثمانية ومده إلى مناطق شمال بلاد ما بين النهرين، ومنها كردستان الجنوبي، ساهم حينذاك في إيقاف نسبي لحالة التبعثر والاحتراب الداخلي، كما ساهم ولو لفترة محدودة، إلى إيقاف محاولات غزو العراق من جانب الفرس، وساعد على إعادة البلاد إلى شيء من التنظيم والأمن والاستقرار النسبي والتطور الاقتصادي والاجتماعي. ولكن الاحتلال العثماني كان في جوهره وأساليبه لا يختلف عن أي احتلال آخر في تلك العهود. إذ كان يهدف باختصار إلى إخضاع هذه المناطق إلى هيمنة الدولة المحتلة والسيطرة على مواردها الأولية واستغلال السكان فيها ووضع ما فيها من إمكانيات وموارد في خدمة مصالح وتطور الدولة المحتلة وضمان جباية أقصى ما يمكن من الضرائب والإتاوات وتجنيد الرجال لخوض حروبها وتحقيق أطماعها في التوسع والاستغلال. كما مارست سياسة التمييز الديني والمذهبي المناهضة للشيعة وعلى الضد من سياسات الصفويين. وهذا ما حصل فعلا خلال القرون الأربعة التي خضع العراق فيها للهيمنة العثمانية، وكلاهما كان سياسة ليست خاطئة فحسب، بل وألحقت أضرارا بالشعب العراقي ووحدته ومصالحه المشتركة.

ومع احتلال بلاد ما بين النهرين من قبل القوات العثمانية بدأت عملية إعادة تنظيم البلاد وفق أسس تنظيم الدولة العثمانية الحديثة التي كانت تعتبر حينذاك أكثر تقدما وتطورا مما كانت عليه الأوضاع في العراق. إذ قام سليمان القانوني في بداية عهده بالعراق باتخاذ جملة من الإجراءات الإصلاحية وفي مقدمتها تجديد الإدارة الحكومية وتنظيم جباية الضرائب وتوجيه الجهود للاهتمام بمشكلات الري وتطوير الزراعة والعمران، التي كان لها أثرها الملموس على حياة الناس واستبشروا بها خيرا وتطلعوا للمزيد منها.[١٣] إلا أن هذه

---

١٢ المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٢

١٣ سيار الجميل: العثمانيون ...، مصدر سابق، ص ٣٦٧

الإجراءات الأيجابية لم تعمر طويلا، إذ سرعان ما تراجعت وغاص العراق مجددا في حالة من الركود الحضاري والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبشري من جهة، وممارسة العنف والتعسف السياسي والاجتماعي والاستغلال الاقتصادي من جانب مركز الدولة والولاة وأجهزة الدولة العثمانية من جهة أخرى، استغرقت القسم الأعظم من تلك القرون الأربعة المظلمة التي خضع فيها العراق للهيمنة العثمانية، مع بعض الإضاءات الخافتة والمحدودة لفترات قصيرة جدا بسبب وجود بعض الحكام ممن تميز بإنصاف نسبي وتفتح أكبر ورغبة في تحقيق بعض التقدم، كما أظهر حرصا أكبر على كيان الدولة العثمانية ذاته وعلى استمرار وجودها ونموها وتطور أطرافها الواسعة الممولة لها بالمال والموارد والبشر.

استمرت الهيمنة العثمانية باسم الإسلام وحماية الشريعة الإسلامية على بلاد ما بين النهرين (العراق الحالي تقريبا) طيلة أربعة قرون،[١٤] وأنتهت بإنتهاء الحرب العالمية الأولى وتوقيع مندوب الباب العالي في ٣٠/ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨م على وثيقة تضمنت

---

١٤ دروزة، محمد عزة. نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية. صيدا–بيروت. ١٩٧١. ص ١٨٢/١٨٣. وجاء في كتاب السيد دروزة بهذا الصدد ما يلي: "وقد لاحظ سفير بريطانيا في الأستانة على ما جاء في تقرير أرسله إلى حكومته سنة ١٩٠٧ قال فيه (أن السلطان (المقصود عبد الحميد الثاني. ك.ح.) اختط خطة ماهرة استطاع بها أن يظهر أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين في ثوب الخليفة الذي هو الرئيس الروحي في الدين الإسلامي، وأن يقيم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية بإنشاء سكة حديد الحجاز التي ستمهد الطريق في القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. وبهذا تفتح له أبواب الحياة الأخرى وما تحويه من جنات، وقد ترتب على ذلك أنه أصبح حائزا على ولاء رعاياه ولاءً أعمى بشكل لم يسبق له مثيل، فباتوا نتيجة ذلك راضين عن حكمه الاستبدادي الذي قد لا نجد في جميع أدوار التاريخ ما يحاكي شدته، وهكذا أصبحت إرادة السلطان قانونا في البلاد، فإذا كُتب لمسلم بائس أن يئن تحت وطأة الاضطهاد والاستعباد القاسي من جانب الحكومة أعلن شكواه من الموظفين دون أن ينسب إلى الخليفة أي عمل سيء". ص ١٨٣.

شروط الهدنة مع الأنجليز باعتبارهم المحتلين الجدد. وبهذا أصبح العراق يشكل جزءا حيويا وأساسيا من المستعمرات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.[١٥]

وخلال تلك القرون الأربعة عاش العراق في ظل حكم أوتوقراطي–إقطاعي–عسكري متخلف، وتحت وطأة نظام استبدادي جائر، تعرضت موارده فيها إلى نهب استعماري متواصل وشعوبه إلى استغلال شديد. وفي الوقت الذي كانت خصائص مشابهة لأوضاع القرون الوسطى تسود العراق وأجزاء أخرى من الدولة العثمانية، كان العراق يشارك مع غيره من المناطق التابعة للدولة العثمانية في تأمين جملة من مستلزمات التوسع والهيمنة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى ما يلي:

- تمويل خزائن الدولة العثمانية بالأموال الضرورية للسلطان وحاشيته وحروبه التوسعية، وفي مدّ الدولة بالرجال ليصبحوا جنودا وجندرمة محلية لاستمرار كبتها واستغلالها للشعوب الخاضعة لها.

- المشاركة، وبهذا القدر أو ذاك، في تصدير الأموال إلى الدول الأوروبية التي كانت تسير نحو عصر النهضة، بعد أن عاشت أوضاع القرون الوسطى المزرية، لتساهم في تكوين التراكم البدائي لرأس المال فيها[١٦]. وكانت هذه العملية تتم منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر عن طريق التجارة غير المتكافئة مع مناطق الدولة العثمانية المختلفة.

وكانت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية الشرقية الخراجية المتداخلة مع علاقات الإنتاج الطبيعية–الأبوية، التي سادت إقتصاديات الدولة العثمانية وتوابعها ومنها العراق من جهة، وأساليب الحكم السياسي–العسكري التوسعي العثماني من جهة أخرى، تقف وراء تخلف ومحدودية الإنتاج الزراعي وندرة الفائض الاقتصادي المتحقق فيها أولاً، ونهب القسم الأعظم

---

١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨٨–٤٩١.

16 Politische oekonomie، 1-4. Teil 1. Dietz Verlag. Berlin. 1979. S. 161-165.

من هذا القليل المتحقق من الفائض في البلاد لصالح مركز الدولة العثمانية ولصالح السلاطين والولاة ثانياً، ولصالح الإقطاعيين والتجار المحليين ثالثاً. واشتركت الدول الأوروبية الرأسمالية في اقتسام الريع المتحقق في أرجاء الدولة العثمانية، ومنه العراق. واقترن ذلك بتفاقم حالة الفقر والحرمان والبؤس بين الطبقات الاجتماعية الكادحة التي كانت تشكل أكثرية السكان حينذاك، وبالتالي ندرة الموارد المالية المتوفرة لأغراض التعمير والبناء، أذ أن الفئات المستغِلة كانت تتصرف بشكل غير عقلاني بالموارد المالية المتبقية في البلاد. وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على عملية التراكم المحلي وعلى تنمية الثروة الاجتماعية والدخل القومي، وعلى تكوين الأسواق الوطنية المحلية في اقتصاديات البلدان التابعة للدولة العثمانية، ومنها بلاد ما بين النهرين حينذاك. ومنذ بدء تغلغل الشركات الرأسمالية التجارية إلى اقتصاديات الدولة العثمانية أخذت تلك الدول تسعى إلى نسج روابط متينة تشد هذه الاقتصادات إليها واستخدامها مجالا حيويا لتحقيق أهدافها وضمان الوصول إلى النتائج التالية:

- تصفية هادئة لعلاقات الإنتاج الطبيعية القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي المعرقلة لنمو الأسواق المحلية والوطنية، بسبب ضآلة الإنتاج وإيجاد مستلزمات نشر وترسيخ العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية على أساس مدني، باعتبارها مرحلة أكثر تطورا من العلاقات الأبوية أو العلاقات الإقطاعية القائمة على أساس الإقطاعيات العسكرية التي كانت منتشرة في عهد المماليك وما بعده أيضاً، رغم ما نشأ عن هذه العملية وما ارتبط بها من تناقضات وصراعات موضوعية.
- تأخير نشوء وتطور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الوطنية لصالح وجود ونشاط شركاتها الرأسمالية التجارية والسعي لامتصاص وتخفيف حدة الصراعات المحلية بين الفلاحين والإقطاعيين، رغم أن هذه العملية كانت تعيق إلى حدود غير قليلة إمكانيات النشاط والتوسع الرأسمالي الأجنبي في البلاد وإمكانيات توسيع التجارة الخارجية وتحقيق ربحية أعلى للبرجوازية الأجنبية، فأنها كانت تثير تناقضا موضوعيا بين العلاقات

الإنتاجية الرأسمالية الحديثة القادمة من الخارج مع الرأسمال والنشاط الأجنبيين وبين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية المحلية المتخلفة أو العلاقات الخراجية.

- البطء في تكون الأسواق الوطنية وتكريس الهيمنة على حركتي الاستيراد والتصدير وعلى اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وضمان الرقابة على وجهة نشاط واتجاهات تطور البرجوازية التجارية المحلية.

- نهب الفائض الاقتصادي القليل المتحقق في اقتصاديات هذه البلدان وحرمانها من إمكانية تحقيق التراكم البدائي لرأس المال في الصناعات المحلية والحد من نمو البرجوازية الصناعية والطبقة العاملة الصناعية في آن، أي حرمان العراق عمليا من إمكانية توفير المستلزمات والشروط الموضوعية لنمو الرأسمالية في الصناعة وتطورها اللاحق.

- تأمين مستلزمات مزاحمة ناجحة ضد الإنتاج الحرفي المحلي وحرمانه من القدرة على توسيع قاعدة الإنتاج المادي، إضافة إلى تقليص امكانيات تصريف الإنتاج السلعي المحلي وإعاقة زيادة أرباحه وتطوير إمكانياته في إعادة توظيف تلك الأرباح وتأمين المزيد من فرص العمل والتوسع في الإنتاج.

- النجاح في شدّ تلك الاقتصاديات المتخلفة إلى عجلة الاقتصاد الرأسمالي وجعلها جزءا من عملية إعادة الإنتاج على الصعيد العالمي، ولكنها تبقى الجزء المتخلف منها، وتشديد تبعيتها لها وخلق التكامل التبعي غير المتكافئ بينهما لصالح الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ومع أن عملية التراكم البدائي لرأس المال في دول أوروبا الغربية قد اعتمدت بالأساس على الاستغلال والنهب اللصوصيين لشعوب البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها، فإنها استفادت كثيرا في تعجيل وتوسيع تلك العملية من خلال نهب موارد البلدان التابعة للدولة العثمانية واستغلال شعوبها وتكريس تخلفها، إضافة إلى نهب واستغلال موارد وشعوب البلدان الأخرى في العالم، سواء أكان ذلك في أسيا وأفريقيا أم في أمريكا اللاتينية وفي غالبية دول أوروبا الشرقية والوسطى. ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن التراث الحضاري لشعوب هذه البلدان وآثارها التاريخية القيمة قد تعرض هو الأخر للنهب وتم نقلها وعرضها في ابرز متاحف عواصم تلك الدول. وتشكل تلك الآثار المنهوبة بأساليب مختلفة، والتي لم يتم

استردادها من قبل الدول الوطنية الفتية وإعادتها إلى مواطنها الأصلية حتى الآن، مراكز سياحية ومصادر مالية مهمة للدول التي استولت على تلك الآثار. ويمكن للمتاحف في كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أو بعض مكونات أو أجزاء المنشآت المنهوبة (أعمدة البنايات مثلا) التي دخلت في بنية العمارة المقامة في مدن أوروبية، مثل البندقية في إيطاليا، أن تقدم نماذج صارخة لهذه الحقيقة المؤلمة. وساهمت عمليات وأشكال النشاط التجاري الرأسمالي في الدولة العثمانية وتوابعها وفي إطارها في تعقيد وتشابك التناقضات الاجتماعية والصراعات والنزاعات السياسية والقومية والدينية التي كانت سائدة حينذاك.

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر أصبحت الدولة العثمانية بإطرافها المترامية والسائبة ساحة مكشوفة للنشاط التجاري الرأسمالي الأوربي، الذي تحول منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى تدخل سافر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وإلى سيطرة استعمارية غير مباشرة عليها عمليا. ومع ان الدول الاستعمارية الأوروبية كانت تمتلك حينذاك نشاطات اقتصادية وسياسية متنوعة في أطراف الدولة العثمانية، إلاّ أن نوعا من تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري غير المعلن كان في طريقه إلى التبلور وكان يمّر عبر صراع متفاقم بين إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت الصراع في فترة لاحقة. وقاد ذلك الصراع الدولي على مناطق النفوذ الاستعماري إلى إشعال حروب إقليمية غير قليلة في أوروبا على امتداد القرن التاسع عشر، ثم إشعال نار الحرب العالمية الأولى التي ذهب ضحيتها أكثر من عشرة ملايين قتيل وأكثر من عشرين مليونا من الجرحى والمعوقين[١٧]. واستهدف تغلغل البلدان المذكورة سابقا إلى مركز وأطراف الدولة العثمانية إلى تحقيق مركز أفضل لكل منها في التجارة الدولية وتأمين طرق المواصلات إلى مناطق أخرى من العالم، مثل طريق الهند عبر العراق وإيران وأفغانستان أو عبر الخليج العربي، وطريق البحر الأحمر الذي يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. وأدى هذا التسلل إلى داخل الاقتصاد

17 Universal-Lexikon. In fuenf Baende. B I. Band 5. VEB, Bibliographisches Institut Leipzig. S. 397.

العثماني إلى تشديد مظاهر إفقار شعوب هذه البلدان وبروز تناقضات جديدة، ومن بينها الصراع بين العلاقات الرأسمالية الوافدة والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية والأبوية القائمة، كما أثار مزاحمة غير متكافئة مع الإنتاج الحرفي في المدينة، حيث كانت الدولة العثمانية قد فتحت الباب على مصراعيها أمام النشاط التجاري الأجنبي وفرضت رسوم جمركية واطئة على السلع المستوردة إلى كافة مناطق الدولة العثمانية ومنحت النشاط الاقتصادي الأجنبي أمتيازات كبيرة، كما منحت الأجانب حرية الحركة وحق امتلاك العقار وأمتيازات عديدة أخرى لم يكن يتمتع بها سكان البلاد الأصليين، في مقابل فرض ضرائب عالية على الإنتاج المحلي، إضافة إلى الأتاوات التي كانت تفرض على المنتجين الحرفيين المحليين، مما كانت ترفع من تكاليف الإنتاج المحلي وأسعار السلع وتضعف قدرته على المنافسة في السوق الداخلي.

وفي مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية المتفاقمة في مركز وأطراف الدولة العثمانية وانفلات أجزاء جديدة، وخاصة الأوروبية منها، من براثن الهيمنة العثمانية المباشرة عبر الحروب والانتفاضات أو الاحتلال المباشر من قبل الدول الاستعمارية الأخرى شهدت الدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر محاولات إصلاحية عديدة من جانب بعض السلاطين ومن بعض القوى في إطار الفئة الأرستقراطية الحاكمة حيث استهدفت أجراء تغييرات في المجالات الاقتصادية والإدارية والعسكرية والحياة الاجتماعية وفي علاقات الدولة المركزية بالولايات الواقعة تحت سيطرتها لتعزيز هيمنتها عليها واستغلالها لها[١٨]. ويؤكد هذا الاتجاه الإصلاحي صدور جملة من القرارات عن الباب العالي

18 -Heyer, Metin. Center and Periphery in the Ottoman Empire, with special Reference to the Nineteenth century. International Political Science Review. Vol. 1, No. 1-1980. California. USA. pp 63-81.

الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢. ص ١١٣–١٣٨.

– ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي، إيران–قم، ط٤، ١٩٦٨، ص ٣٠١–٣١٤.

في الأستانة وعن الولاة في العديد من الولايات العثمانية ابتداءً من الربع الأخير من القرن الثامن عشر. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أهم تلك الإصلاحات: جملة الإصلاحات التي وقعت في الفترة بين ١٧٨٩–١٨٠٧، وإصلاحات داود باشا المملوكي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، و"منشور الگلخانة" في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٣٩، وإصلاحات السلطان عبد العزيز في عام ١٨٤١، والخط الهمايوني في عام ١٨٥٦ في أعقاب حرب القرم، وقانون الأراضي في عام ١٨٥٨ وإصلاحات مدحت باشا في عام ١٨٧٠/١٨٧١، والحركة الدستورية التي توصلت إلى إصدار الدستور العثماني عام ١٩٠٨... الخ. وتوجهت الإصلاحات بعنايتها نو معالجة المسائل التالية بغض النظر عن مدى ما تحقق من نجاح في هذا السبيل، إذ أن جملة من الدلائل تشير إلى ان النجاح كان محدودا وضعيف الأثر على مجتمع وادي الرافدين حينذاك[١٩].

- مواجهة التداعي المتفاقم في كيان الدولة العثمانية وفي علاقاتها مع الأطراف التابعة لها وتأمين مصادر مالية ومادية جديدة لتمويل خزينة الدولة في استنبول والقضاء على الهبّات والانتفاضات المستمرة التي كانت تقع في المناطق التابعة لها بسبب عنف الإرهاب والتعسف العثماني والنهب والسلب المتواصلين من جانب الولاة وأجهزة الحكومة والعصابات المنفلتة، إضافة إلى تزايد مظاهر التمييز القومي والديني والمذهبي إزاء شعوب المستعمرات وتفاقم الصراعات الطائفية. وكان الهمّ الأساسي الذي يشغل بال السلاطين والحكومة

---

١٩ – هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني. ص ٦٥.

– ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي، إيران–قم، ط٤، ١٩٦٨، ص٣٣٦–٣٣٨.

– انطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي. مطبعة الترقي – دمشق. ١٩٤٦. ص ٥٠–٥٦.

– عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١١٣–١٣٨.

المركزية في استنبول ينحصر في كيفية الحصول على أقصى الموارد المالية من ولايات بغداد والبصرة والموصل وكذلك من بقية المناطق التابعة للدولة العثمانية عبر جباية وزيادة الضرائب والإتاوات والجمارك وحصص الإنتاج من الأراضي التي كانت مسجلة باسم السلاطين لصالح خزينة الدولة أو بتعبير أدق لصالحهم. يشير السيد هيرشلاغ بقوله: "لم تكن الضرائب والإتاوات الفادحة المفروضة بدون رحمة على سكان الإمبراطورية العثمانية المسحوقين والضرائب الزراعية المباشرة التي كانت توفر أكثر من ٥٠٪ من إيراد الخزينة، الضرائب غير المباشرة ونظام الأسعار التحكمي الذي كانت تفرضه الاحتكارات، كافية لمواجهة احتياجات الميزانية العامة وبلاط السلطان"[٢٠]، واستوجب هذا تأمين المزيد من تلك الضرائب والإتاوات. وأخيرا توجهت الدولة العثمانية إلى أخذ القروض الدولية لمواجهة أوضاعها المتردية والتي زادت في الطين بلة.

- فرض السيطرة المركزية المحكمة على الأطراف التابعة لها لتأمين مزيد من الرجال القادرين على حمل السلاح بين فلاحي الريف وكادحي المدن للحروب التي كانت تخوضها الدولة العثمانية، سواء كانت من اجل كسب مناطق جديدة أم في سبيل تكريس مواقعها في المناطق التابعة لها، أم أكانت لمواجهة التحديات الآتية من الدول الاستعمارية الأخرى، إضافة إلى فرض إتاوات وضرائب جديدة لتمويل تلك الحروب واقتناء المستلزمات والتجهيزات العسكرية.

- محاولات هادفة من فئة البرجوازية التجارية التركية وطلائع نادرة من البرجوازية الصناعية الحديثة التكوين التي كانت لا تشكل فئة مستقلة، بل جزءاً متشابكا مع بقية فئات البرجوازية المحلية من أجل تطوير إمكانياتها الاقتصادية وتأمين شروط تحقيق التراكم البدائي لرأس المال والنمو اللاحق للرأسمالية، وتأمين إجراء التغييرات السياسية الضرورية لإنعاش الحياة اللبرالية الدستورية في نظام الحكم القائم وتوفير بعض مستلزمات

---

٢٠ هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني. مصدر سابق.

نمو الرأسمالية وإضعاف مواقع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية وتقليص دور رجال الدين المتشددين، رغم التشابك الذي كان حاصلا حينذاك بين كبار ملاكي الأراضي والبرجوازية التجارية ورجال الدين وعلى رأسهم السلطان، باعتبارها علاقات وتحالفات معوقة لتطور القوى المنتجة وزيادة الإنتاج وتكوين الأسواق المحلية وتحسين إمكانية الرأسماليين الجدد على توسيع نشاطهم الاقتصادي وزيادة توظيفاتهم وتراكماتهم الرأسمالية في إطراف الدولة العثمانية.[٢١]

- توفير الشروط الملائمة لتوسيع النشاط الاقتصادي للشركات الرأسمالية الأجنبية في إقتصاديات المركز وأطراف الدولة وتحقيق التعاون المتبادل معها، سواء أكان ذلك من أجل تصدير السلع المصنعة إليها أم من أجل استيراد السلع الزراعية الأولية والغذائية. وكان الشرط الأخير يعني ضرورة حماية المدن من الغزوات والغارات المتكررة عليها من جانب القبائل البدوية وتدميرها ونهب ما فيها. تأمين الحماية لطرق المواصلات بين المدن والأرياف وبين ولايات العراق ومدنه المختلفة ومع الدول الأخرى. ضمان الأمان لرؤوس الأموال التي كان يراد توظيفها في تلك المناطق.

---

٢١ لينين، ف. أ. المختارات في عشر مجلدات. المجلد ٣. دار التقدم. موسكو. ١٩٧٦. ص ١٥٩.
ملاحظة: في البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الروسية الأولى تحدث لينين عن سبيلين للتطور البرجوازي المحتملين وهما: سبيل الطراز البروسي، وسبيل الطراز الأمريكي. وفي ضوء دراسته للطرازين اعتبر الطراز الأول إصلاحي تدريجي يسير على طريق المساومة بين الإقطاعيين والبرجوازيين حيث تستمر علاقات الإنتاج الإقطاعية فترة طويلة تمارس دورها إلى جانب العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، حيث تتم عملية تحويل الإقطاعيين إلى رأسماليين، والعلاقات الإنتاجية الإقطاعية إلى علاقات إنتاجية رأس مالية. وهو طريق طويل ومليء بالآلام. أما الطريق الأمريكي فاعتبره الطريق الثوري الذي مارس عملية تغيير ثورية ودون مساومات كبيرة مع الإقطاعيين، بل ينهض على أنقاض تصفيتها وإزاحة دورها السياسي من الساحة السياسة للبلاد. راجع في هذا الصدد : حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف– العراق. ١٩٧٥. ص ٥–٣٠.

وكانت القوى الاجتماعية والسياسية التي سعت إلى إدخال تلك الإصلاحات إلى الدولة العثمانية عديدة ومتباينة، سواء أكانت في مركز الدولة العثمانية أم في أطرافها، ولكن بشكل خاص من قبل البرجوازية التركية الحديثة التكوين والضعيفة في قلب الدولة العثمانية التي كانت تسعى إلى:

- إضعاف هيمنة القوى الاجتماعية الظلامية المسيطرة على زمام الأمور في الدولة المركزية من خلال الترويج لأفكار وشعارات "الحرية والعدالة والمساواة" وتطوير الإدارة الحكومية. إذ ان المؤسسة الدينية المتخلفة والرجعية المحيطة ب" شيخ الإسلام "، الذي كان يمثل السلطة الدينية المرافقة لحكم السلطان العثماني. ولم يكن في مقدور شيخ الإسلام التأثير على قرارات السلطان، باعتباره حاكما مطلقا. ويزداد هذا الأمر صعوبة إن كان الحاكم قوياً. إلا أنه كان يخضع لإرادة وقرارات السلطان، ويعمد إلى تحويلها إلى فتاوى ملزمة للمسلمات والمسلمين على نطاق المملكة. وكانت هذه الحالة هي السائدة في الدولة العثمانية إلا في حالات استثنائية.

- تطوير علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية وتأمين مستلزمات تكوين التراكم البدائي لرأس المال والتنمية الصناعية وتطوير الأسواق في مركز الدولة العثمانية وأطرافها لصالح زيادة إنتاجها وتسويق منتجاتها وضمان تحقيق الأرباح المناسبة لها، علماً بأن هذا الاتجاه في الدولة العثمانية كان ضعيفاً حتى عند أكثر تلك الجماعات تقدماً بسبب ضعف الوعي الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

- إصلاح نظام الحكم بالاستناد إلى مبادئ أساسية أهمها: إقامة نظام دستوري – برلماني. فصل الدين عن الدولة وإقامة دولة علمانية وتقليص دور وتأثير رجال الدين على الحياة السياسية والحكم. مكافحة العلاقات الإنتاجية الإقطاعية المعرقلة لنمو الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات في داخل المركز ومع أطرافه. الاعتماد في العلاقات بين مركز الدولة العثمانية وأطرافها على نظام اللامركزية وإشراك أبناء تلك الأقاليم في حكم البلاد مع تعزيز قبضة الحكم المركزي على الشؤون الاقتصادية والعلاقات الدولية والقوات المسلحة.

وجاء في البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبرجوازية العثمانية الضعيفة جداً حينذاك ما يؤكد على علمانيتها وتقدميتها وطابعها الوطني بالقياس إلى الحكام الأتراك المستبدين ورجال الدين وشيخ الإسلام وفئة الإقطاعيين حينذاك. وركز البرنامج المذكور على ثلاثة أهداف أساسية هي:

" ١- إقامة نظام دستوري – برلماني.

٢- تطوير الثقافة البرجوازية ومحاربة النمط التركي العتيق للحياة والمعيشة الذي يضرب بجذوره في العصور الوسطى.

٣- تطوير الرأسمالية الوطنية."[٢٢]، وقد إنخرط الكثير من أبناء الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية، وخاصة المتنورين منهم وضباط الجيش وبعض كبار الموظفين، في الحركات السياسية التي كانت تدعو إلى تجديد الدولة العثمانية وإلى منح الأقاليم اللا مركزية في الحكم. وساهمت مجموعة كبيرة من العراقيين المتنورين والضباط وأبناء العائلات الميسورة من العرب والكرد والتركمان في مثل هذه الحركات السياسية التي سنأتي على ذكرها فيما بعد. يشير السيد جورج أنطونيو بهذا الصدد فيقول: " كان العراقيون يشكلون أكبر عنصر في الجيش العثماني ولهذا كان عددهم كبيرا في جمعية (العهد) وقد أسسوا لها فرعا في بغداد والموصل."[٢٣]. وكان الجانب القومي في سياسة البرجوازية التركية يتجلى في إتجاهاتها الشوفينية ومحاولاتها فرض سياسة التتريك على الشعوب والأقوام غير التركية في سائر أرجاء الأمبراطورية العثمانية ومنها بلاد ما بين النهرين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكن بشكل خاص في الفترة التي اعقبت صدور الدستور بعد إزاحة السلطان

---

٢٢ – لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. ط ٨. بيروت. ١٩٨٥. ص ٣٧٨.

– ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠–١٨٧٠. مجلة الطريق اللبنانية. المجلد ٣٧. العدد ٣. بيروت. ١٩٧٨. ص ٢٠٠.

٢٣ انطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي. مطبعة الترقي – دمشق. ١٩٤٦. ص ١٣١.

عبد الحميد الثاني، حتى سقوط الدولة العثمانية. وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تفاقمت التناقضات الاجتماعية واحتدمت الصراعات في داخل الإمبراطورية، وخاصة في المركز، بين دعاة التجديد ودعاة المحافظة، بين البرجوازية النامية حديثا من جهة، ورجال الدين والإقطاعيين من جهة أخرى، التي تفجرت في الحركة الدستورية الإصلاحية التي أعلنت الدستور في العام ١٩٠٨ وأطاحت بالسلطان عبد الحميد الثاني. وتواصل هذا الصراع حتى أجلته أو طغت عليه أحداث الحرب العالمية الأولى ونتائجها المدمرة بالنسبة للدولة العثمانية.

وفي ختام هذا المدخل تجدر بنا الإشارة إلى أنه وبالرغم من الطابع الاستعماري للتغلغل الأوروبي إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية للدولة العثمانية في المركز والأطراف، فإن هذا التغلغل لعب، شاء الإنسان ذلك أم أبى، دورا كبيرا ومهما في أربعة اتجاهات أساسية، وهي:

- لفت انتباه الناس، وخاصة المثقفين والواعين منهم، إلى الفارق الحضاري بين تطور الغرب وتخلف الشرق، ومنه الشرق العربي، والنتائج المترتبة على هذا التخلف الكبير. وكذلك التعرف على بعض منتجات الحضارة الأوروبية والإنسانية الجديدة بصورة عملية واستخدام بعض منجزاتها في الحياة العامة والخاصة، سواء في مجال طرق المواصلات النهرية والبرية أم طرق الاتصالات الحديثة كالبريد والتلغراف أو المنتجات الاستهلاكية الأخرى.
- إدخال العلاقات الرأسمالية تدريجا إلى اقتصاديات هذه البلدان، ومنها العراق، وخاصة في المجال التجاري والنقل والمواصلات التي ساعدت بدورها على تكوين الأسواق المحلية، وأن كان ببطء شديد، كما ساهمت في إدخال وسائل التقنيات الحديثة إلى الإنتاج الحرفي الجديد وفي الزراعة، كالمضخات المائية وبعض ألات الحراثة الحديثة...الخ.
- توفر فرص أكبر لأبناء العراق في السفر إلى خارج البلاد، ومنها أوروبا، والإطلاع على التقدم الذي حققته تلك البلدان في المجالات المختلفة، بما فيها مجالات الحرية الفردية وتحسن مستوى معيشة الأفراد ...الخ.

- فُرض على الدولة العثمانية أن تفكر بإجراء الإصلاحات المختلفة في المركز والأطراف بهدف حماية نفسها وتوفير مستلزمات استمرارها وتطورها. إلا أن اهتمام الدولة العثمانية، والسلاطين منهم، قد تركز في التحديث النسبي للدولة العثمانية على الجوانب العسكرية، بدلا من الاهتمام على المجالات المدنية ومنها الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وإدخال التقنيات الحديثة إلى العمليات الاقتصادية والاجتماعية. كما ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في إضعاف العلاقات الأبوية والقبلية لصالح العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والإنتاج السلعي الصغير في الزراعة.

إن الإشارة الواضحة إلى هذه الحقائق الموضوعية المهمة لا تنفي الجوانب السلبية التي اقترنت بالهيمنة الاستعمارية على الأقطار العربية وخاصة في أعقاب احتلال العراق مثلا من جانب الدولة البريطانية الاستعمارية والتي سنأتي على معالجتها في موقع آخر من هذا الكتاب، كما لا تتعارض مع موقفنا الرافض لأية هيمنة أجنبية كانت على بلادنا أو على أي بلد آخر في العالم.

الفصل الثاني

أوضاع العراق في نهاية عهد المماليك

ساهم سكان العراق القدامى مساهمة فعالة وكبيرة ومتعددة الجوانب والمجالات في بناء حضارة الإنسان وتطور المجتمع البشري. وهو ما تعتز به البشرية كلها وتذكره وتشير إليه باستمرار. ولكن سكان العراق عرفوا أيضاً وعاشوا التعثر والجمود والارتداد الحضاري في فترات مختلفة وطويلة من تاريخه القديم والوسيط والحديث. فتاريخ العراق لم يشهد تطوراً على شكل خط مستقيم مستمر التصاعد في التقدم والارتقاء، بل عرف التقدم التراجع، وعاش الانتعاش والانتكاسات القاسية. لقد عرف الحزن والمأساة والكوارث أكثر وأطول مما أحس بالسعادة والفرح والاستقرار. ويمكن للإنسان أن يتتبع ويتلمس هذه الظواهر أو الحقائق بكل أبعادها في كتب التاريخ المختصة بشؤون العراق. وهي ظواهر لم يقتصر بروزها أو حدوثها في حياة الشعب العراقي وحده، بل برزت أيضاً في بلدان أخرى وشعوب ذات حضارة عريقة أيضاً، مثل شعوب مصر والسودان والهند والصين والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا. وإذا كان العراق قد قطع شوطاً بعيداً في التقدم البشري في العصور السومرية والبابلية والآشورية ومارس التلاقح الحضاري في ما بين هذه الحضارات هذه الشعوب وحضارات شعوب أخرى في مناطق أخرى من العالم، فأنه شهد سلسلة من الانتكاسات الحادة قبل وبعد الاحتلال الساساني للعراق أيضاً. ثم عاش تقدما ملموسا بعد الفتح الإسلامي للعراق، وبشكل خاص في بداية العصر الأموي وفي عصر ازدهار الدولة العباسية في القرنين الثالث والرابع للهجرة أو التاسع والعاشر للميلاد. ثم عاد العراق وغاص في مستنقع التخلف والفاقة الفكرية والسياسية وعاش انقطاعاً وتراجعاً حضارياً شديد الوطأة قبل، ولكن بشكل خاص، وبعد الاحتلال المغولي للعراق في عام ١٢٥٨م، وتواصل في الفترة التالية حتى بدء الاحتلال العثماني للعراق. وخلال الفترات الأولى عرف العراق نوعاً من

التحسن وسلسلة من الإجراءات الأيجابية التي سرعان ما تراجعت وتركت العراق يعيش في الظلمات من جديد، سواء أكان في فترة حكم العثمانيين المباشر أم تحت هيمنة الحكام المماليك في بغداد.

وكان عراق الثلث الأول من القرن التاسع عشر، بإيالة بغداد وولأيتي البصرة والموصل وبقية المدن والأرياف، سواء في القسم العربي من العراق أم القسم الجنوبي من كردستان، خاضعا لحكم المماليك وفي إطار الدولة العثمانية (١٧٤٩ – ١٨٣١م). وفي العام ١٨٣١م تمكنت الحكومة المركزية، بفعل عوامل عديدة، ان تتخلص من آخر حكام المماليك ووالي بغداد الشهير، داود باشا، وتنصيب والي حلب وقائد الحملة والعمليات العسكرية ضد داود باشا، على رضا باشا، واليا على بغداد، وإخضاع ولأيتي البصرة والموصل لإشرافه العملي. وهنا بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة من الحكم العثماني المباشر للعراق التي دامت حتى سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.[٢٤]

شهدت نهاية القرن الثامن عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر تمزقا شديدا في كيان الدولة العثمانية ومحاولات جادة من جانب الحكام المحليين في الولايات المختلفة تهدف إلى إعلان أو ممارسة الاستقلال عن السلطة العثمانية المركزية أو إبداء الولاء الشكلي لها. كما شهدت هذه الفترة محاولات مضادة ومستمرة من جانب الدولة المركزية لاستعادة سيطرتها الكاملة على العراق تعويضا لها عن المصاعب التي كانت تواجهها في المناطق الأخرى. وعاشت المنطقة في صراعات سياسية متنوعة وحادة بين الدولة العثمانية وحكم المماليك مرة، وفي ما بين المماليك مرة أخرى، وبين المماليك والعشائر العربية والكردية مرة ثالثة، وأخيرا في ما بين العشائر نفسها، إضافة إلى تهديدات الدولة الفارسية بسبب مواقف داود باشا من الإمارة البابانية في كردستان العراق، بالارتباط مع مشكلات الزوار الأيرانيين إلى العتبات المقدسة في كل من كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء. وشدد من إشكاليات الحكم وصراعاته خلال هذه الفترة توسع التغلغل الأوروبي في تركيا وبقية أجزاء الدولة

٢٤ لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. ط ٨. بيروت. ١٩٨٥. ص ١٦٩.

العثمانية، بحيث أصبح يهدد بقوة مواقع الدولة العثمانية في الولايات الثلاث وفي المنطقة بأسرها. وزاد الأمر سوءاً التدخل السافر للدول الأوروبية في شؤون هذه الولايات الداخلية وعجز الحكام المحليين عن إيقافه ووضع حد له، خاصة وأن هذا التدخل كان يجد الدعم والتأييد من قبل الباب العالي أحيانا والصدر الأعظم أحيانا أخرى أو من كليهما.[٢٥]

تركت تلك الصراعات المتفاقمة ذات المضامين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعشائرية والدينية والمذهبية من جهة، والأطماع الأجنبية المتزايدة من جهة أخرى، والفيضانات والمجاعات والأوبئة الكثيرة والمتكررة، ومنها الطاعون، من جهة ثالثة، إضافة إلى رغبة التوسع الفارسية الجارفة باتجاه بلاد ما بين النهرين والقسم الجنوبي من كردستان، تركت كلها بصماتها البارزة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى مستوى حياة ومعيشة وظروف عمل وعلاقات عامة الناس. ولم يكن سهلا على الدولة العثمانية التي كانت تخسر باستمرار مواقع لها في مناطق البلقان أو في غيرها أن تكتفي بجباية الضرائب القليلة التي كان الولاة المماليك يرسلونها سنويا إلى السلطان العثماني باعتبارها شكلا من أشكال التبعية الرسمية للدولة العثمانية أو إعلانهم الولاء الشكلي له دون دفع المطلوب لأسباب عديدة. واقترنت هذه الفترة بمحاولات قام بها بعض الحكام الأتراك بمعالجة أوضاع الدولة المريضة، بعد أن كان قد فات أوان معالجتها حقا، بعمليات إصلاحية ترقيعية في مركز الدولة وتوابعها لضمان الاحتفاظ بتلك التوابع فترة أطول. ومع نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر كانت الدولة المركزية تعد العدة لإزاحة المماليك من الحكم وتنصيب حكام أتراك على بغداد وباقي الولايات في بلاد ما بين النهرين وكردستان، وإنهاء دور الجيش الإنكشاري وتصفية الإقطاعيات العسكرية الواسعة التي كانت قد أقامتها قبل ذاك والتي أطلق عليها ب" التيمار والزعامت"، وإلى إقامة نظام

---

٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩–١٧٥.

خاضع مباشرة للدولة العثمانية وتكوين جيش نظامي موحد يدين لها وحدها بالولاء وليس للولاة المستقلين في بغداد[٢٦].

سادت العراق في فترة حكم المماليك أوضاعا اقتصادية مترديةجدا، رغم بعض المحاولات الإصلاحية التي كانت تبذل بين فترة وأخرى من جانب بعض الولاة الأقوياء والمصلحين، كما حصل في عهد سليمان باشا الكبير أو في أثناء حكم داود باشا مثلا. وكانت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية والإقطاعيات العسكرية الواسعة والعلاقات الإنتاجية القائمة على أساس أبوي–قبلي هي السائدة في الزراعة والريف وهي التي مّيزت المجتمع العراقي حينذاك، إضافة إلى الردّة أو التقهقر الحضاري الذي شمل هذه المنطقة، إي العودة إلى حياة البداوة ثانية واستمرار موجات الهجرة البدوية أو التنقل وعدم الاستقرار. وكان اقتصاد المدن قائما على أساس التجارة وتجارة الترانزيت والإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية اليدوية. ومع إن حكم المماليك حافظ على الخصائص المميزة لملكية الأرض في العراق حيث كانت غالبيتها أميرية، أي كانت رقبتها تعود للدولة، فإن الحكم واصل توزيع الأراضي الزراعية على شكل حيازات كبيرة على القواد العسكريين وحكام المدن أو تأجيرها بالمزاد العلني أو منحها لشيوخ العشائر مقابل حصص ضريبية تدفع للولاة. وكانت الأراضي الزراعية في العراق موزعة حينذاك على النحو الآتي:

---

٢٦ – لونكريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٩٧ و٣٣١.

– الوردي، على. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٩–١٥١.

ملاحظة: كتب علي الوردي يقول: "وكان مماليك العراق يشبهون مماليك مصر من حيث أصلهم ومنشأهم، فهم أتوا في الغالب من جورجيا، ومنهم من أتى من بلاد الشركس والداغستان وأباظة واللاظ، وهي كلها من بلاد القفقاس أو مجاورة لها. وكانوا يستجلبون أطفالا كالانكشارية، فيودعون في مدارس خاصة بهم يتعلمون فيها القراءة والكتابة والسباحة والفروسية وفنون القتال، فإذا تخرجوا أدخلوا في سلك الجيش أو الوظيفة الحكومية". ص ١٤٩.

١- سيطرة العسكريون القادة وحكام الأقاليم على مساحات واسعة من أخصب الأراضي الزراعية مقابل شرطين هما: أ- دفع ضريبة نقدية وعينية إلى بيت المال تحدد وفق مساحة الأرض الزراعية.

ب- توفير الأفراد للجيش في حالات الحرب والحملات العسكرية التأديبية وقمع الانتفاضات...الخ وبإعداد معينة.

وأطلق على هذا النوع من حيازة الأراضي ب "التيمار والزعامت"، والفرق بينهما ناشئ عن الاختلاف في الرتبة العسكرية ومساحة الأرض الممنوحة والمبلغ الذي يفترض دفعه للسلطان من جانب ملتزم الأرض الزراعية[٢٧]. وأطلق عليها بالأراضي العسكرية أو "قلج" أيضاً[٢٨]. ومع إن التعليمات الرسمية كانت تمنع المستحوذين على هذه الأراضي من تجزئتها إلى قطع صغيرة، فإن القسم الأكبر منهم كان يقوم بتقسيمها إلى قطع صغيرة تعهد إلى أفراد لزراعتها لصالح السباهي أو الزعيم العسكري. كما كان لا يجوز بيع تلك الأراضي، في حين كان من الممكن توارثها من قبل الذكور من الأولاد. وفي حالة عدم وجود وريث تصبح الأرض التي كانت بحوزة السباهي والزعيم بعد وفاته شاغرة، يجوز عندها منحها إلى سباهي أو زعيم آخر.

٢- وكانت هناك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تقع تحت تصرف العشائر العربية والكردية والتركمانية والأيزيدية والكلدانية ... سواء المستقرة منها أم الرحالة. وكان نظام الديرة هو المعمول به في مثل هذه الأحوال. وكانت "هذه الأراضي توزع سنويا بين أفراد العشيرة أو القبيلة الواحدة، بعد فرز حصة الشيخ باسم مسؤولياته القبلية.، وكانت للفلاح قطعة أرض يزرعها كعضو في قبيلته، ويتم ذلك وفق العرف الخاص بالقبيلة، إذ كانت الأرض تقسم إلى قطع يشرف على كل منها (سركال) وتوزع القطع إلى فدادين بين الاسرة

---

٢٧ حيدر، صالح. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ١٦٠-١٦٤.

٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠-١٦٣.

والأفراد"[٢٩]. وكانت الأراضي الزراعية في منطقة كردستان قد وضعت بيد الأغوات الذين اعتادوا استخدام الفلاحين في زراعتها والسيطرة على القسم الأكبر من المحصول الزراعي السنوي.

٣- وفي ضوء سياسات الولاة تمكن رجال الدين وسدنة العتبات المقدسة والكنائس المسيحية السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية[٣٠].

وفي ضوء هذا التوزيع للأراضي الزراعية كان المحصول المتحقق يقسم على النحو الآتي بالنسبة للأراضي الزراعية غير الوقفية وغير الملكيات العائدة للكنائس المسيحية:

- حصة تسيطر عليها الدولة وتجبى من قبل الولاة وحكام الأقاليم وتعتبر من حصة بيت المال. وتكون هذه الحصة مقطوعة في الغالب وتستوفى من العسكريين أو الإقطاعيين

---

٢٩ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. مصدر سابق. ص ١٢٤.
ملاحظة: من المتعارف عليه أن يقوم الفلاح بزراعة الأرض العائدة للإقطاعي مباشرة وغير المؤجرة دون مقابل عيني أو مالي، إضافة لما يقدمونه للشيخ والسركال من المحاصيل التي ينتجونها كريع لهما.

٣٠ ملاحظة: جاء في تلخيصات ماركس لكتاب كوفاليسكي الموسوم "الملكية الجماعية للأرض: أسباب انحلالها وتاريخ ونتائجه" القسم الأول. موسكو. ١٨٧٩، بهذا الصدد ما يلي: " وقد شجعت الحكومة التركية في الوقت نفسه على نطاق واسع تركز الملكية الخاصة بين أيدي مؤسسات دينية وخيرية. وكثيرا ما حفزت فداحة الضرائب والسهولة التي تلجأ بها الحكومة إلى المصادرة المُلاك الخاصين على تسليم سندات ملكيتهم لمؤسسات من ذلك النوع، أي على تأسيس "وقوف" أو "حبوس" (يقبل السيد خليل. وهو من كبار الثقات في تفسير المذهب المالكي، بإمكانية تنازل الأفراد عن هذه الأرض أو تلك، عن هذا الدخل أو ذاك، لا على سبيل الملكية الوراثية فحسب، بل كذلك على سبيل الانتفاع المؤقت مدى الحياة). وكانت تلك الأموال تصبح بحكم ذلك طليقة من الضرائب وبمنجى من المصادرة، وكان التنازل يتم بشرط، وهو أن ينتفع المالك القديم للأرض المتنازل عنها ل "للوقف" بها مدى الحياة، وفي أغلب الأحيان بصفة وراثية. وبالمقابل، كان عليه أن يؤدي دفوعات نقدية وعينية ...للمؤسسة .."". راجع في هذا الصدد: ماركس – انجلز. الماركسية والجزائر. دار الطليعة بيروت. ١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٣/٦٤.

ومن شيوخ العشائر. وغالبا ما كان شيوخ العشائر يرفضون دفع تلك الحصة لأسباب كثيرة، بما فيها سوء الموسم الزراعي وقلة المحصول وتخلي الدولة عمليا عن القيام بواجباتها في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، مما كان يؤدي إلى تنظيم الحملات والزرگات العسكرية "التأديبية" من جانب الولاة ضد تلك العشائر. وكانت جباية حصة الدولة واحدة من أبرز وأهم المشكلات وأسباب النزاعات بين العشائر والولاة ومع مركز الدولة العثمانية. ومارس الولاة أبشع أشكال القسوة والعنف من أجل إخضاع القبائل العراقية لقرارات الوالي، ولم يكن سهلا إخضاعها لإرادته، خاصة وأنها كانت ترتبط أساساً بتأمين الحصة التي يطالب بها الوالي له ولبيت المال وللدولة المركزية أحياناً.

- حصة المستحوذ رسمياً على الأرض الزراعية التي كانت تتباين في مقدارها من منطقة إلى أخرى حسب مساحة الأرض والعرف والعلاقات القائمة فيها.
- حصة الفلاح المنتج التي كانت تشكل أقل الحصص رغم الجهود المضنية التي كانت تقوم بها العائلة بكل أفرادها. وكان الفلاح علاوة على عمله المجهد مسؤولاً عن توفير مستلزمات زراعته.

كتب الدكتور صالح حيدر في رسالته للدكتوراه بصدد طبيعة استغلال الأرض الزراعية في هذه الفترة من تاريخ الحكم العثماني في بلاد ما بين النهرين وفي ظل حكم المماليك يقول:

"عند احتلالهم للعراق، عمل العثمانيون على إلغاء الإقطاعيات العسكرية للمغول (الذين احتلوا بغداد عام ١٢٥٨) وعوضوهم عنها بالأراضي الأميرية. أما المقاطعات التي استطاع مالكوها تقديم سندات ملكية تدعى بالحجة الشرعية لإثبات حقيقة كونها أراضي خراجية (خاضعة لضريبة الأرض حسب الشريعة الإسلامية) أو كونها عشرية (خاضعة للعشر حسب الشريعة الإسلامية)، فقد تركت هذه الأراضي بيد مالكيها، كملك حر، وكذلك اعتبرت الهبات الخيرية الدينية، وقفا. وقد قسم الباقي من الأراضي إما إلى إقطاعيات (وخاصة في الشمال)، أو وزّع لقاء حصيلة ضريبية معينة، أو ترك إلى القبائل أو رؤسائها (وخاصة في الجنوب) على أساس نظام الأراضي المحلي. وعليه فأن العراق خلال هذه الفترة (١٥٢٥–١٨٣١) عكس كلا النظامين الإقطاعيين العسكري والمدني، مع إنه احتفظ في الوقت عينه بالأنظمة

الإسلامية في الثروة الخاصة (الملك) والهبات الخيرية الدينية (الوقف) وكذلك الملكية العشائرية"[٣١].

ومع سيادة هذا النوع من علاقات الإنتاج والإفقار الشديد للفلاحين من جانب الولاة والحكام المحليين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر تميزت القوى المنتجة المادية والبشرية بتخلفها الشديد وباستخدام الفلاح لأدوات ووسائل بالية واعتماده على قواه الجسمانية وعلى الحيوانات واستعمال الطرق البدائية التي مارسها طوال قرون في زراعة الأرض. وفي هذه الفترة تعرضت قنوات الري والسدود إلى الخراب والتدهور الشديدين من جراء الفيضانات وانعدام عمليات تطهير وإدامة تلك القنوات وقنوات البزل. وتسبب كل ذلك بزيادة تملح الأراضي الزراعية بفعل الخاصية الشعرية وانعدام أساليب الري والبزل المناسبة، وخاصة في أراضي الوسط والجنوب وتدهورت خصوبتها وبالتالي تقلصت غلتها الزراعية السنوية إلى الحدود الدنيا.

واتسم الوضع الاجتماعي بالتدني الحضاري وبالصراعات التي كانت تؤججها الفئات الحاكمة مستفيدة من الخلافات العشائرية والدينية والطائفية والمحلية وفق مبدأ "فرق تسد". فالمعارك بين الأحياء السكنية في المدن المختلفة كانت غالبا ما تقود إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وإلى خراب المحلات والبيوت السكنية. كما كانت المدن تتعرض باستمرار إلى غزوات العشائر في مقابل حملات عسكرية تقوم بها قوات المماليك الوحشية على تلك العشائر في محاولة منها لفرض نظامها عليها و"تأديبها" واستحصال الضرائب منها. لقد كان المواطنون يحسّون بوطأة حكم المماليك الاستبدادي الجائر على البلاد وبالفساد المستشري وبالفقر الذي يلّفهم. ولهذا كانوا يحاولون الاحتماء بالقوى التي تسعى إلى التخلص من حكم المماليك. ولكنهم كانوا يعانون من غارات العشائر البدوية

---

٣١ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ١٨٥/١٨٦. وهو مستل من كتاب الدكتور صالح حيدر "مشاكل الأرض في العراق" المشار إليه سابقا.

والمذابح التي تقترن بها ضد السكان وما يرافقها من سبي للنساء والأطفال وهدر للكرامات واعتداء على الأعراض وسواها.

لم تشهد البلاد مؤامرات ودسائس المماليك للإطاحة ببعضهم فحسب، بل كانت هناك إلى جانبها محاولات مستمرة من جانب بلاد فارس لوضع الولايات الثلاث ضمن مملكتها الفارسية وفرض احتلالها للعراق من جهة، ومحاولات الدولة العثمانية فرض الطاعة لها على الحكام المماليك وإعادة السيادة عليها عبر ولاة أتراك تسميهم الدولة العثمانية بصورة مباشرة من جهة ثانية. وكانت عواقب تلك المحاولات المزيد من الحروب الدامية التي كان ضحيتها أهل العراق بشكل خاص والمزيد من العداء الطائفي الذي كانت تؤججه كل من الدولة الفارسية الشيعية والدولة العثمانية السنية[٣٢]. وفي ما عدا ذلك تعرض العراق خلال هذه الفترة إلى حملات الغزو الوهابية التدميرية القادمة من شبه الجزيرة العربية التي أدت إلى إثارة مشكلات جديدة في جنوب غربي العراق وإلى مزيد من الضحايا وإلى تشديد الأجواء الطائفية التي كانت أصلا متوترة[٣٣]. ويمكن للإنسان أن يشير في هذا الصدد إلى مذابح كربلاء والنجف التي قام بها الوهابيون في أعوام ١٨٠٢[٣٤] و١٨٠٦ وما بعدهما[٣٥]. كما

---

٣٢ الوردي، على د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الأول. بغداد. ١٩٧٤. ص ١٤٩– ٢٨٤.

٣٣ المصدر السابق نفسه.

٣٤ ورد في موسوعة العتبات المقدسة بصدد "غارة الوهابية على كربلاء" سنة ١٢١٦ هجرية (١٨٠١/١٨٠٢ميلادية) ما يلي:

"…. فاجأ سعود كربلاء، وتمكن من الدخول في المدينة فاغتنم الفرصة دون حيطة من أهل البلدة، فغنم منها أموالاً كثيرة، وانتهب أمتعة لا تحصى. وفي (عنوان المجد) لابن بشر الحنبلي: "إن سعودا سار – في سنة ١٢١٦ هجرية – بالجيوش … من حاضر نجد وباديها، والجنوب، والحجاز، وتهامة، وغير ذلك. وقصد أرض كربلاء، ونازل أهل بلد الحسين في ذي القعدة فحشد عليها قومه. تسورا جدرانها، ودخلوها عنوة، وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبة الموضوعة برغم من اعتقد فيها– على قبر الحسين. واخذوا ما في القبة، وما حولها. واخذوا النصيبة التي

تعرضت مدينة الحلة بشكل خاص وغيرها من المدن إلى مثل هذه الحملات الوحشية للوهابيين. ولم تقترن هذه الغزوات العسكرية البدوية للوهابيين بالنهب والسلب المعروفين عن الغزوات البدوية فحسب، بل اقترنت باستباحة الأعراض وسفك الدماء وتدمير العتبات المقدسة أيضاً، مما أدت إلى تراكم مرارات وأحقاد كثيرة وإلى نمو غضب متعاظم ضد الحكم الذي يعجز عن توفير الحماية لمواطنيه وضد الوهابيين في آن واحد.

داود باشا في الحكم

رغم محاولات بعض الحكام المماليك تحقيق الاستقرار وتطوير النشاط الاقتصادي والحياة الثقافية وفتح المدارس الدينية، كما حصل في عهد داود باشا[٣٦]، فإن هذه الفترة تميزت عموما بالفوضى والاضطراب والدسائس وباستغلال بشع لكادحي الريف والمدن، ومن قبل الولاة أيضاً، وبانفلات لا نظير له للأمن الداخلي ونشاط واسع للممثليات الأجنبية وتأثير ملموس على الأحداث السياسية فيها، إضافة إلى النشاط المتزايد نسبيا للشركات التجارية الأجنبية وتأثيراتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحصولها على مراكز نفوذ مبكرة في

وضعوها على القبر وكانت مرصوفة بالزمرد والياقوت. واخذوا جميع ما وجدوا في البلد من أنواع الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة، وغير ذلك مما يعجز عن الحصر. ولم يلبثوا فيها إلا ضحوة، وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها نحو ألفي رجل."". راجع. جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، ٨، قسم كربلاء. مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هجرية– ١٩٨٧ ميلادية، ص ١٢٣/١٢٤.

– راجع أيضاً: لونگريگ، ستيفن هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. انتشارات الشريف الرضي. قم. إيران. الطبعة العراقية. بغداد. ١٩٦٨. ص ٢٥٤–٢٧٨.

٣٥ الوردي، علي لمحات اجتماعية. . . . مصدر سابق. ج ١. ص ١٨٧–١٩٦.

٣٦ – الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٢٣٢–٢٥٨.

– عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. منشورات دار البصري. بغداد.١٩٦٧.

العراق وعلى جني الأرباح[٣٧]. لقد عمد داود باشا منذ توليه الحكم في بغداد إلى اتخاذ عدة إجراءات أساسية كان الهدف من ورائها، كما تبين الوقائع، الوصول إلى:

- تأمين سيطرة الوالي وفرض هيبته على جميع أرجاء ولاية بغداد.
- إخضاع العشائر العربية والكردية لحكم الولاية دون منازع.
- إضعاف نفوذ الفرس على الأمراء في كردستان الجنوبية وعلى المناطق الشيعية من العراق وخاصة في المدن التي فيها عتبات مقدسة.
- جباية الضرائب وزيادة إيرادات الولاية وبالتالي إيراداته الخاصة
- تأمين الموارد المالية الضرورية لبناء وتطوير جيش خاص بولأيته قادر على مواجهة تحديات الدولة الفارسية وجيوش السلطان العثماني في آن واحد.
- توطين العشائر وفرض الأمن في البلاد للإسهام بتطوير التجارة المحلية وتجارة المرور.
- تحسين مستوى التعليم وتطوير الحياة الثقافية في البلاد.

وفي ضوء هذه الأهداف وجه الوالي داود باشا المملوكي جهوده نحو الأمور التالية:

- إيلاء اهتمام خاص بالجيش ومّده بالرجال والأسلحة والتدريب الجيد. واستورد لهذا الغرض معملين أحدهما لصناعة البنادق والآخر لصناعة النسيج لأغراض الجيش، إضافة إلى الاستمرار في إنتاج المدافع من الطراز الجديد التي تم تحسين نوعيتها ومداها وفاعليتها[٣٨]. وتم استخدام الضابط الفرنسي ديفو، أحد ضباط نابوليون بونابارت، للقيام بتدريب الجيش. وكان الهدف الواضح من وراء هذا الإجراء تأمين القوة الحديثة القادرة على ضمان إمكانية التمتع باستقلال بغداد وتوابعها عن مركز الدولة العثمانية من جهة، ومقاومة ضغوط بلاد فارس والتصدي لتدخل شركة الهند الشرقية والقناصل

---

٣٧ – الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٣٠–٢٥٨.

– لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص٢٨٧–٣٢١.

٣٨ عز الدين، يوسف د. داود باشا ... مصدر سابق. ص ٤٦.

البريطانيين في شؤون الحكم في بغداد من جهة أخرى، وإخضاع العشائر العربية والكردية وفرض التزامها بالأمن ودفع ما يفرض عليها من ضرائب من جهة ثالثة. ونتج عن ذلك وقوع صدامات سياسية حادة واستعدادات عسكرية متقابلة بين داود باشا والقنصل البريطاني في بغداد[٣٩]. كما اشتدت ضغوط شاهزادة محمد على في كرمنشاه على داود باشا وتحريك الجيوش استعدادا للمعارك مع قوات والي بغداد والتي أمكن تداركها وأبعاد وقوعها في بغداد في آخر لحظة. وكان لوباء الكوليرا الذي أنتشر بين الجنود الأيرانيين الدور الأساسي في توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين وعودة الشاهزادة محمد علي إلى كرمنشاه[٤٠].

- تعزيز إمكانياته العسكرية لمكافحة الفوضى التي تثيرها العشائر في إيالة بغداد، بسبب غزواتها المتبادلة وغزواتها ضد المدن والأرياف والعمل من أجل فرض الاستقرار على تلك القبائل الرحل وحماية طرق التجارة من قطاع الطرق وعصابات النهب والسلب وتأمين القدرة على جباية الضرائب. ونظم لهذا الغرض ومنذ بداية توليه للحكم عددا كبيرا من الحملات العسكرية ضد العشائر المتمردة أو العشائر التي كانت تقوم بغزوات ضد العشائر الأخرى أو ضد سكان المدن، أو تلك العشائر التي لم تكن قد دفعت ما فرض عليها من ضرائب، لفرض النظام والطاعة والغرامة والتعويض عليها[٤١].
- فتح الشوارع وغرس الحدائق والبساتين وعنايته بالعمارة[٤٢]، وإقامة قنوات الري وإصلاح المخرب منها أو التي عفا عليها الزمن من أجل تحسين الزراعة وزيادة الإنتاج المادي وتنشيط التجارة في بلاد الرافدين . وفي عهده أمكن تطوير الإرواء بالواسطة حيث أمكن

---

٣٩ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية . . . . مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٣٠٨/٣٠٧.

٤٠ المصدر السابق نفسه.

٤١ عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. منشورات دار البصري. بغداد ١٩٦٧. ص٣٤–٣٦.

٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨.

بناء الناعور ونشره في المناطق التي تعتمد على السقي بالواسطة. وانتعشت التجارة في فترة حكمه، وخاصة تجارة المرور، كما ساهم الرعايا من يهود العراقي بدور مهم في النشاط التجاري والصيرفي في العراق[٤٣]. ورغم كل ذلك استمرت حالات البؤس والفاقة والبطالة والموت المبكر والأمراض المختلفة والفيضانات، باعتبارها السمات التي ميّزت واقع حياة ومعيشة الغالبية العظمى من سكان إيالة بغداد والمناطق التابعة لها، إضافة إلى الولايات الأخرى، لأسباب منها ما يرتبط بالتخلف العام، ومنها ما يرتبط بجشع الحكومة وأساليب الجيش والجندرمة القمعية في جباية الضرائب والإتاوات من الناس، ومنها أيضاً فساد موظفي الدولة الولاية، إضافة إلى انعدام الأمن والاستقرار بصورة عامة. وعبَّر حمود شكري الآلوسي عن فساد الموظفين في مختلف عهود المماليك، بما فيها عهد داود باشا، خير تعبير عندما كتب يقول: "معظم كتاب المالية، والأوقاف، ليس في روى قلوبهم قطرة من مداد الإنصاف، كما طوى أحدهم قرطاس كشحه عن ذي الحاجة وأهمله، وخيرهم من إذا عد الملهوف دراهما (كذا) نظر في شأنه وعدله، وصحائف أعمالهم والله تعالى أعلم من قلوبهم سواد، وكأنك بسواد وجوههم يوم نشر الصحف غدا لسواد وجوههم المظلمة مداد...)[٤٤]. ولم يختلف داود باشا عن سائر الولاة في ممارسة أساليب القمع في معالجة المشكلات التي كانت تجابه المجتمع، بما فيها فرض عقوبات قاسية على تلك العشائر التي ترفض دفع الضرائب أو التي كانت تمارس الاعتداء على عشيرة أخرى، وكان يستوفي في كل الأحوال المال والإبل والخيل والمواشي لتذهب إلى خزينة الولاية[٤٥]' أو إلى خزينته عملياً.

---

٤٣ غنيمة، يوسف رزق الله. تجارة العراق قديما وحديثا. بحث تاريخي اقتصادي. مطبعة العراق. بغداد. ١٩٢٢. ص٧٤.

٤٤ عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. مصدر سابق. ص ٩.

٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤–٣٦.

- فتح المدارس، سواء الدينية منها أم تلك الخاصة بتكوين الموظفين والعاملين في جهاز الأيالة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى انه أقام ٢٨ مدرسة، مثل مدرسة داود باشا ومدرسة على باشا والمدرسة العادلية ومدرسة الأعظمية ومدرسة الأحمدية والسليمانية، كما تعهد باثني عشر معهدا. وكان الغالب من هذه المدارس يرتبط بالجوامع التي أقامها والتي كانت تقوم بالتدريس أيضاً[٤٦]. كما أقام الكثير من المساجد والجوامع. وفي ضوء ذلك انتعشت الحياة الثقافية نسبيا وبرز العديد من العلماء والفقهاء والمدرسين المعروفين من أمثال عبد الله الألوسي وعبد الرحمن الروزبهاني ومحمد البرزنجي ومحمود لألوسي ومحمد سعيد السويدي وعثمان بن سند[٤٧].
- وعرف داود باشا بعنايته الخاصة بأصحاب الطرق الدينية بسبب علاقاته المتينة بالمدارس الدينية منذ شبابه وتكوينه الديني على أيدي هؤلاء من أمثال صبغة الله الحيدري وزين الدين جمل الليل ومحمد أمين الموصلي والملا حسين بن محمد علي والحافظ أحمد ولطف الله أفندي[٤٨]. وكان كما يبدو كريما معهم حتى أنه منح زعيم الطريقة الصوفية الشيخ خالد النقشبندي ثلاثين ألف ليرة ذهبا عندما سمع أنه مدين، مما حظي بدعاء وثناء وتأييد مريدي هذه الطريقة[٤٩]. إلا أن هذه الأموال التي كانت تتجمع لديه كان يغتصبها من الناس عنوة وعلى حساب معيشتهم البائسة أصلا. ويشار أيضاً إلى عنايته الخاصة بالأدب والحياة الأدبية، وخاصة الشعر والشعراء، وأنه كان يقيم الجلسات الشعرية حيث يتزاحم بعض الشعراء للحصول على رضاه وعطاياه المالية، وقيل أن داود باشا كان ينظم الشعر أحيانا[٥٠].

---

٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤١–٤٢.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩/٤٠.

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨.

٥٠ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٥٢–٢٥٨.

– وانتعشت في فترة حكمه الصناعات اليدوية وازداد إنتاجها، ومارس أسلوب حماية الإنتاج المحلي من خلال زيادة الضرائب المفروضة على الاستيرادات والصادرات، التي اصطدمت بمقاومة الشركات التجارية الأجنبية وبالقنصل البريطاني. وبسبب تدخل الباب العالي أجبر داود باشا إلى تغيير نسبة الجمارك بما يخدم مصالح الشركات الأجنبية وبالضد من مصلحة الإنتاج المحلي.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تخف طبيعة النظام الاستبدادي والجور الذي مارسه داود باشا نفسه وأفراد حاشيته ضد السكان وخاصة الكادحين منهم لصالح زيادة موارده وموارد حاشيته والفئات الغنية، ومنهم كبار المستحوذين على الأراضي الزراعية والتجار وجمهرة من القواد العسكريين. كتب س. لونگريگ مشيراً إلى بعض جوانب شخصية داود باشا يقول: "كان عند توليه الحكم قد بلغ الخمسين من عمره. وكان بشوشا في سلوكه غير متصنع في معاملاته، كما كانت ظرافته تستعبد أشد مناوئيه وتجذبهم إليه. أما مظهره فقد كان مظهر الرجل الجميل الملتحي ذي الطول المعتدل الذي تجلله الحشمة والوقار، وتبين على وجهه إمارات الدعة والذكاء. وكان ديوانه أعرق الدواوين التي عرفتها بغداد وأكثرها سموا وازدهارا. غير انه كان يظهر الجبن والتردد في مناسبات خطيرة، وفي مناسبات أخرى كانت تستفحل فيه البسالة. ومن الغريب انه كان يؤيد التقدم العلمي والثقافة العقلية ويثني عنهما أيدٍ أخرى. وكان كرمه مصحوبا بجشع مسنون. ولم ينجه ذكاؤه، الذي لا ريب فيه، من أذم أنواع الحماقات واكثر الأحكام خطأ "[٥١]. لا يمكن الوثوق تماما بحكم لونگريگ على داود باشا بسبب الصراع الذي تأجج بين الأخير والقنصل البريطاني، بسبب التدخل الفظ للقنصل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية، في محاولة التأثير على وجهة التبادل التجاري. وتجدر الإشارة إلى أن لونگريگ كان أحد ضباط الحملة العسكرية البريطانية في العراق، وكانت له مواقف غير حيادية إزاء النزاعات بين الوالي داود باشا والقنصل البريطاني حينذاك. إذ ينصرف ذهن القارئ لكتاب لونگريگ "أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث"،

---

٥١ لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ٢٨٧/٢٨٨.

عند ذكر أخطاء داود باشا، إلى تلك الصراعات مع القنصل البريطاني التي كتب عنها كثيرا وأدان موقف داود باشا منها ودافع عن مواقف القنصل البريطاني بحماسة بينة.

لم يختلف داود باشا عن غيره من الحكام المماليك أو الولاة الأتراك المستبدين في إقامة الحكم المطلق في البلاد الذي كان يميز عموما حكام الدولة والولايات العثمانية وحكمهم فيها، رغم كونه كان أكثر علما ووعيا من عدد كبير منهم بسبب الجهد الشخصي الكبير الذي بذله في تكوين شخصيته الأدبية والدينية والسياسية وعلى أيدي متخصصين بالفقه واللغة والبلاغة والبيان وحفظ القرآن، إضافة إلى الرياضيات. واتسم داود باشا بالقسوة الشديدة والرغبة في التآمر وكسر شوكة الأقوياء من شيوخ العشائر والأغوات والأمراء الكرد وممارسة العنف ضدهم وإخضاعهم لإرادته. ولم يختلف عن غيره من المستبدين في الشرق في رغبته في الحصول على ثروات طائلة وعلى تكوين الكنوز واقتناء الأسلحة والمفروشات وكثرة أنواع السجاد والجواهر الثمينة. وكان يجمع حوله حاشية لا تختلف عنه في ذلك وفي رغبتها باقتناص المكاسب والاستفادة من مراكزها في تنمية ثرواتها على حساب الناس. وبرز استبداده الشديد، رغم بعض الخصال المحمودة فيه، في طريقة تعامله مع العشائر وطريقته الشرسة في جباية الضرائب وفي إرهاق السكان بها من جهة، وفي البذخ على تلك المجالات التي ترفع من قدره وشأن حكمه وسمعته الداخلية والخارجية، كالعطاءات المالية للشعراء والأدباء ورؤساء الطرق الدينية. وبسبب سياساته الجائرة والقاسية، تلك لم ينجح في توطين القبائل الرحل أو فرض إرادته على الإمارات الكردية في كردستان الجنوبي، رغم أنه حاول فرض الطاعة عليها ونجح طوال فترة امتدت قرابة ١٥ عاما. ولكن سرعان ما نشبت الصراعات والنزاعات في ما بين القبائل الكردية التي كانت تتسبب في إقلاق الحكم في بغداد والموصل والباب العالي. ولم ينجح داود باشا في منع تدخل القنصل البريطاني في شؤون البلاد بسبب قوة بريطانيا وقدراتها المالية وتأثيرها المباشر على الباب العالي، كما لم يستطع فرض استقلاله عن الدولة العثمانية، ذلك الحلم الذي راود جميع المماليك من قبله وحققوه جزئيا، إذ قادت سياساته المستقلة عمليا إلى نهايته، حيث تم ترحيله عن

بغداد إلى الأستانة مع توصية من علي رضا باشا بالتعامل الودي معه. ورغم أن إصلاحاته العديدة لم تمح تماما ولكنها لم تترك أثرا كبيرا على حياة بلاد ما بين النهرين.

سقوط داود باشا وعودة السيطرة العثمانية المباشرة على العراق

كانت حجة السلطان محمود في تبرير شن حملته العسكرية ضد والي بغداد، داود باشا، ودعوته لاستعادة السيطرة العثمانية المباشرة على بغداد وتنصيب على رضا باشا، والي حلب، واليا عليها، تستند إلى عوامل عدة نشير في أدناه إلى الأهم منها:

- رغبة حكام المماليك، ومنهم داود باشا، في إعلان الاستقلال العملي لا الشكلي في إيالتهم وفي قراراتهم ومواقفهم عن مركز السلطة العثمانية والتهرب من تنفيذ رغبات السلطان، رغم قبولهم الشكلي بها. ولم يكن هذا الهدف يقتصر على بغداد فحسب، بل شمل أيضاً ولايتي الموصل والبصرة، إضافة إلى الإمارات الكردية في كردستان؟
- قيام داود باشا بتكوين جيش مستقل عمليا عن جيش السلطان محمود الثاني وصل قوامه إلى عشرة آلاف فرد بين مدفعية ورجّالة[٥٢]، ورفضه مدّ قوات السلطان بالأفراد للمشاركة بقمع إنتفاضة اليونان التي عول السلطان محمود عليها كثيراً.
- رفض داود باشا عمليا تنظيم حملة إبادة ضد القوات الإنكشارية في بغداد وباقي مناطق العراق. وكان هذا يعني رفض تنفيذ الفرمان الذي كان السلطان محمود قد أصدره وكان يقضي بإبادة أفراد القوات الإنكشارية عن بكرة أبيهم. وكان السلطان محمود نفسه قد نفذ مثل هذه العملية في أستنبول في العام ١٨٢٦م وفي غيرها من المدن التركية[٥٣] كما كان الفرمان يخول داود باشا بتصفية جماعة الطريقة البكتاشية، وهي الطريقة الدينية التي كان الإنكشاريون يستندون إليها روحيا[٥٤].

---

٥٢ عز الدين، يوسف، داود باشا... مصدر سابق. ص ٣٨/٣٧.

٥٣ الوردي علي د. لمحات اجتماعية ... مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٦٣.

٥٤ لونگريگ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق.

- إعتذار داود باشا عن مدّ القوات العثمانية بالأموال التي طلبها السلطان محمود لخوض القتال ضد القوى الثائرة في اليونان، رغم كل المعلومات التي كانت تصل إلى الباب العالي عن الموارد الكبيرة التي كان يجبيها داود باشا من ولايات العراق والبذخ الكبير الذي كان يتميز به ديوانه العامر.

- قلة الأيرادات التي كانت تصل إلى خزينة السلطان من العراق، في وقت كانت تصل الأخبار إلى مركز الدولة العثمانية عن التعسف الذي كان يعاني منه السكان بسبب الضرائب والأتاوات القاسية التي كانت تفرض عليهم، والتي كانت تستخدم من قبل داود باشا لإغراضه الخاصة وتعزيز سلطته وسطوته. ولم يكن هم السلطان ذلك التعسف الذي كان يعاني منه الشعب، بل كان يشكو من قلة الموارد التي كانت تصله شخصيا من بغداد.

- التهديدات الأيرانية لبغداد بسبب الخلاف بين داود باشا والأسرة البابانية الكردية التي ارتبطت أيضاً بالخلافات الداخلية بين الأمراء البابانيين وحماية وتأييد الفرس للبعض من هؤلاء الأمراء. ووجهت إيران تهديدات عديدة إلى والي بغداد، كما اشتكت ضده لدى الباب العالي وساندت أمر تغييره.

- قيام أتباع داود باشا، وبتوجيه مباشر منه، بمحاصرة دار الضيافة في محلة الصابونجية في بغداد، حيث كان مبعوث السلطان محمود، صادق أفندي، يحل ضيفا ومفتشا فيه، في تشرين الأول من العام ١٨٣٠ والإجهاز عليه وقتله[٥٥]. وكانت مهمة صادق أفندي التحري عن حجج ووسائل تساعد السلطان محمود على التخلص من داود باشا ويحمل فرمانا بعزله وتنصيب واليا آخر بدلا عنه[٥٦]. وأدرك داود باشا طبيعة المهمة التي جاء من أجلها مبعوث السلطان فنظم أمر اغتياله. وكان لهذا القتل صدى واسع السوء في العاصمة العثمانية وأوساط الفئة الحاكمة حيث أعتبره السلطان محمود تحديا سافرا

---

٥٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦/٤٧/

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦.

ومباشرا له وللحكم العثماني في بغداد[٥٧]. ورغم محاولة داود باشا كسب ثقة محمود باشا ثانية، إذ كانت له قبل ذاك علاقات ودية معه، فأرسل له ١٥ مدفعا من الطراز الجديد المحسن في بغداد، فأن قرار السلطان محمود كان نهائيا، إذ قرر التخلص من داود باشا وفرض الهيمنة العثمانية الفعلية والمباشرة على بغداد، فأسند قيادة الحملة العسكرية على بغداد إلى والي حلب حينذاك على رضا باشا اللاظ.

تضافرت عوامل كثيرة في تحقيق هدف الحملة واحتلال بغداد وإعادتها إلى حظيرة الدولة العثمانية. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تمكن داود باشا في بداية حكمه من إعادة شيء من الأمن والاستقرار إلى مناطق العراق من خلال تنظيم الحملات العسكرية ضد القبائل والعشائر المتمردة على الحكم، وضد تلك التي كانت تقوم بالغزوات ضد بعضها وفرض الغرامات والتعويضات عليها، إضافة إلى جباية الضرائب منها. وكانت تلك القبائل تتحين الفرص لرفض هذا الوضع الجديد والعودة إلى حالة الغزو المتبادل والغزوات على المدن. وقد تسنى لها ذلك في السنوات الأخيرة من حكمه. وإذ كان الباشا مشغولا بتلك الحوادث وبالعائلة البابانية ومشكلاتها، كانت الإدارة الحكومية تعيش في حالة فوضى وتراجع شديدين وكان التذمر بين الناس متزايدا. كتب س. لونگريگ عن هذه الفترة يقول: "فكانت الحياة رخيصة والشرع صارما وكل شئ للبيع"[٥٨].
- وجه داود باشا في بداية حكمه جهودا كبيرة لإعادة تنظيم وتأهيل الجيش وزيادة تدريبه وتحسين مستوى إنضباطه. واستخدم لهذا الغرض أحد الضباط الفرنسيين. وفي ضوء ذلك حقق الكثير من النجاحات في التصدي للنزاعات الداخلية ومحاولات التدخل على الحدود. إلا أن السنوات الأخيرة من حكمه شهدت تراجعا في قدرات الجيش وفي قوامه وتجهيزاته ومعنوياته. وإذا كان داود باشا قد أولى اهتماما ملموسا بالسكان وسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، فأن اهتمامه تراجع كثيراً فيما بعد، إذ

---

٥٧ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... ج١، ص٢٦٧/٢٦٨.

٥٨ لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من ... مصدر سابق. ص ٣٠٣.

اقترن بتدهور إدارة الحكم وتفاقم الفساد الحكومي والرشوة والعجز عن دفع الرواتب وتزايد عمليات الاعتداء على الناس وممتلكاتهم وأعراضهم ...الخ. يشير ستيفنس لونگريگ بهذا الصدد قائلا:

" أما الحكومة بوجه عام فإن أبرز ما يظهر في الصورة الصادقة عنها في الحقيقة عصيان القبائل المزمن الذي كان من واجب الحكومة معالجته كل سنة– وعصابات التي لما تقهر، وسلب المسافرين المستدام، وضرب الضرائب على الأقلية التي كان من الممكن تحصيل الضريبة منهم، والضعف البارز في التحرش بالبقية من السكان. وقد ظلت القرى والأراضي تباع ليحكمها هذا المملوك المقرب أو ذاك أو أي من رجال الحاشية الذين يستفاد منهم فوائد. وبقى الأغوات يشاغبون ويعربدون، وظل الجنود متمادين في الاغتصاب والنهب. وكان الديوان العالي، الممتلئ بأكثر مما تستطيع البلاد أن تصرف عليه بحق، يؤوي كثيرا من المشاورين المجانين، الجهلة، المتعصبين"[٥٩].

- تعاون الكثير من القبائل المناهضة لداود باشا مع القوات القادمة من حلب لإسقاط داود باشا بعد أن صدر قرار الباب العالي باعتبار داود باشا ثائرا توجب على المسلمين عدم إطاعته والقيام بمحاربته.

- إنتقال وباء الطاعون الذي تفشى في تبريز في عام ١٨٣٠ إلى كركوك ومنها إلى السليمانية. وبعد شهور قليلة، في العام ١٨٣١ أعلن عن حصول أول إصابة به في بغداد، إذ لم تنفع كافة الإجراءات الإحتياطية التي أتخذها داود باشا لمنع وصول الوباء إلى بغداد. ويشير لونگريگ إلى أن رجال الدين المتخلفين لعبوا دورا سيئا في إنقاذ الناس من انتشار الوباء، إذ أعاقوا بجهلهم ورجعيتهم وتعصبهم تنفيذ إجراءات الوقاية من الوباء واعتبروا تلك الإجراءات تحديا للإرادة الألهية والقدر المحتوم على بني البشر[٦٠]. وأدى انتشار الوباء إلى محاولات هروب أعداد غفيرة من سكان بغداد إلى المناطق الأخرى، ولكنهم جوبهوا بقطع

---

٥٩ المصدر السابق نفسه.

٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٨/٣١٩.

القبائل للطرق. وكان النقل النهري ما يزال ضعيفا عاجزا عن استيعاب ذلك العدد الكبير من الراغبين بالفرار من وباء بغداد. وأرتفع عدد الوفيات اليومية خلال فترة وجيزة إلى معدل ١٥٠ مواطنة ومواطن من جراء الوباء . كتب العلامة الكبيرة الأستاذ الدكتور مصطفى جواد نقلا عن أحد مخطوطات الآلوسيين يقول: "سنة ١٢٤٦هجرية جاء الطاعون إلى بغداد ووقع الطعن في العشرة الأخيرة من رمضان ثم كثر في خمسة شوال والناس بين مصدق ومكذب، وأول ما وقع في روافض الصدرية ثم اليهود، وفر الناس وزادت دجلة زيادة لم يسمع بمثلها وكسرت السداد وأحاط الماء والبلاء بالناس وهدم من الجانبين نحو خمسة آلاف دار بل أكثر، ومات في اليوم عشرة آلاف نفس وأكثر، وعجزوا عن الدفن فجافت الطرق والبيوت، والناس كيوم القيامة وبعد أن هان الأمر في الجملة ألقيت الموتى في دجلة، يجرّون من أرجلهم وكثير منهم تنفصل رجله، وذهبت ألأموال هدما وسرقا فإنا لله وإنا إليه راجعون"[٦١].

- الفيضان الذي أجتاح بغداد في نيسان/ أبريل من نفس العام وساهم في تشديد النتائج التي ترتبت عن كارثة وباء الطاعون ورفع من عدد الضحايا وهدم الألاف من الدور السكنية[٦٢].

وفي مثل هذه الأوضاع البائسة، ورغم بعض المقاومة التي أبداها سكان بغداد بسبب الجور الذي تعرضوا له في أعقاب دخول بعض القوات والمسؤولين السيئين إليها، إضافة إلى السلوك البدوي للعشائر، المتسم بالقسوة والرغبة في النهب والسلب والقتل، قدم سكان بغداد المساندة للباشا الجديد. وأباح الحكام، الذين تولوا إدارة البلاد بعد هروب داود باشا وقبل وصول علي رضا باشا إلى بغداد، عمليات السلب والنهب والإعتداء على الحرمات مما حفز المقاومة في نفوس السكان وبرزت المطالبة بإعادة داود باشا إلى حكم بغداد. وعند

---

٦١ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٩.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٩.

دخول على رضا باشا إلى بغداد بادر باتخاذ الإجراءات لإرسال داود باشا إلى إستنبول مع التوصية بمعاملته معاملة حسنة لتهدئة الخواطر.[٦٣]

حاول على رضا باشا أن يبدي إهتماما بالناس وبمصالح أهل بغداد وأن يعيد الهدوء إليها، كما عمد إلى تنظيم مجزرة رهيبة ضد المماليك أودت بحياة الغالبية العظمى منهم وممن تبقى من الإنكشاريين الذين لم يتعرض لهم داود باشا بالسوء. وكان الإجراء الأخير جريمة بشعة حاول بواسطتها التقرب من السلطان وتجديد الولاء له من خلال تنفيذ الفرمان الوحشي الذي رفض داود باشا على قساوته تنفيذه. ورغم إيغاله بدم ضحاياه من المماليك وإزاحة من تبقى منهم على قيد الحياة عن مسؤولياته في الولاية وإناطتها بإعوانه من الأتراك الذين ساندوا حملته ضد داود باشا من أبناء حلب وبغداد والموصل، بادر إلى الزواج من أحدى بناتهم. كما بذل مجهودات كبيرة لإخضاع المناطق المنتفضة والمتمردة ضد السلطة المركزية وضد والي بغداد وإقامة أوضاع طبيعية في البلاد بما يسمح على جعل العراق رافدا من روافد تموين وتمويل الدولة العثمانية بالأموال ومدّها بالمقاتلين وقت الضرورة وإبعاد احتمالات الانفصال عنها ثانية.

ومع سقوط داود باشا بدأت المرحلة الثالثة من الاحتلال وفرض الحكم العثماني المباشر على بغداد، كما اتخذت الإجراءات لتصفية الإقطاعيات العسكرية الممنوحة للسباهيين وتصفية سيطرة الأسر الكردية في المنطقة مثل الأسرة السورانية في راوندوز والأسرة البهدينانية في العمادية والأسرة البابانية في السليمانية. وهذه العملية التي استمرت طوال عقدين من السنين تقريبا اقترنت بمحاولات إخضاع العشائر الكردية الأخرى في إقليم كردستان إلى السلطة المركزية التي لم تكن ممكنة تماما.

---

٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٤.

الفصل الثالث

أحوال العراق خلال المرحلة العثمانية الجديدة

بعد أن استعادت الدولة العثمانية سيطرتها المباشرة على ولاية بغداد وتوابعها، سعى الولاة الأتراك في تلك الفترة إلى تحقيق المهمات التالية:

– تكريس الهيمنة العثمانية على العراق وإخضاعه لسياسة الدولة المركزية كلية.

– إخضاع القبائل والعشائر المستقرة وشبه المستقرة والرحل، التي كانت تقاوم إجراءات الولاة وترفض التسليم لها، لسياسة وقرارات الدولة المركزية والولاة العثمانيين.

– ضمان عدم تدخل الدولة الفارسية بشؤون العراق الخاضع لسيطرتها وتقليص نفوذها بين السكان الشيعة في الوسط والجنوب، إضافة إلى تقليص نفوذ وتأثير رجال الدين الشيعة في الحياة السياسية والاجتماعية للسكان.

– تأمين عدم تدخل الدولة الفارسية في شئون ولاية الموصل ومناطق كردستان الجنوبي وعدم السماح لها بإقامة التحالفات مع الإمارات التي كانت ما تزال قائمة حينذاك، وخاصة إمارة بابان.

– تقليص نفوذ الدول الأوروبية على العراق مباشرة وجعل علاقاتها تمر عبر سلطة الدولة المركزية لضمان جني الفوائد لصالح الدولة العثمانية.

– تأمين الحصول على مزيد من الأيرادات المالية والعينية لبيت المال العثماني مع كسب الأعوان والمؤيدين من الشيوخ والميسورين المحليين.

– تطبيق التشريعات الصادرة عن مركز الدولة العثمانية على العراق أيضاً بما فيها تشريعات الأرض والضرائب على المحاصيل الزراعية والدخول وتشريعات الإصلاح الإداري وقضايا التجنيد الإجباري.

واستنادا إلى كل ذلك عمدت الإدارة العثمانية الجديدة في بغداد والولايات الأخرى إلى ممارسة ذات الطريقة التي كانت تمارسها في تركيا مثلا لجباية الضرائب من الفلاحين في الريف. وتتلخص هذه الطريقة بتأجير –تضمين– الأراضي الزراعية للبيگوات والباشوات والعسكريين وكبار موظفي الدولة وشيوخ العشائر على أساس المزايدة العلنية حيث تؤجر لمن ترسي عليه أعلى ضريبة ثابتة تدفع للدولة العثمانية بمعزل عن حجم الإنتاج وعن كيفية جباية تلك الضرائب من الفلاحين من قبل المؤجرين (الضامنين) الجدد والمستحوذين على تلك الأراضي. وقد طبق هذا الأسلوب على جميع الأراضي الإروائية وعلى القسم الأكبر من الأراضي الديمية في الموصل وكردستان. واستفادت الدولة كثيرا من هذه الطريقة بسبب أن القسم الأكبر من أراضي العراق الإروائية كان أميريا وتعود رقبته للدولة، وقسم قليل من تلك الأراضي كان ملكا خاصا أو تمليكا أجرته الدولة لبعض العوائل الإقطاعية وكبار الشخصيات العسكرية وكبار الموظفين المدنيين، وقسم ثالث كان يعود للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية. اما بالنسبة للأراضي الديمية فكان القسم الأكبر منها بيد الدولة ووضع تحت تصرف العشائر وخاصة شيوخها لاستغلالها مقابل ضرائب ثابتة أيضاً تدفع للدولة بعد كل محصول زراعي صيفي أو شتوي.[٦٤]

لم يشعر الفلاحون بفارق يذكر بين طبيعة الاستغلال في ظل نظام الإقطاعيات العسكرية " التيمار والزعامت" في قبضة السباهي أو الزعيم وبين واقع الاستغلال الجديد من جانب الإقطاعيين الملتزمين والمحصلين الجدد.[٦٥] إذ كان يطلق على المؤجر (الضامن) للأرض الزراعية في محيط القرية والقصبات بالملتزم، وفي محيط الأقضية بالمحصل، باعتباره مالكا لحق التصرف بالأراضي الزراعية المؤجرة (المضّمنة) له خلال فترة التأجير المتفق عليها في

٦٤حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٢٩٣/٢٩٢. يورد الدكتور حيدر مقتطفا من تقرير
للسيد كيمبال جاء فيه أن ١٢ ٪ من الأرضي المزروعة كانت ملكاً، و٦ ٪ منها كانت تمليكاً، بينما ٨٢ ٪ كانت تعود للدولة بالنسبة للفترة ١٨٦٢–١٨٦٤.

٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٦–٢٨٧.

عقد الأيجار. ولم يكن الملتزمون سوى حفنة من الأغوات وشيوخ العشائر المتنفذة والمرتبطة بالولاة بعلاقات طيبة ومصلحية. وبما أن إيجار الأراضي كان مرتفعا عموما بسبب المزايدة العلنية ولا يقدر على دفعها سوى الأغنياء من هؤلاء فإنهم كانوا يمارسون وسائل وأساليب عديدة لانتزاع أكبر كمية ممكنة من المحاصيل الزراعية المتحققة من إنتاج الفلاحين وكدحهم السنوي. وكان الإنتاج يوزع على النحو الأتي:

– حصة كبيرة تزيد كثيرا عن مقدار الريع الواجب تقديمه من جانب الولاة للدولة العثمانية كانت تقدم إلى الولاة، إذ أن الفارق يصادر من قبل الولاة ولصالحهم.

– حصة كبيرة تقتطع بحجة إرضاء أصحاب الشأن في المنطقة لضمان الحصول على الأرض أصلا.

–حصة المؤجر أو الضامن للأرض الزراعية بإعتباره مالكا مؤقتا لها وله حق التصرف المباشر بها أو عبر المزارعين.

– حصص صغيرة تقتطع مما تبقى للفلاح من حصة لتمنح إلى السيد او الإمام المجتهد او الملا، وإلى الحرس والقهواتي وإلى تموين المضيف بما يحتاجه سنويا.[٦٦]

وفي ضوء ذلك كان الفلاحون يخرجون من قسمة الحاصل صفر الأيدي تقريبا وبالكاد يستطيعون إشباع حاجاتهم وحاجات أفراد عوائلهم، وفي الغالب الأعم يجبرون على الاستدانة من شيوخ العشائر وأصحاب الأموال في الريف والمدينة مقابل نسبة فائدة عالية جدا تقتطع عينا من الحاصل الجديد. وتوجه تلك القروض لتوفير مستلزمات إنتاج الموسم القادم.أي أن الفلاحين كانوا يجبرون على بيع حصتهم من المحصول الموسمي على الأخضر بأسعار زهيدة جدا مقابل الحصول على المبلغ الذي يحتاجونه. وكان الفلاحون يواجهون مصاعب جمة لتأمين مستلزمات تجديد قوة عملهم بالصورة المناسبة نسبيا. ولهذا السبب كانت الغالبية العظمى منهم عرضة للإجهاد والإصابة بالأمراض وكانوا يموتون مبكرا. وكان متوسط العمر بينهم واطئا جدا يتراوح بين الثلاثين والخمسة والثلاثين عاما. ومن هنا ازداد

---

٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥–٩٧.

تذمر الفلاحين وأتسع كرههم للدولة العثمانية ونمت رغبتهم في معاكستها ورفض دفع الضرائب والأتاوات لها. وكان شيوخ العشائر يستفيدون من هذه الحالة للامتناع عن دفع الحصة الثابتة للدولة، رغم أنهم كانوا يستحصلونها أو جزءا أساسيا منها من الفلاحين على الأقل.

وكان الإنتاج الزراعي الشتوي والصيفي يتركز في محاصيل زراعية أساسية محدودة كالحنطة والشعير، وهما محصولان شتويان يحتلان المركز الأول، ثم الفاصولياء والهرطمان. وكانت هذه المحاصيل تعتمد على الإرواء السيحي أو السقي بالواسطة في مناطق الوسط والجنوب حيث بدأت تعتمد على النواعير أيضاً في سقي تلك الأراضي. وكانت مناطق الجزيرة في الموصل تعتمد على مياه الأمطار أساسا في حين كانت مناطق واسعة من كردستان تعتمد على الأمطار ومياه العيون التي بدورها تعتمد على الأمطار والجليد المتساقط في فصل الشتاء. وكانت الغلة على العموم واطئة ترتبط إلى حدود بعيدة بمناسيب مياه الأمطار السنوية، إضافة إلى استمرار تخلف أساليب الزراعة وتربية الحيوان. أما المحاصيل الأساسية فكانت الرز بالدرجة الأولى، والذرة والدخن والماش والسمسم بالدرجة الثانية. وتركزت زراعة الشلب (الرز) في مناطق الأهوار في وسط وجنوب العراق حيث كان بالإمكان توفير المياه الضرورية لزراعته. وكانت زراعة الشتلات هي الطريقة المنتشرة في العراق. وتميزت معدلات الإنتاج السنوي بالتذبذب الشديد، إذ كانت خاضعة لكميات المياه المتوفرة في نهري دجلة والفرات، إضافة إلى خسارة كميات هائلة من المياه بسبب الفيضانات واستخدام الأساليب البالية في سقي المزروعات، وعدم وجود خزانات لدرء تلك الفيضانات وحفظ أو تخزين المياه الزائدة لاستخدامها في مواسم أخرى. وكانت الفيضانات الموسمية تساهم في تدمير المحاصيل الزراعية ودور السكن وأكواخ الفلاحين الفقراء. وكان الجراد والجفاف في بعض السنوات يساهم بدوره في التهام أو تدمير الكثير من تلك

المحاصيل أو يخفّض إلى حدود كبيرة من غلتها السنوية وبالتالي يخفّض حجم الإنتاج الإجمالي.[٦٧]

وأنتشرت في المناطق المحيطة بالمدن بساتين النخيل والحمضيات وزراعة الخضروات الصيفية والشتوية. وفي الوقت الذي كان محصول التمور يحتل المركز الأول في وسط وجنوب العراق، كان محصول التبغ يحتل مركزا مهما بين محاصيل منطقة كردستان. وكان المحصول الأخير يدر أرباحا عالية على البيكوات والأغوات الكرد، بينما كان الرز هو المحصول الذي يحقق ارباحا عالية لشيوخ وإقطاعيي الوسط والجنوب.

أما الثروة الحيوانية فقد تركزت في الأبل بشكل خاص بسبب امتلاك القبائل البدوية العربية أعدادا كبيرة منها، ثم الأغنام والماعز والجاموس والخيل. وفي كردستان كانت البغال تلعب دورا مهما في النقل، إضافة إلى انتشار الماعز والأغنام والأبقار، وكذلك الجاموس في مناطق الأهوار. وكانت هذه الثروة تعتمد على مقدار الأمطار السنوية المتساقطة في مناطق الرعي، وخاصة في الجزيرة وفي المناطق الحدودية مع سوريا والجزيرة العربية، وعلى الحدود بين العراق وإيران والعراق وتركيا (المثلث الحدودي). ولم تكن هناك رقابة فعلية على أعداد هذه الحيوانات وعلى حركتها بين الدول التي لها حدود مشتركة مع العراق.

لم يكن في أساليب الحكم العثماني ما يشجع جديا على استقرار القبائل والعشائر البدوية العربية أو الكردية الرحل وعلى انتعاش الزراعة واقتصاد المدينة، رغم المحاولات الكثيرة التي كان الولاة يبذلونها لتحقيق هذا الهدف المكروه من الناس عموما. فأساليب الدولة في جباية الضرائب وإخضاع الفلاحين لأقسى العقوبات وارتباط الاستقرار عمليا بالتجنيد الإجباري الذي أدخل إلى العراق في منتصف القرن التاسع عشر، وتخلي الدولة عن واجباتها في توفير الحماية للفلاحين ولسكان المدن أو توفير الخدمات الضرورية التي هي ضمن واجبات الدولة الآسيوية التقليدية مثل شق قنوات الري والبزل وتطهيرها وإقامة السدود والمعابر أو القناطر وتوفير الخدمات الأخرى، قد دفع بإعداد كبيرة من الفلاحين المستقرين

---

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٦.

أو شبه المستقرين إلى ترك الزراعة وحياة الريف والانتقال إلى حياة البداوة والرعي مرة أخرى، أي العودة إلى أحضان القبيلة وحمايتها وتكافلها الاجتماعي، باعتبارها الملاذ الأخير لأبن العشيرة الذي يعاني من قساوة الفقر والبطالة. وكانت لهذه الهجرة المعاكسة تأثيرات سلبية على حجم الإنتاج الزراعي وعلى مد السوق بالسلع الزراعية الضرورية للاستهلاك المحلي. ومن هنا يمكن للإنسان أن يؤكد بأن الدولة العثمانية لم تكن تملك في سياستها العملية ما يساعد على توطين القبائل الرحل ويقنع البدو بحسنات تلك الحياة الجديدة والغريبة عنهم كبديل للحياة الجافة والشاقة التي كانوا يعيشون فيها. لقد كانت أساليبها عقيمة كسياساتها في كسب الناس إلى الحكم العثماني.[٦٨] ومع ذلك فأن سياسات الدولة العثمانية الفعلية والأوضاع المعقدة للبدو، وخاصة ضعف أحوالهم المعيشية، كانت تدفع بإعداد غفيرة منهم إلى الاستقرار النسبي أو القَلِق على ضفاف الأنهر وممارسة الزراعة والرعي في آن واحد. كما كانت عمليات الغزو للحصول على ما يشبع الحاجة الذاتية للبدو واحدا من أهم تلك الأسباب.

وفي النصف الثاني من خمسينات القرن التاسع عشر أبدلت السلطات المحلية أسلوب ونسب جباية الضرائب من الفلاحين حين عمدت إلى تطبيق أسس الشريعة الإسلامية من الناحية الرسمية في اقتطاع حصة بيت المال العثماني من الإنتاج الزراعي وفرضت اقتطاع العشر من الأراضي العشرية واقتطاع الخراج من الأراضي الخراجية. ولم تكن هذه الطريقة

---

٦٨ لونگريگ، س. هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٤٧. أورد صاحب الكتاب ملاحظة مهمة نذكرها كما وردت في الكتاب: "من المحتمل أن عدة طرق لحل هذه المشكلة (المقصود مشكلة توطين القبائل الرحل. ك.حبيب) كانت قد تكونت في الأذهان. إلا أن العقلية التركية ما كانت تعد رجال القبائل إلا وحوشا كواسر يعارضون الحكومة قصداً للأذى والتشعيث. والحق إن منازل هذه القبائل كانت عبارة عن مخيمات ساذجة ما يزالون يعيشون فيها عيشة ... لا يمكن أن يتصوروا غيرها، ولم يتقدم أحد لينير السبيل نحو عيشة أخرى. ولذلك فقد كانوا يرتطمون، وهم مدفوعون بدافع تفكيرهم القبلي، ألوف المرات بهذا الشيء الأجنبي الذي يقال له الحكومة".

بأفضل من نتائج الطريقتين السابقتين، حيث لوحظ أن الفلاح يقدم نسبة تتراوح بين ١٥– ٥٠٪ من المحصول السنوي إلى الضابطيين من جباة ضرائب بيت المال، حسب طبيعة ملكية الأرض الزراعية – عشرية وخراجية –، ويخضع لاقتطاعات كبيرة تتجاوز النسبة المقررة لبيت المال، إضافة إلى اقتطاعات الإقطاعيين والأشراف الذين يشرفون على تلك المناطق الزراعية ويمنحونها الحماية.[٦٩]

وتسمح المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة بالإشارة إلى أن البنية الطبقية لسكان الريف خلال الفترة الواقعة بين الاحتلال العثماني الثالث للعراق ومجئ مدحت باشا واليا على بغداد كانت قائمة على أساس وجود طبقتين أساسيتين هما طبقة الإقطاعيين المالكين للأرض الزراعية أو المستحوذين عليها، وطبقة الفلاحين الفقراء. وفي الوقت الذي كان التمايز الاجتماعي بارزا في الريف، كانت الصورة في أوساط القبائل مختلفة إلى حدود معينة، إذ أن التمايز، رغم وجوده، لم يكن صارخا كما أن الاستغلال كان مغطى بستار من العلاقات الأبوية والحماية الاجتماعية التي كان البدوي يتقبلها بطيبة خاطر دون أن يدرك مضامينها الفجة والقاسية. وبمرور الزمن كان شيوخ العشائر والقبائل البدوية يقتربون تدريجا من شيوخ العشائر في الريف ومن الإقطاعيين في المدينة وينفصلون عن حياة الغالبية

---

٦٩ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٢٩٢.

من الممكن الإشارة هنا إلى أن العلاقات الإقطاعية كانت تتمثل هنا بطرفين رئيسين هما:

أ– الدولة العثمانية ذاتها متمثلة بالسلطان وأفراد عائلته وحاشيته والولاة.

ب– فئة الزعيم أو السباهي.

وكانت تقف بين الإقطاعيين وكادحي الريف مجموعة من مؤجري الأرض الزراعية الوسطاء الذين كان جل اهتمامهم تحقيق أقصى الريع لضمان دفع حصة المستحوذ على الأرض وحصة عالية لهم. وكان المؤجر الوسيط يقسم الأرض الزراعية إلى قطع صغيرة تفلح من قبل عوائل الفلاحين. وكان المستأجرون في الغالب الأعم من سكان المدن الميسورين ويطلق على هذا النوع من الأيجار بالضمان، وهو ما يزال ساريا في عدد من بلدان العالم الثالث، ومنها العراق بعد الردة التي حدثت في مجال تطبيق الإصلاح الزراعي خلال الأعوام الثلاثين المنصرمة. (ك. حبيب).

العظمى من أبناء العشائر البدو. وكان الريف العراقي يخلط بين العلاقات الأبوية الناشئة عن روابط الدم والقربى والقبيلة والتراتبية المحددة بتقاليد متوارثة وبين علاقات "القنانة" الإقطاعية. الا أن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية كانت قائمة على أسس النمط الشرقي التي ترسخت تدريجاً حينذاك على نطاق العراق كله مقترنة ببدء استقرار العديد من العشائر. فالخضوع التام غير المشروط لشيخ العشيرة والوجهاء فيها من جهة، ومنح حماية الشيخ والقبيلة للفلاح وإحساس الأخير بالأمان التكافلي ضمن المجموعة القبلية من جهة ثانية، وارتباطه بالزراعة والرعي أيضاً، وتقلص احتمالات الانتقال من منطقة إلى أخرى، واقتطاع جزء مهم من الإنتاج العيني لصالح شيخ العشيرة ومضيفه والمستوى المتخلف لقوى الإنتاج والغزوات المتبادلة أو الغارات على المدن والغنائم التي كانت العشائر تكسبها من تلك الغزوات، كانت من أبرز السمات التي ميّزت النظام العام في هذه المرحلة. وبمرور الزمن كانت العشائر المستوطنة تتعرض إلى غزو القبائل الرحل وتقلصت إلى حدود بعيدة الغزوات المضادة من جانب العشائر المستوطنة، ولكنها لم تنعدم بالنسبة للقبائل شبه المستقرة.

تشكل الأسرة أو البيت (الحمولة) الخلية أو الوحدة الأساسية للقبيلة والعشيرة. ويمكن للبيت الواحد أن يتسع ليشمل عددا من أفراد العائلة الواحدة. إلا أن أولاد هذا البيت سرعان ما كانوا يشكلون بيوتا أخرى وهكذا تزداد البيوت لتشكل معاً فخذاً من قبيلة، ويسمى (بديدة أو فندة أيضاً)، وأحيانا تتفرع عن الفخذ الواحد أفخاذا لتشكل مجتمعة القبيلة فالعشيرة الواحدة. وتصل العلاقة النسبية في الفخذ الواحد إلى الجد أو الظهر الخامس حيث تكون العلاقة في ما بين أفراد الفخذ الواحد قائمة على أساس المسؤولية المشتركة والتضامنية التامة في السراء والضراء. ويمكن أن يصل عدد بيوت القبيلة أو العشيرة الواحدة ذات الأفخاذ المتعددة أو الفخذ الواحد المتشعب إلى أفخاذ أخرى إلى ألف بيت، وعندها يطلق عليها أسم الفريق وأحيانا الجمع أو الجموع، وتطلق هذه التسمية أيضاً على الأفخاذ التي تتحالف في ما بينها لإغراض الغزو المشترك أو ما شاكل ذلك. ولا يلغي من أمر هذه العلاقة التكافلية والتضامنية والمسؤولية المشتركة وجود التباعد في السكن لأي سبب

كان.[٧٠] ومن الأفخاذ تتشكل العشيرة الواحدة، ومن مجموعة من العشائر التي تصل إلى نسب أساسي واحد أو المتحالفة في ما بينها تتشكل القبيلة الواحدة. ومن اتحاد مجموعة من القبائل العربية تتشكل الإمارة ويطلق على رئيس هذه القبائل المتحالفة بالأمير.[٧١] جاء في كتاب "عشائر العراق" للسيد عباس العزاوي بشأن الإمارة واختيار الأمير ما يلي:

"وقد تتقارب عدة قبائل، أو تتكاثر إلى أن تكون قبائل عديدة فيتولى إمارتها رئيس الفخذ الأول، أو ينال رئيس أحدى العشائر أو القبائل مكانة ويبدي همة زائدة لجمع الكلمة فيعول عليه...وهذا قليل، والعنعنة مرعية"[٧٢].

وكانت العشيرة المكونة من قبائل وأفخاذ عدة تتجزأ إلى أسرة الشيخ الرئيسية ومعها مجموعة من أسر شيوخ الأفخاذ ووجهاء العشيرة المرتبطة التي تتميز بوضوح في مستوى معيشتها وظروفها النسبية عن بقية العوائل والأفراد في العشيرة. وكان رؤساء تلك العشائر والقبائل المنتشرة في مناطق واسعة من العراق يشكلون عمليا فئة اجتماعية متجانسة من حيث موقعها الاجتماعي ومصالحها ونمط عيشها وتطلعاتها أو حتى أسس تفكيرها، رغم كونها متنافسة ومتصارعة في ما بينها على الأرض والكلأ والغنى والمكانة والنفوذ داخل العشيرة وخارجها. إذ يتطلع شيخ كل عشيرة إلى ويطمع في الاستحواذ على مناطق واسعة والتصرف بغنائم كبيرة والسيطرة على أفراد جدد. وبسبب من تلك الصراعات والرغبة في التوسع أو الخوف من الاعتداء عليها من قبل عشائر أخرى أو من الحكومة، كان العديد من تلك العشائر يدخل في اتحادات عشائرية لرد كيد المعتدين أو المشاركة في عمليات الغزو أو الغارات المنظمة على العشائر الأخرى وعلى المدن ومراكز الحكومة.

كان هذا الشكل من التنظيم العشائري يضعف إلى أبعد الحدود ويغَّيب عن الأنظار التناقضات الاجتماعية في إطار العشيرة والاستغلال الذي كان يتعرض له الفلاحون الفقراء

٧٠العزاوي، عباس المحامي. عشائر العراق. الجزء الأول. مطبعة بغداد. بغداد. ١٩٣٧. ص ٤٥–٥٥.

٧١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣–٦١.

٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٠.

من أفراد العشيرة باستمرار من جانب شيخ العشيرة والوجهاء فيها. وكان شيخ العشيرة يملك القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوارثة في غالب الأحيان، رغم أن المشيخة كانت تعقد للرجل الأكثر قوة وشجاعة وحصافة وقدرة على تنظيم الغزو والانتصار فيها ويمتلك نفوذا واسعا وتأثيرا في العشائر الأخرى ...الخ، وكان بالإمكان من الناحية النظرية تغيير شيخ العشيرة واختيار شخص غيره عندما يعجز عن تلبية الالتزامات أو المهمات التقليدية التي وضعت على عاتقه إزاء العشيرة. وكانت قوة شيخ العشيرة تتجسد في :

– سيطرته العملية على الأرض الزراعية وقيامه بتوزيعها على أفراد العشيرة لاستثمارها في الإنتاج الزراعي.

– سيطرته العملية على المحصول المنتج في كل موسم زراعي وتوزيع الناتج وفق الحصص المتفق عليها والمقررة عرفا من جانب مجلس العشيرة.

– كونه ممثلا للعشيرة في علاقتها مع الحكومة ومسؤولاً عن استقطاع حصة الدولة وتسليمها للحكومة.

– كونه ممثلا للعشيرة في علاقاتها مع العشائر الأخرى وفي كل أمور العشيرة.

– كونه القائد العسكري لمحاربي العشيرة، إضافة إلى امتلاكه لحرس خاص يكّونه بنفسه ويكون مسؤولا عن حمايته وحماية عائلته ومصالحه المشتركة.

– كونه المسؤول الأول عن فض النزاعات التي تنشأ بين أفراد العشيرة.

– وتقع على عاتق الشيخ مسؤولية تنظيم الغزوات ضد العشائر الأخرى وإقامة التحالفات مع العشائر الأخرى أو قضايا الاستجارة، كما أنه المسؤول عن تنظيم توزيع الغنائم بين القائمين بالغزو وفق اتفاقات مسبقة أو أعراف وتقاليد جارية. وفي حالة حصول خلاف في توزيع الغنائم يعود أطراف الخلاف إلى العارفة حيث تكون أحكامه قطعية في غالب الأحيان.[٧٣]

---

٧٣ العزاوي، عباس المحامي. عشائر العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٣٦١.

– وكانت قوة الشيخ تكمن في عدد أفراد العشيرة وفي مدى وحدتها وتلاحمها باعتبار القادرين منهم على خوض المعارك يشكلون القوة القادرة على ردع المعتدين أو في شن الغارات والغزوات ضد الآخرين. كما تزداد قوة العشيرة بما تملكه من ثروة في مقابل العشائر الأخرى، إذ بعدد الأفراد المقاتلين ومقدار الثروة تزداد سطوة الشيخ وتزداد قدرات واستعدادات العشيرة على الغزو وفرض كلمتها على الآخرين وعلى الدولة أيضاً.

وكان شيخ العشيرة المستقرة أو البدوية يمنح أحيانا غير قليلة ألقابا ومراكز حكومية لزيادة هيبته وسطوته بين أفراد عشيرته وإزاء العشائر الأخرى ولضمان التزامه بتعليمات الولاة وإخضاع المنطقة لسيطرة السلطان أو القبول بالولاء له. وبدأ الباب العالي بتطبيق هذه القاعدة في زمن مدحت باشا الذي كان يسعى بكل الطرق الممكنة إلى إسكان القبائل وإخضاعها للسلطة المركزية وللوالي في آن واحد.

وكانت الدولة تعمد إلى تغيير رؤساء العشائر وتعيين آخرين مكانهم، رغم إن ذلك لم يكن من اختصاصاتها أو واجباتها، بهدف فرض مؤيديها على العشيرة. وكانت مثل هذه الحالات تقود في الغالب الأعم إلى نشوء خلافات داخل العشيرة الواحدة وإلى انقسامات ونزاعات دموية أحيانا كثيرة، وهو ما كان يسعى إليه الولاة حينذاك لإضعاف تلك القبائل وإخضاعها لها جريا وراء قاعدة "فرق تسد".

وكان التمايز بين شيوخ العشائر المستوطنة وشبه المستقرة المستحوذين بطرق عديدة على الأرض الزراعية وبين الفلاحين المنتجين الفعليين يبرز في مساحة الأرض الزراعية المخصصة للشيوخ ومقدار الثروة الحيوانية التي في حوزتهم والحصة التي تقدم للشيخ والمضيف من إنتاج الفلاحين في الأراضي التي وضعت تحت تصرفهم، ثم يبرز في مستوى المعيشة والمأكل والملبس والسكن والرفاهية العامة التي يتمتعون بها وفي الصحة وطول العمر، إضافة إلى النفوذ والسطوة والهيبة التي كان الشيوخ يتمتعون بها والتطلعات التي تميز تفكيرهم رغم محدوديته العامة.

ورغم وجود التمايز بين مجتمعات الريف الزراعية المستندة إلى العشيرة وبين القبائل البدوية الرعوية والاختلاف الملحوظ في العلاقة بين الشيخ والأفراد في الحالتين، فأن المجتمع

البدوي كانت تتجلى فيه الفوارق الاجتماعية وتبرز في مظاهر أساسية عديدة منها بشكل خاص امتلاك الإبل والعدد الذي في حوزته وفي عدد الأغنام أو الخيل، وفي عدد الأفراد التابعين له في العشيرة وفي عدد الذين يعملون له مباشرة وفي الدخل المتأتي له من ذلك. وكانت تتجلى أيضاً في مستوى المعيشة والمأكل والملبس وفي نوع الخيام التي يستخدمها، إضافة إلى منزلته وهيبته بين القبائل الأخرى وعلاقته بالدولة أو الراتب الذي كانت تجريه له الدولة واللقب الرسمي الذي كانت تمنحه إياه. ومع تنامي تلك الفوارق وتزايد مجالات الاحتكاك بالمدينة وحياة الفلاحين المستقرين واتساع التعامل بالنقود بدأت الروابط التقليدية التي كانت تشد القبيلة إلى بعضهم وكل أفراد القبيلة إلى الشيخ تعاني من التفكك ويزداد التنافر الداخلي وتنشأ مشكلات جديدة في العلاقات الداخلية للعشيرة. ولكنها كانت تعود إلى الوحدة وتنسى الخلافات عندما كانت تواجه اعتداءات خارجية سواء من قبل قبائل أخرى أم من قبل قوات الحكومة.

كان التشابك بين العلاقات العشائرية ذات الطبيعة الأبوية وبين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف العراق قائماً وقوياً ومغيباً نسبياً، بسبب طبيعة العلاقات القرابية التي تنشأ بين أفراد القبيلة أو العشيرة. ونشأت عن ذلك تراتبية اجتماعية خاصة ومعقدة نسبيا، رغم ما كان يبدو عليها من بساطة. وكانت الغزوات المتبادلة ووقوع أفراد هذه القبيلة أو تلك في الأسر يزيد تلك الأمور تعقيدا. إذ كان الأسرى يتحولون عمليا إلى عبيد أو أقنان لدى شيخ العشيرة يستخدمهم كما يشاء، رغم إن البعض من القبائل كان يعامل الأسرى مع مرور الزمن وإلى حدود معينة وفي مجالات معينة كباقي أفراد القبيلة. وكانت التناقضات الاجتماعية الناشئة عن المواقع الاقتصادية المتباينة تنخر ببطء شديد في كيان القبيلة الريفية أكثر من نخرها في كيان القبيلة البدوية. إلا أن عوامل وحدة الدم والقرابة والتكافل الاجتماعي والتصدي للمخاطر الكثيرة والمشتركة التي كانت تهدد باستمرار حياة ونشاط ومعيشة تلك القبائل كانت أقوى من التناقضات الاجتماعية في الفترة التي نحن بصددها، خاصة وأن أفراد القبيلة كلهم تقريبا كانوا يعانون من شحة الموارد ونقص دائم في المأكل والملبس ورغبة عارمة في تمكين القبيلة من تحقيق غزوات مظفرة تحقق لهم المغانم التي كان

من شأنها تحسين أوضاع هذه العشيرة ولو لفترة زمنية قصيرة وعلى حساب غيرها. وكانت العلاقات المصلحية والمصيرية تسمح باستمرار وجود القبائل وممارستها لعاداتها وتقاليدها وأساليب حياتها وعلاقاتها المتبادلة. وكانت الشرائع القبلية معمول بها في إطار القبيلة الواحدة أو في ما بين القبائل المختلفة، حيث يسعى الجميع إلى الالتزام بها واحترامها. وكانت محاولات الولاة في تحقيق الاستقرار والاستيطان لتلك القبائل تصاب بالفشل في غالب الأحيان لأنها لم تكن تأخذ بنظر الاعتبار حاجات ومصالح تلك القبائل. كما أن واحداً من أهم أسباب هذا الفشل كان يعود لسياسة وممارسات الولاة العثمانيين والأجهزة الإدارية والجندرمة، ومن قبلهم المماليك، الظالمة والعنفية إزاء تلك القبائل.[٧٤] ولم تكن القبائل العربية تختلف عن القبائل الكردية كثيرا. وكان الفارق الأساسي يبرز في كون رئيس القبيلة الكردية يحتل، إلى جانب ذلك، مركزا دينيا يعطيه قوة ومنعة وحرمة أكبر إزاء أفراد عشيرته، إذ كان يعزز من طابع الحكم المطلق لدى شيخ العشيرة الكردية، رغم وجود مجالس للعشائر العربية والكردية.[٧٥] أما الشيخ العربي فكان لا يتمتع بمثل هذا المركز الديني، ويكتفي بقوته الرئاسية للقبيلة. ومن هنا نشأت تلك العلاقة الخاصة بين شيوخ العشائر والقبائل العربية ورجال الدين، وخاصة في الأوساط الشيعية من القبائل العربية. وكانت الحاجة والمصلحة متبادلة. فشيخ العشيرة كان بحاجة إلى دعم رجل الدين له في فرض هيمنته الإضافية والمطلقة على أفراد القبيلة، كما كان رجل الدين بحاجة إلى دعم ومساندة شيخ العشيرة للحصول على مورده المالي الرئيسي من أفراد القبيلة. وغالبا ما كان رجل الدين الذي تعتمده العشيرة يدين بالولاء التام لشيخ العشيرة، إذ كان يعيش على ما يقدمه أفراد العشيرة له من حصة سنوية من الإنتاج السنوي وتسمى "حصة السيد". وكان في مقدور شيخ العشيرة تغيير رجل الدين أو قطع الرزق عنه إن شاء ذلك. وسعت القبائل الكردية الكبيرة إلى تشكيل الإمارات الكردية في مختلف مناطق كردستان في حين

---

٧٤ المصدر السابق نفسه.

75 Kendal. Tuerkisch Kurdistan. In: Kurdistan und die Kurden. Reihe Pogram 105/106. Gesellschaft fuer bedrohte Voelker. Goettingen. Band I. 1984. S. 49.

اكتفت القبائل العربية بالمشيخات إلا في حالات نادرة بالنسبة لوادي الرافدين. وجدير بالإشارة إلى أن القبائل الكردية كانت تتسمى أو تتلقب في الغالب الأعم باسم الأرض أو القرية أو المنطقة التي تقيم فيها، في حين كانت القبائل العربية تسمى باسم الجد الأكبر الذي ينحدر منه أفراد الأسرة أو الفخذ أو العشيرة. وفي حالة واحدة كان يضاف اسم المكان إلى اسم القبيلة عندما يراد التوضيح أو التمييز بين فرعين من عشيرة أو قبيلة واحدة مثل شمر الجبل وشمر الجزيرة.[٧٦] وبمعنى آخر لم تكن رابطة الدم تلعب دورا مهماً في العلاقة بين أفراد العشيرة الكردية، بل رابطة الأرض، في حين أن رابطة الدم هي التي تشكل أساس العلاقة في العشيرة أو القبيلة العربية.

أحوال المدن العراقية

كانت المدن العراقية، على تخلّفها، تشكل مراكز مهمة بالنسبة للقرى والأرياف المحيطة بها، وكذلك بالنسبة للعشائر شبه المستقرة والبدو الرحل، إذ كانت تتم فيها عمليات تسويق منتجاتهم واقتناء السلع الضرورية لحياتهم اليومية أو القيام بتبادل منتجاتهم مقابل تلك السلع. وكانت منتجات الصناعات الحرفية تكفي كما يبدو لإشباع حاجات السكان وزائري المدن، وخاصة العتبات المقدسة، من العرب والفرس والهنود وغيرهم رغم محدودية ذلك الإنتاج. وكانت السلع المستوردة من الدول المجاورة أو الدول الأوروبية تعرض في هذه الأسواق أيضاً. وتؤكد أغلب تقارير السياح خلال تلك الفترة أن المدن العراقية الرئيسية أو المهمة مثل بغداد والبصرة والموصل والحلة، إضافة إلى بعض المدن المقدسة مثل كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء والأعظمية حيث كانت مزارات لإعداد كبيرة من الزوار الأجانب القادمين من الهند وإيران وأفغانستان أو مناطق الخليج وبعض المناطق العربية الأخرى، كانت تنتشر فيها الصناعات الحرفية اليدوية التي تغطي حاجات سكان المدن والأرياف والبادية في آن واحد، وكانت تعتبر عصب الحركة التجارية والحياة الاجتماعية والإحتكاك

---

٧٦ العزاوي، عباس. عشائر العراق. مصدر سابق. ص ٥٤.

بالناس القادمين من بلدان وأجناس وأقوام مختلفة. يشير الدكتور عبد العزيز الدوري في كتابه الموسوم " مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي" إلى المدن العراقية قائلا: وتتألف المدينة من وحدات إجتماعية، وهي الأصناف والحرف والمهن، ولا شك أن عنصر الحيوية والحركة في المدن هي الحرف. ويبدو أن سكان المدينة، صاروا ينتسبون إلى صنف (أو حرفة، طريقة، طائفة، كار*)، وكانت الأصناف على درجات حسب مركز أصحابها الاجتماعي بين شريفة ومتواضعة ومرذولة ... وقد حافظت الحرف على درجاتها التقليدية الثلاث، من "مبتدئ" إلى "صانع" (أو خلفة) إلى "أستاذ" (أو أسطة أو معلم). وللحرفة شيخ يمثلها أمام السلطة، وهو مرجعها، وهو مسؤول عن "حفظ إرتباط الكار"، ويحاسب من يخل بحق الصنعة، ويلاحظ توفير العمل للأعضاء. ويكوّن "الصناع" جمهرة الحرفة، وعليهم إستنادها وبهم "يحفظ سر المعرفة في الفنون والصنايع" "[٧٧].

لم يختلف الإنتاج الحرفي في العراق عن الإنتاج السلعي اليدوي في أماكن أخرى من الدولة العثمانية. فالمنتج الأساسي هو " صاحب المحل" أو "الدكان"، وفي غالب الأحيان يساعده أفراد عائلته في نشاطه الإقتصادي. والإنتاج المتحقق موجه لإغراض التبادل. وهو بذلك مالك لوسائل الإنتاج والإنتاج والمسوق المباشر لسلعه في آن. ويشغّل الأسطة لديه عددا من المبتدئين الساعين إلى تعلم الحرفة أو المهنة، إضافة إلى عدد مقارب من الصناع أو الخلف. ويعتمد عدد المشتغلين عند الأسطوات على مستوى الأسطة وتمكنه من حرفته ورغبة الناس في تدريب أبنائهم على يديه. وينتج المبتدءون والصناع جزءا مهما من الدخل الذي يتحقق لصاحب المحل أو الدكان والذي يمكن أن يطلق عليه بالإنتاج الفائض أو الإضافي، إذ أن أغلب المبتدئين لا يحصلون على اجر يذكر، كما أن أجور الصناع كانت واطئة حقا. وعلى هذا الأساس كانت مدخولات صاحب المحل تتكون من دخل يحققه بنشاطه الإنتاجي المباشر في محله، ومن ربح يحققه له الصناع والمبتدئين العاملين لديه.

---

* كار باللغة الكردية والفارسية تعني الشغل أو العمل.

٧٧ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. مصدر سابق. ص ١٢٨.

وبرز عدد من الأسطوات في مختلف الحرف ممن تسنى له عبر عمل الأجراء لديه تحقيق أرباح جيدة ساعدته على توسيع دكانه أو محل عمله وزيادة عدد المشتغلين لديه من مبتدئين وصناع شبه دائمين وبالتالي زيادة حجم إنتاجه الحرفي.

وانتشرت في المدن العراقية، وخاصة في كل من بغداد والموصل والبصرة والنجف مثلا، في تلك الفترة صناعات إستهلاكية معينة مثل صناعات الغزل والنسيج الحريرية والصوفية والقطنية اليدوية التي تعتمد على المغازل والأنوال الخشبية ذات الصنع المحلي وصياغة الذهب والفضة وأعمال الخياطة والصناعات الجلدية كالدباغة والأحذية والسروج وصناعة الفراء، وصناعات الأواني المعدنية والنحاسية والخزفية والنجارة وصناعة الطابوق والجص وأواني حفظ وتبريد ماء الشرب (الأكواز) وصناعة الأسلحة الجارحة وبعض الصناعات الغذائية المحلية الأخرى التي تعتمد على المنتجات الزراعية كالتمر والعنب والشعير والسمسم، إضافة إلى تعليب التمور وصناعة القوارب والقفف والمشاحيف والمراكب النهرية الصغيرة التي كانت تستخدم في النقل النهري في دجلة والفرات..

فالمعلومات المتوفرة من تقارير القنصليات الأجنبية في بغداد وغيرها تشير إلى أن صناعة النسيج اليدوية كانت تحتل المكانة الأولى في الإنتاج الحرفي في بغداد والبصرة والموصل. ففي عام ١٨٤٥ وجد في الموصل ما يقرب من ١٠٠٠ نول، ٥٠٠ نول منها للأقمشة القطنية و٤٠٠ نول للأقمشة الصوفية و٣٠ نولا للمفارش الحريرية و٢٠ نولا للأشرطة و٥ أنوال للأقمشة الحريرية[٧٨]. وفي بغداد وجد في عام ١٨٦٦ ما يقرب من ٣٥٠٠ نول تستخدم في إنتاج مختلف أنواع الأقمشة الصوفية والحريرية والقطنية[٧٩].

ولم تكن جميع تلك الصناعات الحرفية، بما فيها النسيجية، في فترة السيطرة العثمانية على العراق مزدهرة باستمرار، بل تعرضت في فترات غير قليلة إلى التدهور من حيث كمية

---

٧٨ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٥٥.

٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٥٥٦.

الإنتاج ونوعيته ومن حيث الأيرادات. وكانت لها آثارها السلبية الحادة على حياة ونشاط العاملين في هذه الصناعات اليدوية. وهي نتاج لعوامل كثيرة نشير إلى بعضها فيما يلي:

– المنافسة الأجنبية التي بدأت تشتد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة وأن الشركات التجارية الأجنبية رفعت من حجم صادراتها إلى العراق، إذ كانت الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة واطئة جدا تخدم مصالح الشركات الأجنبية ولا تساهم في حماية الإنتاج اليدوي المحلي.

– ارتفاع مستوى الضرائب التي كان الولاة يفرضونها على أصحاب الحرف والمهن المختلفة، إضافة إلى تزايد أعمال النهب والسلب في المدن وتعرض محلاتهم إلى مثل تلك العمليات وغياب الحماية الحكومية في غالب الأحيان عن هذه الفئات والعمل المشترك بين الجندرمة (الضابطية) وبين عصابات النهب والسلب. ومن هنا جاء ذلك التقدير الحسي والعملي الصائب الذي كان يردده العراقيون بشأن الجندرمة العثمانية "حاميها حراميها".

– ساهمت الفيضانات والأوبئة التي كانت تجتاح العديد من المدن، وخاصة بغداد، في القضاء على عدد كبير من السكان بينهم كثرة من الأسطوات والصناع، خاصة وأن هؤلاء كانوا يعيشون في وسط المدن وفي مراكز التجمع السكانية.

– تهجير أعداد غير قليلة من خيرة الأسطوات إلى مركز الدولة العثمانية واستخدامهم هناك.

– التدهور الشديد في مدخولات الفلاحين وسكان البادية المالية وعجزهم المتزايد عن اقتناء السلع المصنعة، سواء المستوردة منها أم المصنعة محليا.

ولعبت هذه العوامل، إضافة إلى قلة ورداءة طرق المواصلات التي كانت تربط بين الأرياف والمدن أو في ما بين المدن العراقية، دورها البارز في إعاقة تكون السوق الوطني المحلي سنوات طويلة، إذ بدأت هذه العملية في حوالي الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تتخذ ملموسية أكبر، أي مع تنامي نشاط الرأسمال الأجنبي وزيادة عدد التجار المحليين وتنامي نشاطهم وأتساع حجم التبادل التجاري الداخلي والخارجي.

وإلى جانب أصحاب الحرف الذين أشير إليهم سابقا وجدت أعداد غير قليلة من الناس الذين كانوا يعملون في مهن خدمية كثيرة نشير مثلا إلى شغيلة الحمامات العامة والعتالين والمكارين الذين يستخدمون الحمير والبغال في نقل مياه الشرب والسلع والناس أحيانا، وكذلك الخبازين والقهواتية والحلاقين والنوتية العاملين في المراكب النهرية الشراعية والبخارية والكنّاسين والزبالين والحراس الليليين ...الخ.

وشهدت المدن الرئيسية في العراق نشاطا تجاريا ملموسا، وخاصة في مجال التعامل التجاري مع الخارج. وكان هذا التعامل قد تركز مع بلاد فارس وتركيا والمناطق العربية المجاورة والهند بشكل خاص. وكانت أوروبا تأتي بالدرجة الثانية بسبب صعوبات المواصلات. وتغيرت هذه الحالة في أعقاب فتح قناة السويس حيث إتسع التبادل التجاري مع أوروبا وتقلص إلى حدود واضحة مع الدول المجاورة. وأختصت في هذا النشاط التجاري مجموعة صغيرة من ذوي النفوذ من أبناء الأسر الغنية المعروفة في بغداد والبصرة والموصل والتي ركزت تعاملها على تجارة الجملة. وكانت ترتبط بها وتسوق سلعها مجموعة كبيرة نسبيا من تجار التجزئة. كما لعب الباعة الجوالة، وخاصة اليهود، دورا مهما في تسويق تلك السلع الاستهلاكية في المدن الصغيرة وفي القرى الفلاحية.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر فتحت الشركات البريطانية وكالات لها في البصرة وبغداد والموصل، وأتسع نشاطها التجاري في القرن التاسع عشر. ولوحظ أن الشركات التجارية الرأسمالية ركّزت جهودها على تصدير السلع الزراعية الأولية إلى بريطانيا، في ما تركت نشاط إستيراد السلع المصنعة من بريطانيا أو من غيرها من الدول إلى التجار المحليين الذين توطدت معهم علاقات مصلحية واسعة[٨٠].

وكان القسم الأكبر من صادرات العراق يتركز في التمور والمنتجات الحيوانية والصوف والشعر والمصارين والجلود المدبوغة ومنتجات حيوانية أخرى، وكذلك الحبوب والتبغ...الخ. أما السلع الصناعية المستوردة فقد تركزت في الأقمشة الإنجليزية والبضائع

---

٨٠ سلمان، محمد حسن. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٨٨ و٢٦٣.

المعدنية الألمانية والزجاج والسكر والأصباغ...الخ. وارتباطا بنمو التجارة اتسعت حركة النقل البري والنقل النهري حيث أدخلت مجموعة من البواخر إلى الملاحة في نهر دجلة والفرات. وازداد عدد العاملين في قطاعي التجارة والنقل رغم المخاطر التي كانت تواجه القوافل البرية والبواخر النهرية بسبب اعتداءات قطاع الطرق وعصابات النهب والسلب التي انتشرت على امتداد سنوات القرن التاسع عشر[٨١].

ومن هنا يتبين أن سكان المدن قد توزعوا عموما على فئات اجتماعية عديدة هي:

– مجموعات واسعة نسبيا من سكان المدن تشكل مجتمعة البرجوازية الصغيرة المدينية المنتشرة على عدد واسع من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وتُعتَبر بدورها قاعدة المجتمع الأساسية في المدينة والمنتج الفعلي للثروات المادية فيها. وكانت تتميز عموما بمستوى حياتي واطئ ومتقارب نسبيا. وكان القسم الأعظم من هؤلاء يعيش على حصيلة نشاطه الاقتصادي المباشر ونشاط أفراد عائلته. وكان استخدام العمل الأجير لديهم يقوم على قاعدة المتدربين المبتدئين والصناع وبالتالي فإنهم كانوا بهؤلاء يحققون دخلا إضافيا محدودا.

– فئة أشباه البروليتاريا التي كانت تعمل في نشاطات اقتصادية متنوعة وغالبا ما كانت موسمية مثل شغيلة النقل بواسطة البغال والحمير (المكارية) وشغيلة خدمات تنظيف الشوارع والأزقة مثل الكناسين والزبالين، وسقاة الماء وعمال الطين في الأرياف وشغيلة الحمامات..الخ. وكانت هذه الفئة واسعة نسبياً، وهي أكثر الفئات بؤساً وفاقة وأكثرهم تشردا أو عرضة لفقدان عملهم.

– فئة التجار: لم ينفصل النشاط التجاري في العراق عن واقع التطور الاقتصادي وحركة الإنتاج السلعي من جهة، ومستوى الاستقرار السياسي والأمن الداخلي وعلى طرق المواصلات الداخلية والخارجية من جهة أخرى. ورغم المخاطر التي كانت تتعرض لها قوافل التجارة الخارجية والداخلية في فترات الحكم العثماني والمماليكي، بسبب فقدان الأمن

---

٨١ لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٠٥/٣٠٦.

والاستقرار وانتشار عصابات قطاع الطريق والاعتداء على المسالك والطرق التجارية الخارجية والداخلية، استمر النشاط التجاري واستمر التجار يركبون المخاطر ويخوضون المغامرات في سبيل تحقيق أعلى نسبة أرباح ممكنة عن طريق التجارة. ولم تكن الفئة التي تعمل في قطاع التجارة واسعة العدد، بل شكلت مجموعة غير كبيرة من الناس كانت تنتشر في المدن، وخاصة في المدن الرئيسية منها، التي برزت في ظل العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والأبوية وتطورت في فترة انتعاش التبادل التجاري مع أوروبا وولوج نشاط الشركات الرأسمالية الأوروبية إلى مركز الدولة العثمانية وأطرافها، ومنها العراق. وكانت هذه المجموعة من السكان، التي تنحدر أساسا من الأسر المدينية الغنية المنحدرة من أصول ريفية ومن ملاكي الأراضي الزراعية، تحقق أرباحا غير قليلة، بالمقارنة مع مستوى المعيشة والحياة والنشاط الاقتصادي حينذاك، وعلى حساب الكادحين من السكان. وكانت تستفيد من فترات النكبات كالفيضانات وانتشار الأوبئة أو الحصار الاقتصادي والمجاعات لتمارس تجارتها وتحقق أقصى الأرباح من خلال احتكارها للسلع ورفع أسعارها، حيث كانت تخفي تلك السلع وتقنن وصولها إلى السوق بما يحقق ما تبتغيه من أرباح. وكان المسؤولون، وخاصة كبار موظفي البلديات والشرطة، يتعاونون مع هذه الفئات من خلال السكوت عن أساليبهم في الاستغلال والمضاربة بالأسعار لقاء رشاوى تدفع لهم. وكان كبار تجار الجملة يهيمنون على السوق من خلال ربطهم لعدد كبير من باعة المفرد من أصحاب الدكاكين ومن الباعة الجوالة بهم ومدّهم بالسلع على اساس النسيئة. وكانت هذه الفئة تشكل القاعدة الاجتماعية التي نشأت وتطورت منها البرجوازية الكومبرادورية والبرجوازية الوطنية العاملة في قطاعي التجارة الخارجية والداخلية في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وما بعد قيام الدولة الجديدة. وغالباً ما كانت التجارة محصورة تقريباً بيد اليهود والمسيحيين.

فئة الموظفين: وهي مجموعة من كبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومن سياسيين مؤثرين في الحياة العامة. يرتبط أفرادها ببعضهم عبر علاقات ومصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابكة. وكانت هذه المجموعة تحقق جزءا مهما من مدخولاتها

السنوية من فرض الأتاوات والرشوات على كادحي المدن والفلاحين، إضافة إلى العطاءات التي كانت تصلهم من الفئات الميسورة في المجتمع. أي أن هذه المجموعة من السكان التي كانت رواتبها ليست واطئة عموما كانت تحقق عدة أضعاف تلك الرواتب من تلك المدخولات غير المشروعة، أي أنها كانت تعيش على جزء من الريع المتحقق في البلاد من قبل المنتجين الفعليين للسلع المادية. وكان هؤلاء يتصرفون أيضاً وبحدود غير قليلة بإموال الدولة المجباة والتي كان المفروض أيصالها إلى بيت المال حيث كانت تخضع لتصرف السلاطين. ولم يكن يوجه من هذه الموارد إلا النزر اليسير لصالح المجتمع في المركز والأطراف. وغالباً ما كان تجار المدينة يتعاملون مع الفلاحين على الأخضر ويسلفونهم مبالغ لأغراض اقتناء مستلزمات الإنتاج وتمشية أمور حياتهم. وكان الإنتاج يباع إلى التجار في مثل هذه الحالي بأسعار زهيدة جداً، إذ يكون الفلاح مجبراً على ذلك.

– وإلى جانب كل هؤلاء وجدت فئة من أغنياء المدن التي كانت تتعامل بالعقار والتسليف المالي وتحقق مدخولات كبيرة من هذا النشاط الهامشي. كما كانت مجموعة من العوائل الرئيسية الميسورة والمتحكمة في المدن تعيش على حساب كدح الفلاحين في الريف. وكانت هذه الفئة الاجتماعية تشكل جزءا عضويا من فئة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي التي كانت لها علاقة مصلحية بالريف وسكنت المدينة نهائيا، وأقامت لها مصالح جديدة إضافية فيها.

وفي مجتمع المدينة كانت التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية انعكاساً وتجلياً للواقع الاقتصادي والتمايز الطبقي في المجتمع، وكانت تلك التناقضات والصراعات ذات ملموسية أكبر وبروزا من تلك التي كانت تسود الريف أو مجتمع القبيلة شبه المستقرة والرحالة. الا أن هذه المرحلة لم تشهد التبلور في تكون الطبقات والفئات الاجتماعية الجديدة ولا في الصراعات الطبقية الحادة، إذ كان المجتمع العراقي ما يزال يتميز بوجود طبقتين رئيسيتين هما: طبقة الفلاحين الواسعة وطبقة الإقطاعيين أو كبار ملاك الأراضي الزراعية القليلة العدد. وكان المجتمع في بغداد والبصرة والموصل وتوابعها من المدن تعاني من ذات الأمراض التي كانت تواجه المجتمعات العربية الأخرى الخاضعة للأمبراطورية العثمانية.

فالروح القبلية والتعصب الديني والطائفية والإقليمية وضيق الأفق والعنف كانت مظاهر تميز الحياة اليومية في هذه المجتمعات. وكانت الدولة المركزية والولاة في أحايين كثيرة يغذون مثل هذه النزعات السلبية تحت شعار " فرق تسد". وكانت الصدامات الدموية بين المحلات والمناطق المختلفة في المدينة الواحدة أو الغارات التي كانت تشنّها على الأحياء السكنية لأخذ الثأر والانتقام، أو المذابح الطائفية التي كانت تحصل في بعض المدن، تشير كلها إلى المستوى الحضاري المتخلف الذي كان يلف هذه المجتمعات وانتشار الأمية الواسع النطاق بين السكان. وإذا كانت قد وقعت مذابح ضد المسلمين في بلاد اليونان مثلا فإن مذابح مضادة كانت تنظم في مناطق أخرى من هذه الدولة الواسعة ضد المسيحيين، كما حصل في الشام مثلا، أو المذابح ذات الطبيعة السياسية ضد الإنكشاريين أو ضد المماليك في مركز الدولة العثمانية وتوابعها أو ضد الأرمن في الدولة العثمانية. وبلغ تردي الأوضاع في المنطقة التي يطلق عليها اليوم "العراق" بحيث أصبحت الثقافة لا تعني خوض النقاشات حول القضايا الدينية والتفصيل فيها أو الاجتهاد بشأنها، حتى الشعر الذي عرف به العراق وأجاده العراقيون تخلف كثيرا. وكانت حصيلة ذلك تعميق وتنويع الاختلافات والخلافات بين الطوائف المختلفة أو نشوء انشقاقات جديدة في الطائفة الواحدة.[٨٢] ولعب العيارون أدواراً متباينة في المجتمع العراقي، رغم أنهم كانوا باستمرار أدوات تتحرك برغبات السادة من أجل المناوشات والمعارك بين المحلات المختلفة في المدينة الواحدة.

تميزت هذه الفترة بمحاولات جادة للولوج إلى المجتمعات العثمانية من جانب الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا. وكانت تعتبر من البدايات المهمة للاحتكاك بالتقدم والحضارة الأوروبية لمدن مثل بغداد والبصرة والموصل. وكانت مصر قد عرفت قبل ذاك الاحتلال الفرنسي لها في نهاية القرن الثامن عشر (١٧٩٨م) والتي استمرت زهاء ثلاث سنوات تركت آثارها الكبيرة على مصر والمنطقة بأسرها. كما شهدت هذه الفترة

---

٨٢ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٥٢–١٩٠. والجز الثالث. ص ٧٩–١٠٢.

نشاطات للجمعيات والبعثات التبشيرية. وأوجد هذا الاحتكاك الجديد صراعات اجتماعية كانت تنمو بطيئا جدا بين بعض مظاهر الحضارة الأوروبية التي بدأت تتسلل بهدوء وبطء إليها، وبين القديم الموروث والمتخلف من التقاليد والعادات والحياة الشرقية، بين البادية وخشونة وعزلة الحياة فيها وبين حياة المدينة ووسائل العيش الجديدة فيها. ولم يقتصر هذا الاحتكاك على بعض مناطق الدولة العثمانية حسب، بل امتد ليشمل أكثر المناطق الخاضعة لها التي كانت تشكل مجتمعة تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف والمتسيبة إلى حد التفكك. إن ولوج الأوربيين إلى المنطقة وما جلبوه معهم من وسائل إنتاج حديثة ومن مظاهر حضارية جديدة في مختلف المجالات خلال تلك الفترة، ساعد على تحريك وتنشيط الفكر باتجاه الحوار والصراع في داخل كل فرد وفي المجتمع. دفع هذا بدوره إلى نشوء اتجاهات جديدة في المجتمع تدعو إلى التقدم وتحسين أوضاع الناس.

لا شك في الأوساط الاجتماعية المتنورة من الفئات الحاكمة في تركيا أدركت إلى أن الدولة العثمانية آيلة إلى الانهيار والسقوط تحت ثقل تخلفها ومركزيتها وضعفها وعجزها عن فرض الحكم على الأطراف المترامية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ورفض شعوب تلك البلدان للحكم الجائر الذي كانت ترزح تحت وطأته ان لم تبادر القوى الجديدة إلى تغيير الأوضاع وتحقيق الإصلاح المتعدد الجوانب فيها. ويقينا جاء هذا الإدراك متأخرا جدا، إذ أن عوامل النخر والتآكل الداخلية والعزلة الخارجية كانت قد قطعت شوطا بعيدا في تأمين عوامل التمزق والسقوط الأساسية. وعندما أراد المجددون في هذه الدولة تحقيق تلك الإصلاحات فإنها جاءت، وبسبب مقاومة المحافظين من الأوساط الحاكمة والإقطاعيين ورجال الدين، هزيلة ومترددة ومتأخرة، إضافة إلى عدم وجود مستلزمات تنفيذها. فالسلاطين كانوا بين مؤيد ومخالف وكانوا يستبدلون في فترات متسارعة. كما كان الولاة في الأقاليم والولايات المختلفة يستبدلون بسرعة أكبر وفق أهواء السلاطين والحاشية والسفراء الأجانب، وكذلك في ضوء المعايير المالية وجباية الضرائب...الخ. وكانت أجهزة الدولة تقف بشكل عام ضد التجديد والإصلاح الإداري وغارقة في الفساد والرشوة والركض وراء المصالح الخاصة. ولعبت المؤسسة الدينية، وعلى رأسها مفتي الديار العثمانية وشيخ الإسلام، بفتاويها المناقضة

لإحكام الشريعة أو تفسيراتها للسنة النبوية وفق أهواء السلاطين ورغبات المجتهدين من فقهاء الدين أو من الدجالين دورا كبيرا ومهما في إضعاف تلك الإصلاحات وفي زعزعة التوجه لتحقيقها أو إفراغها من مضامينها الإصلاحية المنشودة أو في منع ممارستها أساسا.

وصدرت أول إصلاحات مهمة في هذا الصدد في عهد السلطان عبد المجيد، الذي تولى الخلافة بعد وفاة محمود الثاني في الأول من تموز عام ١٨٣٩، وعين رشيد باشا، الذي كان سفيرا لدولته في لندن، رئيسا للوزراء. وكان هذا الأخير من مؤيدي التجديد والإصلاح في الدولة العثمانية. وفي عهدهما صدر وأعلن "منشور الكلخانة" في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٣٩. وقد سميت هذه الفترة بـ "عهد التنظيمات" التي اعتبرت بداية لتحقيق التغييرات الواسعة في مركز الدولة العثمانية وأطرافها.[٨٣] وقد أعيق تنفيذ القسم الأكبر من هذه الإصلاحات ثم توقف اي مجهود لتنفيذها بنشوب حرب القرم. وفي أعقابها صدرت مجموعة الإصلاحات الجديدة التي سعت إلى تعميق الإصلاحات السابقة أو استكمال جوانب مهمة منها، بما فيها الموقف من الأديان والطوائف الدينية الأخرى وبعض الإصلاحات الإدارية. وكانت السفارتان البريطانية والفرنسية، من القوى المشجعة والدافعة إلى إصدار مثل تلك التشريعات، بسبب الأمتيازات التي كانت قد تضمنتها للأجانب المقيمين في أرجاء الدولة العثمانية. وصدرت الإصلاحات الجديدة في الثامن عشر من شباط/فبراير من عام ١٨٥٦ وأطلق عليها أسم "خط همايون".[٨٤] ولم تجد هذه الإصلاحات من الناحية العملية النور بالنسبة للعراق إلا في عهد مدحت باشا حيث حاول أن يمارس بعضا منها أثناء توليه الحكم، في حين لعبت عوامل كثيرة أخرى في إعاقة عملية التنفيذ خاصة وأن السلطان الجديد عبد العزيز، الذي تولى الخلافة في عام ١٨٦١، الذي كان يناهض تلك الإصلاحات ويعمل جاداً على إبطالها.[٨٥]

---

٨٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... مصدر سابق. الجزء الثاني. ٥٧–٥٩.

٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٨–٧٠.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٧٠–٧٢.

وخلال العقود المنصرمة من القرن التاسع عشر يمكن الإشارة إلى بروز مجموعة من الظواهر الاجتماعية الأكثر شدة في تأثيرها على حياة الناس وأوضاعهم المعيشية والتي ارتبطت أو نجمت عن واقع التخلف الاجتماعي والانقطاع الحضاري، مثل الفقر والفاقة والحرمان التي شملت الغالبية العظمى من السكان، سواء أكانوا في المدينة أم الريف أم في البادية، إضافة إلى انتشار واسع للظلم الاجتماعي والاستغلال والقهر للغالبية من السكان. ويمكن بلورة أبرز تلك المظاهر فيما يلي:

– هيمنة شديدة لرجال الدين على الناس وعلى أعمالهم، علما بإن هذه المجموعة كانت تشكل القسم المتخلف حضاريا من أوساط المجتمع والرافضة للتجديد والحداثة والتقدم. وكانت الحوارات الدينية ومحاولات الاجتهاد مقتصرة على قضايا ثانوية تعيق تطور التفكير عند الإنسان وتحصره في دائرة ضيقة جدا. وكانت بذلك على النقيض من الدور الذي كانت تلعبه مجموعات من القوى الدينية العقلية في العهدين الأموي والعباسي، إذ كانت أغلب القوى الفاعلة في العهد العثماني من النقليين الجامدين تماماً والبعيدين عن كل اجتهاد عقلاني يساعد المجتمع على التطور والتخلص من الاستبداد الذي فرضه الحكم العثماني على الشعوب، ومنها شعوب بلاد ما بين النهرين وأعالي دجلة. ولا شك في أن تأثير مجتهدو الشيعة على مقلديهم كان كبيرا ومتعدد الجوانب وأكثر فاعلية لأسباب ترتبط في أسلوب التربية الدينية التي تواصلت لأجيال في أوساط الطائفة الشيعية.

– اتساع رقعة الصراع بين الطائفتين الشيعية والسنية واستخدام الحكام الفرس والأتراك لهذه الظاهرة والسعي لتعميقها والاستفادة منها في صراعهم على العراق. وقادت هذه الحالة إلى الكثير من المذابح وأودت بحياة جمهرة غفيرة من الناس الأبرياء.

– اشتداد دور العشائر وتأثيرهم في القوى الاجتماعية في العراق، إذ أن العراق عاش في الفترة التي أعقبت سقوط داود باشا مدّا عشائريا واسعا، ساهم في نقل عاداتهم وتقاليدهم إلى المدن والتي قادت بدورها إلى نشوب معارك حامية الوطيس بين سكان تلك المحلات بسبب استخدامها من قبل الولاة والوجهاء الميسورين وكبار موظفي الدولة لضمان تحقيق مصالحهم الخاصة.

– وكانت الرشوة أسلوبا سائدا في دوائر الدولة وبين أوساط الجندرمة وقاعدة مقبولة لا يمكن تجاوزها في المراجعات الرسمية وإنجاز القضايا المعطلة عمدا. وهي تبدأ بالوالي وتنتهي بآخر جندرمة في قوات الشرطة العثمانية. وكان العديد من الحكام لا يوظفون إلا بعد أن يلتزموا بدفع مبالغ معينة لأسيادهم في مركز السلطنة وللولاة. وفي الوقت الذي يوافق هؤلاء الحكام على تقديم مثل تلك المبالغ، يكونوا قد قرروا بشكل قاطع انتزاع أضعاف تلك الأتاوات والرشاوى من سكان المدن والأرياف ومن البدو بمختلف السبل غير المشروعة. وكانت هذه العملية المفضوحة في ابتزاز الأموال من الناس تصطدم بالرفض والاحتجاج والعصيانات المدنية العادلة من جانب السكان.

– و لوحظ أيضاً بأن الفترات التي تميزت بانتشار الأوبئة والفيضانات والمجاعات والجفاف قد عرفت ظاهرة اعتماد التجار على احتكار السلع وبيعها بأسعار عالية جدا كانت ترهق كاهل السكان ويصعب على الكادحين الحصول عليها وكانت تتسبب في موت المزيد من الناس.

– وانتشرت في هذه الفترة ونتيجة للضغط والتزمت الدينيين ظاهرة الشذوذ الجنسي بين الرجال والنساء. فاللواط والسحاق أصبحتا ظاهرتين منتشرتين على نطاق واسع. ورغم رفض المجتمع لهما إلا أنهما مورسا عمليا ليس فقط مع الصبية المجلوبين من جورجيا أو من غيرها، بل ومع أبناء المدن ذاتها. وهكذا عرفت هذه الحالة في صفوف النساء في مختلف المدن العراقية. ورغم استهجان المجتمع لهذه الظواهر إلا أنها ربما كانت تمارس من قبل ذات المستهجنين لها. ومن المعروف أن المرأة في بلاد ما بين النهرين وفي هذه الفترة بالذات لم تكن تتمتع بأية حقوق. فالبيت والمطبخ والعباءة وتربية الأطفال وزيارة العتبات المقدسة والجوامع بالنسبة لنساء المدن المقدسة ومشكلات تعدد الزوجات وأعمال السحر والحكايات الخرافية كانت تشكل مجتمعة عالم المرأة في المدينة بشكل خاص. وكان الرجل، الذي لم يكن يختلف عنها كثيرا في الجهل والأمية ...الخ، يهيمن على عالم البيت والمرأة ويعتبر السيد الذي يجب أن يطاع، وله الحق في تطليقها متى شاء دون أن يكون لها حتى حق الاعتراض أو حتى حق طلب الطلاق من الناحية العملية. وفي الوقت الذي سمح الدين

الإسلامي للرجل بالزواج والاحتفاظ بأربع نساء في وقت واحد، سمح المجتهدون من علماء الشيعة، واستنادا إلى تفسير آيات محددة في القرآن، للرجل ب "اقتناء" و"التمتع" بعدد أكبر من النساء عن طريق "الزواج المقطوع" أو المتعة الذي يمكن أن يطول أو يقصر أمده وفق رغبة الرجل. كما اعتبر علماء الدين الشيعة حق الرجل في نكاح زوجته من فرجها ودبرها أن شاء ذلك ولا يحق لها الاعتراض، رغم كونهم يشيرون إلى إنه أبغض الحلال. وكان علماء الدين الشيعة في هذه الفترة غارقون حتى قمة رؤوسهم في التحليل والاجتهاد حول مسائل الطهارة والنجاسة والوضوء والتيمم والحيض عند المرأة، وقضايا الصوم والصلاة والزكاة والخمس ...الخ. يضاف إلى الزوجات الأربع وزواج المتعة، حق الرجل في شراء ما يشاء من الإماء وفق قدراته المالية أو الهدايا التي تصله أو ما يحصل عليه في أعقاب الفتح والحروب من سرايا. ولكن حرم على المرأة تعدد الأزواج، إذ حصرها برجل واحد. كتب هادي العلوي في هذا الصدد يقول: "إن السماح بأربع زوجات وإباحة التسري بلا حدود كان كافياً للاستغناء عن العلاقات الجنسية الغير مشروعة. وفي هذا الإطار يمكننا القول أن الإسلام زود الرجل بفرص إشباع جنسي تقارب الفرص المتوفرة للرجل في المجتمع الغربي المعاصر. لكن حظ المرأة في الإسلام أدنى منه في الغرب الذي أباح لها تعدد العلاقات بينما قصرها الإسلام في رجل واحد ضمن مؤسسة الزواج. كما أن الغرب ألغى الرق فصان المرأة عن الاستباحة القسرية المتمثلة في التسري. وإلغاء الرق من فضائل الثقافة الحديثة، وقد تم على الضد من إرادة الرأسمالية الحاكمة في الغرب"[٨٦].

وتركت تلك الأوضاع السلبية والقهر الاجتماعي والخوف من الاضطهاد والعسف الحكومي وغير الحكومي تأثيراتها الجلية على نفسية السكان وعلاقاتهم المتبادلة وعلى الشخصية العراقية التي أطلق عليها الدكتور على الوردي بالشخصية المزدوجة، وعلى الصراحة والاستعداد الذاتي لتحمل المسؤولية والدفاع عن وجهات النظر التي يحملها

---

٨٦ العلوي، هادي. الجنس والزنا في التاريخ والفقه. في: مجلة الثقافة الجديدة. العدد ٧ (٢٢١) مايس/أيار ١٩٩٠. ص ٨٨.

المواطن. وكانت الأعياد من الظواهر المهمة التي ما تزال قائمة في المجتمع العراقي ومؤثرة بوضوح على نفسية وتكوين شخصية الفرد وسلوكه اليومي وعلاقاته العامة.

العراق والمرأة الشجاعة قرة العين

في مدينة كربلاء القديمة المحافِظة والنائمة والحالمة دوماً والهائمة بالحزن والبكاء وجلد الذات، المدينة التي كانت منذ عهد الإله بعل ولا تزال حتى الآن وستبقى تستقبل جنائز الموتى القادمة من مختلف بقاع العراق القديم حينذاك، ومن ثم الكثير من جنائز موتى الشيعة المحمولة من مختلف أركان الدنيا حيثما وجد فيها بشر من أتباع المذهب الشيعي، في هذه المدينة المحاطة بالبساتين الغناء حيث ينتشر فيها النخيل والكثير من أحلى وأطيب الفواكه وتسقى من نهر الحسين المتفرع عن نهر الفرات الخالد، في هذه المدينة المرهقة كانت المرأة (ولا تزال) تعاني من كل الممنوعات التي يمكن أن يكون الإنسان قد عرف بها أو سمع عنها يوماً في تاريخه الطويل وفي مختلف بقاع العالم، ثم زادت عليها المؤسسة الدينية وشيوخ الدين الكثير الجديد من تلك الممنوعات والمحرمات الخبيثة التي تفقد المرأة قدرتها على الحركة والمعارضة والتقدم، في هذه المدينة الغائرة في عمق التاريخ فرض الرجال سابقاً، والآن أيضاً، على المرأة ارتداء الحجاب المركب والمعقد وفرضوا عليها الإقامة الجبرية بين جدران الدار والمطبخ والعباءة، كما لحق بها الظلم من الذكور، سواء أكان أباً أم أخاً أم إبناً أم قريباً لها، إضافة إلى المجتمع والدولة والقوانين الصادرة عنها في آن واحد. ففي هذه المدينة كان الذكور يربطون اسم المرأة حين تذكر في مجالسهم العامة والخاصة بكلمة "حاشاك"، وكأن اسم المرأة شيئٌ مسيئٌ يخدش سمع وحس وخيال الذكور، وكأنها عورة لا تستحق الذكر، في هذه المدينة المتعبة هيمن الحزن والبكاء والألم على استشهاد الحسين بن علي بن أبي طالب وصحبه الكرام في شهر محرم من العام ٦١ هجرية المصادف في شهر تشرين الأول ٦٨٠ ميلادية على جميع الناس دوماً وأبدا، في هذه المدينة العجوز برزت فجأة ظاهرة لا تعود إلى ذلك العصر، بل جاءت في غير عصرها ولكنها كانت تعبر عن صراع داخلي كانت تعيشه المنطقة كلها بين القديم والجديد، بين الحرية والقيود الثقيلة، إذ وصلت في العام ١٨٢٨ أو ١٨٢٩ صبية إيرانية بالغة الحسن والجمال لم تبلغ بعد الخامسة

عشر من عمرها بمعية زوجها الملا محمد بن الملا محمد تقي القزويني إلى كربلاء ليدرس الفقه على أيدي شيوخ الدين في الحوزة الدينية في كربلاء. عاشا معاً في هذه المدينة ١٣ عاماً. ثم غادرا العراق في العام ١٨٤١ إلى قزوين، ولكن قرة العين عادت بمفردها إلى كربلاء في العام ١٨٤٣ لتلعب هذه المرة دوراً فكرياً وسياسياً كبيراً حرك مياه المجتمع الراكدة والمتعفنة بعد أن بلغ عمرها ٢٩ عاماً حينذاك. وكانت عودتها بمفردها ناشئة عن رغبتها في الدراسة على يد الملا كاظم الرشتي، كبير الشيخيين في كربلاء وأحد ابرز شيوخهم، إذ كانت قبل ذاك قد انفصلت عن زوجها، حيث عاشا مختلفين فكرياً وسياسياً وبمزاجين متضادين، إذ كان الزوج ووالده ملا محمد تقي القزويني من الرافضين للشيخية والبابية ومعادين لها، حيث أصدر والد زوجها وعمها فتوى بتكفير الشيخيين في حين ازدادت هي تعلقاً بهم.[٨٧]

ولدت السيدة فاطمة من أبوين فارسيين في مدينة قزوين بإيران في العام ١٢٣١ هجرية المصادف ١٨١٥ ميلادية في أحضان عائلة متدينة ورعة ومتضلعة بالمسائل الدينية وتلتزم بالمذهب الشيعي الإثنا عشري في الإسلام. أطلقت العائلة الدينية اسم فاطمة على الوليدة تيمناً باسم فاطمة الزهراء بنت النبي محمد بن عبد الله وزوجة الإمام علي بن أبي طالب وأم الحسن والحسين والسيدة زينب، وفي ما بعد كنَّاها والدها بـ"زرين تاج" أو "التاج الذهبي" الذي زين بها العائلة، كما أُطلق عليها فيما بعد كنية أم سلمى، ثم أطَلقَ عليها الباب في إطار الديانة البابية أو البهائية لقب الطاهرة و"قرة العين". تزوجت من ابن عمها واختلفت معه فكرياً واجتماعياً وانفصلت عنه بعد أن أنجبت له ثلاثة أبناء، هم إبراهيم وإسماعيل وإسحاق.

برز نبوغها في فترة مبكرة، إذ درست العلوم الدينية على أيدي والدها الملا صالح القزويني وعمها الملا محمد تقي القزويني، وهما من عائلة البرغاني المعروفة بالتدين، واختلفت فيما بعد مع عمها. تعرفت على أفكار الحركة البابية (البهائية) التي كانت قد برزت في إيران بحدود فترة ولادة قرة العين في قزوين، أي بعد سنيتن من ولادتها وفي العام

---

٨٧ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية ... . الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٥٣.

١٨١٧م، حين كانت تدرس الدين وتعيش الصراعات الفكرية بين مجتهدي المدارس الدينية المختلفة في إيران. وكان المذهب الشيعي على امتداد قرون طويلة وحيثما وجد كان مصدراً لبروز حركات فكرية كثيرة، ولكنها لم تصل كلها إلى العمق الذي بلغته الحركة البابية وسعة تأثيرها وتحررها من العقد التي لازمت الكثير من المذاهب الدينية والتي قادت هذه الحركة الإصلاحية في المحصلة إلى بروز دين جديد متحرر من كثرة من القيود التي تفرضها الأديان الأخرى كالدين اليهودي أو المسيحي، ولكن بشكل خاص الإسلامي، والذي أطلق عليه بالديانة البهائية على يدي مؤسس الدين السيد ميرزا حسين علي (١٨١٧–١٨٩٢م).

كتب الزميل الدكتور رشيد خيون عن طبيعة الديانة البهائية ومقيماً لها بشكل صائب ما يلي: "البابية والبهائية حركة دينية اجتماعية، ومجددة بحدود ما تبنته من تعاليم جديدة، عرفت بين أعدائها بنسخ الشريعة، وإباحة المحارم. ولعلها كانت الحركة الدينية الأبرز في الشرق خلال القرن التاسع عشر، في تبني أفكار جذابة، استوعبت المتغيرات الجديدة، بعد ركود السائد الديني والمذهبي عشرات القرون. عزفت هذه الحركة على وتر المعاصرة والتجديد، مع أن رداءها الديني والمذهبي أدخلها في متاهات الإعجاز وغيرها من الغيبيات."[٨٨]

بدأت الحركة، التي أطلق عليها بالحركة الشيخية، في صفوف شيعة الأحساء حين تحدث الشيخ أحمد الأحسائي بقرب ظهور الإمام المهدي المنتظر، وهو الإمام الثاني عشر لدى أتباع المذهب الشيعي، محمد بن الحسن العسكري، وكنيته أبو عبد الله وأبو القاسم، كما لقب بعدد من الألقاب الأخرى، ومنها : القائم، المنتظر، الخلف والمهدي صاحب الزمان، حيث يعتقد الشيعة بأنه الغائب وسيعود يوماً لينقذ العالم من المفاسد وشرور المفسدين![٨٩]

---

٨٨ خيون، رشيد د. حروف حي. كولون. ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٣.

٨٩ المهدي، محمد بن الحسن العسكري ولد في سامراء سنة خمس وخمسين ومائتين هجرية، وهو آخر الأئمة بالنسبة لأتباع المذهب الشيعي، ويعتقدون بأنه حي يرزق وسيعود يوماً بإرادة الله.

وبأفكار الشيخ أحمد الأحسائي تأثر الميرزا علي محمد رضا الشيرازي (١٨١٩–١٨٥٠م) الذي أعلن فيما بعد أنه الباب لـ"من يظهره الله". أما الشخصية التي كردست ووسعت قاعدة أتباع هذه الديانة فهو السيد عبد البهاء عباس (١٨٤٤–١٩٢١م) وهو ابن عين البهاء.[٩٠]

في الفترة التي برزت السيدة قرة العين على المسرح الديني والسياسي الكربلائي كانت الحركة الشيخية قد توسع تأثيرها في الجماعة الشيعية، وهي الحركة التي خرجت من تحت عبائتها الحركة البهائية التي تبنتها السيدة قرة العين فيما بعد والتي انتهت إلى ما هو عليه الدين البهائي حالياً والذي لم يعد جزءاً من الدين الإسلامي ولا علاقة له به ولا مرتداً عنه أو عليه، بل هو دينٌ آخر يحمل مجموعة من السمات الأخرى، وأكثرها بروزاً هو الاعتراف بالأديان الأخرى والتسامح في الدين ولهم معابدهم الخاصة وطقوسهم وكتبهم التي تعبر عن مضمامين هذه الحركة التي بدأت في إيران ووصلت إلى كربلاء والكاظمية وبغداد وانتشرت في إيران بشكل خاص، وكذلك في مناطق أخرى من العالم حيث وجد أتباع المذهب الشيعي. وفي حينها خلقت هذه الحركة الفكرية الجديدة إنشقاقاً واسعاً في صفوف المسلمين الشيعة ولقيت رفضاً من أتباع المذاهب السنية أولاً، كما أنها كأي حركة فكرية إصلاحية عرفت الانشقاق في صفوفها أيضاً بين المحافظين منهم والمجددين، وهي إحدى سنن الحياة والتطور. ولم يعد المرتبطون بها منذ عقود من أصل إسلامي فقط، بل ومن اتباع ديانات أخرى تخلوا عن دياناتهم والتحقوا بهذا الدين العالمي أو ولدوا في عائلات تبنت هذا الدين ومنذ أجيال.

تشير العقائد التي يؤمن بها البهائيون إلى التزامهم بما يلي:

" الأساس الأول: هو تحرّي الحقيقة ذلك لأن الحقيقة واحدة لا تقبل التعدّد.

---

٩٠ راجع: الموسوعة ويكبيديا. بهاء عبد العباس، عين بهاء الله، وبالتالي فهو يعتبر مؤسسها. ٢٠٠٨/٣/١٠.

والأساس الثاني: هو وحدة العالم الانساني : فجميع البشر مشمولون بألطاف الرّبّ الجليل الأكبر، وهم عباد الله الواحد وناشئة الربوبيّة الواحدة هي التي شملتهم جميعاً بالرّحمة.

والأساس الثالث: هو أن الدّين أساس الألفة والمحبة وبنيان الارتباط والوحدة.

والأساس الرّابع: هو أن الدّين والعلم تؤامان لا انفكاك لإحدهما عن الآخر.

والخامس: هو أن التعصّب الدّينيّ والتعصّب العنصري والتعصّب الوطني والتعصّب السياسيّ هادمة للبنيان الإنساني.

والسادس: هو المساواة والأخوّة التامة بين البشر، وهذه القاعدة من اللّوازم الذاتيّة للهيئة الاجتماعية.

والسابع: تعديل معيشة الجنس البشري حتى ينجو الجميع من العوز والاحتياج، وليستقر حال كل فرد بقدر الامكان وبقدر إقتضاء رتبته ومكانته.

والثامن: هو الصّلح الأكبر فجميع الملل والدول يجب أن يجدوا الراحة والطمأنينة في ظلال سرادق الصلح الأكبر.

والأساس التاسع: هو أن الدّين منفصل عن السياسة لا صلة له بها ولا مدخل له فيها.

والأساس العاشر: هو تربية النساء وتعليمهنّ والرقي بهنّ ورعاية حرمتهنّ لأنهن قسيمات الرّجال وسهيماتهم في الحياة، وهنّ من حيث الانسانيّة متساويات معهم.

والأساس الحادي عشر: هو الاستفاضة من فيوضات روح القدس حتى تتأسّس المدنيّة الروحانيّة."[٩١]

لم تكن هذه الأفكار قد تبلورت منذ البدء، كما لم تكن وبهذا الشكل هي الموجهة للسيدة قرة العين، بل تحققت عبر العقود المنصرمة من العمل الفكري والسياسي لهذه الجماعات حيث سعت إلى جعل دينها ديناً عالمياً حيث تقدر الجهة البهائية عدد أتباع هذا

---

٩١ قارن: حقائق عن الدين البهائي. موقع البهائية الإلكتروني. ٢٠٠٨/٣/٢.

الدين في سائر ارجاء العالم رسمياً بستة ملايين نسمة، في حين يقدر غير البهائيين بأن عددهم يتراوح بين ٤–٨ مليون شخصاً موزعين على بلدان يصل عددها إلى أكثر من ٢٤٧ بلداً ومقاطعة ودولة. وفي العالم الراهن لا تزال توجد الكثير من الدول الإسلامية التي تحارب هذه الجماعة الدينية وتضطهدها وتصدر أحكاماً بإعدام أتباعها أو سجنهم. ومن هنا يأتي تكتم جمهرة كبيرة من الأتباع وعدم المجاهرة بعقيدتهم وخاصة في بعض الدول الإسلامية، ومنها بعض الدول العربية.[٩٢]

---

٩٢ واجهت الحركة ومن ثم الديانة البهائية حرباً شعواء في كل الدول الإسلامية، ومنها الدول العربية، ولكن بشكل خاص في إيران حيث كانت مولد الحركة والدين والتي سعى قادها وأتابعها الإيرانيون تشرها وتوسيع قاعدة اتباعها في سائر أرجاء العالم. منع هذا الدين في مصر وفق القرار الجمهوري رقم ٢٦٣ عام ١٩٦٠ الذي قضى بالغاء المحافل والادارات البهائية التي كانت موجودة قبل ذاك. وقد اعتبرتهم الدولة في حينها ملة مارقة عملا بفتاوى صادرة عن الأزهر وهيئة كبار العلماء وهيئة الافتاء. وبعدها تعذر على الناس إعلان دينهم، إذ كانوا يجبرون على تسجيل كونهم من المسلمين. وفشلت محاولات عديدة لإبطال هذا القرار سنوات طويلة إلى أن تحقق لهذه الجماعة أخيراً إبطال القرار الذي صدر في فترة حكم جمال عبد الناصر وفق قرار صدر عن محكمة مصرية. فقد جاء في كتاب البهائية للدكتور طلعت زهران السكندري ما يلي: "رفعت عائلة بهائية مصرية قضية لدى محكمة القضاء الإداري اشتكت من إجبار ضباط مصلحة الأحوال الشخصية أفرادها على تسجيل ديانتهم كمسلمين في هوية الأحوال المدنية ورفض تسجيلهم كبهائيين . وقد حكمت المحكمة في جلسة يوم الثلاثاء ٤–٤–٢٠٠٦، برئاسة القاضي فاروق عبد القادر بحق العائلة بتسجيل ديانتها كما تشاء، وبحق البهائيين في تسجيل ديانتهم في أوراقهم الرسمية ومنع إجبارهم تسجيل أنفسهم مسلمين . والطلب من وزارة الداخلية تثبيت ذلك في أوراقهم الرسمية . ويترتب على هذا إثبات صفة «بهائي» في خانة الديانة بالوثائق الرسمية، والسماح بعودة المحافل البهائية التي أغلقها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠م. وأشادت المنظمة المصرية – بالقرار ووصفته بـ "انتصار حقيقي لحرية الدين والمعتقد التي يكفلها الدستور واتفاقيات حقوق الإنسان ." وكانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوقية قد طالبت الحكومة المصرية مرات عديدة بإلغاء التمييز ضد البهائيين، باعتباره انتهاكاً للعهود الدولية لحقوق الإنسان .

وقد رفض علماء أزهريون القرارَ، وأكدوا أنه يمثل انتكاسةً قضائيةً يجب التراجع عنها فورًا " لأن

تميزت قرة العين، كما يرد ذلك عن أغلب الذين كتبوا عنها ولم يتحيزوا ضدها أو ضد الدين البابي البهائي الجديد، كما ورد عنها بشكل موضوعي في كتاب الراحل الدكتور علي الوردي في الجزء الثاني من كتابه ذي الأجزاء السبعة والموسوم بـ"لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"، بأنها كانت جميلة تخلب ألباب الناظرين إليها، تمتلك ثقافة دينية واجتماعية عالية، جريئة في طرحها لأفكارها وشجاعة في الدفاع عنها، خطيبة مفوهة ذات صوت جهوري مؤثر على سامعيها، سريعة البديهة والقدرة على الحوار والمحاججة، مؤمنة في ما تطرحه من أفكار. ولهذا السبب احتلت الموقع السابع عشر في المجموعة الأساسية التي ضمت الأوائل الذين تبنوا الفكر البابي البهائي ويطلق عليهم بـ "حروف الحيّ"، وهم:

" ١. جناب ملا حسين بشروئ قد لُقب بباب الباب.

٢. جناب ملا على بسطامي ولقب بثاني من آمن.

٣. جناب ميرزا محمد حسين علي.

٤. جناب ميرزا محمد باقر.

٥. جناب ملا يوسف اردبياي.

٦. جناب ملا جليل اروميه.

٧. جناب ملا محمود خوئي.

٨. جناب ملا احمد ابدال مراغي.

٩. جناب سيد حسين يزدي ملقب بـ سيد عزيز.

١٠. جناب ملا خدا بخش المعروف بـ ملا على.

١١. جناب ميرزا محمد روضه خوان يزدي.

١٢. جناب شيخ سعيد هندي.

الإسلام لا يعترف بالبهائية، وهي ديانةٌ وضعيةٌ ألصقت نفسها بالإسلام. راجع : الشبكة الوطنية الكويتية / المنتدى الدينية في ٢٠٠٨/٣/٢.

١٣. جناب ميرزا محمد على قزرينى.

١٤.جناب ميرزا هادى.

١٥.جناب ملا باقر تبريزي المعروف بـ حرف حي.

١٦.جناب ملا حسن بجستاني.

١٧.الطاهره ولُقبت بـ قره العين .

١٨.جناب ملا محمد على بارفروشي ملقب بـ القدوس"[٩٣] .

وقد نالت هذا الموقع بعد أن وجهت رسالة إلى باب الباب الملا حسين البشروئي تقول فيها: "إذا وفقتم للقاء طلعة الموعود فلا تحرموني من موافاتي بذلك النبأ، ولا تضنّوا عليّ بالسعادة، فان للأرض من كأس الكرام نصيباً"[٩٤]، إذ قدم الملا البشروئي تلك الرسالة إلى الباب الذي أعجب بها وأدخلها في حروب الحي الثمانية عشر، وبالتالي يصبح العدد إجمالاً ١٩، حين يحسب الباب معهم، وهم يعتمدون الرقم ١٩ في احتساب أشهر السنة وأيام الشهر الخاص بهم الذي يتكون من ١٩ يوماً.[٩٥]

---

٩٣ موقع شباب العالم البهائي على الانترنيت.

٩٤ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٥٥.

٩٥ كتب البهائيون ما يلي: "كان اول الذين امنوا بحضرة الباب (المبشر بحضرة بهاء الله) ١٨ شخصية فريدة عرفوا بحروف الحى (وحى تساوى١٨ اى ح= ٨ و ى = ١٠)، الذين يتمون ١٩ مع حضرة الباب. * كان حواريو(تلامذة) حضرة بهاء الله ١٩. * السنة عند البهائيين ١٩ شهرا والشهر ١٩ يوما= ٣٦١ يوما+ ١٤ و٥ أيام تعرف بأسم ايام الهاء (أيام فرح وسرور) قبل شهر الصيام وهو شهر العلاء. * فى الأقدس وهو كتاب التشريع البهائى:الخطبة لا تزيد عن ٩٥ يوما ١٩×٥. بمعنى انه اذا خطب شاب فتاه، فان مدة الخطوبة لا تزيد عن ٩٥ يوما. المهر ١٩ مثقالا من الذهب او الفضة ولا يزيد عن ٩٥ مثقالا ويستحسن ان يكون من الفضة.وشهر الصيام هو شهر واحد من ١٩ يوماً. راجع: http://reference.bahai.org/ar/

لست هنا معنياً بالكتابة عن الدين البهائي الذي واجه مصاعب جمة في إيران وفي العديد من الدول العربية وصدرت بحقهم فتاوى كثيرة لمحاربتهم، إذ توجد في هذا الصدد الكثير من الكتب، إضافة إلى الكثير من المواقع الإلكترونية التي تبحث في هذا الدين، سواء تلك التي تدافع عنه أو تهاجمه أو تتخذ موقف الحياد والموضوعية أزاء هذا الدين. وبسبب الاتجاهات المناهضة لهم من المؤسسات الدينية الإسلامية قتل الكثير منهم منذ فجر الحركة، ومنهم رئيس الحركة ذاته والسيدة قرة العين أيضاً التي خنقت ورميت في بئر ثم طمر البئر بالحجارة والتراب.

أحدثت هذه المرأة ضجة كبيرة بين الرجال في كربلاء أكثر مما اثارته بين النساء رغم وجود نساء كن يحضرن إلى مجالسها والاستماع إلى أرائها الحصيفة، إذ خرجت عن صمتها في سفرتها الثانية إلى كربلاء وتخلت عما يطلق عليه بالتقية، أي الابتعاد عما يمكن أن يخلق للإنسان المسلم المتاعب، فجاهرت برأيها بعد وفاة الرجل الذي اعتمدت عليه وجاءت من أجل التزود من معارفه وعلومه الدينية، وهو الملا كاظم الرشتي (من مواليد مدينة رشت في إيران) الذي تولى الدعوة الشيخية عن الشيخ أحمد الأحسائي بعد وفاته. اختلفت قرة العين مع الملا أحمد الخراساني الذي ترأس الشيخية في كربلاء من بعده، والذي، كما يبدو من كتاباته ونشاطه حينذاك، كان محافظاً تقليدياً يخشى المؤسسة الدينية الشيعية في كربلاء ومن أجهزة الدولة، إضافة إلى خشيته من منافسة قرة العين لموقعه الديني في مجموعة الشيخية، بسبب قدراتها الذهنية والسياسية وبلاغتها وإجادتها للغتين العربية والفارسية ودورها كإمرأة في وسط يصعب تصور التحرك فيه ويستوجب تجاوز الكثير من العقبات. وقد أدى خلافها ذلك إلى أن ينشر الملا أحمد الخراساني كتابات ضدها ويسيء إليها ويدفع بالمسئولين إلى حجزها في دار آل كمونة في المدينة لفترة معينة إلى حين أمكن تسفيرها إلى بغداد، حيث واجهت هناك مصاعب إضافية رغم سعي مفتي بغداد السيد محمود الآلوسي أفندي حمايتها، ولكنها كانت شديدة الحماس لما آمنت به، وخاصة في موضوع حرية المرأة وحقها في نزع الحجاب عن وجهها ومساواتها بالرجل ودفاعها الحماسي عن معتقداتها دون وجل أو تردد. وكان ظهورها فيما بعد بدون قناع الوجه قد تسبب في

صراعات في إيران ذاتها بعد أن عادت إليها تاركة العراق خلفها، إذ لم يترك المسئولون وكذلك المؤسسة الدينية الشيعية لها المجال للعمل والعيش والدعاية لعقيدتها الجديدة، خاصة وأنها كانت ضد الكثير من الطقوس التي كان أتباع المذهب الشيع يمارسونها في أيام عاشوراء، وهي النقطة التي حاول الملا أحمد الخراساني استخدامها ضد قرة العين باعتبارها تعارض الطقوس الدينية الشيعية، وبالتالي ساهم مع آخرين بتكفيرها. وبعد فترة وجيزة، ونتيجة إصرارها على مواقفها الفكرية الدينية، دفعت ثمن ذلك حياتها حيث قتلت بفتوى صدرت ضدها في إيران قضت بحرقها، ولكن تؤكد أغلب المصادر المتوفرة إن من كُلِفَ بحرقها قام بخنقها ثم رمي بجثتها في بئر وطمر البئر بالحجارة والتراب. كان ذلك في العام ١٨٥٢ ميلادية، وكانت قد بلغت حينذاك السابعة والثلاثين من عمرها. وكان قبل ذلك، أي في العام ١٨٥٠ قد تم إعدام الباب نفسه بعد أن صدرت فتوى دينية بإعدامه.

لم يكن للمرأة تأثير كبير على المجتمع الكربلائي الذي كان يعيش حينذاك، ولا يزال، في سبات ديني عميق، وكان الموقف من النسوة عميق الغور في رفض ممارستها لحريتها وحقوقها، بل كانت منزوعة الحقوق ونسبة عالية منهن لا يقرأن أو يكتبن في المدينة، والجهل مطبق في ريف هذه المدينة. ولم يكن في مقدور المصلحين في هذه الفترة إلا أن يكون طرحهم لأفكارهم الإصلاحية من خلال الدين واستناداً إليه ومحاولة لتفسير بعض الآيات والأحاديث بما يساعد على دفع الإصلاح بصعوبة كبيرة نحو الأمام. ورغم ذلك وجدت هذه المرأة بعض النسوة اللواتي كن يستمعن إليها ويوافقن على طروحاتها من خلال الإصرار على حضورهن لمجالسها من جهة، ومن خلال التعرف على الخشية التي تفاقمت لدى المؤسسة الدينية وشيوخ الدين في كربلاء من تمادي هذه المرأة في عقد جلساتها ومواصلة الدعاية لأفكارها وموقفها ضد الحجاب الذي كان يشكل بالنسبة لهم أحدى أهم قيم الإسلام الأساسية التي لا يريدون التخلي عنها من جهة أخرى، في حين أن الحجاب لا يشكل ولا يمكن أن يشكل أحد هذه القيم بأي حال من الأحوال، بل كان الحجاب ولا يزال أحد الأسباب الأساسية في تخلف المرأة والمجتمع في آن واحد. إلا أن ضعف تأثيرها على المرأة الكربلائية أو العراقية لا يعني أنها لم تثر المياه الراكدة، ولكنها لم تستطع أن تفتح مجرى جديداً لمياه صافية تدخل إلى

البركة ذات المياه الراكدة لتغير من روائحها النتنة، كما كانت تتوقع وتنتظر، ولكنها تركت في الذاكرة العراقية ما بدأ بعد أكثر من سبعة عقود ذلك الحوار الواسع في العراق حول الحجاب والسفور والذي تبنته جماعات حداثية ليبرالية وديمقراطية وماركسية دافعت عن ذلك بكل حماس وحيوية في مواجهة التيارات المحافظة والتقليدية والرجعية العاجزة عن رؤية الجديد وعن رؤية المرأة وهي متحررة من قيود الذكور القاسية. لقد كانت قرة العين نسمة عليلة في صيف شديد الحرارة، أنعشت بعض النفوس الطيبة، ولكنها لم تستطع أن تحقق أكثر من ذلك حينذاك.

كتب الأستاذ الراحل الدكتور علي الوردي مقيماً قرة العين ما يلي: "حين نستقرئ سيرة قرة العين منذ بداية أمرها حتى ساعة مقتلها نشعر بأنها امرأة ليست كسائر النساء، فهي علاوة على ما تميزت به من جمال رائع كانت تملك ذكاءاً مفرطاً وشخصية قوية ولساناً فصيحاً، وتلك صفات أربع قلما اجتمعت في إنسان واحد، وأن هي اجتمعت فيه منحته مقدرة على التاثير في الناص وجعلته ممن يغيرون مجرى التاريخ.... إني أعتقد على أي حال أن قرة العين امراة لا تخلو من عبقرية وهي قد ظهرت في غير زمانها، أو هي سبقت زمانها بمائة سنة على اقل تقدير . فهي لو كانت قد نشات في عصرنا هذا، وفي مجتمع متقدم حضارياً، لكان لها شأن آخر، وربما كانت أعظم امرأة في القرن العشرين"[٩٦].

ويمكن الادعاء بأنها لو ظهرت اليوم في العراق وإيران، أي في أوائل القرن الحادي والعشرين، ستكون قد سبقت زمانها بأكثر من قرن واحد بعد أن عاش البلدان، إيران والعراق، ردة فكرية وسياسية واجتماعية عميقة وشديدة الوطأة على الناس، ولكن بشكل خاص على المرأة في هذين البلدين، إضافة إلى بؤس وقسوة حياة وأوضاع المرأة في السعودية على سبيل المثال لا الحصر. إذ أن شعوب هذه البلدان لم تعرف التنوير الديني والاجتماعي حتى الآن، وعاد الحجاب ليفرض نفسه على المرأة العراقية ويعيدها إلى حالتها المأساوية التي كانت عليها في القرن التاسع عشر حيث ظهرت هذه المرأة الشجاعة. ويمكن

---

٩٦ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الثاني. ص ١٨٩ و١٩٠.

ان نتبين ذلك في أفغانستان في فترة طالبان وما بعده، أو في باكستان أيضاً حيث تمتلك قوى تنظيم القاعدة الإرهابية مواقع مهمة في صفوف المسلمين.

الفصل الرابع

تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال الفترة ١٨٦٩ ومطلع القرن العشرين

أولا: مدحت باشا والياً على بلاد ما بين النهرين

كان تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سببا مباشرا لتصاعد أصوات المطالبين بالتجديد والتغيير في كيان الدولة والمجتمع العثماني في المركز والأطراف. فالحروب المتواصلة وتفاقم ضعف القوات العسكرية العثمانية والخسائر البشرية الفادحة التي تعرضت لها في تلك الحروب وتكاليفها المادية والمالية الباهظة وفقدان المزيد من المستعمرات في أوروبا، شددت من دعوات التجديد وعززت من مواقع المجددين في الأستانة، مركز الدولة العثمانية. وكانت مطالب المجددين تتركز وتتلخص في موضوع واحد أساسي هو وضع وإقرار وتطبيق دستور حديث للدولة. وكان هذا يعني بدوره إجراء عمليات تغيير واسعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والسلطة السياسية وفي علاقة المركز بتوابعه المترامية الأطراف وعلاقة الدولة بالخارج. وفي هذه الفترة بالذات تم تعيين مدحت باشا في عام ١٨٦٩ واليا على بغداد وعلى الموصل وديار بكر، إضافة إلى مسؤوليته عن كردستان الجنوبية وعن متسلمية البصرة. وبهذا أصبح مدحت باشا واليا على كل المنطقة الشاسعة التي تشكل عراق اليوم. وكان مدحت باشا من الشخصيات البارزة والمؤثرة في القوى المطالبة بالتجديد وإصلاح الدولة العثمانية ومن الداعين بحماس إلى وضع وإقرار وممارسة دستور جديد للبلاد يأخذ ببعض المبادئ الحديثة في الحكم، كما كان يقف إلى جانب اللامركزية بالحكم، أي انه كان يدعو إلى منح الولايات التابعة للدولة العثمانية في علاقتها بالمركز مقدارا من اللامركزية يسمح باستمرار وجودها في إطار الدولة ويعزز علاقتها

بها، وبالتالي، يمنع جهود الانفصال عنها. ولم يكن في مقدور القوى المحافظة المتخلفة القبول بذلك.

ولا شك في أن تعيين مدحت باشا جاء استجابة للدعوات الملحة بإجراء الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والعسكرية والسياسية في الدولة العثمانية وتوابعها بغية الحفاظ أصلا على استمرار وجود الدولة العثمانية وتجنب انهيارها تحت ثقل أوزارها الكثيرة وعلاقاتها المتردية مع الولايات التابعة لها وعجز الدولة المركزية عن الدفاع عن تلك المواقع والولايات من جهة، وضمان تطورها وهيمنتها مجددا على أطرافها المترامية وتحسين إمكانية جباية الضرائب منها وتجنيد الأفراد لحروبها من جهة ثانية. وأعتبر تعيين مدحت باشا والياً على بغداد انتصاراً لدعاة التجديد في الصراعات التي كانت تدور بين الداعين إلى التجديد والمناهضين له من المحافظين وغلاة رجال الدين الرجعيين المحيطين بالسلطان وشيخ الإسلام والمهيمنين على أمور الدولة والمجتمع، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تعير اهتماما خاصا لهذه الولايات الثلاث لأسباب كثيرة بما فيها وجود الموارد الأولية فيها وجيرتها لأيران ومطامع إيران في هذه المنطقة والتي لم تختلف عن مطامع تركيا فيها وقربها من الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الأيرادات التي كانت تتحقق لها فيها. كما اعتبر تعيين مدحت باشا خطوة على طريق الاقتراب من تسلم زمام السلطة السياسية من جانب القوى المجددة في مركز الدولة العثمانية.

بادر مدحت باشا حال تعيينه واليا على بغداد إلى إصدار جملة من الإجراءات والإصلاحات والبدء بتنفيذها فعلا، وفي مقدمتها تطبيق قانون الأراضي العثماني الذي كان قد صدر عن الباب العالي في عام ١٨٥٨ في أعقاب انتهاء حرب القرم، من أجل تحقيق المهمات المركزية التي عين من أجلها واليا. وجدير بالإشارة إلى أن الإصلاحات التي صدرت عن الباب العالي في الأستانة في العام ١٨٣٩ التي سميت ب " التنظيمات" وصدرت في "منشور كلخانة"، أو تلك التي صدرت في منشور "خط همايون" عن الباب العالي أيضاً في العام ١٨٥٦، لم تنفذ فعليا في بلاد ما بين النهرين وبقيت حبرا على ورق، لأنها لم تكن تنسجم مع مصالح الولاة والأجهزة الحاكمة، إذ كان ب الولاة يتجاهلون تلك الإصلاحات

وكأنهم غير معنيين بتنفيذها، وكان يحدوهم هدف واحد ويحركهم هم واحد يتلخص في كيفية زيادة حجم الضرائب المجباة من السكان بغض النظر عن أساليب وأدوات وطرق جبايتها والنتائج السلبية الناجمة عن ذلك على الناس وعلى علاقة الدولة بهؤلاء الناس. وكانت قوى التجديد العثمانية التي يمثلها مدحت باشا في بغداد تسعى إلى إدخال جملة من الإصلاحات الناجحة التي يمكن تقديمها كنماذج مقبولة وقابلة للتنفيذ في مناطق أخرى من الدولة العثمانية من أجل إقناع السلطان وبقية المهيمنين على مركز الدولة العثمانية بها حينذاك. ويمكن فيما يلي الإشارة إلى الأهم من تلك الأهداف والإجراءات والإصلاحات التي عين مدحت باشا من أجلها وبدأ بتنفيذها عمليا:

* إعادة تنظيم الإدارة الحكومية وإدارة الولايات وتحسين العلاقة بين الولايات والسناجق والنواحي التابعة لها وتحديث الجيش وإدخال الخدمة العسكرية الإلزامية إلى العراق حيث فشل الولاة من قبله، وبسط نفوذ وهيبة الدولة والسلطان وحكم الوالي على سكان المدن والأرياف والبوادي.

* العمل من أجل توطين القبائل الرحل في العراق للتخلص من المشكلات التي كانت تثيرها تلك القبائل البدوية للمدن القريبة من البادية بسبب الهجمات والغزوات المستمرة التي كانت تتعرض لها الجماعات الفلاحية وسكان المدن. إلا أن مدحت باشا لم يحقق الكثير في هذا الصدد بسبب عدم الثقة بالولاة والسلاطين، وبسبب عدم التناغم في مكونات سياساتهم إزاء الحياة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في العراق، ولكنه كان قد خطا الخطوة الأولى على طريق طويل، ساعدته في ذلك التطورات التقنية التي تحققت في فترته والتي لم تتيسر للبدو في مقاومتهم للولاة.

* زيادة إيرادات الدولة العثمانية باستيفاء حصتها من الإنتاج الزراعي، باعتبارها المالكة لرقبة الدولة وجباية الضرائب وإيجاد مصادر إضافية جديدة للأيرادات تستجيب لحاجات الدولة العثمانية وسلاطينها وحروبها وخزينتها الخاوية. وهذا يعني بتعبير آخر تأمين مستلزمات زيادة حجم الضرائب المستوفاة وتحسين إيرادات الدولة العثمانية من خلال تنفيذ قانون الأراضي وتطوير الزراعة ونشر الاستقرار في البلاد. وكان هذا الأمر

يستوجب إعادة تنظيم أجهزة جباية الضرائب وإلغاء الكثير منها أو تعديل تلك التي كانت ترهق كاهل الفرد والعائلة دون أن تشارك في تمويل وزيادة إيرادات خزينة الدولة المركزية وموارد السلطان المباشرة[٩٧].

* التصدي للنشاط المتفاقم المعادي للدولة العثمانية وإجراءاتها الاقتصادية والسياسية من جانب القبائل الرحل والعشائر شبه المستقرة والفلاحين. وكان هذا يعني بذل الجهود من أجل إستثمار قانون الأراضي العثماني لضمان توزيع الأراضي على الفلاحين وعلى أبناء العشائر شبه المستقرة والبدو قدر الإمكان من أجل تشجيعهم على التوطن داخل المدن أو في أطرافها لضمان استقرارهم، إضافة إلى من كان يرغب منهم في زراعة الأرض أو استخدام الفلاحين والأجراء في زراعتها. وشكل همّ زيادة الجانب وزيادة الأيرادات وبالتالي زيادة حجم الضرائب التي يمكن استيفاؤها من المزارعين مهمة مركزية في نشاط مدحت باشا بسبب قناعته بعدم قدرة نظام الأراضي الذي كان سائدا حينذاك على توطين البدو وتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم أو زيادة الغلة وإجمالي الإنتاج. ومن هنا جاءت تلك الجهود الكثيفة التي بذلها لضمان تطبيق قانون الأراضي الذي كان من الناحية العملية معطلاً.

* مكافحة الفوضى وأنعدام الأمن ومحاربة عصابات النهب والسلب وقطاع الطرق.

* محاربة الرشوة والفساد منذ بداية تسلمه للولاية حيث فصل العديد من حكام وموظفي المدن وتقديم البعض منهم إلى المحاكمة وزجهم بالسجن أو فرض العقوبة عليهم بسبب فسادهم الوظيفي.

* توسيع حجم التبادل التجاري والإفادة من فتح قناة السويس وتطوير الملاحة النهرية وتطهيرها من الرواسب وتحسين طرق النقل البري ومحاولة رصف الطرق الداخلية وتبليط بعضها وإقامة خط ترام يربط بين الكاظمين وبغداد وبين الكوفة والنجف، والعناية بالاتصالات، إضافة إلى العناية بقضايا الري والبزل واستصلاح الأراضي وخاصة في مناطق الوسط والجنوب.

---

٩٧ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ١٨٧.

* الاستجابة لضغوط أوروبا الرأسمالية لتأمين الأمن والاستقرار لنشاط الشركات الرأسمالية التجارية، وخاصة بعد فتح قناة السويس والرغبة في الإفادة من موقع العراق المهم على طريق الهند في التجارة الدولية، إضافة إلى توفير مستلزمات إقامة وتوسيع سوق محلية وربطها بالاقتصاد والسوق الرأسمالي الذي كان ينمو ويتطور دوليا، وخاصة بالاقتصاد والسوق البريطانيين مباشرة، إذ كان لبريطانيا نفوذ وتأثير خاص في بلاد ما بين النهرين حينذاك. ولكن القوى الجديدة في الدولة العثمانية كانت تسعى في الوقت نفسه إلى التصدي ومنع تنامي النفوذ الرأسمالي الأوروبي في الدولة العثمانية وفي أطرافها على نطاق واسع من خلال تنمية القدرات المحلية، إذ كانت تخشى على تلك التوابع في أن تصبح مستعمرات للدول الأوروبية بدلا من أن تبقى خاضعة لها، وتخسر بذلك مصادر مهمة للموارد المالية والمواد الأولية والمقاتلين لحروبها التوسعية. وقد ورد في وثائق حركة "العثمانيين الجدد"، التي كان مدحت باشا من مؤيديها، والتي ظهرت في عام ١٨٦٥ وضمت إليها العديد من أبناء البلدان العربية، دعوة صريحة إلى فسح المجال لتطوير الاقتصاد التركي في الدولة العثمانية وتنشيط الرأسمال المحلي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي حيث ورد في هذا الصدد ما يلي: "فليكّون العثمانيون أنفسهم كافة الشركات التجارية والصناعية في تركيا، وليمدّ العثمانيون أنفسهم السكك الحديدية"[٩٨]. وكانت الدعوة صريحة من جانب الفئة البرجوازية النامية حديثا والتي كانت ما تزال ضعيفة ولا تمتلك قاعدة اقتصادية مهمة، سواء في مركز الدولة العثمانية ام في اطرافها، ولكنها كانت تتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم في البلاد وإلى تنمية وتطوير الاقتصاد العثماني والصناعة المحلية وإلى التصدي لتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية فيه. إلا أن هذه النداءات جاءت متأخرة جدا وغير فعالة أو عاجزة عن الوقوف بوجه نشاط تأثير الأجانب، إذ كانت رؤوس الأموال الأجنبية قد عززت من تغلغلها واحتلت

٩٨ ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠–١٨٧٠. مصدر سابق. ص ٢٠٠.

مواقع حساسة في الاقتصاد العثماني، سواء أكان ذلك في المركز أم في العديد من المناطق التابعة، ومنها بلاد ما بين النهرين.

* توسيع التعليم العام إذ قام بفتح أول مدرسة حديثة للتعليم العام في بغداد ومدرسة للصنائع التي أخذت على عاتقها تدريب الطلاب على صنوف مختلفة من الحرف اليدوية كالحدادة والنجارة وصناعة النسيج ودباغة الجلود وصناعة الأحذية...الخ[٩٩] إضافة إلى مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد ابتداءً من عام ١٨٧٠، وتطوير النشاط الثقافي وتشجيعه وإصدار أول صحيفة حكومية باسم الزوراء كانت تقوم بنشر أعمال الحكومة والولاة وغيرها من الأخبار الرسمية على نحو خاص.

* تشجيع إدخال وسائل الإنتاج الحديثة كمصانع النسيج والمعدات العسكرية والطباعة وسعيه إلى توحيد المقاييس والأوزان التي كانت تشهد فوضى كبيرة. ولم يوفق في توحيد العملة، إذ كان التعامل يتم بعملات أجنبية عديدة منها، إضافة إلى العثمانية، العملة الهندية والعملة الأيرانية[١٠٠]. ودخلت خلال هذه الفترة بعض مظاهر الحياة الأوروبية التي اقتصرت على الملابس وبعض التصرفات السلوكية في محاولة لمحاكاة تلك المظاهر الغربية دون تكوين وعي بتغيير اتجاه ومضمون حياة الناس، إضافة إلى فتحه مستشفى وإقامته حديقة عامة في بغداد[١٠١].

*ضمان بعض الانسجام بين تطور ولايات ما بين النهرين وبقية أطراف الدولة العثمانية ومركز الدولة في تطبيق الإصلاحات التي صدرت عن مركز الدولة في فترات سابقة، وخاصة "منشور كلخانة" و"منشور خط همايون".

---

٩٩ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ٨٠٠ – ١٩١٤. ط ١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٠. ص ١٨٩

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٩.

١٠١ الوردي. علي. د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. بغداد. ١٩٧٤. الجزء الثالث. ص ١٢٣.

ولم يكن مستغربا أن تصطدم محاولات مدحت باشا الإصلاحية بمقاومة ضارية ناشئة عن طبيعة وبنية الدولة العثمانية والعلاقات الإنتاجية السائدة فيها وطبيعة السلطة السياسية، وبذهنية الحكام المتخلفين في مركز الدولة العثمانية وأجهزة الدولة المتفسخة والقيادة الدينية المتخلفة المتمثلة بشيخ الإسلام وحاشيته، وبالواقع السياسي والاجتماعي والتقاليد السائدة في هذه الولايات، إضافة إلى الأخطاء التي ارتكبت في هذا الصدد، ومنها على نحو خاص، ربط مدحت باشا بين تمليك الأرض والخدمة العسكرية التي كان الفلاحون يرفضونها تماما مما أبعدهم عن التسجيل والمطالبة بالتمليك، علما بأن هؤلاء الفلاحين كانوا من مستحقي التمليك بسبب استمرار علاقتهم بالأرض الزراعية أكثر من عشر سنوات. وكانت الحصيلة أن قلة من الفلاحين حصلت على قطع صغيرة من الأرض في حين أن المساحات الكبرى ذات الخصوبة الجيدة والقريبة من المدن والمياه أصبحت من حصة شيوخ العشائر وأغنياء المدن وتجارها وبعض كبار موظفي الدولة. كما أن هذه المحاولات الإصلاحية التي استمرت بحماس أقل بعد استقالة مدحت باشا من ولاية بغداد في عام ١٨٧٢ وانتقاله إلى تركيا لم تحقق الكثير الذي كانت الحركة الإصلاحية العثمانية تصبو إليه، ولكنها كانت قد أوجدت محاور جديدة للصراع بين القديم البالي والجديد المتعثر.

وفي كل ذلك كان لرجال الدين الدور المتميز والمؤثر في تلك الصراعات. وكانت الغالبية منهم تقف في طليعة الرافضين للتجديد والمكافحين ضده، إذ كانت ترى فيه هجوما على مواقعها ومصالحها ونهاية لدورها وتأثيرها، وبالتالي نهاية للدولة العثمانية والخلافة الإسلامية. وقد تجمعت هذه القوى حول شيخ الإسلام لتنطلق منه في مكافحتها للتجديد في مركز وأطراف الدولة العثمانية.

وابتداءً بادر مدحت باشا إلى إعادة النظر في التنظيم الإداري للولايات وتوابعها من أجل تسهيل الحكم اللامركزي على هذه المنطقة الواسعة من البلاد من جهة، ومن أجل ضمان وجود حكام موالين للحكم العثماني ومؤيدين للسلطان وللوالي في آن واحد في مختلف المناطق من جهة أخرى، إضافة إلى قناعته بأن مثل هذه الإصلاحات الإدارية كان من شأنها

أن تسهل عليه وعلى من يأتي من بعده من الحكام الأتراك تطبيق قانون الأراضي العثماني وإضعاف نفوذ البدو وفرض التوطن والاستقرار الريفي والمديني عليهم.

كانت إيالة بغداد تضم إليها بغداد والموصل والبصرة، التي قسمت بدورها إلى سبعة عشر سنجقا. وفي أوائل القرن الثامن عشر فصلت الموصل وشهرزور عن إيالة بغداد حيث شكلت ولاية شهرزور ومركزها كركوك. وفي عام ١٨٦٩ وما بعده أعيد تنظيم الولايات على نحو آخر، بحيث كانت هناك ولاية بغداد التي ضمت إليها البصرة والموصل، ثم أصبحت ولأيتا الموصل والبصرة منفصلتين عن ولاية بغداد ابتداءً من عام ١٨٧٩ و ١٨٨٤ على التوالي. وكان يرتبط بكل ولاية عددا من السناجق والأقضية والنواحي. وكان السلطان العثماني يعين الولاة على الولايات والمتصرفين على السناجق والقائمقامين على الأقضية ومدراء الإدارة على النواحي. وكل هؤلاء الحكام كانوا في الغالب الأعم ينحدرون من أصل تركي. وهم في الغالب الأعم لا يجيدون العربية أو الكردية. وفي الحالات النادرة كان بعض العرب أو الكرد من الوجهاء وشيوخ وأغوات العشائر يعينون قائمقامية أو مدراء نواحي في الأقضية والنواحي. وكانت هناك مجالس إدارة في كافة الوحدات الإدارية يتم تعيين البعض من أعضائها ويتم انتخاب الباقي منهم لتمثيل السكان المحليين. وكان الوالي يرتبط بالباب العالي وبالصدر الأعظم مباشرة.[١٠٢]

وفي الوقت الذي عمدت الدولة إلى إجراء بعض السياسات الإصلاحية، مارست في الوقت نفسه سياسة التتريك البغيضة على الأقوام غير التركية القاطنة في العراق، سواءا كانوا من العرب أم من الكرد أم من غيرهم. وكانت هذه السياسة تمارس من القوى البرجوازية الجديدة الداعية إلى التجديد في تركيا بحجة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية وعلى الهوية العثمانية التي تضم شعوبا أخرى من غير الشعب التركي، وان تعلم اللغة التركية والتحدث بها يوحد قلوب الرعية وعقولها ويزيد من تماسكهم والدفاع عن دولتهم! وكانت البرجوازية التركية قد تبنت مفهوماً حديثاً للدولة الوطنية أو للدولة القومية الحديثة ينسجم بهذا القدر

---

١٠٢ العطية، غسان د. نشأة الدولة. مصدر سابق.

أو ذاك مع ما جاءت به الثورة الفرنسية، ولكنها كانت تريد ممارسته لا على تركيا وحدها بل على سائر أرجاء الدولة العثمانية باعتبارها "وحدة وطنية عثمانية واحدة". ولم يكن هذا ممكناً بسبب طبيعة الدولة العثمانية ذاتها. وقد تبلورت هذه الظاهرة مع تفاقم حالة التفكك والانهيار في كيان هذه الدولة. وأدت هذه السياسة الجديدة إلى تنامي كره الشعوب غير التركية لهذا النظام العنصري الاستبدادي، وخاصة بين مجموعات غير قليلة من المتنورين، وإلى تعميق الهوة بين المركز والأطراف. ولكنها أعاقت في الوقت نفسه ولفترة قصيرة بروز وتطور الحركات القومية المناهضة للهيمنة العثمانية.

- لعبت إصلاحات مدحت باشا دورا ملموسا في العديد من القضايا الأساسية التي تمس مصالح الناس والتطور في هذه المنطقة من العالم، رغم إنها لم تتواصل بعد أن استقال وغادر إلى استنبول وعين مكانه والياً جديداً على بغداد وتوابعها. وسنحاول فيما يلي معالجة بعض أبرز إشكاليات ذاك الزمان ومنها: تطور مسألة الأرض الزراعية، الإنتاج الحرفي في المدينة والعلاقات التجارية ودور الشركات الرأسمالية الأجنبية في بلاد ما بين النهرين وتطور الحياة الاجتماعية لنتبين من خلالها حالة العراق قبل سقوطها في أيدي المستعمرين البريطانيين.

ثانيا: تطور المسألة الزراعية وأحوال الفلاحين في الريف

في العام ١٨٥٨ صدر قانون الأراضي العثماني أعقبه صدور مجموعة من التشريعات والتعليمات على مدى السنوات اللاحقة لتنظيم العلاقات الزراعية في الولايات الثلاث[١٠٣].

---

١٠٣ ملاحظة: صنف قانون الأراضي العثماني الأراضي على النحو الآتي: " ١- (الملك) وتشمل جميع الأراضي التي تعود رقبتها وحق التصرف بها إلى المالك. ٢- (الميري)، (الأراضي الأميرية) جميع أراضي الدولة التي يعود حق التصرف بها إلى المتصرف، ولكن رقبتها تعود إلى الدولة. ٣- أراضي (الوقف) التي توهب لغرض ديني أو خيري معين أو غيره. ٤- (المتروكة) وهي المتروكة للانتفاع بها من قبل عامة الناس ورقبتها لبيت المال. ٥- وأخيرا (الموات) وهي الأراضي الخالية أو غير المستعملة، أو غير المتروكة لأهل قرية من القرى". راجع في هذا الصدد:

وكانت لطبيعة تلك القوانين والإحكام وبنية وطبيعة أجهزة الدولة والمصالح الأساسية للفئات الحاكمة وتلك المستفيدة من الحكم وكذلك الأوضاع المعقدة التي كان يمر بها المجتمع حينذاك قد سا همت بإلحاق أفدح الأضرار لسنوات طويلة لاحقة بمصالح الفلاحين بالدرجة الأساسية وبتطور الإنتاج الزراعي. وقد صاغ الدكتور صالح حيدر هذه الحقيقة بإستنتاج سليم يمس الشق الأول من المسألة حين كتب يقول:

"إن إنعدام التحريات بالنسبة إلى الحقوق المكتسبة يسمح لإشراف المدن والأغوات الإقطاعيين (الشيوخ الكرد) بالحصول على سندات قانونية لملكية الأرض من فوق رؤوس الفلاحين الشاغلين للأرض. وبالنتيجة، فإن غموض الحدود والمساحات المذكورة في السندات ونظام جباية الضرائب بالمزايدة، كانت وسائل الإنتفاع للأغوات وأشراف المدن بواسطتها، والحاق قطع إضافية من الأراضي بإراضيهم وأختزال عدد متزايد من الفلاحين الملاكين وجعلهم مؤجرين، وقد حدث هذا بالضبط في الوقت الذي بدأت فيه الروح التجارية بالإنتشار في المجتمع المتصف بالإكتفاء الذاتي سابقا، وفي الوقت الذي بدأ فيه تقلص الوسائل المتنوعة لحماية الفلاحين، كالروابط العشائرية، وندرة العمل، وفيض الأرض. ومن ثم فإن نظام الطابو الذي دخل بالدرجة الأولى لغرض حماية الفلاحين، بدأ يستخدم كوسيلة لإضطهادهم"[١٠٤].

وخلال الفترة الواقعة بين ١٨٥٨–١٩١٤ صدرت مجموعة كبيرة من القوانين الخاصة بالأرض الزراعية وأسس التصرف بها التي استهدفت تحقيق الوجهة الأساسية للنظام العثماني. وشخص السيد عبد الرزاق زبير مضمون تلك القوانين والأحكام بشكل واقعي حين كتب يقول:

حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢. ص ٤٩٦.

سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ١٨٧

١٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٩. مقتبس من كتاب الدكتور صالح حيدر الموسوم مشاكل الأرض في العراق، مصدر سابق. ص ٤٩٤.

"أ- أخذ بمبدأ تفويض الأرض الأميرية، فأقر بذلك إحتفاظ الدولة بملكية الرقبة.

ب- ثبّت في أحكام إنتقال الأراضي الأميرية الإقرار بحقوق متساوية لإصحاب حق الإنتقال من الجنسين.

ج- أخذ بالعرف والعادة فيما يتعلق بإثبات التصرف بالأرض لغرض التعجيل فأقر التصرف الإداري للحائزين المستغلين من أصحاب السطوة والنفوذ وهدر التصرف الفعلي للفلاحين الزراعيين لها.

د- أقر حق الرجحان في الأرض الأميرية المشابه لحق الشفعة في الأرض المملوكة فعوض بذلك لإصحاب الأرض إمكانية أخرى لزيادة مساحات أراضيهم وتوسيع إقطاعياتهم"[١٠٥].

وخلال فترة حكم مدحت باشا وبعض الولاة من بعده تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي استهدفت:

- نشر وترسيخ العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف العراق عموما وتعزيز سطوة رؤساء وشيوخ وأغوات القبائل الرحل والعشائر شبه المستقرة والمستقرة على الفلاحين والبدو من خلال منح هؤلاء ألقابا حكومية عالية ومراكز فعلية في الجهاز الإداري للدولة.

- تعزيز العلاقات التحالفية الجديدة بين الفئات المُستغِلة في الريف وفئة البرجوازية التجارية الحديثة النمو في المدينة لتأمين سيطرتهم على كادحي الأرياف والمدن والتحكم بمصالحهم الاقتصادية.

- وفي الوقت نفسه ضمان إمكانية كسر شوكة تلك العشائر التي كانت تتمرد باستمرار على الدولة وتمتنع من دفع الضرائب التي تترتب عليها سنوياً، والسعي من أجل توطينها والسيطرة عليها بمختلف السبل، حتى من خلال إثارة النزاعات المسلحة في ما بينها وإضعافها.

---

١٠٥ زبير، عبد الرزاق. محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٧٦/١٩٧٧. محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة ومسحوبة على ألة الرونيو. ص ١٢.

– واحتلت مهمة زيادة الضرائب وتنمية إيرادات الدولة وحماية طرق النقل والمواصلات وتأمين الأمان لنشاط الشركات التجارية الأجنبية أهمية استثنائية باعتبارها واحدة من بين أهم الأهداف الدائمة التي كانت تشغل بال الولاة وتساعدهم على كسب رضى السلاطين وبالتالي استمرار وجودهم في الحكم.

فعلى صعيد تعزيز سطوة رؤَساء القبائل البدوية والعشائر والأغوات على القبائل والعشائر والفلاحين من جهة، وربط هؤلاء أكثر فأكثر بالإدارة العثمانية وإضعاف عرى العلاقات العشائرية الأبوية التي سادت في مجتمع "الديرة" الذي كان يعتمد على الإنتاج الطبيعي من جهة أخرى[١٠٦]، عمد السلطان بدعم من مدحت باشا إلى منح لقب الباشوية والبيكوية إلى عدد من شيوخ المشايخ وشيوخ العشائر وتنصيبهم متصرفين في عدد من الألوية أو في مناطق سكناهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر مُنح ناصر السعدون، رئيس عشائر المنتفك، لقب باشا ونصّب متصرفاً على لواء المنتفك وسُمحَ له ببناء مدينة الناصرية كمقر له، كما نصّب الشيخ براك، رئيس عشيرة بني خالد، متصرفاً في الحساء، ومُنحَ فرحان، رئيس عشيرة شمر جربة، لقب باشا...الخ[١٠٧].

وعلى هذا المنوال عمد الولاة في ولايات بلاد ما بين النهرين إلى منح هؤلاء الشيوخ العرب والكرد، الباشوات والبيكوات والأغوات، حق التصرف بمساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في أرجاء العراق المختلفة. ومثال ذلك ما حصل مع الشيخ أبن هذال، شيخ عشيرة عنزة في الفرات، أو عندما سجلت أراضي الشرقاط باسم شيخ عشيرة شمر في العراق، أو عند منح الشيخ جابر، رئيس عشيرة محيسن، مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على ضفاف شط العرب، أو تسجيل جميع الأراضي الزراعية في لواء المنتفك تقريبا باسم ناصر باشا السعدون واعتبارها ملكا له[١٠٨]. وعلى هذا المنوال جرى تحويل الفلاحين، أصحاب حق

---

١٠٦ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. مصدر سابق. ص ١٢٤.

١٠٧ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢. ص ٣٨٤.

١٠٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٤.

التصرف بالأرض الزراعية، إلى مستأجرين لها لدى صاحب التصرف الجديد، الإقطاعي الكبير ناصر السعدون في المتنفك مثلاً[١٠٩].

وخلال هذه الفترة سمح الولاة ببيع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لمن يرغب بها وقادر على الشراء ودفع الثمن، وعلى أساس التمليك لمن كان يعمل على الأرض طيلة عشر سنوات أو عبر إجراء المزايدة العلنية. وعبر هذا الإجراء أستحوذ عدد كبير من شيوخ العشائر والبيكوات والأغوات وأشراف المدن والميسورين وكبار الموظفين فيها على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إذ حصل هؤلاء على تفويض بحق التصرف بها. وأول من استفاد من تطبيق قوانين الأرض العثمانية كان السلطان وحاشيته. فالسلطان عبد الحميد الثاني مثلا أصبح أكبر إقطاعيي في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٨٨٣–١٩٠٩، إذ توفرت له إمكانية شراء مساحات واسعة وخصبة من الأراضي الزراعية بأسعار رمزية. فقد اشترى حوالي ٣٠ ٪ من الأراضي الزراعية العائدة لولاية بغداد، كما أشترى مساحات واسعة من أراضي ولأيتي البصرة والموصل. وكانت هذه الأراضي الزراعية والبساتين المحيطة بالمدن تسقى مباشرة من مياه نهري دجلة والفرات ومن شط الغراف وشط العرب. وامتدت الأراضي التي أصبحت في حوزته من ديالى إلى خانقين على الحدود العراقية–الأيرانية[١١٠]. وتشير التقديرات المتوفرة إلى أن أراضي السلطان عبد الحميد الثاني بلغت حوالي ثلث أراضي العراق القابلة للزراعة المتميزة بالخصب[١١١]. وبأمر منه تأسست

---

١٠٩ بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. (في ثلاثة كتب) الكتاب الأول. ط ١. مؤسسة الابحاث العربية. بيروت–لبنان. ١٩٩٠. ص ١٠١.

١١٠ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. مصدر سابق. ص ٤١٧–٤٢٠.

١١١ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ٥٨.

في بغداد دائرة خاصة لإدارة أملاكه وأمواله في العراق والتي سميت ب "الأدارة السنُّية"، التي توسعت وتنوعت نشاطاتها سنة بعد أخرى لصالح السلطان[١١٢].

وسمحت القوانين والتعليمات العثمانية للمؤسسات الدينية وللأجانب بامتلاك الأراضي الزراعية في العراق. كتب عبد الله الفياض بهذا الصدد يقول:

" كانت مؤسسات الأوقاف من بين الملاكين الكبار. وانتشرت أراضي الوقف على نطاق واسع جنوب ولاية البصرة، وكانت تدار من قبل المؤسسات الدينية،..، وإضافة إلى الأوقاف الإسلامية كانت للكنائس حيازات واسعة من الأراضي، حيث أكتسب رجال الدين البطارقة والمطارنة، في القرى المسيحية في الموصل حقوقا إقطاعية على الأرض"[١١٣].

ثالثاً: طبيعة العلاقات الزراعية في الريف العراقي

في الفترة الواقعة بين تولي مدحت باشا الولاية على بغداد حتى خروج الدولة العثمانية من العراق استمرت عملية انتزاع منظمة وحثيثة للأراضي الزراعية من فقراء وصغار المزارعين، سواءا بالاستناد إلى القوانين والتشريعات الرسمية أم بسبب عجز هؤلاء عن الاستمرار بالعناية بتلك الأراضي نتيجة تدهور أوضاعهم المعيشية واضطرارهم إلى بيعها بأبخس الأثمان تحت ضغط الديون التي كانت تتراكم بذمتهم، أم تأجيرها أو التخلي عنها والهجرة إلى المدن هروبا من جحيم الحياة في الريف الإقطاعي. وشكلت هذه الجمهرة المتزايدة من فقراء وصغار المزارعين المنزوعة منها الأرض الزراعية فئة واسعة من أشباه البروليتاريا المتسكعة والعاطلة عن العمل التي تعيش في المدن وفي أطرافها بشكل خاص. وكان جزء محدود من أفراد هذه الفئة يتسنى له الحصول على عمل موسمي، مثل باعة جوالة أو كناسين وزبالين وعتالين وعمال طين، يعاني من مشاق العمل المجهد وشظف العيش

---

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤١٧–٤٢٨.

١١٣ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٥٨.

والحرمان، في حين كان الجزء الأكبر من هذه الفئات الهامشية يبقى دون عمل أو دخل يساعده على إشباع حاجاته وحاجات عوائله.

كانت الأراضي الزراعية في العراق موزعة إلى مقاطعات واسعة. وكانت هي الأخرى موزعة إلى قطع أصغر ومجزأة إلى وحدات زراعية صغيرة لا تزيد مساحة كل منها على عدة أفدنة. وكانت تلك المقاطعات والاستثمارات الزراعية متباينة في مساحاتها وفق المناطق وطبيعة استغلال الأرض ونوع المحصول الزراعي. ففي الوقت الذي كان شيخ القبيلة أو البيگ في الأراضي الإروائية يسيطر على مقاطعة أو مقاطعتين مثلا فإن شيوخ العشائر الثانويين والأغوات كانوا يسيطرون على القطع الصغيرة المكونة من عدة مئات من الأفدنة. وكان يطلق عليهم بأصحاب اللزمة، أو الملاكين أو المسگمين أو السراكيل حسب المناطق. أما الوحدات الزراعية الصغيرة فكانت تمنح للفلاحين المنتجين فعلا[١١٤].

وفي المناطق الكردية كانت القرى الفلاحية تخضع لحيازة البيگوات والأغوات الذين كانوا يقسمون الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة قزمية توزع على الفلاحين المنتجين فعلا ولمصلحة البيگ والأغا مباشرة، حيث كان يستحوذ على القسم الأكبر من المحصول الزراعي السنوي.

وفي ضوء ذلك كانت العلاقات الزراعية تقوم بين أطراف ثلاثة، وهى:

– الدولة، وهي الطرف الأول، كانت تمتلك رقبة الأرض الزراعية تشريعا، وكان لها من حيث التشريع حق اقتطاع عشر الإنتاج مضافا إليه ضريبة معينة تفرض على الناتج الإجمالي للمساهمة في تغطية نفقات التجهيزات العسكرية زائدا ضريبة "الفرغة" التي كانت تفرض على كافة المداخيل. إلا أن حصة الدولة من الناحية العملية كانت أعلى من ذلك بكثير ولكنها متباينة في الأراضي الأميرية عنها في أراضي الطابو أو الوقف. وكانت أعلى تلك الحصص تستوفى في الأراضي الأميرية حيث بلغت في بعض المناطق حوالي ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي، ولكنها تراوحت في مناطق أخرى بين ٢٠–٥٠٪. بينما تراوحت

---

١١٤ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٦١٩–٦٢٠.

حصة الدولة في الأراضي السنّية العائدة للسلطان عبد الحميد بين ٣٦–٤٤٪ من إجمالي الإنتاج السنوي. أما في الأراضي التي كانت مفوضة بالطابو فقد تراوحت حصة الدولة بين ٢٠–٣٠٪ من الناتج الإجمالي[١١٥]. كتب الدكتور صالح حيدر مشيرا إلى أن هذه الحصة كانت لا تجمع بالتمام لأسباب ترتبط بطريقة احتسابها ورفض شيوخ العشائر أحيانا دفعها...الخ. وكانت هذه الحصة تجبى أحيانا عينا وتُقّيم في عين المكان ومن قبل أجهزة الدولة مباشرة[١١٦]. أما حصة الدولة من ثمار أشجار النخيل والفواكه فكانت تجبى نقدًا وعلى أساس مبلغ مقطوع عن كل شجرة مثمرة يتراوح بين ٢,٢٤–٣,٥٠ قرش عثماني. أما بالنسبة للخضروات فكانت حصة الدولة كضريبة تصل إلى ١٠٪ من الإنتاج. وفي حالة بيع المحصول في السوق فكانت الحصة تجبى نقدا[١١٧].

– المستحوذون الفعليون على الأرض الزراعية، وهم الطرف الثاني، وهم في الغالب الأعم من شيوخ العشائر والبيگوات والأغوات وكبار الموظفين والعسكريين الذين أصبحوا عمليا من كبار الإقطاعيين. وكان هؤلاء يسيطرون، بعد استقطاع حصة الدولة، على ثلثي الإنتاج، ثلث للمستحوذ على الأرض وثلث للسركال أو الملاك أو المسگم[١١٨].

– الفلاحونن المنتجون الفعليون للچفل القومي الراعي، وهم الطرف الثالث، الذين كانوا يعملون في الأرض الزراعية وفق عقود مع المستحوذين الفعليين على تلك الأراضي الزراعية أو وفق الأعراف المتداولة والمتباينة من منطقة إلى أخرى.

ووفق المعلومات المتوفرة كان توزيع الدخل في الفترة التي يجري البحث عنها يتم وفق النسب التالية:[١١٩]

---

١١٥ المصدر السابق نفسه. ٥٢٠–٥٢٢.

١١٦ المصدر السابق. ص ٥٢٦–٥٢٧.

١١٧ المصدر السابق. ص ٦٠٥–٦٠٩.

١١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٤٦.

119 Al-Durra، Sabah. Zur politischen und oekonomischem Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S. 2.

حصة السلطان ومعه الدولة العثمانية	٪ ٤٣,٧٥
حصة الشيوخ والأغوات وغيرهم	
من المستحوذين على الأرض الزراعية	٪ ١٢,٥٠
حصة الفلاحين المنتجين	٪ ٤٣,٧٥
المجموع	٪ ١٠٠,٠٠

وكانت حصة الفلاحين تنخفض إلى أقل من ثلث إجمالي المنتوج بكثير بعد أن يقوم الفلاحون بإعادة تسليم ما زودهم الملاك به من حبوب لإعادة عملية الإنتاج. كما كان على الفلاحين أن يدفعوا من حصتهم الصافية، وهي بالأساس قليلة جدا، حصصا صغيرة أخرى، منها مثلا ما توضع تحت تصرف المضيف، ومنها حصة القهواتي وحصة السيد الإمام والحارس ووكيل الشيخ[١٢٠]. كما كان على الفلاحين أن يتحملوا نفقات نقل حصة الشيوخ أو الملتزمين إلى السوق المحلية أو إلى المخازن في المدينة. وكانت هذه الطريقة الاستغلالية المجحفة في التوزيع تضعف قدرات الفلاحين على تنشيط وتطوير عملية إعادة الإنتاج أو تحسين ظروف حياتهم وعملهم وتدفع بهم في الكثير من الحالات إلى الهجرة إلى المدن هروبا من الديون المتراكمة بذمتهم للملاك والسركال أو المرابي. وكانت هناك نسبة ضئيلة جدا من الفلاحين الذين كانوا يمتلكون فعلا أرضا زراعية مسجلة بأسمائهم أو يتصرفون مباشرة بمساحات صغيرة جدا. وكان على هؤلاء أن يحتموا بأحد شيوخ العشائر لحمايتهم من الاعتداءات المحتملة عليهم من جهات عديدة وكانت هذه الحماية تفرض عليهم التزامات مالية إضافية تستقطع من محصولهم السنوي القليل أصلاً.

وتنوعت صيغ اقتطاع الدولة لريعها خلال الفترة التي بدأت مع تولي مدحت باشا ولاية بغداد حتى نهاية الاحتلال العثماني للعراق. فحصة الدولة والضرائب المقررة كانت تجبى من الفلاحين من قبل شيوخ العشائر والأغوات وكبار الموظفين، باعتبارهم ملتزمين لتلك الأراضي الزراعية. وكانت هذه الصيغة هي السائدة في أنحاء العراق. والصيغة الثانية

---

١٢٠ نفس المصدر.

تمثلت في الجباية المباشرة لحصة الدولة والضرائب التي بذمة الفلاحين وشيوخ العشائر والأغوات من قبل أجهزة الإدارات المحلية والجندرمة العثمانية مباشرة.

وتشير الدراسات المتوفرة عن هذه المرحلة إلى حصول مزاحمة شديدة بين شيوخ العشائر والأغوات وكبار موظفي الدولة وأشراف المدن وأصحاب الثروة على ثلاث مسائل أساسية هي:

أولا– الحصول على مزيد من مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة رقعة الأرض المزروعة.

ثانيا– الاستيلاء على أكبر كمية ممكنة من المحاصيل الزراعية وتقليص نسبة المتبقي للفلاحين لعرضه من جانب التجار المتحالفين مع كبار المستحوذين على الأراضي الزراعية في الأسواق المحلية والخارجية وضمان أقصى الأرباح لهم.

ثالثا– إن المسألتين المذكورتين سابقا كانتا توفران لهذا الشيخ أو ذاك البيگ أو الأغا الموقع المتميز بين الشيوخ والبيگوات والأغوات وترفع من هيبته ونفوذه وتأثيره في المنطقة، بسبب زيادة مساحات الأراضي التي بحوزته وتصرفه بعدد كبير ومتزايد من الفلاحين وارتفاع مدخولاته السنوية. ومثل هذه الحالة كانت تفتح بدورها أمام هؤلاء الشيوخ والبيگوات والأغوات أبوابا جديدة للحصول على مزيد من الأرض والمال والجاه والنفوذ والتأثير.

وقد عمد كبار أصحاب الأراضي الزراعية في سبيل مواجهة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة من جهة، ورغبتهم في التوسع في رقعة الأرض التي تزرع سنويا على حساب صغار الفلاحين وصغار ملاك الأراضي الزراعية من جهة أخرى، إلى زيادة تشغيل العاطلين عن العمل وأشباه البروليتاريا المحيطين بالمدن بشكل موسمي وبأجور واطئة جدا لا تكفي في غالب الأحيان حتى لسد الرمق. وأدى هذا الواقع إلى موت مبكر لعدد كبير من هؤلاء الفقراء والمعوزين الذين كانوا يجبرون عمليا على بيع قوة عملهم بسعر بخس أو مقابل حفنة تمر وقليل من اللبن ورغيف خبز. وخلال هذه الفترة توجهت الكثير من القبائل شبه المستقرة إلى التوطن النسبي للمشاركة في الإنتاج الزراعي والحصول على دخول إضافية

من نشاطهم في الرعي. وأدى هذه التوسع في النشاط الزراعي إلى توسيع قاعدة التبادل السلعي–النقدي، وإلى نشاط أكبر في التبادل التجاري الدولي، وبالتالي إلى نمو ملموس في السوق الوطنية العراقية وارتباط هذا السوق أكثر فأكثر بالسوق الرأسمالي الدولي، رغم أن الإنتاج الزراعي، النباتي منه والحيواني، لم يكن كبيرا بسبب قلة مساحات الأراضي الزراعية التي كانت تستخدم فعلا في الإنتاج والرعي. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كبار أصحاب الأراضي الزراعية كانوا يتميزون بالبذخ على مسراتهم وملذاتهم من ذلك الريع الذي كان يتحقق لهم على حساب الفلاحين الفقراء، وبالتالي كانت عملية إعادة الإنتاج تتحقق بصورة بسيطة ونادرا ما كان يحصل التوسع أو تحسين وسائل الإنتاج من خلال تلك الأرباح. ولم يكن ما جاء في تقرير للسيد شتيمروخ، رئيس اللجنة الاقتصادية الألمانية التي زارت العراق من ١٨٩٩–١٩٠٠، بعيدا عن الواقع، إذ كتب يقول: "كانت مساحة الأراضي التي تستغل سنويا في مختلف الولايات في العراق تتراوح بين ٢–٧٪ من مجموع الأراضي الزراعية"[١٢١]، وحده السبب وراء قلة الإنتاج الزراعي، بل كانت هناك كثرة من الأسباب الأخرى ذات الأهمية الكبيرة، منها مثلا: تخلف وسائل الإنتاج والطرق البدائية التي كان الفلاحون الفقراء يمارسونها في زراعة الأرض وتدهور مستوى خصوبة الأرض الزراعية بسبب تخلف عمليات الري والبزل، إضافة إلى تدهور المستوى المعيشي والصحي للفلاحين وأفراد عوائلهم وغياب الرعاية الطبية عن الريف تماما. ونتيجة الصعوبات التي كانت تواجه المزارعين في الحصول على المياه الكافية لإرواء مزروعاتهم، وبالتالي، كانت الغلة الزراعية السنوية واطئة جدا. ولم تبذل الجهود الضرورية لتوفير المضخات لرفع المياه إلى مستوى الارض الزراعية وسقي المزروعات. وكان عدد المضخات المستخدمة لهذا الغرض في العراق محدوداً جدا. فقد جاء في أحد التقارير ما يلي: "أما المضخات التي تستعمل لرفع مياه السقي فقد ازداد عددها من (١٢) في ١٩٠٠ إلى عدة عشرات في سنة ١٩١٤"[١٢٢].

---

١٢١ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٧٠.

١٢٢ نفس المصدر. ص ٦٩.

يشير الدكتور محمد سلمان حسن إلى ظاهرة زيادة حجم الإنتاج الزراعي في العراق في تلك الفترة فيقول:

"لقد جعل توسيع الطلب الأوروبي على المواد الغذائية والمواد الأولية العراقيين، من المُربِح تشغيل الأيدي العاملة العاطلة وتوسيع الأراضي المزروعة وتربية المواشي. وقد أصبح إشباع الطلب الأوروبي ميسورا بفضل تطور النقل النهري والبحري ولاسيما بعد فتح قنال السويس في ١٨٦٩. إن توسيع الطلب الأوروبي على المنتجات الحيوانية، وخاصة الصوف، وانحطاط أهمية "الجمل" و"الغزو" بوصفهما من وسائل العيش بسبب من تطور وسائل النقل الحديثة واستتباب الأمن والنظام تدريجا، جَّرت إلى هبوط سكان القبائل البدوية وارتفاع سكان الرعاة. لذلك هبط السكان البدو من حوالي ٤٥٠ ألف في عام ١٨٦٧ إلى ٣٩٣ ألف في ١٩٠٥"[١٢٣] أي بمعدل سنوي قدره ١٥٠٠ نسمة لا غير.

واتخذت في فترة حكم مدحت باشا بشكل خاص، والولاة الذين جاءوا من بعده بدرجة أقل، جملة من الإجراءات التي استهدفت تشجيع هذه الاتجاهات في الإنتاج الزراعي، ومن بين أهمها نشير إلى ما يلي:[١٢٤]

- تطهير جداول وقنوات الري وتوسيع الشبكات القائمة وإقامة الجديد منها.
- الاهتمام بطرق المواصلات النهرية والبحرية والبرية.
- تطبيق مبدأ الإعفاء الضريبي لعدة سنوات عن المحاصيل الزراعية في البساتين الجديدة، والإعفاء الجمركي عن المكائن المستوردة لإغراض الزراعة، وخاصة المضخات.
- تشجيع تقديم القروض والسلف المالية لأصحاب الأراضي الزراعية.

---

١٢٣ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٢٠٦–٢٠٧.

١٢٤ – صالح، حيدر د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق.

– نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث من نهاية عهد داود باشا إلى نهاية عهد مدحت باشا. دار الكاتب العربي. القاهرة. ١٩٦٨. ص ٣٧٧.

– سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم الاستغلال الذي تعرض له الفلاحون في مختلف الولايات وانتزاع الأرض منهم وقلة انتفاعهم من الإصلاحات التي أدخلها مدحت، فإن مجمل تلك الإجراءات الإصلاحية قد ساعدت على تحسين معدلات نمو الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني، وإلى زيادة الكميات المصدرة منه إلى أوروبا وزيادة الأيرادات العامة ومدخولات الشيوخ وأصحاب الأراضي الزراعية. ورغم ان هذا التطور والتحسن قد شمل الفلاحين جزئياً أيضاً، إلا أنه ساهم في زيادة السيولة النقدية وتنشيط حركة التداول السلعية ونمو ملموس في حركة الأسواق المحلية.

رابعاً : تطور الإنتاج الحرفي في المدينة وأحوال العاملين فيه

وعلى صعيد اقتصاديات المدينة لا تتوفر معطيات واسعة وتفصيلية تسمح بدراسة معمقة لهذه المرحلة من تاريخ العراق. ولكن المتوفر من المعلومات يسمح للباحث تأكيد أن المدن العراقية كانت تشهد تدهورا مستمرا في نشاطها الاقتصادي وعمرانها وفي عدد سكانها وانعدام الأمن فيها، إضافة إلى تعرضها لغزوات وغارات متكررة كانت تقوم بها القبائل الرحل في الداخل أو القادمة من شبه الجزيرة العربية، وإلى حروب مدمرة كانت تجري على أرضها بين قوات الدولة العثمانية والدولة الفارسية، إضافة إلى تعرضها المتواصل إلى فيضانات وأوبئة متكررة....الخ[١٢٥]. وكانت الغالبية العظمى من الولاة والعاملين في الجهاز

---

١٢٥ لوتسكي، ف. ب. تاريخ الأقطار العربية الحديث. مصدر سابق. جاء في كتاب لوتسكي المذكور بهذا الصدد ما يلي:

"إذا كان بلداً خرباً مصاباً بالتدهور الاقتصادي غير المألوف حتى بالنسبة لمثل هذا البلد. فقد اجتاحه الطاعون عام ١٨٣١ وأنزل ضربة قاصمة بقواه الإنتاجية. ولم يسلم من أصل سكان بغداد ١٥٠ ألف نسمة سوى ٢٠ ألف شخص، ومن أصل سكان البصرة ٨٠ ألف نسمة سوى ٥–٦ ألاف فقط وانقرضت مدن وقرى كثيرة عن بكرة أبيها. وأغلقت الدور وخلت الحوانيت والمصانه. وأهملت الحقول والبساتين. وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة وهلكت أشجار الفواكه وأصيبت التجارة بكساد خطير، وانتعشت بقوى مجددة الفوضى الإقطاعية، التي عمقت التدهور الاقتصادي". ص ١٦٩.

الإداري والقمعي، سواء أكانوا من المماليك أم من الأتراك أم من غيرهم، تساهم في هذا الخراب والتدهور الذي تعرضت له مدن وأرياف بلاد ما بين النهرين. وفي فترات قصيرة من حكم المماليك أو الحكم العثماني تولى عدد قليل من الولاة من ذوي الكفاءات والإمكانيات الإدارية والسياسية ومن ذوي الرغبة الصادقة في تحقيق الأمن والاستقرار وتطوير البلاد. إذ أن الانتعاش الاقتصادي والتحسن في الإنتاج وفي التجارة والعمران كان يعود إلى تلك الجهود القليلة والنادرة حقا. إذ كلما كانت السلطة السياسية في المدن قوية وقادرة على تأمين الأمن والاستقرار الداخلي كانت غزوات القبائل وغاراتها تتراجع ويتقلص تأثيرها على المدن. والعكس كان صحيح تماما. وكان حكام الفرس يبتعدون عن خوض الحروب لاحتلال العراق أو أجزاء منه عندما كانوا يصطدمون بقوى شعبية تقف وراء حكامها في العراق ممن كانوا يبدون استعدادا كبيرا لمقاومة التدخل الفارسي. وكان العكس صحيحاً أيضاً عندما كان الحكام في العراق يناهضون الغالبية العظمى من السكان ويمارسون الاضطهاد والجور، وفي وقت كان شباب الكادحين يشكلون وقود حروب الحكام، نجد أن أهل البلاد يتقبلون التعاون مع من يخلصهم من ذلك العذاب.

وخلال تلك الفترة تحول الريف العراقي والبادية إلى معين لا ينضب لمدّ المدن بالناس بعد أن كانت الأمراض والأوبئة والفيضانات والغزوات والحصار والمجاعات تقضي على عدد كبير من سكانها. فوفق الإحصائيات المتوفرة تعرضت مدينة بغداد وحدها خلال القرن التاسع عشر إلى أربعة من الأوبئة ومجاعة واحدة، وأربعة فيضانات كبيرة أودت بحياة عشرات الألوف من سكان المدينة[١٢٦]. وغالبا ما كانت تقترن الفيضانات بتلك الأوبئة والمجاعات. ويشير بطاطو إلى أن وباء عام ١٨٣١ قد صاحبه فيضانا وحصارا ومجاعة. وأودت كوارث عام ١٨٣١ بحياة أكثر من ٥٠ ألف نسمة، إذ تراجع عدد سكان بغداد وحدها من ٨٠ ألف إلى ٢٧ ألف نسمة[١٢٧]. وهي السنة التي ودع فيها المماليك حكم العراق، وعاد

---

١٢٦ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٣٤.

١٢٧بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٣٤.

الحكم مباشرة إلى الدولة العثمانية. ويشير أحمد سوسة إلى أن بغداد قد تعرضت منذ عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٩٨ إلى ١٨ فيضانا في دجلة وأن خمسة منها كانت هائلة ومدمرة[١٢٨].

وكجزء من واقع الحياة الاقتصادية في مدن الدولة العثمانية عرفت الصناعات الحرفية في العراق، كحالة مدنها، تدهورا ملموسا انعكس في كمية ونوعية الإنتاج وفي مستوى تطوره حتى غدا عاجزا عن إشباع جزء مهم من حاجات السكان الاستهلاكية بالرغم من قلة السكان وانتشار البطالة والحجم الكبير لسكان البدو إلى مجموع السكان وضعف القوة الشرائية للسكان[١٢٩]. وكانت العلاقات بين المدن المختلفة ضعيفة بسبب سوء الطرق البرية وتراجع العناية الحكومية بها وأعتماد االنقل على الأبل والحمير والبغال والخيل، وبسبب غياب الأمن إلى حدود بعيدة، إذ كان قطاع الطرق واللصوص وعصابات القتل والنهب ينتشرون على طرق المواصلات وفي خانات الأستراحة وعلى مشارف المدن وفيها أيضاً. وكانت الملاحة النهرية، التي بدأت تتحسن ببطء بسبب وجود ونشاط الشركات الأجنبية، لم تكن منتشرة أو قابلة للاستخدام باستمرار، وغالبا ما كانت هي الأخرى تتعرض لإعمال القرصنة النهرية رغم الحراسات الخاصة التي كانت تمنح للملاحة النهرية.

وعرف العراق في هذه الفترة صناعات حرفية مهمة مثل صناعات الغزل والنسيج الصوفي والحريري والقطني واليشماغ والأبسطة المحلية (السجاد المحلي) ومحلات الخياطة والدباغة والصناعة الجلدية كالسروج والأحذية والحقائب والفراء وورش الحدادة والنحاسيات والسمكرة والنجارة وبعض المنتجات الصناعية الغذائية. ومع أن هذه الصناعات وجُدت في غالبية المدن العراقية، فإن عددا من تلك المدن قد اشتهر بها بشكل خاص، مثل بغداد والبصرة والموصل وكركوك والنجف والسليمانية وكفري والحلة...الخ.

---

١٢٨ – سوسة، أحمد. أطلس بغداد. ١٩٥٢. ص ٣١–٣٢.

– عيساوي. شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ١٧٤.

– بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٣٤.

١٢٩ سلمان، محمد حسن. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق ص ٨٨ و٢٦٣.

ومع توسع التبادل التجاري ازداد استيراد العراق للسلع الاستهلاكية المصنعة وتوسعت نسبيا قاعدة المقتنين لها بسبب ازدياد إيرادات بعض الفئات الميسورة والإقطاعيين والعاملين في مجالات التجارة. وأدى هذا الاستيراد للسلع الاستهلاكية الأجنبية إلى بروز مشكلات في وجه الصناعات الحرفية وتراجع قدرتها على تصريف منتجاتها.

شهدت سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحسنا نسبيا محدودا في عمليات استيراد بعض المكائن والآلات الحديثة لتطوير الصناعات المحلية، لكنه لم يساعد على تغيير مستوى التخلف العام الكبير في القوى المنتجة العاملة والمستخدمة في هذا القطاع. فقد بقيت القوى العاملة ذات مستوى فني ومهني متدني عموما ومهارة ضعيفة، إضافة إلى الضعف أو التدني في مستوى تقسيم العمل الاجتماعي وفي وسائل وأساليب وطرق الإنتاج. ونشأت عن هذا الواقع المتخلف إنتاجية عمل واطئة جدا وقلة في الإنتاج الإجمالي وارتفاع في تكاليف الإنتاج بسبب الإنتاجية الضعيفة، وبالتالي، الارتفاع الكبير في وقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج السلع المحلية بالمقارنة مع السلع المستوردة. وكان الاختلاف كبيرا بين السلع المحلية والمستوردة من الناحيتين النوعية والمظهر وكذلك السعر لصالح الأخيرة. ولم تستطع التنظيمات الحرفية المعروفة بتحقيق بعض المنجزات لأصحاب الحرف، إذ تراجع نشاطها ودفاعها عن أصحاب الحرف بشكل ملموس أمام أجهزة الدولة والعصابات المنفلتة من عقالها وغياب الأمن تماما.

وتشير المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة إلى أن أكثر الصناعات العراقية انتشاراً وتقدما كانت صناعات الغزل والنسيج القطني والصوفي. كتب الدكتور محمد سلمان حسن حول تلك الفترة يقول: "...كانت صناعة النسيج القطني في بغداد تنتج حوالي ثمان مواد من الألبسة، وصناعة النسيج الصوفي حوالي أربع مواد، بينما صناعة النسيج الحريري كانت تنتج ثمانية أنواع من البضائع. إن جميع صناعة النسيج هذه، بالإضافة إلى ما تستخدمه من إنتاج

الخيم والحبال المصنوعة من شعر الماعز، كانت تستخدم ٣٥٠٠ حائك نول في بغداد، التي كان يقدر عدد سكانها ب ٩٠٠٠٠ نسمة."[١٣٠].

ولم يكن الإنتاج المحلي من النسيج الصوفي والقطني موجها لإغراض الاستهلاك المحلي فحسب، بل كان بعضه يصدَّر إلى عدد من البلدان المجاورة. إلا أن هذه الصناعة التي كانت متقدمة على غيرها من الصناعات المحلية والتي كانت قادرة على تغطية نسبة مهمة من حاجات الاستهلاك المحلي حينذاك، واجهت أوضاعا جديدة نسبيا منذ مجيء مدحت باشا إلى الحكم. فإصلاحات مدحت باشا واستيراده لبعض وسائل الإنتاج الحديثة وحصول ارتفاع نسبي في الإنتاج الزراعي وتحسن نسبي في القوة الشرائية للسكان كانت لها آثارها الأيجابية على الصناعات الحرفية. إلا أن عوامل كثيرة ساهمت في إضعاف الإنتاج الحرفي وأعاقت تقدمه وتطوره. فالبدء باستخدام قناة السويس والتوسع في الملاحة البحرية والنهرية وحصول انخفاض ملموس في تكاليف نقل السلع المصنعة من أوروبا ومن غيرها من البلدان قد ساعد على زيادة استيرادات السلع الاستهلاكية وإغراق الأسواق المحلية الوطنية التي كانت ما تزال في طور التكون بتلك السلع الرخيصة نسبيا. كما أن تحسن القوة الشرائية لفئات اجتماعية معينة من السكان والنشاط المتزايد للتجار المحليين لأيصال السلع المستوردة إلى المستهلك في المدن والأرياف مباشرة عبر الباعة الجوالة قد رفع من حجم السلع المباعة في هذه الولايات. ومن الجانب الثاني لعب إصرار شيوخ الحرف المحافظين في بغداد والبصرة والموصل مثلا على الاستمرار باستخدام وسائل الإنتاج القديمة ورفض التجديد وإدخال الآلات الحديثة بحجة الحفاظ على التقاليد وعادات الاستهلاك المحلية وبسبب التكاليف الباهظة للتجديد دورا بارزا في بقاء الإنتاج الحرفي متخلفا وضعيفا وعاجزا عن منافسة السلع الأجنبية المستوردة والمعروضة في الأسواق المحلية، إذ كانت المنافسة في كل الأحوال غير متكافئة وفي غير صالح الإنتاج المحلي، من حيث النوعية والشكل والسعر. ويفترض أن لا ننسى بأن المنتج المحلي كان يواجه فرض الضرائب والإتاوات عليه من

---

١٣٠ سلمان، محدم حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٢٨١

جانب الحكومة والعصابات واستخدام أساليب قهرية ضدهم، في حين كان أصحاب السلع المستوردة يتمتعون بأمتيازات غير قليلة، بما فيها الرسوم الجمركية الواطئة. وأصبحت هذه المزاحمة شديدة الوطأة منذ بداية القرن العشرين حيث وضع العاملون في الصناعات الحرفية أمام ثلاثة احتمالات هي:

– إما تحديث وسائل الإنتاج المستخدمة في الصناعة الحرفية لضمان رفع الإنتاجية وتقليص التكاليف وتحسين النوعية وزيادة حجم الإنتاج الإجمالي والذي كان يتطلب بدوره توفير مقدار أكبر من رؤوس الأموال.

– وأما انتقال البعض من المنتجين الحرفيين إلى مناطق بعيدة عن مراكز المدن الرئيسية، أي إلى المدن الصغيرة والأرياف البعيدة التي لا تصلها السلع المستوردة بسهولة، من أجل تصريف إنتاجه المحلي.

– وأما انتقال عدد كبير من المنتجين الحرفيين إلى العمل في مجالات ونشاطات اقتصادية أخرى أو اندماج بعضهم بالبعض الآخر لضمان تنمية إمكانياتهم على مواجهة المصاعب الجديدة.

إن المتتبع للتقارير التجارية الصادرة عن القنصليات البريطانية في كل من بغداد والبصرة والموصل يمكنه أن يشخص بإن الحرفيين المحليين وضعوا حقا أمام مثل هذه الخيارات الصعبة. فبالنسبة لصناعة النسيج، وهي الصناعة التي تأثرت بنمو الاستيرادات مباشرة وأكثر من غيرها، توصل الدكتور محمد سلمان حسن إلى استنتاج صائب مفاده:

" إن بعض الحائكين، ممن كان لديهم نولان أو ثلاثة وممن استطاعوا ببعد نظرهم إدراك هلاكهم المحتم، ربما قد باعوا معداتهم وأصبحوا بمثابة مستوردين أو وكلاء لتوزيع نفس السلع من النسيج الأوروبي. أما الآخرون الذين لم يكن باستطاعتهم أن يصبحوا تجارا، أو ينافسوا بنجاح المنسوجات القطنية الآلية في المدن الكبرى فربما قد اتجهوا نحو إشباع حاجة السوق الريفي بسكانه المتزايد. أما بقية الحائكين والذين أزيحوا عن أعمالهم، فمن المحتمل أن تكون استوعبتهم الصناعات المتزايدة بصورة تدريجية، والتي أصبحت الحاجة إليها الآن متعاظمة، نتيجة لنمو تجارة التصدير العراقية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية

الأولى، أو في صناعة النسيج الحديثة في فترة ما بين الحربين"[١٣١]. أما الدكتور عيساوي فيشير إلى أن عدد مختلف الأنوال في بغداد قدر ب ٣٥٠٠ نول في عام ١٨٦٦، وأنخفض هذا العدد إلى ٩٠٠ نول في عام ١٩٠٧. أما الموصل فقد قدر عدد الأنوال اليدوية فيها وفي القرى المحيطة بها حوالي ٢٠٠٠ نول في عام ١٩٠٧ وأنخفض العدد إلى ٥٠٠ نول فقط في عام ١٩١١ [١٣٢]. وترتب على ذلك موضوعيا بروز ظاهرتين سلبيتين هما: تقلص حجم الإنتاج الإجمالي من مختلف أنواع الأنسجة من الناحيتين الكمية والنقدية أولا، وارتفاع عدد العمال العاطلين عن العمل في هذه الصناعة الحرفية المهمة ثانيا.

وكان يلاحظ على الصناعات الحرفية المحلية التي سادت في تلك الفترة إنها كانت تعتمد بدورها على استيراد العديد من موادها الأولية من الخارج، سواء أكان هذا بالنسبة لصناعات الحديد والنحاس والنجارة، أم بالنسبة لقسم من الصناعات النسيجية والجلدية. وانتشرت في العراق في حينها صناعات أخرى مثل صناعة الطابوق والجص والجبس. وكانت تستوعب أعدادا غير قليلة من العمال، رغم أن المعلومات المتوفرة عن هذه الفترة لا تقدم أرقاما عن العاملين في هذه المجالات. كما انتشرت في بعض المدن العراقية القريبة من الأنهر صناعة القوارب الخشبية حيث استخدمت في عمليات النقل السلعي ونقل الركاب، وخاصة في مدن مثل بغداد والبصرة والموصل والحلة مثلا. ونمت في البصرة بشكل خاص صناعة الصناديق الخشبية لكبس التمور وأرتفع كثيرا عدد العاملين الموسميين في كبس التمور وتصديرها. ولا تتوفر معلومات مدققة عن قيمة الإنتاج الإجمالي للصناعات الحرفية في العراق طيلة هذه الفترة، وهو أمر يشير بدوره إلى تخلف نشاط الدولة الإحصائي باعتباره شكلا من أشكال التخلف العام الذي كان يعاني منه المجتمع العراقي حينذاك.

وعرف العراق على امتداد القرن التاسع عشر عمليات استخراج النفط الخام وتكريره على نطاق ضيق وبصورة بدائية من جانب الدولة العثمانية ولصالحها، وكانت ملكاً للدولة. وقد

---

١٣١ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ٢٨٤.

١٣٢ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٥٦

تركز الإنتاج حسب تقارير الأجانب في مندلي حيث كانت تتوفر ينابيع عديدة زاد عددها عن الثلاثين ينبوعا، إضافة إلى ينابيع كفري وطوزخرماتو التي بلغ عددها ١٤ ينبوعا، كما كان يتم استخراجه في حمام العليل والقيارة وكركوك وهيت. كان النفط المستخرج ينقل بواسطة الحمير والبغال ويعبأ في قرب (ثلم) التي تتراوح حمولة الواحدة بين ١٥–٢٠ أقة. ويتراوح سعر القربتين بين ٢٥–٥٥ قرشا بضمنها أجرة النقل. وفضلات النفط المقطر كانت تباع أيضاً وتستخدم كفتيل، وقسم أخر كان يستخدم لتنقيع الروث المستتخدم كوقود. ويشير تقرير صادر عن الممثل التجاري الفرنسي إلى إن إنتاج النفط في جميع ينابيع مندلي في إثنى عشر شهرا من عام ١٨٧٠/١٨٧١ بلغ ٦٧٤٤ ثلما أو ١٦٧,٥٠٠ أقة، أي ٤٥٨ أقة يوميا، أو حوالي ١٨,٥ ثلما في اليوم[١٣٣].

خامساً : العلاقات التجارية الخارجية ودور الشركات الأجنبية في العراق

كانت المدن الرئيسية في بلاد ما بين النهرين تشكل عموما مراكز تجارية مهمة تستقطب حولها سكان الريف والمشتغلين في الزراعة والقبائل البدوية شبه المستقرة والمتنقلة، كما إنها كانت رمز وجود الدولة وأجهزتها المختلفة، وخاصة في المدن الرئيسية. ولم تحظ المدن العراقية برعاية واهتمام الدولة، خاصة في فترات الانحطاط والتخلف والركود الذي عمَّ العراق في الفترة الواقعة بين الاجتياح المغولي للعراق والاحتلال العثماني له، ثم في القسم الأعظم من فترة الهيمنة العثمانية عليه، إضافة إلى تعرض تلك المدن لغزوات وغارات القبائل البدوية المستمرة، سواء كانت تلك الغزوات والغارات من داخل العراق أم من شبه الجزيرة العربية، أم في ما بين القبائل العربية، إضافة إلى الحروب والفيضانات والأوبئة والمجاعات. ولم تكن المدن الكردستانية بعيدة عن هذا الواقع أيضاً، إذ إنها كانت تتعرض إلى اعتداءات القبائل التي كانت تعيش في كردستان العراق وإيران وتركيا. وكانت تنشأ علاقات سلمية بين القبائل وسكان المدن لقاء إتاوات وخاوات تدفع لرؤساء أو شيوخ تلك العشائر لحمايتها والدفاع عنها، وخاصة عندما تكون أجهزة الدولة ضعيفة ومتفسخة ومرتشية وعاجزة عن

---

١٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٥٨٤.

حماية المدن وطرق التجارة والمواصلات. وهي الحالة التي سادت العراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فيما عدا فترات قصيرة جدا. وفي ضوء هذه الحقيقة وغيرها شهد اقتصاد المدن في مراكز ولايات العراق الثلاث والمدن الأخرى تدهورا شديدا وشاملا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، رغم المحاولات التي بذلت من جانب الولاة للتخلص من سلطة وسيطرة الإقطاعيين وغزوات القبائل والصراعات بين الإمارات الكردية المستقلة والبيگوات والأغوات، ورغم محاولات الإصلاح التي بذلها سليمان الكبير أو داود باشا، أخر حكام المماليك أو مدحت باشا. وقد وجد هذا التدهور تعبيره الملموس في تخلف العلاقات التجارية الدولية للعراق. فقد كانت علاقات العراق التجارية واسعة نسبيا مع البلدان المجاورة، وخاصة مع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى إيران وسوريا وتركيا والهند والدول الأوروبية. وكانت المراكز الرئيسية للتبادل التجاري لبلاد ما بين النهرين هي بغداد والبصرة والموصل، إضافة إلى مدينتي النجف وكربلاء، بسبب طبيعتهما الدينية المتميزة، حيث كان الزوار يأتون إليهما من مختلف بقاع العالم الإسلامي.

فتدهور الإنتاج الزراعي وتقلص الإنتاج الحرفي التقليدي وانخفاض كبير في عدد العاملين نتيجة الفيضانات وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة وفقدان الأمن والاستقرار وتراجع قدرة أجهزة الدولة على حماية المدن من غزوات القبائل المحيطة بها وازدياد عدد ونشاط العصابات في المدن وقطاع الطرق والقرصنة النهرية ...إلخ، أدت كلها إلى حصول تقلص في صادرات هذه المناطق من السلع الزراعية الأولية والغذائية وبعض منتجات الصناعات الحرفية من جهة، وإلى محدودية الاستيراد أيضاً بسبب البعض من تلك العوامل التي أعاقت التصدير وأضعفت القوة الشرائية للسكان من جهة أخرى. وكان العراق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر يعتبر منطقة تجارية محصورة تقريبا بعدد قليل من الشركات التجارية الرأسمالية البريطانية. وكانت الممثليات السياسية في الولايات المختلفة تقدم الدعم الكامل لتلك الشركات وتتدخل لدى الباب العالي لتسهيل مهماتها.

إلا أن الفترة التي أعقبت حرب القرم (١٨٥٣–١٨٥٦م) شهدت محاولات جديدة من جانب بلدان أوروبية أخرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا للتغلغل إلى الاقتصاد في بلاد

الرافدين وتثبيت مصالحها التجارية والمالية ونفوذها السياسي فيها. ونشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مزاحمة متنامية ومتعددة الجوانب بين الشركات التجارية لتلك الدول الاستعمارية وتفاقمت في مطلع القرن العشرين، وكانت من بين الأسباب المباشرة للحرب العالمية الأولى. ولعبت إصلاحات مدحت باشا دورا ملموساً في تنشيط الإنتاج الزراعي والتجارة الداخلية والخارجية للعراق خلال فترة حكمه القصيرة.[١٣٤]

وتركز اهتمام الشركات الرأسمالية الأجنبية في ولايات العراق الثلاث واشتدت في ما بينها المنافسة على المصالح التالية:[١٣٥]

– ضمان الحصول على مصادر جديدة للمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وتأمين إمكانية توظيف رؤوس الأموال وفتح فروع لمصارفها التجارية فيها.

– ضمان أسواق مستقرة ودائمة لتصريف سلعها المصنعة فيها.

– الهيمنة على الملاحة النهرية في دجلة والفرات وتوفير المراكب والبواخر المناسبة لها، إضافة إلى تأمين الوصول إلى موانئ الخليج العربي.

---

١٣٤ لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٠٦.
يشير السيد لونگريگ في هذا الصدد إلى ما يلي: "وكانت بغداد قد أصبحت مركزا دائما لوكيل محلي للشركة (المقصود شركة الهند الشرقية، ك.ح) في ١٧٨٣، ومنذ ذلك الحين فصاعدا كان يزورها بصورة مستمرة المقيم الموجود في البصرة. وفي ١٧٩٨ م – وكان ذلك شيئا منتظرا من جهة واستعدادا للدسائس النابوليونية في الشرق الأوسط من جهة أخرى – عين مقيم بريطاني دائم فيها أيضاً، وقد أعطي جميع السلطات القنصلية في ١٨٠٢ م. وأصبحت بغداد منذ ذلك الحين فصاعدا أهم مركز للنفوذ البريطاني، الذي كان لا بد من أن يتمحور تدريجيا في ماهية ومقدار تأثيره. أما بالنسبة للتملك أو تسرب النفوذ فلم يكن لهما أي أثر ولم تحدث بشأنيهما مشكلة". ص ٣٠٦.

١٣٥ فياض، عبد الله الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. مصدر سابق. ص ١٤٤.

– تعزيز نفوذها السياسي وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لضمان استثمار هذه المنطقة الحيوية كطريق تجاري مهم للوصول إلى أسواق الدول الواقعة على طريق الهند والهند بشكل خاص.

– ضمان الحصول على عقود لإقامة خطوط سكك الحديد وتعبيد الطرق البرية.

– تأمين الحصول على الأمتيازات الضرورية للتحري عن مدى وجود الموارد الأولية في هذه المنطقة، خاصة وأن النفط كان يعلن عن وجوده في أكثر من منطقة من مناطق العراق.

– تأمين الحصول على امتياز التنقيب عن الآثار القديمة في العراق.

وكانت بريطانيا تحتل مكانة خاصة في هذه المنطقة وتقاوم تغلغل الدول الأخرى إليها، في حين كانت الدول الأخرى تريد الحصول على موطئ قدم لها وزحزحة بريطانيا عن مواقعها القوية، خاصة وأن الأخيرة تسنى لها عبر الباب العالي قبل ذاك الحصول على موافقات خاصة للعمل في العراق، كما استطاعت أن تكسب لها العديد من الوجوه العاملة في النشاط التجاري وأجهزة الدولة وبعض رؤساء القبائل العربية والكردية. وأجرت بريطانيا منذ البدء عملية تقسيم عمل بينها وبين العاملين في التجارة من العراقيين، إذ هيمنت شركاتها كلية على تجارة التصدير وأوجدت وكلاء عراقيين لها للقيام بإعمال الاستيراد من بريطانيا أو من غيرها من البلدان. وكانت تجارة الاستيراد منوطة بشكل خاص بالعائلات اليهودية بالدرجة الأولى والعوائل المسيحية بالدرجة الثانية. وإذ كانت العلاقات البريطانية وثيقة بالتجار اليهود، كانت العلاقات الفرنسية وثيقة الصلة بالعوائل المسيحية. أما التجار المسلمين فقد تركز نشاطهم على التجارة الداخلية، إضافة إلى تصدير الغلال والصوف والتمور في البصرة.[١٣٦] فعلى سبيل المثال وجد في العام ١٩٠٩ في بغداد ٥٤ مستوردا لهم فروع تجارية في إنجلترا وكلهم من اليهود. ويشير العيسوي إلى ما يلي. " وتورد لنا قائمة

---

١٣٦ عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٦٩.

تتضمن البيوت الرئيسية المشتغلة بتجارة الواردات والصادرات في العراق في عام ١٩٠٨ سبعة أسماء أجنبية وخمسة يهودية، واسما لمسلم واحد".[١٣٧]

وجدير بالإشارة إلى أن البصرة كميناء لعبت دورا مهما في العلاقات التجارية العراقية مع دول الخليج والهند ودول البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية. وفي العام ١٩٠٥ وجدت في البصرة مثلا كما ينقل الدكتور خلدون حسن النقيب عن ميرزا حسن خان، شركات السفن التجارية الأوروبية التي كانت تقوم بنقل النسبة العظمى من التجارة العالمية في المنطقة:

"– وكالة شركة كري ماكنزي الإنجليزية التي كانت تتبعها سفن البريد (وكانت مكاتبها تقع فوق مكاتب القنصلية البريطانية).

– وكالة شركة لنج الإنجليزية التي كانت تعمل سفنها في شط العرب.

– وكالة شركة ستريك الإنجليزية.

– وكالة شركة ميوز الإنجليزية.

– وكالة الشركة الأمريكية المعروفة بهلست.

– وكالة الشركة الألمانية المشهورة بهامبورغ– أمريكا.

وكالة الشركة التجارية الروسية.

– وكالة الشركة اليونانية.

– وكالة الشركة الفارسية المعروفة باسم برشن غولف (بإدارة إنجليزية)

– الإدارة النهرية العثمانية"[١٣٨].

---

١٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩.

١٣٨ النقيب، خلدون حسن د. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف).ط ٢. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٨٩. ص ٨٩.

ومنها يتبين أيضاً ان العدد الأكبر من تلك الوكالات كان بريطانياً أو له علاقات بالشركات البريطانية. وقد أعتبر الإنجليز منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أن أية محاولة لإضعاف نفوذ بريطانيا التجاري والسياسي في العراق ومنطقة الخليج ومنح أمتيازات أيا كان نوعها لدول أخرى بمثابة إعلان الحرب عليها. فقد صرح حاكم الهند، اللورد كرزن Curzon، في سنة ١٨٩٢ قائلا: " بأنه يعد سماح أية دولة لروسيا بأن تنشئ ميناء على الخليج الفارسي إهانة لبريطانيا وتغييرا للأوضاع القائمة هنا، وسببا لقيام حرب عالمية"[١٣٩]. وكانت الحكومة البريطانية قد عقدت في عام ١٨٩٨ أتفاقا سريا مع مبارك، شيخ الكويت، تعهد الأخير بموجبه "الامتناع عن تأجير أرضا أو منح امتيازا لأي أحد ألاّ بموافقة بريطانيا"[١٤٠].

ونتيجة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والإدارية، أمكن تنشيط عمليات التبادل التجاري وزيادة تجارة الترانزيت المهمة للعراق التي أثرت بدورها على نمو نسبي ملموس في النشاط الاقتصادي، والزراعي منه على وجه الخصوص. فإلى جانب السعي لتطبيق قانون الأرض لتقليص نفوذ الإقطاع والبداوة في حياة المدن ومحاولة توطين القبائل شبه المستقرة وتشجيع الزراعة الفردية الصغيرة، قامت الدولة بإدخال بعض التحسينات الإدارية على نظام الولايات والعلاقات الإدارية وتخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات وتشجيع زيادة استخدام البواخر في نهر دجلة بشكل خاص للملاحة النهرية واستخدام الاتصال البرقي في المعاملات التجارية وزيادة عدد وكالات النقل البحري، إضافة إلى أن فتح طريق قناة السويس، مكّن من زيادة حجم الصادرات والواردات بين ولايات العراق وأوروبا في حين تقلصت إلى حدود معينة أو تراجعت من الناحية النسبية مع مناطق الخليج والدول المجاورة الأخرى.

---

١٣٩ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى.. مصدر سابق. ص ١٤٤.

١٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

تركزت الصادرات العراقية على عدد محدود من السلع الزراعية وأهمها الشعير والحنطة والرز والتمر والبذور والسمسم والصوف والشعر والجلود والخيول. أما الاستيرادات فقد تركزت في مطلع القرن العشرين في الشاي والسكر والمنسوجات والأكياس وصبغ النيلة والقنب وصناديق التمور والحديد والمعادن والمضخات والآلات وبعض المكائن. [١٤١] ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك.

المعدلات السنوية لأقيام الصادرات والاستيرادات العراقية خلال الفترة ١٨٦٤–١٩١٣ بألاف الدنانير العراقية

الفترة	معدل قيمة الصادرات السنوية	معدل قيمة الاستيرادات السنوية
١٨٦٤–١٨٧١	١٤٧	٢٩٠,٦
١٨٧٢–١٨٧٩	٥٨٣	٤٦٤,٥
١٨٨٠–١٨٨٧	١٠٣٥	٧٢٤,٨
١٨٨٨–١٨٩٥	١٢٧٢	١٤٧٥,١
١٨٩٦–١٩٠٣	١٣٩٠	١٢٥٧,١
١٩٠٤–١٩١١	١٩٤٥	٢١٥٠,٤
١٩١٢–١٩١٣	٣٩٦٠	٣٤٦٧,٥

المصدر: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص ٩٥ وص ٢٢٣.

١٤١ سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ١٣٩–١٤٧.

وفي ضوء هذا التطور ارتفعت إيرادات الدولة العثمانية من مختلف الضرائب والجمارك ومبيعات حصة الدولة في الولايات الثلاث في العراق من ٧٣١,٣ ألف جنيه إسترليني في عام ١٨٩٠/١٨٨٩ إلى ١٦٥٣,١ ألف جنيه إسترليني في عام ١٩١١/١٩١٠ [١٤٢]. كما كان لهذا التطور التجاري آثارا ملموسة على الاقتصاد في الولايات العراقية المختلفة بشكل عام والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– تنشيط الإنتاج الزراعي والتوسع في مساحات الأراضي المزروعة وزيادة العناية بالمحاصيل الزراعية الموجهة لإغراض التصنيع والتصدير، النباتية منها والحيوانية.

– إغراق الأسواق المحلية بالسلع المصنعة المستوردة من الدول الأوروبية، وخاصة من بريطانيا، ومزاحمتها للإنتاج الحرفي المحلي والنتائج السلبية التي ترتبت على عدد كبير من العاملين في هذا القطاع التقليدي.

– بدء نشوء وتطور سوق عراقي يعتمد العلاقات السلعية–النقدية ويرتبط مباشرة بالسوق الرأسمالي العالمي وخاضع للرأس المالي الأجنبي.

– وبسبب النمو الحاصل بالتجارة الداخلية والخارجية للعراق ازداد عدد العاملين في هذا القطاع والقطاعات المرتبطة به مثل النقل والمواصلات والتفريغ والتخزين وباعة المفرد والباعة الجوالة...الخ..

– نمو تجارة الترانزيت باعتبار العراق محطة تجارية لسلع التبادل بين البلدان المختلفة. وكانت تدر على العراق موارد مالية غير قليلة وبشكل خاص عندما كان الأمن والاستقرار يسودان في هذه المناطق وعندما يتقلص نشاط قطاع الطرق البرية بشكل خاص.[١٤٣]

– ارتفاع مستوى استنزاف الدخل القومي الضعيف المنتج في الاقتصاد العراقي لصالح الدولة العثمانية ولصالح الشركات التجارية الأجنبية العاملة في العراق وبالتالي تقليص المتوفر منه لإغراض التثمير الإنتاجي المحلي.

---

١٤٢ المصدر السابق نفسه.

١٤٣ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية... . مصدر سابق. ص ٤١.

– اغتناء فئات اجتماعية قليلة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من السكان من تطور التجارة المحلية وتنشيط الإنتاج الزراعي على حساب الفلاحين بشكل خاص والعاملين في القطاعات الأخرى. وكانت تلك الفئات الغنية تستخدم الريع أو الربح الذي تسيطر عليه لإغراض غير إنتاجية، استهلاكية بذخية.

– إتساع قاعدة التوطين السكاني لأفراد القبائل شبه المستقرة في الريف ومشاركتهم بالإنتاج الزراعي والرعي في آن واحد[١٤٤]. وكما رأينا ذلك في عمليات استيطان البدو التي كانت بطيئة جداً ومتذبذبة بسبب عدم وجود محفزات من جانب الدولة لتسريع هذه العملية المهمة.

١٤٤ حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. مصدر سابق. ص ٤٧٢–٤٩٢.

الفصل الخامس

البنية الاجتماعية لسكان العراق في الفترة الأخيرة من العهد العثماني

أولاً: السكان

تشير معظم الدراسات التاريخية عن السكان في العراق إلى أن فترة الدولة العباسية كانت قد شهدت ارتفاعاً كبيرا في عدد السكان وأن أسباب هذا النمو العالي نسبياً في السكان قد اقترنت بعوامل عدة هي:

* التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي صاحب نشوء وتطور الدولة العباسية في مراحلها الأولى وما رافق ذلك من تحسن في مستوى حياة ومعيشة وصحة السكان، إضافة إلى استتباب أمن واستقرار البلاد وتطور شبكات الري التي كانت تقلل من الآثار السلبية الناتجة عن فيضانات نهري دجلة والفرات على السكان.

* زيادة عدد الولادات وتقلص عدد الوفيات بين المواليد الجدد بسبب تحسن الأوضاع المشار إليها سابقا.

* الهجرة الواسعة إلى بغداد، باعتبارها عاصمة الدولة العباسية، وبقية المدن العراقية من مناطق أخرى من العالم الإسلامي وخاصة من إيران، والسكن فيها واتخاذ العراق موطنا لهم، بسبب التطور الكبير الذي تحقق في هذه الدولة وتحول العاصمة بغداد إلى مركز للعلوم الدينية وبعض العلوم الأخرى ولثقافة ذلك الزمان.

ويفترض أن لا ننسى بأن تجارة الرقيق، هؤلاء البشر الذين تم انتزاعهم من موطنهم الأصلي أفريقيا، قد راجت واتسعت كثيرا في العهد العباسي (٧٤٥–١٢٥٨)[١٤٥]، واستمرت

---

١٤٥ الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ١٨.

حتى في فترة العهد العثماني، وخاصة في البصرة وعموم منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية[١٤٦]، رغم تقلصها الكبير قياسا إلى العهد العباسي. وكان قسم من "العبيد" المستورد يستخدم في العراق والقسم الأخر يصدر إلى مناطق أخرى من بلاد العرب.

ومن هنا جاءت التقديرات التي يعتقد حقا بأنها مبالغ فيها كثيرا والتي تشير إلى أن عدد سكان العراق في فترة ازدهار الدولة العباسية بلغ ٣٠ مليون نسمة تقريبا. ويذكر المؤرخون إلى أن عدد الذين شاركوا في بناء بغداد وصل إلى ١٠٠٠٠٠ عامل[١٤٧]. وفي القرن التاسع الميلادي بلغ عدد سكان بغداد وحدها ٣٠٠٠٠٠ نسمة[١٤٨].

إلا أن هذه التقديرات قد تغيرت تماما في الفترة التي أعقبت الاجتياح المغولي للعراق وفي فترة الحكم العثماني حيث لعبت عوامل كثيرة جدا في تقليص نفوس العراق، بحيث قدر عدد سكان العراق عشية الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٤ بحدود ٣,٥ مليون نسمة بضمنهم سكان الكويت ونجد[١٤٩]. يتكون سكان العراق من شعبين كبيرين هما، الشعب العربي والشعب الكردي، إلى جانب العديد من الأقليات القومية والدينية، كالآشوريين والكلدان والسريان والتركمان والفرس والأرمن والصابئة المندائيين والأيزيديين والشبكيين والكاكائيين وغيرهم.[١٥٠] وإذ كان الشعب العربي يعيش ويتحرك على مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى الموصل، كان الكرد يعيشون في ولايات كردستان العراق، كما كانت كركوك موطنا للكرد والتركمان والعرب، والآشوريين والكلدان في الموصل وبغداد، والفرس في كربلاء والكاظمية والنجف. وكان الموطن الأصلي للمندائيين الناصرية والعمارة، في حين

---

١٤٦ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

147 Hourani, Albert. Die Geschichte der arabischen Voelker. S. Fischer Verlag. 1992. S. 140.

١٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٥١.

١٤٩ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٣.

١٥٠ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. ط ١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٨٤. ص ٣٥.

كانت بعض مناطق كردستان وبعض قرى الموصل موطنا للكرد الأيزيديين. كما كانت بغداد موطناً للكرد الفيليين.

لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن التركيب القومي للسكان في القرن التاسع عشر. وجل ما هو متوفر يبحث في السكان في عام ١٩١٩ حيث تشير التقديرات إلى الصورة التالية، رغم أن هذه الأرقام لا يمكن التعويل عليها كثيرا، وهي مأخوذة من إحصائيات عصبة الأمم والتقديرات التي أجرتها في آيار/مايس من عام ١٩٢٨. وكان تركيب السكان حسب تلك التقديرات على النحو الآتي:[١٥١]

تقديرات التوزيع الديني – القومي لسكان العراق في عام ١٩١٩

الأديان والطوائف	التوزيع الديني/عدد	التوزيع النسبي	التوزيع القومي/عدد	التوزيع العددي	التوزيع النسبي
شيعة	١,٤٩٤,٠١٥	٥٢,٤	عرب	٢,٢٠٦,٤٧٤	٧٧,٤٤
سنة / عرب وكرد	١,١٤٦,٦٨٥	٤٠,٢	كرد	٤٩٩,٣٣٦	١٧,٥٤
يهود	٨٧,٤٨٨	٣,١	فرس	٧٩,٩٠٨	٢,٨٠
مسيحيون	٧٩٢،٧٨	٨،٢	تركمان	٤٩٣،٦٠	١٢،٢
غيرهم	٤٣,٣٠٢	١,٥	هنود	٣,٠٧١	٠,٠١
الإجمالي	٢,٨٤٩,٢٨٢	١٠٠,٠	الإجمالي	٨٤٩,٢٨٢ ,٢	١٠٠,٠٠

المصدر: ز.ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣، ترجمة مصطفى الحسيني، ص٢٩٩

١٥١ قارن: تقديرات الدكتور محمد سلمان حسن للسكان في العراق الواردة في كتابه الموسوم التطور الاقتصادي في العراق. مصدر سابق. ص ٤١.

ومن جانب آخر يورد الدكتور محمد سلمان حسن التقديرات التالية حول تطور السكان وتوزيعه في الولايات العثمانية الثلاث، بغداد والبصرة والموصل، خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٧ و١٩١٩ كما يلي:

تقديرات سكان العراق حسب الولايات (الوحدة = ألف نسمة)

الولاية / السنة	١٨٦٧	١٨٩٠	١٩٠٥	١٩١٩
الموصل (المنطقةالشمالية)	٢٦٥	٤٠١	٥٤٠	٧٠٣
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٤٩١	٥٧٥	٨٥٥	٩٦٦
بغداد (المنطقة الوسطى)	٥٢٤	٧٥٠	٨٥٥	١,١٧٩
مجموع السكان	١,٢٨٠	١,٧٢٦	٢,٢٥٠	٢,٨٤٨

المصدر: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة – ط١، بيروت ١٩٦٥، ص ١٦٤.

راجع أيضاً: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، في شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١. ١٩٩٠، ص ٥٥.

ومنه يستدل على أن معدلات النمو السكانية السنوية خلال الفترة ١٨٦٧–١٨٩٠ و١٨٩٠–١٩٠٥ و١٩٠٥–١٩١٩ بلغت ١,٣٪ و١,٨ ٪ و٧,١٪ على التوالي. وإن معدلات النمو الضعيفة في مجتمع فلاحي– بدوي كالمجتمع العراقي حينذاك تعكس الحقائق التالية:

– ارتفاع نسبة الوفيات بين المواليد الجدد.

–سوء التغذية للوالدين وللمواليد الجديدة.

– المستوى الواطئ للعناية الصحية وغياب الأدوية عموما وانخفاض متوسط الأعمار.

– وفاة أعداد كبيرة من السكان نتيجة الحروب والغزوات والكوارث الطبيعية، وخاصة الفيضانات، والأمراض الوبائية.

– رفض العوائل تسجيل المواليد الجديدة في السجل المدني بسبب سيادة حياة البداوة والفلاحة وبعد السكان عن مراكز المدن وعدم الرغبة في إرسال الشباب إلى الخدمة العسكرية الإلزامية.

وكانت التقديرات السكانية تشير في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين إلى أن العدد لم يتجاوز الثلاث ملايين نسمة موزعين على مدن وأرياف وبوادي العراق على النحو الآتي:

تركيب السكان البدوي – الريفي – المدني في أقاليم العراق الثلاثة

خلال الفترة ١٨٦٧ – ١٩٠٥ (الوحدة = ١٠٠٠نسمة)

السنة	الإقليم	عدد سكان البادية	توزيع نسبي	عدد سكان الريف	توزيع نسبي	سكان المدن	توزيع نسبي	سكان العراق
١٨٦٧	الشمالي	٧٠	٢٦	١٤٠	٥٢	٥٥	٢٢	٢٦٥
١٨٦٧	الوسط	١١٥	٢٣	١٧٠	٣٩	٢٠٦	٤١	٤٩١
١٨٦٧	الجنوبي	٢٦٠	٥٠	٢١٥	٤١	٤٩	٩	٥٢٤
١٨٦٧	العراق	٤٥٠	٣٥	٥٢٥	٤١	٣١٠	٢٤	١,٢٨٠
١٨٩٠	الشمالي	٩٣	٢٣	٢٢٣	٥٥	٨٥	٢٢	٤٠١
١٨٩٠	الوسط	٦٥	١٣	٣٤٠	٥٩	٢٧٠	٢٨	٦٧٥
١٨٩٠	الجنوبي	٢٧٥	٣٧	٤٠٠	٥٣	٧٥	١٠	٧٥٠
١٨٩٠	العراق	٤٣٣	٢٤	٩٦٣	٥٣	٤٣٠	٢٣	١,٨٢٦
١٩٠٥	الشمالي	١٥٣	٢٨	٢٥٤	٤٧	١٣٣	٢٥	٥٤٠
١٩٠٥	الوسط	٧٠	٧	٤٦٨	٧٨	٣١٧	١٥	٨٥٥
١٩٠٥	الجنوبي	١٧٠	١٩	٦٠٢	٧٢	٨٣	٩	٨٥٥
١٩٠٥	العراق	٣٩٣	١٧	١,٣٢٤	٥٩	٥٣٣	٢٤	٢,٢٢٥

المصدر: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة بيروت ١٩٦٥، ص ١٧٢

* تقديرات المؤلف في ضوء معاينة واحتساب اتجاهات التطور السكانية بين عامي ١٩٠٥–١٩٣٠ وتقديرات عصبة الأمم لعام ١٩١٩ المعطاة في عام ١٩٢٨.

ملاحظة: أجريت تصحيحات عديدة على الأرقام والنسب المعطاة بسبب وقوع بعض الأخطاء المطبعية. ويمكن مقارنة ذلك مع المصدر الأصلي. النسب الواردة في هذا الجدول مقربة إلى الواحد الصحيح. (ك. حبيب)

ويستدل من الجدول على ما يلي:

– أن القسم الأكبر من سكان العراق (٧٦٪)كان في عام ١٨٦٧ من الفلاحين والبدو (٤١ ٪+٣٥ ٪)، رغم أن عددا كبيرا من سكان المدن، وخاصة الصغيرة منها، كان في الغالب الأعم أقرب إلى حياة الريف والفلاحين منه إلى حياة المدن.

– إن الزيادة الحاصلة في سكان الريف متأتية من النمو السنوي الاعتيادي ومن انتقال نسبة مهمة من السكان من حياة البداوة إلى حياة الريف والفلاحة، ثم الحركة غير المستقرة بين الفلاحين القاطنين في الريف والمتنقلين بينه وبين المدينة. ويفترض أن لا ننسى أن سكان البادية العرب كانوا هم أيضاً في حركة مستمرة بين العراق والسعودية وسوريا، وأن الرعاة الكرد كانوا هم أيضاً في حركة انتقال دائبة بين إيران والعراق وتركيا وسوريا.

– كان النمو السكاني في المدن ضعيفا بشكل عام. ويعود هذا بدوره إلى قلة فرص العمل التي كانت توفرها المدن حينذاك، والكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات التي كانت تتعرض لها باستمرار، إضافة إلى الغزوات المتكررة من البدو، وخاصة من شبه الجزيرة العربية، ضد المدن القريبة من البادية. فوفق تقديرات عام ١٨٩٠ ارتفعت نسبة سكان الريف إلى مجموع سكان العراق وبلغت ٥٣٪، في حين تقلصت نسبة سكان البادية إلى ٢٤٪، وانخفضت نسبة سكان المدن إلى ٢٣٪ فقط. ومع حلول القرن العشرين قدرت نسبة سكان الريف بـ ٥٩٪ من إجمالي السكان وانخفضت نسبة سكان البادية إلى ١٧٪، في حين ارتفعت نسبة سكان المدينة إلى ٢٥٪، أي كما كانت عليه في عام ١٨٦٧. وهذا الاتجاه في التغيير تواصل في السنوات اللاحقة لصالح الريف أساسا وعلى حساب سكان البادية، في حين لم

تتغير نسبة سكان المدن حتى الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلا قليلا، وهو ما سنأتي عليه في مكان آخر من هذا الكتاب[١٥٢].

– وتباينت معدلات النمو السكانية في مناطق العراق المختلفة حيث كانت أعلى النسب في شمال العراق ثم الوسط فالجنوب.

إن الإحصائيات المتوفرة لا تساعد كثيرا على تقديم لوحة مناسبة عن البنية الطبقية أو الاجتماعية للسكان في العراق خلال القرن التاسع عشر.

ويفترض أن يشير الإنسان إلى أن الإقليم الشمالي يضم إقليم كردستان العراق التي كانت نسبة عالية من سكانها تعيش في الريف وأنها كانت تتنقل بين البادية والريف ويصعب حصرها أو احتسابها على إحداهما. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على المنطقة الشمالية، بل كانت تشمل المنطقتين الوسطى والجنوبية، إذ أن نسبة كبيرة من سكان الريف كانت ما تزال تتنقل بين الريف والبادية وفق طبيعة الأوضاع والإشكاليات التي كانت تواجهها، كما أن نسبة مهمة من سكان المدن كانت تتنقل دوما بين الريف والبادية والمدينة، فإحدى قدميها في الريف والبادية والأخرى في المدينة. وعليه كان التشابك كبيرا بين الريف والبادية من جهة، وبين الريف والمدينة من جهة أخرى. ولو قارنا بين نسبة سكان البادية والريف في عام ١٨٦٧ ونسبتهما في عام ١٩٠٥ بالمقارنة مع نسبة سكان المدينة لهاتين السنتين لوجدنا إنهما لم تتغيرا كثيرا حيث بلغ التناسب بينهما في العامين ٧٦: ٢٤٪، إذ أن التغيير انحصر في إطار البادية والريف حيث تغير التناسب من ٣٥: ٤١ في العام ١٨٦٧، إلى ١٧: ٥٩ في العام ١٩٠٥ على التوالي.

وقد أثر هذا التغيير في بنية السكان على عدد من المؤشرات الأساسية، وهي:

١– ارتفاع مستوى الإنتاج الزراعي بالارتباط مع زيادة عدد الفلاحين العاملين بالريف والزراعة وأتساع مساحات الأراضي الزراعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي وفي رعي الماشية التي ارتبطت بمحاولات تنفيذ قانون الأراضي العثماني والاهتمام بالري والسدود وطرق

---

١٥٢ محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة بيروت ١٩٦٥، ص ١٧٢

المواصلات وتخفيض الضرائب الجائرة التي كانت تفرض على الفلاحين وتحسن مستوى الأمن والاستقرار نسبيا وتقلص عدد الغزوات العشائرية ضد سكان الريف بشكل خاص.

٢- ازدياد الطلب على السلع الصناعية الاستهلاكية، سواء المنتجة منها محليا أم المستوردة، بسبب توفر مدخولات نسبية أفضل لسكان الريف مما كان عليه الوضع بالنسبة إلى سكان البادية. وكان هذا الأمر يتطلب بدوره تحسين مستوى التقنيات المستخدمة في الصناعة المحلية، كما أرتفع مقدار المبالغ الموجهة لاقتصاد المدينة بسبب نمو الزراعة ومدخولات كبار ملاك الأراضي الزراعية والإقطاعيين وكذلك مختلف فئات الفلاحين وأن كانت بنسب متفاوتة جدا.

٣- تقلص كبير في المشكلات والغزوات التي كانت تقوم بها قبائل البادية ضد سكان الأرياف والمدن.

٤- ارتفاع في معدلات النمو السكانية لأسباب ترتبط بتحسن مستوى التغذية نسبيا وتقلص الوفيات السنوية في الولادات الجديدة، إضافة إلى تحسن متوسط العمر في العراق. وكان هذا يعني بدوره زيادة سنوية معينة في عدد الأيدي العاملة الجديدة التي كانت تنزل إلى سوق العمل، من جهة، وارتفاع الطلب على السلع من جهة ثانية، وما يمكن أن ينشأ من تطور في سوق عرض السلع في حالة زيادة عدد المشتغلين الجدد في الإنتاج والخدمات.

٥- اتساع المدن القائمة وازدياد نفوسها ونشوء مدن جديدة لم تكن قائمة قبل ذاك، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب. ويمكن الإشارة إلى المدن التالية التي نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما وردت في كتاب الوردي: " العمارة ١٨٦١، علي الغربي ١٨٦٤، العزيزية ١٨٦٥، قلعة صالح ١٨٦٨، المحمودية ١٨٦٨، الكوت ١٨٦٩، الهندية١٨٧٠، الرمادي ١٨٧٠، الناصرية ١٨٧٠، شيخ سعد ١٨٧١، الصويرة ١٨٧٢، قلعة سكر ١٨٧٣، الشطرة ١٨٧٣، أبو صخير ١٨٧٥، المجر الكبير ١٨٧٦، الكميت ١٨٧٨، البغيلة ١٨٨٢، الرفاعي ١٨٩٣، الشامية ١٨٧٩[١٥٣]. ويلاحظ أن القسم الأكبر من هذه

---

١٥٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ج ٣. ص ٦.

المدن وغيرها قد تم في أعقاب تسلم مدحت باشا ولاية بغداد وبالارتباط مع الإصلاحات التي تحققت في فترته وما بعدها.

٦- لم تكن التغيرات البنيوية التي طرأت على سكان العراق من حيث مواقع العيش والعمل متجانسة في ولايات أو أقاليم العراق المختلفة، فالتغيير الأساسي طرأ على المنطقة الوسطى تلتها المنطقة الجنوبية، في حين أن سكان البادية في ولاية الموصل أو بتعبير أوسع في المنطقة الشمالية قد تراجعت أولا ثم ارتفعت في العام ١٩٠٥ عما كان عليه الوضع في العام ١٨٦٧.

ثانياً : لوحة تقريبية عن البنية الاجتماعية في القرن التاسع عشر

إن الإحصائيات المتوفرة لا تساعد كثيرا على تقديم لوحة دقيقة عن البنية الاجتماعية للسكان في العراق خلال القرن التاسع عشر. ويفترض أن لا تمنع هذه الحقيقة من محاولة تقديم صورة أولية عن اتجاهات تطور البنية الاجتماعية في العراق حينذاك في ضوء ما هو متوفر من معلومات. وستتركز الملاحظات على عدد من النقاط الأساسية.

١: البنية الطبقية في الريف العراقي

كانت الدولة العثمانية تستند في تأمين نسبة عالية من الموارد المالية لخزينة الدولة إلى الريع العقاري الذي تجنيه من تأجير الأراضي الزراعية أو تفويضها، التي كانت رقبتها للدولة، باقتطاع حصتها من المحاصيل الزراعية المتحققة. وكانت الدولة تقوم بإقطاع الأرض الزراعية أو بيعها للسلطان وحاشيته وكبار موظفي الدولة والقواد العسكريين وكبار رؤساء القبائل وشيوخ العشائر. وكانت مثل هذه العملية تقود إلى تأمين ثلاث مسائل جوهرية بالنسبة للدولة العثمانية وحكوماتها المتعاقبة، وهي:

١. الحصول على نسبة مهمة من ريع الأرض كضريبة تدفع لخزينة الدولة.

٢. تأمين التحالفات السياسية والاقتصادية التي تحتاجها في مواجهة القوى الأخرى المناهضة للفئات الحاكمة وتعزيز هيمنتها على الدولة والمجتمع.

٣. ضمان هيمنة هذه الفئات على الفلاحين في أطراف المدن المختلفة، إضافة إلى قدرة هؤلاء في تأمين الجنود للدولة عند الحاجة.

إلا أن هذه اللوحة كانت في المقابل تقود إلى نتائج أخرى مهمة لم تكن الدولة تقدر نتائجها على المجتمع وعلى العلاقة بينها وبين كادحي الريف وتأثيرها على الإنتاج الزراعي. ومن بين تلك النتائج نشير إلى ما يلي:

- المشاركة في إفقار الفلاحين وتعريضهم للاستغلال البشع وعجزهم عن إعادة إنتاج قدرتهم الفعلية على إعادة الإنتاج وتطويره.
- تفاقم فجوة الدخل السنوي ومستوى المعيشة بين الفئات الاجتماعية الكادحة والمنتجة للدخل القومي وبين الفئات المهيمنة على الدخل القومي والمستهلكة له.
- تفاقم الكراهية للدولة التي كانت أحد أبرز مستغلي الفلاحين والغالبية العظمى من المجتمع كمؤسسة وكأفراد.
- تصفية تدريجية للعلاقات الأبوية التي كانت ما تزال تبدو واضحة في القرى الفلاحية العراقية لصالح العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت تتم عبر تسارع عمليات بيع الأراضي الزراعية للقادرين على شرائها، وبالتالي إنهاء العمل بقرار عمر بن الخطاب بجعل رقبتها للدولة ومع حق الانتفاع بها من العاملين عليها.
- وكان هذا يعني التحول السريع والمستمر من بقايا علاقات الإنتاج لإغراض الاكتفاء الذاتي إلى علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة –العلاقات السلعية النقدية– حيث يوجه الإنتاج لصالح تسويقها في الأسواق المحلية والدولية بالدرجة الأساسية.
- تنامي الصراعات بين كبار ملاكي الأراضي الزراعية في سبيل الحصول على أكثر الأراضي خصوبة وقرباً من مصادر المياه، إضافة إلى انتزاع متزايد للأراضي الزراعية من صغار المنتجين لصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية.

وتشير معطيات تلك الفترة إلى أن فرزاً أساسياً كان يجري في المجتمع بين طبقتين اجتماعيتين رئيستين هما: جمهرة واسعة من الفلاحين من مختلف الفئات من جهة، ومجموعة صغيرة من كبار ملاك الأراضي الزراعية أو الإقطاعيين من جهة ثانية، أي بين

أفراد العشيرة أو القبيلة الريفية الواحدة وبين عائلة شيخ المشايخ وشيوخ العشائر وأسر الوجهاء الآخرين في الريف. وكانت طبقة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، بمن فيهم من كان يعمل في أجهزة الدولة ومن "أشراف" المدن الميسورين[١٥٤] والتجار، تستحوذ على مساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وأكثرها قربا من مصادر المياه والمدن التي تم انتزاعها بأشكال مختلفة من الفلاحين أو منحتها لهم الدولة خلال فترات متباينة. وهيأ ذلك للطبقة المستغِلة تسليط الاستغلال على كادحي الريف وتحويل أعداد كبيرة من صغار ومتوسطي الفلاحين المستقلين إلى منتجين في الأرض التي استحوذ عليها شيوخ العشائر وملاك الأراضي لصالحهم. وقد مارس "أصحاب" الأراضي الزراعية نظام القنانة في التعامل مع الفلاحين عملياً من خلال:

– إلزام الفلاحين بالعمل على الأرض التي يستحوذ عليها الإقطاعي وفق الأسس التي يقررها الأخير.

– يقوم وكلاء الإقطاعي بتوزيع المحصول الزراعي وفق نسب معينة تسلب الفلاح جل محصوله.

– لا يجوز للفلاح ترك الأرض التي يعمل عليها والهجرة إلى المدن أو إلى أرض زراعية أخرى ويطارد في حالة رحيله عن الأرض عمليا من قبل الجندرمة وأزلام الإقطاعي بحجة وجود ديون بذمته إلى الإقطاعي، أي دون وجود شرعية لمثل هذه الممارسة من حيث التشريع الحكومي أو صدور قانون يفرض على الفلاح البقاء على تلك الأرض أو العمل على أرض الإقطاعي.

---

١٥٤ أشراف المدن: مصطلح كان يطلق على العوائل الغنية القريبة من السلطة والمتنفذة، وهم جزء من الخاصة. وقد أطلق هذا المصطلح لتمييزهم عن العامة. واستخدامه حينذاك كان يعبر عن النظرة الدونية للفئات الحاكمة والخاصة إزاء العامة، أي إزاء الغالبية العظمى من سكان العراق. (ك. حبيب)

– كان الإقطاعيون يشكلون "جندهم" وحرسهم الخاصين بهم ويفرضون الإتاوات التي يرونها مناسبة على الفلاحين، كما كانت لهم قواعد وتشريعات خاصة بهم تلزم الفلاحين تنفيذها بالقوة. كما كانت لهم سجونهم المحلية الخاصة وأساليب التعذيب المأخوذة من ترسانة النظم الاستبدادية السابقة للدولة العثمانية وما أنتجته الدولة العثمانية ذاتها في هذا السبيل.

– كان الإقطاعيون يقومون بدور الوسيط بين الدولة والفلاحين العاملين في الأراضي التي بحوزتهم، وهم الذين يجندون الفلاحين لحروب الدولة ويجبون الضرائب الحكومية، كما أن بعضهم منح ألقابا حكومية لضمان فرض هيبته على الفلاحين، والتي كانت فيما بعد بمثابة الشرخ الكبير الذي توسع بمرور الزمن في تردي العلاقات بين شيوخ العشائر وأفرادها.

– وكان الفلاحون يقومون، إضافة إلى كل ذلك، بالعمل في الأراضي التي يستحوذ عليها الإقطاعيون أو السراكيل لصالح الإقطاعيين والسراكيل دون مقابل، وهي من قبيل أعمال السخرة غير الرسمية أيضاً.

لقد كانت للطبقة الإقطاعية مصالح مشتركة تلتقي عند أهمية وضرورة استمرار مصالحهم وأمتيازاتهم، وكثيرا ما تضافرت جهودهم مع جهود السلاطين للتصدي إلى محاولات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في العراق. وكانت هذه الطبقة الضئيلة العدد والمتناثرة في أنحاء الريف أو القاطنة في المدن تملك عمليا السلطة الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الهيمنة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر. إلا أنها كانت لا تخلو من تناقضات وصراعات بسبب سعي أفرادها إلى زيادة مساحات الأراضي التي كانت بحوزتهم أو الحصول على المياه، أو توسيع نفوذهم الاجتماعي والسياسي. وكانت الدولة تشارك في هذه الصراعات أو تؤججها بهدف إخضاعها لمشيئة السلاطين. وكانت هذه الطبقة لا تشكل وحدة متجانسة، بل كان أفرادها يتباينون في ما بينهم من حيث مساحات الأراضي التي كانت بحوزتهم وعدد الفلاحين العاملين في الأرض التي تحت تصرفهم وحجم الثروة الحيوانية التي يمتلكونها والمركز الذي كانت تمنحه الدولة لكل منهم، وبالتالي المركز الاجتماعي– السياسي المتباين الذي كانت تنتزعه هذه الفئات عبر هذه المواصفات.

وبسبب من طبيعة هذه العلاقات نشأت فئة وسيطة كانت تقف بين الفلاحين والإقطاعيين، ولكنها في المحصلة النهائية تقف إلى جانب الإقطاعيين في مصالحها الأساسية وفي إجراءاتها إزاء الفلاحين، وهي فئة السراكيل أو وكلاء الإقطاعيين في الريف، الذين كانوا يقدمون خدمات مباشرة للإقطاعيين ويشاركون في إخضاع الفلاحين لاستغلال الإقطاعيين ويشاركون في هذا الاستغلال. وأصبحت هذه الفئة الاجتماعية فيما بعد القاعدة الأساسية لنمو الرأسمالية في ريف العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى ونشوء الدولة العراقية الجديدة.

وعلى صعيد جمهرة الفلاحين الكبيرة تشير المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة إلى المسائل التالية:

– كانت تشكل أكبر مجموعة سكانية رغم عدم تجانسها وتوزعها على مساحة واسعة من الأرض وتباعد مواقع عملها.

– وكانت الغالبية العظمى منهم لا تمتلك أرضاً زراعية بسبب انتزاعها منها في فترات متباينة وتعمل على أساس المحاصصة في الأراضي الزراعية التي بحوزة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية والأراضي السنيّة العائدة للسلطان. ونسبة قليلة منها كانت في حوزتها قطعة أرض صغيرة تعمل عليها بصورة مستقلة، ولكنها في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة الإقطاعيين والسراكيل والبيگوات والأغوات في منطقة عملها.

– كانت مدخولات الفلاحين عموماً واطئة جداً وعاجزة عن تغطية حاجاتهم الأساسية ويوحد جلهم الفقر والبؤس والشقاء والأمية. وكانت الأوبئة والأمراض تفتك بأعداد كبيرة منهم سنويا.

–وكان بالإمكان تشخيص فئة صغيرة من صغار الفلاحين التي كانت تعمل في البستنة على مشارف المدن التي يتمتع أفرادها بحياة معيشية أفضل من سائر الفلاحين الفقراء، سواء من كان منهم يعمل لمصلحته وعلى قطعة أرض عائدة له أم من كان يعمل لصالح ملاكي البساتين من أغنياء المدن وأشرافها. وخلال فترات الإصلاح المختلفة تمكنت قلة قليلة من الفلاحين من الحصول على قطعة أرض زراعية صغيرة أو بستان صغير بشرائها

من الدولة أو بسبب انتقال حق استعمالها بالوراثة، وخاصة في فترة حكم مدحت باشا. وهي التي كانت تشكل فئة صغار ومتوسطي المزارعين.

إن الانتشار المستمر للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتفاقم ظلم الإقطاعيين واضطهادهم الشرس واستغلالهم الشديد للفلاحين، إضافة إلى ملاحقات وممارسات جندرمة الدولة لهم ساهم ببروز ظواهر مهمة أبرزها الهبَّات الفلاحية المناهضة لأجهزة الدولة والجندرمة مرة وضد الإقطاعيين مرة أخرى، وكذلك الهروب إلى المدن ومحاولة الحصول على عمل دائم أو مؤقت فيها. وكانت غالبية النازحين تتحول إلى مصاف أشباه البروليتاريا، سواء في طبيعة النشاطات التي تؤديها أم في مستوى وظروف معيشتها. ولعبت العلاقات العشائرية الصارمة ذات الطبيعة الأبوية ومواعظ رجال الدين المرتبطين بشيوخ العشائر والمستحوذين على الأراضي الزراعية والخاضعين لإرادتهم والذين يعيشون على ما يقدم لهم من أرزاق، إضافة إلى الجهل السائد في الريف، دورها البارز في التغطية على الظلم والحيف والشقاء الذي كان يتعرض له أولئك الفلاحين يوميا، ولكنها عجزت عن إيقاف عجلة التطور الاجتماعي وتنامي الصراعات الطبقية والسياسية بصورة تدريجية التي كانت تعتبر وكأنها "قدرا معلوما من الله" لا مرد له. وكانت هذه الحالة التي يصعب تحملها من جانب الفلاحين تجد تعبيرها في انفجارات اجتماعية وسياسية تقع بين فترة وأخرى في أرياف العراق والتي كانت تجابه بقسوة وقمع بالغين. ولم يتعرض الفلاحون الفقراء لاستغلال الإقطاعيين والدولة الإقطاعية فحسب، بل تعرضوا أيضاً لاستغلال أصحاب الأموال والسماسرة والفئات العاملة في مجال التجارة وكذلك الشركات التجارية الأجنبية وإلى ابتزاز مستمر من جانب عصابات النهب والسلب وقطاع الطرق. وعلى الإنسان أن لا يذسى بأن العلاقات العشائرية حينذاك كانت تلعب دورها البارز أيضاً في إتفاق الفلاحين مع شيوخ العشائر ضد الجندرمة والتمرد على محاولات الولاة إخضاع العشائر لإرادتهم وجباية الضرائب منهم، أي أن العلاقات العشائرية كانت تؤمن الحماية النسبية والتكافل الاجتماعي والتضامن النسبي للفلاحين، إذ أن السلاطين والولاة كانوا ينتزعون نسبة عالية من الريع المتحقق. وعندها كان شيوخ العشائر يجدون أنفسهم في مواقع قريبة من الفلاحين أو أفراد العشيرة بسبب تقديرهم بأن

هؤلاء لم يعد يملكون ما يمكنهم تقديمه للسلطان، وبالتالي كانوا يتضامنون مع الفلاحين للتصدي للجندرمة أو القيام بحركات مشتركة تمردية ضد السلاطين والولاة التي كانت تقابل بالقمع الشرس أيضاً. وكانت مثل هذه العلاقات الأبوية في أحايين كثيرة هي الطاغية والمتغلبة على التناقضات بينهما. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لوحظ تطور ظاهرتين مهمتين هما: تنامي العلاقات المصلحية بين الحكام والإقطاعيين والبرجوازية التجارية الأجنبية المتمثلة بشركاتها التجارية في العراق والبرجوازية التجارية المحلية أو الكومبرادور المحلي الحديث التكوين من جهة، وهجرة متزايدة للإقطاعيين من شيوخ العشائر من الريف والسكن في المدينة للتمتع بمباذخها وحياتها الأكثر تقدما ورفاهية من جهة أخرى. وساعدت الظاهرة الأخيرة إلى تنامي عملية التفكك في العلاقة بين الفلاحين وشيوخ العشائر رغم وجود السراكيل الذين كانوا يؤدون دور الإقطاعي في الريف في إطار العلاقات التي كانت سائدة حينذاك.

لقد كان الريف العراقي يواجه حالة معقدة ومتناقضة في آن واحد. ففي الوقت الذي كان قريباً من المدن وبالتالي يتأثر بحياة المدينة واستقرارها النسبي وخضوعها للحكومة وأجهزتها نسبياً، كان يواجه في الوقت نفسه ضغط العشائر البدوية التي تجوب البادية والتي تهدد المدن والريف المستقر نسبياً. وكان هذا الواقع يجعل العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاكين خاضعة لهذه الحالة المعقدة ومتأثرة بها. وإذ كانت المدينة تترك بصماتها الواضحة على الفلاحين المستقرين في ريف العراق، فأنها كانت تتأثر بحياة القرية والعشيرة والبادية أيضاً وتتجلى في استمرار ممارسة العادات والتقاليد البدوية والريف والعشائرية من جانب سكان المدن. وكانت عملية التفاعل بينهما تعيق التطور السريع والضروري للمدينة، ولكنها في الوقت نفسه تؤخر عملية التغيير المنشود للريف العراقي. وإذا كانت سلوكية شيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية تستغل الفلاحين وتثير الصراعات في داخل الريف بين المجموعتين الأساسيتين بين الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وتضعف العلاقات العشائرية بينهما، فأن تصرفات أجهزة الحكم في المدينة إزاء الفلاحين والضرائب

التي كانت تفرض عليهم كانت تدفع بالفلاحين إلى التحالف مع كبار ملاكي الراضي الزراعية وشيوخ العشائر ضد الحكومة وأجهزتها القمعية.

ثالثاً : بعض الملامح الأساسية للعلاقات القبلية في العراق

يتفق القسم الأعظم من المؤرخين العراقيين على أن الفترة الأولى من الاحتلال العثماني للعراق شهدت تطوراً نسبياً واستقراراً بسبب اسياسات التي مارسها السلطان سليمان القانوني. إلا أنها سرعان ما تراجعت وبدأت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالتدهور التدريجي. وخلال عدة قرون من السيطرة العثمانية لم تعرف الحياة الفكرية والثقافية والحضارية في العراق الجدب والجمود فحسب، بل شهدت الانكفاء الحضاري والارتداد الشامل في مختلف جوانب حياة المجتمع. وأدى هذا الانكفاء الحضاري إلى عودة شديدة ومؤثرة إلى حياة البداوة وإلى تنامي حركة ونشاط وتأثير القبائل الرحل، سواء العربية منها أم الكردية. وبدأت تلك القبائل تحاول من جديد فرض استقلالها عن حكم الولاة العثمانيين والارتباط به شكليا وفرض نظام ضرائب وإتاوات خاص بها على القوافل التجارية التي كانت تمر عبر "حدودها" أو على الذين يقطنون في مناطقها من غير أفراد القبيلة، كما كان الحال بالنسبة لإمارة المنتفك، والخزاعل، وزبيد، وطي وشمر وغيرها. وقادت هذه الاتجاهات إلى تنامي الحروب أو الغزوات المحلية في ما بين القبائل، أو بين القبائل البدوية والعشائر الفلاحية المستقرة نسبياً، وكذلك بين القبائل البدوية وسكان المدن الحضريين، إضافة إلى الصراع بين القبائل العراقية والسلطة العثمانية[١٥٥]. وكما فعل العرب عند احتلال العراق حيث نصبوا الحكام العرب في كل المدن والمناطق التي أصبحت تحت الاحتلال في بلاد وادي الرافدين والمنطقة التي يسكنها الكرد (إقليم كردستان)، عمد المحتلون العثمانيون إلى تنصيب الحكام الترك في مختلف المناصب من الولاة إلى القضاة

١٥٥ نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٤/١٤٥.

وغيرهم من المسؤولين، رغم أن أغلبهم كان لا يعرف اللغة التركية، بل فرضوا على الناس تعلم اللغة التركية.

تتكون القبيلة العراقية (العربية) من عوائل تجمعهم روابط الدم والقربى والمصالح المشتركة وتشدّهم إلى بعضهم ظروف الحياة القاسية التي يعيشون في ظلها[١٥٦]. ويلتزم جميع أفراد العائلة والقبيلة في الدفاع عن كيان القبيلة ووحدتها ومناطق سكناها والثروة التي تملكها والأرض التي تزرعها أو ترعى فيها الماشية من أغنام وخيول وأبل، ويساهم أفراد القبيلة في الغزو المتبادل في ما بين القبائل ويتحملون النكبات والمصاعب ويعانون من نتائج الأسر، ويتقاسمون المكاسب والأسلاب. فهم والحالة هذه وحدة متماسكة ذات أسس وقواعد تنظم العلاقات داخلها وإزاء الآخرين.

وتتجزأ القبيلة الواحدة إلى عدة بطون وأفخاذ، ويكون لكل من هذه البطون والأفخاذ شيخ مستقل. ويمكن أن تبقى العلاقات في ما بين البطون والأفخاذ ودية وتربط بينهم مصالح مشتركة. إلا أن هذا لا يمنع من نشوب خلافات وعداوات وغزوات متبادلة، يمكن أن تقود إلى اتفاقات جديدة بين بطون وأفخاذ من قبائل متباينة. وهذا يعني حصول اتحادات بين قبائل أو أجزاء من قبائل متباينة تجمعهم في فترة معينة مصالح مشتركة أو تنشأ عداوات وثارات تقود بدورها إلى تحالفات مضادة. وفي حالات التحالف تخضع العشائر المتحالفة لرئيس واحد.[١٥٧] ويتباين عدد أفراد القبيلة الواحدة، إذ يتراوح في بعضها بين عدة

---

١٥٦ دائرة الاستخبارات البريطانية. العشائر والسياسة تقرير سري. ترجمة الدكتور عبد الجليل الظاهر. مطبعة الزهراء. بغداد. ١٩٥٨. ص ٧.

١٥٧ يشير د. عبد الجليل الظاهر في مقدمة كتاب العشائر والسياسة، الذي قام بترجمته، ما نصه: "كان المجتمع العشائري قائما على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تدور حول "وحدة الدم" أو "العصبية" التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات المتبادلة، والتي تعمل على توحيد وجهات النظر المختلفة وصهرها، وشد القبائل والعشائر، فتميز بعضها عن بعض... وفي ظل "العصبية" لا يوجد حق فردي بالمعنى المألوف، إنما الحقوق والواجبات هي ملك العصبية وحدها – يتجلى ذلك في الزواج، والثأر، والغزو، والدخالة، والحشم وغيرها من مظاهر المجتمع العشائري...

مئات وفي بعضها الآخر بين عدة ألاف من الأفراد ويصل العدد أحيانا إلى ٧٠ أو ٨٠ ألف نسمة[١٥٨]. يحكم القبيلة شيخ واحد أو شيخ المشايخ، إذا كانت القبيلة متعددة المشيخات. ولشيخ القبيلة مجلس مكون من وجهاء القبيلة، كما يتم اختيار قاض لها (ملا أو سيد) يتحمل مسؤولية فض النزاعات التي تنشأ بين الأسر والأفراد داخل القبيلة الواحدة. ويتوارث مركز المشيخة أبناء الشيخ أو رئيس القبيلة. وفي بعض الأحيان تتجاوز المشيخة أبناء الشيخ المتوفي ولكنها تبقى في نطاق الأسرة الحاكمة للقبيلة. إذ من الممكن أن يفرض أحد أفراد الأسرة الحاكمة سطوته ويستولي على زمام المشيخة، الا أن هذا التبدل لا يخلو من مشكلات ومضاعفات تقود أحيانا كثيرة إلى انقسامات جديدة في القبيلة الواحدة وإلى مخاطر تهدد القبيلة كلها أو الأسرة الحاكمة[١٥٩]. وكثيرا ما لعبت السلطات الحاكمة العثمانية وولاتها في العراق دور المخرب لتلك العلاقات في القبيلة أو العشيرة الواحدة أو في ما بين العشائر والقبائل في المناطق المتقاربة والمؤجج لنزاعات دموية كانت على الأمد القصير هي المستفيدة منها ولكنها كانت مسيئة لمجمل عملية التطور الاجتماعي في العراق. وتروى في هذا الصدد الكثير من الأحداث التي لعب الحكام مثل هذا الدور المشين الملتزم بقاعدة "فرق تسد".[١٦٠]

وتستند القبيلة في تسيير شؤونها إلى الأعراف والتقاليد والعادات المتوارثة عبر مئات السنين، التي كانت فيما مضى مُلزِمة وحاسِمة والتي بدأت تتقلص تدريجا بحكم التغيرات

"فالعصبية" إذن مصدر للمسؤولية المشتركة، وأساسا لكل فعالية "موحدة"، ومتضامنة، وجماعية. فتستجيب " العصبية" لحاجات الأفراد ورغباتهم في الزواج، والثأر، والفصل، والنهوة، والنخوة، وغيرها. وتحمل "العصبية" الأفراد على التناصر، والتعاضد، في المدافعة والحماية والمقاتلة...". راجع المصدر السابق نفسه. ص ٥.

١٥٨ نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٥–١٤٧.

١٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٠.

١٦٠ – نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية.. . مصدر سابق.

– لونگريگ، ستيفنسن ه. أربعة قرون من تاريخ العراق القديم. مصدر سابق.

التي طرأت على تركيب وعلاقات ونشاطات القبيلة. ويدين أفراد القبيلة الواحدة بالولاء التام للقبيلة وشيخها، ويجدون فيهما الحماية الضرورية لوجودهم ومصالحهم وفرض شخصيتهم من خلال قوة نفوذ وتأثير القبيلة، كما تعتبر تأكيدا للمشاركة الجماعية الاختيارية في توفير لقمة العيش والبقاء لكل فرد في القبيلة. وكانت القبائل البدوية تتميز بالاستعداد القتالي الدائم والرغبة في الكسب السريع وفرض وتوسيع نفوذها وزيادة الثروة التي تحت تصرفها وكرم أفرادها وكرم الضيافة في مضيف شيخ العشيرة الذي يمول من جميع أفراد القبيلة.

وتتميز حياة القبيلة عموما بالجفاف والقسوة والصراع الدائم لفهم الطبيعة والاستفادة منها على الوجه الممكن، إضافة إلى مقاومة النتائج المترتبة عن فعل قوانين الطبيعة الموضوعية التي لا يمكن للإنسان أن يتدخل فيها. كما كانت كل القبائل البدوية تقريبا في صراع دائم في ما بينها. وكانت في مراحل معينة تسودها العلاقات الأبوية وبعض سمات المشاعية البدائية كالاستخدام المشترك لبعض وسائل الإنتاج والتوزيع المشترك للمحصول. إلا أن هذه العلاقات بدأت تترك مكانها تدريجا للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية مع استمرار تداخلها أو امتزاجها ببعض مظاهر العلاقات الأبوية. وشاركت الفجوة المتسعة في مستوى حياة أفراد القبيلة أو العشيرة من جهة، والأسرة الحاكمة وأسر وجهاء القبيلة من جهة أخرى، إلى تسريع عملية تفكك العلاقات القبلية والتماسك الذي كان يسود أفرادها في فترات سابقة.

وشهدت القبائل العراقية تغييرات كبيرة خلال قرون عديدة وبرزت ملامحها الجديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتعززت أكثر فأكثر في بداية القرن العشرين. فالفجوة بين الشيخ وأفراد القبيلة كانت تبرز بشكل خاص في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (الثروة والنفوذ والمكانة الاجتماعية). فكان الشيخ القبيلة يتميز عن أفراد القبيلة بهيمنته المباشرة على مساحة أكبر من الأراضي الخاصة بالرعي وبامتلاكه أعدادا كبيرة من الأغنام والأبقار والماعز والخيول والجمال، كما كان يفرض على أفراد القبيلة ضرائب وأتاوات متنوعة لضمان تموين المضيف وحرسه الخاص وتلبية حاجات أسرته، إضافة إلى تحكمه بعدد متزايد من أفراد القبيلة الذين يسخّرهم لمصلحته الخاصة وأغراضه المباشرة.

وفي أعقاب غزوات القبيلة المظفرة كان الشيخ يسيطر، ومعه وجهاء القبيلة، على كمية أكبر من الغنائم ويخضع أعدادا أكبر من أفراد القبيلة المقهورة لخدمة أغراضه واستيفاء الفدية المفروضة لتحريرهم من الأسر "العبودي" العشائري. وكان الشيخ هو المسؤول الأول عن تحديد الغزوات والترحال والعلاقات مع القبائل الأخرى، كما يعتبر المسؤول الأول أمام أجهزة السلطة وأجهزتها المختلفة. وكانت هذه المسؤوليات تضيف إلى قوة الشيخ الاقتصادية قوة اجتماعية وسياسية مرهوبة الجانب. وكان الشيخ يشكل حرسا خاصا به (شحنة) من أفراد القبيلة ومن العبيد يتولون حراسته وحراسة ثروته ويدافعون عن سلطته وسطوته ويتولون معاقبة أفراد القبيلة وفق إرادة الشيخ، أو يلقون بهم في سجن شيخ القبيلة. وفي ضوء هذه الحقائق كانت الفوارق في الثروة تلعب دورها في نفوذ أفراد القبيلة وفي مدى الاحترام المتبادل الذي تضفيه تلك الثروة للعوائل في القبيلة الواحدة. وبهذا المعنى عبر السيد ساخاو عن الواقع القائم حينذاك في قبيلة شمر حين كتب يقول: إن " مركز ونفوذ كل فرد فيها، يتناسب مع ما لديه من أموال"[١٦١].

وعلى هذا الأساس تكون القبيلة العراقية منقسمة إلى مجموعتين متباينتين هما:

١- أسرة رئيس القبيلة وأسر الوجهاء التي كانت تشكل مجتمعة الفئة الميسورة (الخاصة) التي تمتلك أكبر ثروة في القبيلة وتهيمن على أخصب الأراضي المخصصة للرعي وبيدها عمليا السلطة والسطوة وحق اتخاذ القرارات، كما تهيمن على أفضل الغنائم وعلى أحسن المكاسب. وينعكس هذا التمايز في الثروة والمكانة الاجتماعية والنفوذ والدور السياسي في حياة القبيلة، وفي نوعية وعدد الخيام التي تمتلكها كل أسرة وفي نوع التأثيث الداخلي للخيمة، وفي الملبس والمأكل، وفي نوع السلاح الذي يمتلكه أفراد الأسر.

---

١٦١ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. تعريب عبد الواحد كرم. بغداد. ١٩٧١. ص٢١.

وقد اعتادت هذه الأسر أن تسيطر على القسم الأكبر من الأيرادات الأخرى التي تستولي عليها القبيلة في المجالات التالية:[١٦٢]

– الإتاوات الإبتزازية المفروضة على القوافل التجارية التي تمر بالأرض التي تقع تحت حماية القبيلة.

– الإتاوات الابتزازية المفروضة على الفلاحين في القرى السكنية التي تصل سلطة القبيلة وسطوتها إليها وتعجز أجهزة الدولة عن تأمين الحماية لها.

– الإتاوات الابتزازية المفروضة على سكان المدن لحمايتها من غزوات قبائل أخرى أو تخلي القبيلة الحامية للمدينة عن غزوها.

– الغنائم المستحوذ عليها أثناء الغزوات الناجحة التي تقوم بها القبيلة ضد القبائل الأخرى.

وكان أبناء هذه الأسر الميسورة والوجيهة هي التي تقود مجموعات الغزاة ضد القبائل الأخرى (الفرسان أو الخيالة). وتظهر المعلومات المتوفرة إلى أن الزواج بين أفراد القبيلة الواحدة كان يخضع هو الآخر لهذا التقسيم الأسري – الفئوي الاجتماعي.

٢– أُسر أفراد القبيلة الاعتيادية التي تشكل مجتمعة الغالبية العظمى من سكان القبيلة الواحدة. ويتحمل أفراد هذه الأسر مسؤوليات المشاركة في الغزوات والغارات والحروب وفي الرعي والإنتاج. وغالبية أفراد هذه الأسر يعانون من أوضاع معيشية متردية ويشكون من البؤس والشقاء والحرمان ويجبرون على أداء واجبات إضافية للشيخ بما فيها رعي ماشيته أو الخدمة لدى أسرته وأسر الوجهاء. إنها تقترب من حالة مبطنة للرق أو القنانة التي تسود العلاقات الإقطاعية وان كانت تأخذ صفة الأبوية وخدمة العائلة الكبيرة التي اعتاد عليها أبناء القبيلة وتوارثوها.

ومع أن الفوارق بين أفراد القبيلة الواحدة في البادية وشيخ القبيلة والوجهاء كانت كبيرة، فإنها كانت أخف وطأة بكثير من التمايز القائم بين القبائل شبه المستقرة التي تستفيد من

---

١٦٢ نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٥١.

حياة البداوة وتعتمد أساسا على الرعي، ومن حياة الاستقرار التي تعتمد على الزراعة في معاشها. إذ كان الشيوخ في مثل هذه القبائل يقتربون أكثر فأكثر من حياة الإقطاعيين والمدن ويشكلون علاقات أوسع مع السلطات الحاكمة ويتمتع بعضهم بألقاب حكومية خاصة وبسلطات وأمتيازات غير قليلة.[١٦٣]

ويبدو التفاوت أكثر عمقا وحِدّة بين الفلاحين الفقراء والمعدمين المستقرين في الريف وبين شيوخ العشائر الإقطاعيين الذين يقطنون المدن ممن حولوا أراضي الديرة القديمة إلى إقطاعات كبيرة خاضعة لهم، سواء بالتملك الخاص أو بالحصول على حق التصرف من الدولة.[١٦٤]

وخلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين حصلت تطورات إضافية على أوضاع القبائل العراقية حيث يمكن تشخيص الملاحظات التالية:

– تقلص عدد أفراد القبائل الرحل، إضافة إلى نزوع متزايد لدى أفرادها نحو الاستقرار والتحول إلى حياة الرعي المستقر نسبيا والنشاط الزراعي. ولم يعن هذا التغيير تخلي أفراد القبيلة من الفلاحين أو الرعاة عن تقاليدهم وعاداتهم القبلية وعلاقاتهم بعشائرهم. ولكن حياة الاستقرار في الريف وحياة المدينة، التي ازداد ترددهم عليها، أضعفت تدريجا تلك الأواصر والعادات والتقاليد وقلصت من استخدامهم الفعلي لها. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه التقاليد كانت تعود لتؤثر بقوة غير قليلة على الناس المنحدرين من أصل عشائري وعلى سلوكهم اليومي في حالات النكبات والأزمات الاقتصادية والأوضاع الصعبة.

– اشتداد سطوة واستبداد الشيوخ في حياة القبيلة وأفرادها، واللجوء إلى ممارسة العنف واستخدام أدوات القهر والقسر معهم، سواء من قبلهم أو التحريض ضدهم، وتنامي مظاهر

---

١٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٨.

١٦٤ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٧.

التمايز بين أفراد الأسرة الحاكمة وأسر الوجهاء من جهة، وبقية الأسر في القبيلة الواحدة من جهة أخرى.[١٦٥]

– تنامي حركات التمرد والانتفاض من جانب القبائل ضد الولاة الأتراك والجندرمة ورفض دفع الضرائب والإتاوات بسبب الجور الشديد الذي كانوا يتعرضون له والفقر المدقع الذي يأنون تحت وطأته، إضافة إلى إحساسهم بالاضطهاد والتمييز العنصري من جانب الحكم التركي والموظفين الأتراك.[١٦٦]

– ظهور بوادر رفض الانصياع لشيوخ العشائر بسبب اتساع الفجوة بين هؤلاء الشيوخ وأفراد العشائر في الريف. إلا أن هذه الظواهر لم تكن معروفة في البادية. وكانت العلاقات القبلية في لواء المنتفك، أل السعدون، وفي الكوت، آل ربيعة، تقدم صورة أكثر ملموسية عن طبيعة العلاقات الاستغلالية والقهر المتفاقم المسلطين على رقاب الفلاحين من جانب شيوخ ورؤساء القبائل في العراق. وفي هذه المناطق بالذات تطورت بشكل سريع وثوري الحركات المناهضة لهيمنة الإقطاع والمشايخ.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن تدهور العلاقات بين القبائل الرحل وشبه المستقرة من جهة، والسلطات الحكومية من جهة أخرى، غالباً ما كانت تقود إلى إلحاق الأذى بسكان القرى والمدن، بسبب الغارات التي كانت تقوم بها تلك القبائل على مراكز المدن والمناطق المحيطة وتمارس السلب والنهب وتدمير مراكز الشرطة ودوائر الدولة. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك فوارق ملموسة بين القبائل البدوية والعشائر الفلاحية التي استوطنت الريف المحيط بالمدينة. والفوارق لا تبرز في نمط الحياة وحده، بل وفي السلوكية والنظرة إزاء العمل في الزراعة والإنتاج الزراعي، أو في الموقف من شيخ العشيرة ومن رجل الدين، وكذلك في الموقف من سكان المدن. وغالباً ما كانت نظرة أفراد القبيلة البدوية إلى أفراد القبيلة

---

١٦٥ نوار، عبد العزيز سليمان. تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٤٧.

١٦٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٠–١٧٦.

الفلاحية متعالية باعتبارهم فقدوا الحرية وخضعوا لإرادة الحاكم في المدينة وتخلوا عن الكثير من التقاليد والعادات القبلية[١٦٧].

رابعاً : بنية مجتمع المدينة العراقية

كانت المدن العراقية، رغم تخلفها الشديد في العهود الأخيرة من الحكم العثماني، مراكز مهمة للنشاط الاقتصادي والثقافي والتجمع السكاني، وخاصة مدن مثل بغداد والبصرة والموصل والسليمانية والنجف وكربلاء والحلة ...الخ. وكانت تلك المراكز تتميز بشكل خاص بالحركة التجارية والإنتاج الحرفي والنشاط الديني والسياحة، إضافة إلى أنها كانت مناطق تسويق الفلاحين لسلعهم الزراعية، وبعضها كان مراكز لتسوق البدو أو بيع ما أنتجوه مثل الموصل والنجف وكربلاء والحلة أو العديد من مدن كردستان القريبة من مناطق الرعي. وكانت في بعض مدن الوسط والجنوب سوق خاص، كما هو الحال في مدينة كربلاء، يعرف بسوق العرب، أي البدو الرحل، إذ كانوا يتسوقون منه ما يحتاجونه من أقمشة وملابس مناسبة للصحراء.

وكانت مدن مثل النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء مراكز دينية مقدسة لأتباع المذهب الشيعي يأتي إليها الزوار من مختلف أرجاء العالم الإسلامي، إضافة إلى الأعظمية وبغداد حيث تعتبر مراكز دينية مهمة لأتباع المذاهب السنية، وخاصة قبر الأمام الأعظم أبي حنيفة (نعمان بن ثابت). وكانت هناك مراقد ومزارات كثيرة مقدسة لدى أتباع الديانات الأخرى كاليهودية والصابئية والمسيحية والأيزيدية وغيرها من الأديان والمذاهب.

وفي ضوء النشاطات الاقتصادية التي تميزت بها المدن العراقية توزع سكانها إلى فئات اجتماعية عديدة. ومن متابعة الكتابات التي ظهرت عن هذه الفترة المحصورة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى يمكن تشخيص الفئات الاجتماعية التالية في مدن مثل بغداد والبصرة والموصل على نحو خاص، علماً بأن الحراك الاجتماعي

---

١٦٧ بطاطو، حنا العراق. مصدر سابق. ص ٣١–٥٥.

كان مفتوحاً بين مختلف الفئات لأسباب كثيرة بما فيها ما كان يصيب بغداد مثلا من فيضانات تهدم البيوت وتقتل الإنسان والحيوان، أو انتشار أوبئة تلتهم الناس، أو بسبب الجفاف، وما تترتب عن كل ذلك من عواقب اقتصادية كارثية على سكان الريف والمدن، وخاصة الفئات الفقيرة منهم.

١– فئة صغار المنتجين

تركز نشاط هذه الفئة على إنتاج السلع المصنعة حرفيا، أي التي تعتمد بشكل خاص على العمل اليدوي والأدوات الميكانيكية البسيطة، والتي كانت منتشرة في مراكز المدن. وكانت هذه المجموعات السكانية قد تركزت في أسواق خاصة بها ترتبط ببعضها بعلاقات تميزها وأسس تنظم نشاطها. وكانت في الغالب الأعم مراكز للإنتاج والتسويق في آن. كما أن بعضها بقي حبيس الدور السكنية للمنتجين أنفسهم، كما هو الحال بالنسبة لأعمال الغزل والحياكة وأعمال خوص وسعف النخيل...الخ. وأغلب العاملين في هذه الصناعات الحرفية هم من صغار المنتجين الحرفيين الذين ينتجون بأنفسهم. وقلة قليلة منهم كانت تمتلك محلات أوسع للإنتاج والتسويق وتشغل العديد من المبتدئين المتدربين والصناع. وكانت طبيعة الإنتاج قائمة على اساس الإنتاج السلعي الصغير الموجه لإغراض السوق.

وكانت هذه الفئة المنتجة تعيش في أوضاع اقتصادية صعبة. فرغم ساعات العمل الطويلة والكدح المستمر، كانت تعيش في حالة مزرية وعوز دائم. إلا أن أفرادها كانوا عموما أفضل حالا من فقراء الفلاحين وصغار المزارعين أو أشباه البروليتاريا في المدن. وكانت تتطلع باستمرار إلى تحسين مستوى نشاطها وتوسيعه وتغيير ظروف عملها وتحسين أرباحها التي كانت عموماً واطئة، وتحسين مستوى حياتها وظروف عملها وتطوير إنتاجها وتعزيز مركزها الاجتماعي. وتعرضت هذه الفئة الاجتماعية المنتجة إلى استغلال غير منقطع سلَّطَته عليها فئات البرجوازية التجارية التي كانت تبيع لها المواد الأولية بأسعار مرتفعة، او تسوق لها سلعها وتشتريها منها بأسعار بخسة جدا قبل الانتهاء من إنتاجها (البيع على الأخضر)، أو تلك التي تقدم لها القروض المالية بفوائد عالية ترهق كاهلها.

وفي مطلع القرن العشرين تعرضت هذه الفئة الاجتماعية إلى مزاحمة شديدة من جانب السلع المصنعة التي كانت تستوردها الشركات الرأسمالية الأجنبية وبالتعاون مع التجار العراقيين، مما أضطر الكثير من أفرادها إلى إعلان إفلاسهم أو التحول إلى نشاطات أخرى أو الاندماج مع آخرين. وقلة قليلة جدا من صغار المنتجين الحرفيين تسنت لها فرصة تطوير ورش إنتاجها وتوسيع نشاطها الاقتصادي واحتواء مجموعة من هؤلاء المنتجين. وكانت فئة صغار المنتجين الحرفيين تشكل جمهرة واسعة نسبيا تتوزع على عدد كبير من الحرف المهمة ولها تأثير ملموس على الحياة الاقتصادية للمدن حينذاك، كما كانت مركز جذب وطرد في آن واحد. فمجالات نشاطها كانت تستقطب إليها الكثير من المبتدئين الجدد الراغبين في تعلم المهنة وإتقانها أو استقطاب الفلاحين النازحين من الريف، كما كانت تحول أعدادا متزايدة من هؤلاء إلى مواقع اقتصادية أخرى تضطر معها إلى بيع قوة عملها. وأصبحت هذه الحرف من أهم مصادر تكوين الطبقة العاملة العراقية، وخاصة في مطلع القرن العشرين. وبرزت في العراق مجموعة من الصناعات الحرفية المهمة على مدى قرون طويلة منها على سبيل المثال لا الحصر: الغزل والحياكة والسجاد والدباغة وصنع الأحذية والحدادة والنجارة والخياطة وصناعة السفن والقوارب والقفف والمشاحيف، وصناعة الأواني النحاسية (الصفافير) والصياغة وصباغة الملابس وصباغة الدور . . .الخ.

وعند متابعة تركيب العاملين في هذا القطاع الحيوي للصناعات الحرفية يمكن تشخيص مجموعة من المالكين لوسائل الإنتاج الذين كانوا يشاركون مع العديد من أفراد عوائلهم في الإنتاج وتحقيق الدخل العائلي، سواء كانوا رجالاً أم نساءً، وفق طبيعة الحرفة، من جهة، ومجموعة من المبتدئين التي تعمل ابتداءً بدون أجر لتعلم الحرفة، ثم تتحول بعد فترات متباينة إلى مجموعة من الصناع التي تعمل بأجر واطئ من جهة أخرى. وهي تشكل مجموعة واسعة من المنتجين الصبية والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٨– ١٨ سنة أو حتى تزيد عن ذلك. وكانت غالبية المنخرطين الجدد في الحرفة تطمح إلى إتقان الحرفة وفهم أسرارها والتحول فيما بعد إلى مواقع الأسطوات وفتح ورشات خاصة بها. ولم يكن في مقدور جميع هؤلاء الوصول إلى هذا المستوى أو الصمود في سوق المنافسة وتحقيق طموحاتهم

المشروعة. وكانت هذه الفئة الواسعة نسبيا تتعرض في أحايين كثيرة إلى استغلال بشع من قبل أسطواتهم الذين كانوا يشغِّلونهم ساعات طويلة دون أجر أو بأجر واطئ جدا يتحقق فيها لصاحب الدكان أو الورشة دخلا لا بأس به يتضمن فائض إنتاج بسيط يسيطر عليه وحده أو يتقاسمه مع التاجر وفق طريقة التسويق. ورغم وجود شكل من التنظيم الحرفي الخاص بالحرف المختلفة التي تأخذ على عاتقها الدفاع عن مصالح الحرفة، ولكنها كانت تتغاضى عن تلك الظواهر السلبية، إذ أن المهيمنين على تلك التنظيمات كانوا من أسطوات وشيوخ الحرفة، أي من أصحاب الورش الحرفية. ولم يكن هدف تلك التنظيمات الدفاع عن مصالح المبتدئين والصناع، بل الدفاع عن الحرفة إزاء السلطة وإزاء الحرف الأخرى وتنظيم العلاقات بين أصحاب الحرفة الواحدة. وكان استغلال أصحاب الورش والدكاكين قاسياً لا يعرف الرحمة حتى إزاء الأقارب العاملين لديهم. كما كان أصحاب هذه الحرف لا يستغلون الغرباء من الصناع وبتلك الصورة الظالمة فحسب، بل أفراد عوائلهم أيضاً. ولم تقتصر معاناة مثل هذه الأعمال الشاقة على العمال والفلاحين العراقيين، بل شملت أيضاً مجموعات غير قليلة من المهاجرين الأيرانيين والأفغان والهنود الفقراء القادمين إلى زيارة العتبات المقدسة، إذ كانوا مجبرين على العمل المرهق لتأمين قوتهم اليومي وتكاليف عودتهم إلى بلادهم.

وفرضت ظروف سنوات الحرب العالمية الأولى منذ دخول الإنكليز إلى البصرة على الاستعانة بالإنتاج الحرفي لتغطية بعض حاجات القوات البريطانية مما ساهم بتنشيطها وتأمين استيراد بعض أدوا الإنتاج الحديثة ومنها بعض المانيفاكتورات. إلا أن هذه الحركة كانت محدودة جداً.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن العاملين في هذه الحرف كانوا عموما من مختلف الأديان والطوائف الموجودة في العراق، رغم أن بعض الحرف كانت محصورة بطائفة معينة في مدينة معينة، في حين كانت محصورة بطائفة أخرى في مدينة أخرى كما هو الحال بالنسبة لإعمال صياغة الفضة أو الذهب والنحاسيات... الخ.

٢- فئة أشباه البروليتاريا

كانت فئة أشباه البروليتاريا تشكل جمهرة واسعة من السكان الكادحين، إذ كان الريف العراقي يشكل المعين الأساسي غير الناضب لنمو هذه الفئة المعدمة. ويكمن السبب في وجود ونمو عدد أفراد هذه الفئة الاجتماعية البائسة في التخلف الشديد والركود الذي كان يميز الاقتصاد العراقي وعجزه عن توفير فرص عمل لقوة العمل الجديدة الموجودة في الريف والمدن. فالعاطلين عن العمل في الريف والهاربين من ظلم الإقطاعيين او الذين فقدوا أرضهم لأي سبب كان، كانوا يولّون وجوههم شطر المدينة للتحري عن فرص عمل وعن ظروف حياة أفضل، وبشكل خاص من أجل توفير لقمة العيش الضرورية لأفراد العائلة. إلا أن المدينة ذاتها ما كان في مقدورها استيعاب الأيدي العاملة العاطلة الموجودة فيها مما كان يزيد من أعباء المدينة وتفاقم مشكلاتها ومشكلات القاطنين فيها. وكانت أعداد كبيرة من هؤلاء مستعدة لممارسة مختلف النشاطات الهامشية لتوفير لقمة العيش لها ولأفراد عوائلها. وإلى جانب الأعداد الكبيرة العاطلة عن العمل كانت هناك أعدادا كبيرة أخرى تعاني من البطالة المقنعة، سواء في الريف أم المدينة. وكانت تفقد بين فترة وأخرى عملها وتنظم إلى جيش العاطلين لتزيد من المشكلات القائمة ومصاعب الحصول على عمل أو على أعمال موسمية. وانعكس هذا الواقع المزري على حالتهم الصحية والاجتماعية ومتوسط أعمارهم الذي تميز بالإنخفاض الشديد. وكانت أعداد كبيرة من سكان المدن والأرياف العاطلة عن العمل تتوجه إلى مجالات عمل لا توفر دخلا كافيا، مثل عمال الطين لبناء أسوار البساتين والبيوت والحدائق أو بناء الأكواخ، وعمال السفن الشراعية، والعتالين العاملين في الموانئ والسكك الحديدية والأسواق التجارية والباعة الجوالة وحفاري القبور والنزاحين والزبالين والكناسين...الخ.

وكانت أعداد غير قليلة من هؤلاء الكادحين يتنقلون بين الريف والمدينة بحثا عن عمل أو يجوبون أنحاء العراق بحثا عن قوت يومهم ويتركون في أحيان غير قليلة أفراد عائلاتهم في الريف. ولم تكن هذه الحياة القاسية والمرهقة تقتصر على العمال والفلاحين النازحين عن الريف فحسب، بل كانت تضاف إليهم سنوياً جمهرة كبيرة من الزوار الأيرانيين الذين

يفتشون عن عمل للبقاء في المدن المقدسة والمستعدين لبيع قوة عملهم بأبخس الأثمان من أجل ذلك، بل في مقابل الخبز والتمر واللبن في أحسن الأحوال. ولم يكن عدد هؤلاء الوافدين قليلاً بل كان في تزايد مستمر.

وتكونت من بين أفراد هذه الفئة الاجتماعية ومن العاطلين تماما عن العمل عصابات كثيرة تثير الرعب في نفوس سكان المدن وتتجاوز على حرمة دور السكن وتسرق الدكاكين، أو بروز عصابات قطاع طرق كانت تقوم بإعمال السلب والنهب والاعتداء على القوافل بين المدن وعلى الفلاحين الذين ينقلون سلعهم إلى أسواق المدن. والعديد من تلك العصابات ارتبط بعلاقات عمل وحماية مع شخصيات معروفة من رجالات الحكم والجندرمة العثمانية يؤدي لها خدمات في مكافحة خصومها في مقابل حمايته من إجراءات الولاة، كما استخدم ضد الخصوم السياسيين أيضاً.[١٦٨] وأصبحت مجموعات من فئة أشباه البروليتاريا (العيارين) أداة بيد الفئات الحاكمة لإثارة النزاعات القبلية والدينية والطائفية، وفي ما بين الأحياء السكنية في المدينة الواحدة، أو بين الرصافة والكرخ في بغداد مثلا. وكثيرا ما وقعت الفتن والمعارك الدامية التي أودت بحياة الكثير من الناس لأسباب تافهة حركتها المصالح المتناقضة "للوجهاء وأشراف" المدن أو تجارها. ولعبت الأمية والجهل السائدين في المجتمع، وخاصة بين أفراد هذه الفئات البائسة، دورا بارزا في تهييج الناس وافتعال الحوادث، إذ كان الفقر المدقع والحاجة الماسة للمأكل والملبس يشكلان الدافع المباشر لهذه الأعمال.

وفي فترة الحرب العالمية الأولى استخدم البريطانيون مجموعة كبيرة من أشباه البروليتاريا في نشاطاتهم الاقتصادية وفرضوا عليهم شروطاً قاسية نتطرق إليها لاحقاً.

٣– فئة العبيد

---

١٦٨ – لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٢٥.

– الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ج ١. ص ٩٣.

على امتداد الفترة الواقعة بين سقوط الدولة العباسية على ايدي قوات هولاكو وانتهاء الاحتلال العثماني للعراق في نهاية الحرب العالمية الأولى وبدء الاحتلال البريطاني للعراق استمرت ممارسة تجارة العبيد. وقد اعتبر هؤلاء البشر سلعة تباع وتشترى في سوق النخاسة، وكان غالبيتهم من السكان السود. وشكلت هذه المجموعة البشرية فئة غير صغيرة رغم أنها كانت مبعثرة في مجالات استخدامها. ولم ينقطع استيراد البشر من أفريقيا وتحويلهم إلى عبيد تمارس بحقهم أشكال الاستغلال والاضطهاد والتعسف اللاإنساني. وكانت تجارة العبيد تشمل النساء والرجال والأطفال. وكان لجنوب العراق تاريخ طويل في تجارة العبيد (استيراداً وإعادة تصدير واستخداماً محلياً) واستخدامهم في مختلف النشاطات الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن تجار البصرة والمحمرة وبعض المدن الأخرى المطلة على الخليج لم يكفوا عن المتاجرة بالعبيد طيلة القرون التي سبقت وأعقبت ثورة الزنج. والتقرير الصادر عن القنصلية البريطانية في بغداد في نيسان/إبريل من عام ١٨٤٧ يشير إلى موضوع تجارة العبيد في البصرة ويذكر جملة من الحقائق المهمة[١٦٩]:

– كان المتوسط السنوي لاستيراد العبيد يتراوح بين ٢٠٠٠–٣٠٠٠ نسمة، بينهم النساء والرجال والأطفال.

– يرسل نصف العبيد المجلوبين إلى مدينة المنتفق (سوق الشيوخ)، ومن هناك يتم توزيعهم على جنوب العراق وشرق سوريا، والربع يرسل إلى بغداد، والربع الأخير يباع في سوق النخاسة في البصرة،

– تفرض رسوم جمركية على استيراد العبيد يبلغ حوالي ٣ شامي يحصلها عادة متسلم البصرة عن طريق إلزام بعض الموظفين بها مقابل ٦٠٠٠ شامي سنوياً، تعادل نحو ٤٥٠ جنيهاً إسترالينياً.

---

١٦٩ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٢٩٨/٢٩٩.

– وقسم العبيد إلى ثلاث طبقات: الأحباش، والنوبيين والبومباسيين وأسعارهم في السوق كانت متباينة. ويمكن هنا إيراد جدول حول أسعار العبيد في السوق بحدود منتصف القرن التاسع عشر.

أسعار العبيد في السوق

الموطن الأصلي للعبيد	شامي	جنيه إسترليني
الأحباش:		
ذكور	من ١٢٠–٢٠٠	٩–١٥
إناث	من ١٦٠–٣٠٠	١٢–٢٢,٥
النوبيون:		
ذكور	من ٢٠٠–٢٥٠	١٥–١٨,٧٥
إناث	من ٢٥٠–٣٥٠	١٨,٧٥–٢٦
البومباسيون: (زنوج) ذكور وإناث	من ٦٠–١٨٠	٤,٥–١٣,٥

راجع: عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مركز دراسات الوحدة العربية. ط١. بيروت. ١٩٩٠. ص ٢٩٩.

– الشيوخ العرب في الخليج الفارسي والتجار المسلمون في البصرة يشاركون في تجارة العبيد، إضافة إلى استخدامهم من قبل أصحاب الأراضي في النشاط الزراعي وفي بساتين النخيل وغيرها.

ويشير التقرير إلى أن حاكم البصرة منع استخدام المراكب التابعة إلى مينائي البصرة والكويت في نقل العبيد الأفارقة، ولكنه لم يتعرض عمليا إلى المراكب التي كانت تنقل العبيد وتمر في النهر شمالا وتعود ملكيتها إلى الشيوخ العرب في المحمرة أو عموم الخليج

الفارسي[١٧٠]. ويبدو أن هذه التجارة كانت تجلب الضرائب (٤٥٠ جنيها إسترلينيا بالسنة) والأرباح للدولة وللأجهزة المسؤولة عن الموانئ، إضافة إلى الحكام. كما إنها كانت معيناً لا ينضب لأصحاب الأراضي في البصرة وفي عموم جنوب العراق للأيدي العاملة الرخيصة جداً، إذ أنهم قد أصيبوا بالرعب من جراء احتمال توقف استيراد أو نقل العبيد من منطقة الخليج إلى البصرة. كتب شارل عيساوي حول هذا الموضوع يقول: "ولما كان سكان البصرة المسلمون يتوقعون أن مثل هذا الخطر سوف يتبع ذلك (خطر توقف نقل العبيد إلى البصرة. ك. حبيب)، فهم يعيشون في رعب، لأنهم لن يفقدوا هذه التجارة فحسب، بل لأن مساحات واسعة من أراضي والنخيل والبساتين سوف يتعذر زراعتها لأن الاعتماد الأساسي حتى الآن على عمل العبيد في الزراعة، ويحتاج الأمر إلى خمسمائة يد عاملة جديدة كل عام تكفي بالكاد لمواجهة التخريب الذي يسببه الطقس الوبائي المهلك لجنوب العراق"[١٧١]. وكان العبيد يعيشون حياة البؤس والفاقة والموت المبكر بسبب مشقة العمل وبشاعة الاستغلال وسوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة بين الكادحين عموما وخاصة العبيد منهم، إذ كانت حياة هؤلاء البشر أقرب إلى حياة الحيوانات منها إلى البشر، وكان الظلم النازل بهم من أسيادهم بعيداً عن أي إحساس إنساني أو ضمير رادع.

كانت أعداد مهمة من العبيد تعمل في بيوت شيوخ العشائر ومزارعهم وفي العناية بأطفالهم، كما كانت منهم تشكل بعض الفرق الموسيقية الشعبية التي تجوب المنطقة سعياً وراء الرزق، إذ كانت تقدم وصلات غنائية ورقص يمزج بين الألحان والغناء الشعبي الأفريقي وبين الغناء الشعبي العراقي. وخلال هذه الفترة أصبحت الغالبية العظمى من العبيد من السكان الأفارقة السود، في حين تقلص أو غاب وجود العبيد البيض تقريباً. ولا شك في أن الاضطهاد الذي تعرض له السكان من أصحاب البشرة السوداء على امتداد القرون المنصرمة كان أحد الأسباب التي قادت إلى ثورة الزنج الأولى والثانية في العصرين

---

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٩.

١٧١ المصدر السابق نفسه.

الأموي والعباسي، كما كان السبب في انخراطهم في الحركات السياسية المختلفة المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري والاستغلال.

٤– الفئات العمالية

أدى التخلف الشديد في اقتصاد الولايات الثلاث وبقية المدن التابعة لها في العراق إلى تأخر نشوء وتطور طبقة عاملة عراقية حديثة. ويصعب الحديث عن طبقة عاملة في فترة الحكم العثماني التي نحن بصددها، مع واقع وجود جمهرة من العاملين بأجر في مجالات اقتصادية وخدمات مختلفة. ولم يؤثر ذلك كثيراً على هذا الواقع حتى بعد إدخال مدحت باشا مصنعين آليين صغيرين لأول مرة إلى العراق. وقدر الباحث والمستشرق السوفييتي عدد العمال الدائمين والموسميين في العقد الأول من القرن العشرين ب "عشرات الألوف"[١٧٢]. وهو تقدير لا يخلو من الصحة ولكنه يبقى تقديراً فضفاضاً. واستند في ذلك إلى تقارير مختلفة ومنها التقارير القنصلية[١٧٣]. وتدلل أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية على أن ثلاثة مواقع أساسية شكلت البداية لنمو الطبقة العاملة العراقية لاحقا، وهي:

- مواقع الإنتاج الحرفي وبعض المشاريع الصناعية الميكانيكية

كان الإنتاج السلعي الصغير، كما أشير إلى ذلك سابقا، يعتمد في إنتاجه الحرفي على نشاط أصحاب الورش الصغيرة أو أصحاب الدكاكين أنفسهم وعلى أفراد عوائلهم. ثم جرى استيراد بعض المكائن (المانيفاكتورة) وجرى تشغيلها مما ساعد على زيادة الإنتاج وتحسن النوعية، رغم قلة تلك المكائن. وكان المنتجون الحرفيون وأصحاب الورش والمانيفاكتورات يستخدمون في مواقع عملهم أو في البيوت بعض الصناع (العمال) لإنتاج السلع الكاملة أو نصف المصنعة لأغراض السوق ويدفع لهم أجراً على أساس القطعة. وقد انتشرت صناعات

---

١٧٢ كاتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق.

١٧٣ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية (التكون وبدايات التحرك). دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. سلسلة دراسات ٢٨٠. ١٩٨١. ص ٢٩.

الإنتاج الحرفي (السلعي) الصغير في جميع المدن العراقية وفي أطراف القرى أحيانا وعلى مقربة من مناطق القبائل البدوية أحياناً أخرى مع الاختلاف في طبيعة تلك الحرف ونوع الإنتاج والحاجات المحلية للسكان. وتركز نشاط هؤلاء في عدد كبير من الصناعات الحرفية مثل الغزل والنسيج والصناعات النحاسية والسروج والأثاث والخياطة وبعض الصناعات الغذائية وصناعات أخرى كثيرة ...الخ.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن حياة الشغيلة في هذا القطاع كانت صعبة للغاية ومدخولاتهم كانت محدودة ومصروفاتهم كانت قليلة ومستوى المهارة واطئاً، وانعكست محدودية القدرة الشرائية للسكان على مشتريات الناس من السلع المستوردة من الخارج والتي كانت تتميز عن الإنتاج المحلي بجودتها وتنوعها وأسعارها العالية بالنسبة إلى المدخولات السنوية لعامة الناس وتجلي ذلك في ضعف القوة الشرائية للسكان، إذ ورد في تقرير كان يتحدث عن المدن العراقية في هذه الفترة ما يلي: "ففي المدن من ١٨٩٠–١٩١٣ كان المعدل السنوي لمشتريات المواطن العراقي من البضائع المستوردة من ٨٥ كبيك إلى ٤ روبلات و٣٠ كبيك، بينما كان المعدل السنوي لمشتريات المواطن الأيطالي في تلك الفترة ٣٦ روبلا، والمواطن المصري ٢٢ روبلا، وفي بقية أرجاء الإمبراطورية العثمانية ١٤ روبلا و٩٠ كبيك...الخ"[١٧٤].

وكانت ظروف عمل هؤلاء المنتجين مرهقة جدا، فإلى جانب استمرار العمل لساعات تصل إلى أكثر من ١٢ ساعة وأحياناً إلى ١٦ ساعة، كان استخدام النساء والأطفال واسعا، كما كانت أجورهم واطئة جدا. وكانت ساعات عمل العمال غير الماهرين، وهم يشكلون الغالبية العظمى من المشتغلين، تصل إلى أكثر من ذلك بكثير. وكانت بعض الأعمال تنجز من قبل النساء والأطفال، وأحياناً بعض الرجال، في البيوت. وكانت التقليد المعمول به حينذاك أن الأب عندما يأخذ ابنه إلى أحد الأسطوات ليتعلم عنده الحرفة يقول له: "جئتك بابني، أعمل به ما تشاء، فهو تحت تصرفك وخدمتك، أريده منك جلد وعظم"، أي أريده

---

١٧٤ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٨.

حياً فقط. أما الضرب بحجة التأديب والاستغلال البشع لساعات طويلة بحجة التدريب، والأجر الزهيد بحجة قلة البيع، فكان جزءاً من أساليب تلك الفترة الظالمة والقهرية التي استمرت في العراق قروناً وعقود، وهي كما يبدو عادت الآن إلى العراق ثانية.

- مواقع النشاط الرأسمالي المحلي

تركزت بدايات النشاط الرأسمالي المحلي على المشاريع العثمانية العائدة للجيش وبعض المصالح الحكومية مثل إقامة ورشات للتصليح أو إقامة معمل آلي للغزل والنسيج ومطبعة حكومية آلية حديثة وإقامة مشروع لصناعة السفن النهرية في البصرة ومعامل العبخانة في بغداد ...الخ. واتسعت هذه النشاطات لتشمل فيما بعد بعض أصحاب الأموال المحليين، كما بدأ استخدام منشآت المانيفاكتورة. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ازدادت حركة استيراد الأنوال وبعض مكائن النسيج ومكائن طحن الحبوب وإنتاج قوالب الثلج وإقامة معامل للدباغة وصناعة الجلود. كما توجه هذا النشاط صوب تطوير المشاركة في إقامة مشاريع النقل والتجارة الداخلية. وفي ضوء ذلك ازداد عدد العاملين بأجر في هذه المنشآت الصناعية الآلية الصغيرة وفي قطاع التوزيع.

ولكن النشاط الحكومي العثماني في العراق لم يقتصر على إقامة بعض المشاريع الصناعية الخفيفة أو إنتاج الأسلحة للجيش العثماني، بل اتسع ليشمل مجالات أخرى مهمة مثل مشاريع النقل النهري وتطهير الأنهر، وإقامة السدود والقناطر والنقل البري، ومنها عربات السكك الحديد وإقامة المدارس والدوائر الحكومية وفتح الطرق ومد خطوط سكك الحديد وقطاع البناء وإنتاج الطابوق والجص[١٧٥]. وجرى في هذه المواقع استخدام عدد متزايد من العمال بلغ عدة ألاف شخص. وارتبط بعض تلك المشاريع بالتقنيات الحديثة[١٧٦]،

---

١٧٥ وطبان، عبد العزيز د. / إلياس، يوسف د. نشأة وتطور الطبقة العاملة في العراق. المعهد العربية للثقافة العمالية. الجزائر. ١٩٩٧. ص ١٤.

١٧٦ أحمد، كمال مظهر. الطبقة العاملة العراقية – التكون وبدايات التحرك. وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨١. ص ٢٨.

ومنها قضايا السدود، التي ساهمت بتحسين مستوى المهارة عند مجموعات صغيرة من العمال

- مواقع الشركات الرأسمالية الأجنبية

اتجه نشاط الشركات الرأسمالية الأجنبية في فترة الدولة العثمانية نحو الهيمنة المباشرة على قطاعي التجارة والنقل النهري، ثم التوسع التدريجي لتشمل بنشاطها المجالات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بتطوير حركة التبادل التجاري والخامات العراقية. ولهذا جرى إيلاء اهتمام خاص بتطوير الموانئ العراقية وتطوير النقل البري والنهري والبدء بإقامة مشاريع سكك الحديد، والمشاريع الميكانيكية لغسل وكبس الصوف وحلج القطن وكبس وتعليب التمور. واتسع نشاط قوات الاحتلال البريطانية والرأسمال البريطاني بالعراق في فترة الحرب العالمية الأولى بسبب حاجة تلك القوات تأمين خطوط مواصلاتها وتموينها من جهة، وتزايد أهمية العراق للرأس المال البريطاني في مجالات التوظيف والتبادل التجاري.

وتوجهت نشاطات القوات البريطانية والرأسمال الأجنبي إلى المجالات الأساسية التالية: الميناء، السكك الحديد لاستكمال ما بدأ به الألمان ومد المزيد من خطوط النقل وطرق النقل البري الأخرى، النقل النهري وتطهير الأنهر، ومشاريع البناء والمشاريع الزراعية التي تؤمن للقوات البريطانية احتياجاتها من السلع الزراعية، إضافة إلى التفكير بزراعة القطن لمعاملها في بريطانيا، التوسع في التبادل التجاري.

تطلبت هذه النشاطات استخدام عدد كبير من الأيدي العاملة العراقية، إضافة إلى ما استورده البريطانيون من أيدي عاملة أجنبية، سواء كانت هندية أم إيرانية أم إنكليزية. وتشير التقارير الرسمية إلى أن عدد الذين كانوا يعملون في العراق في تلك الفترة بلغ ١٥٦ ألف عامل. أورد الدكتور كمال مظهر أحمد في كتابه الموسوم "الطبقة العاملة العراقية"، استناداً إلى عدة مصادر، ما يلي: " احتاج الإنكليز لإنجاز كل هذه الأعمال إلى أعداد كبيرة من العمال تختلف المصادر في تقديرها. فحسب المعلومات الضافية التي يوردها أ. ت. ولسن المسؤول السياسي في الجيش البريطاني العامل على أرض الرافدين بلغ مجموع

العمال الذين استخدموا لمختلف الأغراض أثناء الحرب حوالي ١٥٦ ألف عامل كانوا موزعين على النحو التالي: ٨ آلاف مسجون من الهند و١٥ فرقة من العمال الهنود تتألف كل فرقة من ألف عامل، ونحو ١٢ فرقة هندية أخرى من الحمالين لتحميل السفن والعوامات والقطارات وتفريغها، ونحو ٤٠ فرقة محلية "فيها وحدات إيرانية وكردية وعربية" مجموعها ٧١ ألف عامل، يضاف إليهم العمال غير المنظمين وعددهم ٥٠ ألف. وقد بلغ عدد العاملين من هؤلاء في مشاريع السكك وحدها أكثر من ٢٤ ألف شخص"[١٧٧]. وبسبب تنامي عمليات الاستيراد والتصدير اتسعت الحاجة إلى الحمالين حتى بلغ عددهم ٦٨٢٨ شخصاً في عام ١٩١٨.

والجدير بالذكر أن عدداً مهماً من العالمين في مختلف تلك المجالات، وفي بعضها على نحو خاص، كان عدد النساء فيها كبيراً يصل إلى حوالي ٤٠ ٪ من إجمالي عدد العاملين[١٧٨].

وفي ضوء ذلك كان ميناء البصرة مثلا مركزا مهما من مراكز نمو الطبقة العاملة حيث كانت تعمل فيه أعدادا كبيرة من العمال الدائمين والموسميين. كما اتخذت السكك الحديد، وكانوا يعيشون حياة قاسية ويتسلمون أجورا منخفضة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد الذين كانوا يعملون في البصرة في تعبئة التمور الموجهة لإغراض التصدير تراوح بين ٢٠–٢٥ ألف شخص[١٧٩].

لقد برزت في العراق ثلاث مواقع أساسية لنمو الطبقة العاملة العراقية، وهي السكك الحديد والموانئ ومشاريع الطرق والتشييد. وكانت الحاجة ماسة إلى عدد غير قليل من أصحاب الحرف لإنجاز ما تحتاجه تلك المشاريع من عمليات تكميلية.

ويفترض أن يشار في هذا الصدد إلى عدة أمور مهمة، وهي:

---

١٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٥١.

- إن هذه المجالات أصبحت مراكز مهمة لتدريب العمال العراقيين غير المهرة على مهن وحرف جديدة وزيادة معارفهم.
- تنامي الوعي المشترك في ما بين العمال إزاء صاحب العمل الأجنبي، خاصة وأن هذه المجالات كان يشتغل فيها عمال من جنسيات مختلفة ومن مناطق متباينة من العراق، إضافة إلى مستويات مختلفة في المهنة والحرفة وتباين في الوعي الاجتماعي.
- وأصبحت بدورها مراكز مهمة لنمو الطبقة العاملة العراقية وفيها بدأت أولى النضالات العمالية بالرغم من بساطتها وصعوبة تنظيمها أو تحقيق المكاسب فيها.
- وتميز الاستخدام البريطاني للعمال بعدد من السمات التي نوجزها فيما يلي:

– الشدة في التعامل مع المشتغلين بصرف النظر عن جنسياتهم ومناطقهم، رغم أن التشديد كان أكبر إزاء العراقيين، حتى وصل الأمر بهم إلى تعذيب العمال الذين يخطئون أو يقصرون في عملهم أو يحرضون العمال على شيء ما. إذ كان رؤساء العمل الإنكليز يمارسون إهانة العمال وجلدهم ودفنهم حتى الرقبة تحت الأرض لساعات طويلة وتحت أشعة الشمس الحارقة، إضافة إلى قطع جزء من أجورهم اليومية.

– الحصول على الأيدي العاملة رخيصة من وسطاء هم من شيوخ العشائر أو من غيرهم مقابل دفع مبالغ لهؤلاء، إضافة إلى ما يستقطعه الوسيط من أجرة العامل اليومية.

– تدني أجور العمال في مختلف المجالات إضافة إلى التمييز في ما كان يدفع من أجر للعمال هنود وإيرانيين وكرد وعرب في مختلف المشاريع البريطانية. وكان العرب أكثرهم تردياً في الأجور وأكثر من يساء لهم. ووفق المعلومات التي استقاها الدكتور كمال مظهر أحمد من مصادر عدة قام بوضع الجدول التالي:

جدول بأجور العمال في المشاريع البريطانية في العراق

طبيعة العمل	الأجرة اليومية بالروبية
الأطفال	روبية واحدة في اليوم.
المنظفون	روبية واحدة في اليوم.
الكناسون	روبية واحدة في اليوم أو ٣٠ روبية في الشهر.
عمال الحدائق	روبية واحدة في اليوم أو ٣٠ روبية في الشهر.
عمال الطابوق	روبيتان في اليوم.
صناع المراجل	٣ روبيات في اليوم.
الحدادون	٣ روبيات في اليوم.
عمال السجاد	روبيتان في اليوم.
صناع العربات والقوارب	روبيتان و٨ آنات في اليوم.
الحائك	٣ روبيات و٨ آنات في اليوم.
الصفارون	٣ روبيات في اليوم.
سواق السفن والعربات	٣ روبيات في اليوم.
سواق السيارات	روبيتان و٨ آنات في اليوم.
الكهربائي	٤ روبيات في اليوم.
مصلح كهربائي (وايرمان)	٣ روبيات في اليوم.
مصلح المكائن	٣ روبيات في اليوم.
مصلح السيارات	٣ روبيات و٨ أنات في اليوم.
مركبو الزجاج	روبية واحدة و٨ أنات في اليوم.
الصباغون	روبية واحدة و ٨ أنات في اليوم.

المصدر: أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٤٧.

وكات الغالبية العظمى من العمال العراقيين يصنفن ضمن المجموعة الرابعة والأخيرة من تقسيم العمال من حيث مستوى المهارة ومعرفة اللغات وما إلى ذلك، إذ كان ترتيب الأجر الشهري يتراوح بين ١٤٠ روبية للصنف الأول و١٠٠ روبية للصنف الثاني و٦٠ روبية للصنف الثالث و٤٠ روبية للصنف الرابع.[١٨٠]

- ويفترض أن يشار هنا إلى أن عدد ساعات العمل لم تكن عملياً محدودة، إذ كان على العامل أن يعمل ساعات طويلة تبدأ مع شروق الشمس وتنتهي بغروبها. كما كانت هناك أعمال سخرة تفرض على أغلب العاملين من أهل البلاد.
- وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن العمال كانوا يعيشون في صرائف لا تتوفر فيها شروط الحياة الأدمية والنظافة الضرورية أو الرعاية الصحية، إضافة إلى طول ساعات العمل ومشاقه، مما كان يعرض هؤلاء العمال إلى الإصابة بالأمراض أو إصابات في العمل بسبب الإجهاد، كما كانت أعمارهم عموماً واطئة. وكانت المشكلات تزداد بالنسبة للعمال بسبب سكنى أفراد عوائلهم في تلك الصرائف والموت المبكر الذي كان يتعرض له الأطفال بسبب تلك الأوضاع. كان البريطانيون متوحشون تماماً في التعامل مع العمال العراقيين، وكذلك مع غيرهم من العمال. وهذه المعاملة القاسية وغير الإنسانية تذكرنا بما كتبه فريدريك إنجلز عن حالة العمال البريطانيين في القرن الثامن عشر والتاسع في إنكلترا عندما بدأت عملية التراكم البدائي لرأس المال والاستغلال الفاحش للعمال الصناعيين وسكناهم البائسة التي عرضتهم إلى موت سريع. وتم وصف حياة هؤلاء العمال بما يقرب من حياة الحيوانات. وكان البريطانيون قد أوجدوا مكاتب للعمل التي كانت تحاول السيطرة على التشغيل وعلى دفع الأجور بحيث تمنع ارتفاع غير مرغوب به في الأجور، بسبب الطلب المتزايد على الأيدي العاملة حينذاك وقلة المتوفر منها محلياً.

---

١٨٠ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٤٦.

- وتبدو قسوة المسؤولين البريطانيين مع العمال العراقيين واضحة تماماً في شروط العمل وفي العقد الذي يفرض على العمل التوقيع عليه لقاء استخدامه وتشغيله، والذي يمكن أن يفسر ذلك الحقد الطبقي الذي نما وترعرع في نفوس العمال إزاء الاستعمار وممثليه والمستغلين البريطانيين، والذي تجلى في تلك الفترة بشكل محدود، ولكنه تفاقم مع تطور وعي العمال وتنامي نشاطهم السياسي. واعتمد الدكتور كمال مظهر أحمد على وثائق المركز الوطني للوثائق في إيراد التعهد الذي أُلزم العمال بالتوقيع عليه والموافقة القسرية على شروطه:

"أولاً: أعلم بأني أجير معرضاً إلى القانون العسكري وأكون تحت أمر قومندان الجيش التي أتعين لها، وأيضاً أكون تحت أمره بما يختص بالتربية وغير ذلك من تاريخ استخدامي.

ثانياً: أتعهد بأني أذهب إلى أي مكان يأمروني به رسمياً وأتعهد أيضاً بأني أخدم مدة ستة أشهر من هذا اليوم وأعرف بأني لو أريد الاستغناء من وظيفتي أي وقت كان بعد نهاية هذه المدة يلزمني أن أخابر الضابط الذي أنا تحت أمره قبل الوقت بشهر.

ثالثاً: أعترف بأني معرض إلى العزل أي وقت كان، وهذا بسبب سوء الأخلاق والأمراض والاستغناء عن خدماتي"[١٨١].

لقد كانت ولادة الطبقة العاملة العراقية ولادة عسيرة وقاسية مما انعكس في بنية وطبيعة هذه الطبقة التي تشكلت من الفلاحين المهاجرين إلى المدينة من ظلم وقهر الإقطاعي ومن الحرفيين الذين عجزوا عن الاستمرار في أعمالهم، وأصحاب الورش الذين أعلنوا إفلاسهم أو كانوا من العاطلين عن العمل وعاشوا فترات طويلة في المدينة دون أن يجدوا عملاً لهم. فدراسة هذه الفترة، على قلة المعلومات المتوفرة عنها، تشير، بصدد بدايات نمو وتطور الفئات العمالية العراقية الجديدة، إلى الملاحظات العامة التالية:

---

١٨١ نفس الصدر السابق. ص ٤٤/٤٥.

– لم تكن ظاهرة العمل الأجير في العراق جديدة، بل وجدت في فترات وعهود مختلفة، إذ استخدم هؤلاء العمال في الإنتاج السلعي الصغير وفي التداول أيضاً واقتصر في الغالب الأعم على المدن وعلى الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة للمجتمع باعتبارها جزءا من مسؤولياتها في المجتمعات الشرقية. ولم يكن نمو عدد العمال في الفترة الواقعة بين منتصف القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى في العراق عاليا بل كان ضعيفاً للغاية، رغم تسارعه النسبي في مطلع القرن العشرين وفي فترة الحرب العالمية الأولى بسبب الحاجة إلى تشغيل العمال في الموانئ وفي النقل وفي غيرها من المجالات التي مسَّت بشكل مباشر نشاط القوات المسلحة البريطانية أو العثمانية في العراق. وكان العائق الأساسي وراء هذا النمو البطيء يكمن في طبيعة بنية وسياسات وموقف الدولة العثمانية الإقطاعية المناهضة للتصنيع أساساً، وفي سياسات وموقف الشركات الرأسمالية الأجنبية التي كانت تريد الاحتفاظ بالعراق كسوق لتصريف سلعها المصنعة، إضافة إلى استنزاف الإقطاعيين والتجار المحليين والشركات الرأسمالية الأجنبية للفائض الاقتصادي المحدود المنتج في العراق وحرمان البلاد من إعادة توظيف جزء منه في الاقتصاد المحلي، وبالتالي، توفير فرص عمل جديدة للقوى العاملة الجديدة. ولا شك في أن خزينة الدولة العثمانية المركزية في استانبول كانت تستنزف جزءا كبيراً من الريع العقاري المنتج في العراق وتحرم البلاد منه، علماً بأن تلك الموارد كانت تستخدم للأغراض العسكرية وأجهزة الإدارة العثمانية والسلطان، أي لم تكن تخدم مصالح الشعب التركي في المركز.

– كانت بدايات نشوء الفئة العمالية في مجالات الإنتاج الحرفي أو السلعي الصغير في الدكاكين والبيوت أو الورش الصغيرة أو في مشاريع البناء الخاصة والحكومية وإقامة الجسور والطرق من جهة، وفي ظل النشاط الرأسمالي الأجنبي في قطاع التبادل والتوزيع (التداول) من جهة أخرى.

– اقتصرت بدايات نمو وتطور الطبقة العاملة العراقية على مواقع اقتصادية قليلة وتركزت في بعض المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل، في حين بقيت بقية المدن

مقتصرة على المنتجين الحرفيين وعلى عدد ضئيل من الصناع المستخدمين لديهم والعاملين في مشاريع البناء والتعمير.

– كان نمو الطبقة العاملة العراقية في مراكز صناعية ضعيفة، على قلتها، قد سبق نشوء وتطور البرجوازية الصناعية المحلية، ألا إذا اعتبرنا بعض منشآت الإنتاج السلعي الصغير التابعة للبرجوازية الحرفية الصغيرة كانت بدايات تكون البرجوازية الصناعية العراقية، رغم أن البرجوازية الصناعية العراقية قد نمت فيما بعد في مواقع أخرى. والنمو الأساسي للطبقة العاملة الحديثة نشأ في مراكز النشاط الرأسمالي الأجنبي.

– كان الفلاحون النازحون من الريف يشكلون المصدر الأساسي والمعين الذي لم ينضب لنمو الطبقة العاملة في العراق في الفترة موضوع البحث.

– كانت حياة العمال المعيشية وظروف العمل سيئة للغاية وجائرة وأجورهم منخفضة جدا وأدنى بكثير من أجور العمال في بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية. فالإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن معدل الأجر اليومي للعامل العراقي في معامل النسيج لم يتجاوز حينذاك ٧ قروش، وفي الدباغة ١١,٥ قرش، في حين بلغ في تركيا،٤٨ قرشا و١٣,٦ قرشا على التوالي[١٨٢]. وكان معدل الأجر اليومي للعامل عموما في العراق يتراوح بين ٢–٥ قروش فقط[١٨٣].

يشير السيد كاتلوف، واعتماداً على عدد من المصادر التي بحثت في تلك الفترة، إلى هذا الموضوع، قائلاً:

".. واتسع استخدام الأطفال والنساء في المؤسسات الصناعية حيث كانوا يستلمون أجورا أقل بكثير مما يحصل عليه البالغون. إذ كانت النسوة اللواتي يعملن على جمع الصمغ العربي، وأعمال الصوف، يحصلن على أجر أقل بمرتين أو ثلاث مرات مما يحصل عليه العمال من الرجال... وفي أعمال تعبئة التمور وتهيئتها وإعدادها للتصدير إلى الخارج،

---

١٨٢ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣.

١٨٣ المصدر السابق نفسه.

كن معظم العمال من النسوة اللواتي يقدمن إلى البصرة مع أطفالهن، وكن يعشن في أكواخ من القصب والحصران، وتستلم الواحدة منهن في أحسن الأحوال ٢،٥ قرشا يوميا. لقد كان العمال المكدسون في أقبية السكن التي أعدت لهم، يتناولون غذاءهم مما جلبوه من بيوتهم من الطعام، إضافة إلى التمور التالفة (الحشف)التي يتصدق بها عليهم أرباب العمل..."[١٨٤]. وكانت ظروف العمل هذه من بين أهم الأسباب المباشرة في إصابة أعداد كبيرة من أهالي البصرة بالكوليرا والطاعون والحصبة وأمراض العيون والسل الرئوي[١٨٥].

لم تبرز خلال الفترة موضوع البحث نشاطات سياسية واقتصادية ملموسة للطبقة العاملة، كما لم تسجل هذه الفترة إضرابات أو مطالبات عمالية محددة[١٨٦]. إلا أن النمو المتزايد في عدد العاملين وتعدد مجالات النشاط الاقتصادي وازدياد مراكز تجمع العمال وتفاقم شدة الاستغلال الأجنبي والاحتكاك بعمال البواخر الراسية في ميناء البصرة أوجد أرضية صالحة وشروط موضوعية لممارسة نشاط سياسي ومهني وفكري لاحق في أوساط العمال العراقيين وخاصة في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وبدأت هذه العملية في صفوف المثقفين والمتعلمين منهم على نحو خاص. يقول الدكتور كمال أحمد مظهر في هذا الصدد ما يلي: "وعلى ما يبدو من الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة وقع تحرك معادٍ للإنكليز في الميناء عام ١٩١٦، فقد اتخذت السلطات في البصرة بعض الإجراءات "ضد ملاحي السفن الذين قاموا بأعمال غير ودية تجاه السفن المستخدمة من قبل الإنكليز". وفي أواخر كانون الأول سنة ١٩١٧ ترك ٤٦٣ من العمال في منطقة العمارة أعمالهم، فقامت سلطات الاحتلال بفتح النار عليهم، فجرح عدد منهم وألقي القبض على ٣٩ آخرين أودعوا سجن المدينة. ..."[١٨٧].

---

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٥٣/٥٤.

١٨٥ نفس المصدر. ص ٥٤.

١٨٦ أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٥٠/٥١.

١٨٧ عيساوي، شارل. التاريخ الاقتصدي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٧٨.

وتعكس التقارير الخاصة بتلك الفترة إلى أن حياة وعمل الحرفيين كانت قاسية وصعبة للغاية وفيها الكثير من مظاهر الجور والبؤس والحرمان، رغم وجود بعض التمايز بين هذه الحرفة أو تلك بسبب التمايز في الدخول ومستوى المعيشة. ولكن الغالبية العظمى من العاملين كانوا يعانون من جور الحكام وابتزازهم، حيث كانت تفرض عدة أنواع من الضرائب المرتفعة التي ترهق كاهلهم والتي كانت تصل في بعض الحرف إلى أكثر من ٢٠٪ من تكاليف الإنتاج، إضافة إلى الإتاوات التي كان الضابطون وعصابات السرقة والنهب وعصابات الحماية الابتزازية يفرضونها على هؤلاء الحرفيين[١٨٨]. وكانت حياة الصناع والمتدربين بائسة للغاية والتي يمكن متابعتها مع حياة العمال بشكل عام. وخلال الفترات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين اشتدت المزاحمة بوجه أصحاب الحرف المختلفة في ولايات العراق الثلاث وعجزوا عن تصريف سلعهم واضطروا إلى إغلاق محلات عملهم وورشاتهم الصغيرة والتحول أما إلى صناع لدى آخرين أو الانتقال إلى مجالات عمل أخرى والوقوع في أحضان البطالة. كتب أداموف بهذا الصدد ما يلي: "دمّرت المصنوعات الأوروبية الرخيصة صناعة المنسوجات المحلية تدريجيا، التي أصبحت تعاني تدهورا كثيرا بالفعل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى صباغة المنسوجات البيضاء المستوردة التي كانت تمارس حتى عهد قريب أصبحت الآن في عداد الذكريات، لأنها لم تعد تدر ربحاً، وكذلك الذي تحققه المنسوجات المطبوعة المجلوبة إلى السوق"[١٨٩].

وكان الحرفيون الذين يعانون من أوضاع صعبة لا يتقاعسون عن استغلال الأولاد المتدربين أو الصناع العاملين لديهم أو النساء اللاتي يعملن في البيوت لقاء أجور على القطعة، إذ كانت الأجور المدفوعة واطئة جدا وساعات العمل طويلة حقا، تتجاوز قدرات الإنسان الفعلية وتقلص من عمره.

---

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧٨

١٨٩ نفس المصدر. ص ٥٧٨.

وعلى صعيد الوضع العمالي فقد أتسم خلال الفترة موضوع البحث بجملة من الظواهر السلبية المميزة التي نشأت عن مجمل الوضع في هذه الولايات وفي الدولة العثمانية بآسرها. ويمكن تلخيص أبرز تلك الظواهر بما يلي:

* كانت الغالبية العظمى من العمال من غير الماهرين الذين اكتسبوا بعض مهاراتهم عبر العمل، وهي حالة عامة في جميع ولايات الدولة العثمانية حينذاك، إذ لم يكن التعليم المهني قد أنتشر فيها. وكانت هناك قلة قليلة من الذين تسنى لهم التدريب في مدرسة الصنائع وهم لا يتجاوزون المئات حينذاك وموزعين على العديد من الحرف. ومع ذلك فإن هذا الواقع الذي لم يساعد على تطوير وتحسين مستوى الإنتاج الصناعي اليدوي، فإنه لم يعن في الوقت نفسه بأن الإنتاج كان رديئا بالقياس إلى المنتجات اليدوية الأخرى في المنطقة. فحسب تقديرات المبعوثين الأجانب فإن صناعة النسيج في العراق كانت متقدمة وكان في مقدورها تغطية الحاجة المحلية ومنافسة السلع الأجنبية لو لم تكن مثقلة بالضرائب ولو سمح لها بالتطور. وجاء في تقرير فرنسي بصدد هذا الموضوع ما يلي: "... هناك القليل من البلدان التي تصنع فيها المنسوجات الحريرية والصوفية وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى بأسعار منخفضة كما هي الحال في أراضي بغداد، وسوف ترون سعادتكم من فحص أسعار العينات التي أرسلتها هذه القنصلية إلى وزير التجارة أنه لولا الأسعار الجزافية والضرائب العديدة التي تخضع لها الصناعة في هذه الأنحاء من عربستان، لكان من المستحيل الدخول في منافسة معها "[١٩٠].

ومع ذلك فإن قول الحق هذا لا ينفي حقيقة المستوى الواطئ لإنتاجية العمل في العراق حينذاك وانعكاس ذلك على التكاليف والمرتبط أساسا بتخلف وسائل الإنتاج وضعف المهارات المستخدمة في صناعة النسيج أو في غيرها من الصناعات الحرفية اليدوية. والأمر الذي كان يجعل من أسعار هذه السلع واطئا جدا لولا الضرائب والإتاوات العديدة والعالية

---

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧٤.

التي كانت مفروضة عليها، هو الأجور الواطئة جدا التي كانت تدفع للعمال والتي كانت مصحوبة بساعات عمل طويلة.

* وكانت الغالبية العظمى من العمال المشتغلين في مختلف الحرف الصناعية أو المهن الأخرى منحدرة من أصل فلاحي–بدوي، ممن فقدوا الأرض الزراعية أو هربوا من ظلم الشيوخ الإقطاعيين وجورهم وتوجهوا مع أو بدون أفراد عوائلهم إلى المدينة تفتيشا عن عمل ومصدر عيش جديد. وأن القسم الأكبر من هؤلاء العمال لم يقطع صلته بالريف، بل كانت الحماية التي يمكن أن تقيه من غيلة الزمن. وتركت هذه الحقيقة طابعها المميز على سلوك الغالبية العظمى من عمال ذلك الزمان وفي مختلف الحرف والمهن الصناعية والخدمية. والقلة القليلة التي كانت قد قطعت الكثير من علاقاتها بالريف، وليس بالضرورة التقاليد الريفية، وتغلبت على بعض تقاليد أصلها الريفي، هي المجموعة التي كانت تعمل في الموانئ على البواخر التي كانت تمخر عباب البحر بين البصرة والدول الأخرى الواقعة على البحر، بسبب احتكاكهم بعمال من دول أخرى أو زياراتهم لدول أخرى أكسبتهم خصائص جديدة نسبياً.

* وكانت أجور العمال، بما فيها أجور العمال المهرة، واطئة للغاية ولا تتناسب مع ساعات العمل الطويلة التي يشتغلون فيها والجهود التي يبذلونها في الإنتاج والقيم التي يخلقونها. وهي لم تكن بالنسبة إلى الغالية العظمى من المهن تكفي لتغطية حاجات العامل وأفراد عائلته وتجديد قوة عمله اليومية بصورة عقلانية تسمح له باستعادة قدرته وحيويته على العمل. وكان هذا الواقع قد ترك آثارها السلبية المباشرة على تردي صحته ونقص في مناعته وتعرضه السريع لمختلف الأمراض وانخفاض درجة تركيزه وارتفاع حوادث العمل وتدهور معدل عمر العامل. والتقارير المتوفرة عن الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تتحدث عن ذلك بشكل واضح. في أدناه لوحة تشير إلى مستويات الأجور في عدد مهم من الحرف والمهن في بغداد، وهي مقاربة أو حتى أعلى من معدلات الأجور في كل من الموصل والبصرة أو في بعض السناجق والمدن الصغيرة.

الأجور أو الكسب اليومي في بغداد (*)

السنة	١٨٥٥	١٨٧٠	١٩٠٨	١٩١١
خباز	١٠,٧ – ١٣,٥	٦,٧٥ – ١١,٢٥	٧,٥ – ١٠,٠	٨ – ١٢
نجار	غ. م.	٥ – ٨	٢٠ – ٤٠	٣٠ – ٦٠
صبي نجار	٢,٧	٢ – ٣	٥ – ٧	٥ – ٨
نحاس	٧	١١,٢٥ – ٢٢,٥	١٥	١٥ – ٢٠
إسكافي	١٦	٦,٧٥ – ١٥,٧٥	١٥ – ٢٠	١٥ – ٢٠
سمكري	٨,٠ – ١٠,٧	٦,٧٥ – ٢٢,٥	١٥ – ٢٠	٢٠ – ٣٠
فلاح	غ. م.	٤,٥ – ١١,٢٥	٨ – ٩	٨ – ١١
معلم بناء	١٠	غ. م.	١٨ – ٤٠	٣٠ – ٦٠
طباخ (**)	غ. م.	غ. م.	٨ – ١٦	١٤,٥ – ٣٠,٠
خادم منزل(**)	غ. م.	غ. م.	٦ – ٨	١٢,٠ – ١٤,٥
ممرض (**)	غ. م.	غ. م.	٤,٠ – ٦,٥	٥,٥ – ١٣,٥

(*) المصدر: شارل عيساوي، التطور الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠–١٩١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ١٩٩٠، ص٨٧. (**) الوحدة النقدية = بنس ونسوره العشرية، غ. م. = غير متاح. (**) الأجر الشهري مقسوما على ٣٠

وعند مقارنة هذه الأجور الواطئة للعمال العراقيين مع أجور زملائهم العمال في بعض الولايات العثمانية الأخرى يتعرف الإنسان بشكل أفضل عن مدى التخلف الذي كانت عليه أجور العمال العراقيين وبالنسبة إلى ذات الحرف أو المهن. فالأرقام التي يوردها عيساوي تشير إلى ما يلي:[١٩١]

– كان متوسط أجر العامل في صناعة النسيج في تركيا ٨,٤ قروش في اليوم في مقابل ٧ قروش في اليوم للعامل العراقي.

---

١٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧٤.

– وكان أجر عامل الجلود في تركيا,٦١٣ قروش يوميا في حين بلغ أجر العامل الإسكافي العراقي ١١,٥ قروش في اليوم.

– وكانت أجور النسوة أقل من ذلك بكثير، سواء أكان ذلك في تركيا أم العراق وبعدة أضعاف، وكان الفارق في العراق أكبر بكثير.

– كما كانت الأجور المدفوعة للأطفال واطئة جدا في البلدين، ولكن الأجور في العراق كانت أوطأ مما كانت عليه في تركيا.

وفي مقابل هذه الأجور الواطئة كانت ساعات العمل اليومية طويلة جدا تصل أحيانا إلى أربع عشر ساعة أو تزيد. كتب أداموف بهذا الصدد قائلاً: وحتى إذا كان عامل المدينة على درجة عالية من المهارة، فهو يعمل عادة من عشر ساعات إلى أحد عشر ساعة يوميا، وأحيانا أكثر من ذلك بكثير. وعلى سبيل المثال، يبدأ أحد عمال تجليد الكتب عمله في السابعة صباحا في الشتاء، وبعد الغداء، لا يغادر محله إلا في الساعة السابعة أو الثامنة مساءً "[١٩٢]. وقد تسببت أجور العمال الواطئة وظروف العمل والتغذية السيئة إلى انتشار الأمراض في صفوف العمال في مجالات عديدة، ومنها تعبئة التمور في البصرة. يصف عيساوي، استنادا إلى أداموف حالة العمال التعسة والجائرة هذه بالسطور التالية: "وكانت أوضاع العمال المأجورين للعمل في البناء في الطرق والجسور صعبة على وجه الخصوص، ويعطينا أداموف صورة مفجعة للبؤس وغياب الحقوق والظلم الذي كان يعانيه أولئك العمال عند وصفه لتعبئة التمور للتصدير. فقد عاش العمال، الذين كانوا معظمهم من النساء اللواتي جئن إلى البصرة مع أطفالهن، في أكواخ من البوص والحصير، وفي أحسن الأحوال كانت أجورهم قرشين ونصفا يوميا. وكان على أولئك التعساء أن يحضروا طعامهم معهم وأن يأكلوا التمر التالف"[١٩٣]. ويستكمل أداموف الصورة بقوله: "وفي تلك الظروف لا

---

١٩٢ يساوي، شارل. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب. مصدر سابق. ص ٥٧٨.

١٩٣ نفس المصدر. ص ٥٨١.

يدهشنا أن معظم الأوبئة كالكوليرا والطاعون والجدري، وخاصة أمراض العيون، التي يعاني منها نحو نصف السكان، تنتشر خلال موسم التعبئة"[١٩٤].

* لم تكن للعمال أية حقوق أو ضمانات تقيهم من جور واستغلال أرباب العمل أو تحميهم من مخاطر العمل وأمراض المهنة أو تساعدهم في حالات المرض والشيخوخة. وقد شمل هذا الواقع جميع العمال الأجراء في القطاعات المهنية المحلية أو الذين استخدمتهم شركات النقل والتجارة الأجنبية. فكان رب العمل هو الذي يحدد ساعات العمل اليومية ومقدار الأجر والاستقطاعات التي يفرضها على العمال لهذا السبب أو ذاك، أو طردهم من العمل لأي سبب كان. ولم تكن هناك قوانين تحمي هؤلاء العمال وتساعدهم على الاحتجاج بسبب ظروف العمل السيئة أو مخاطر العمل. كما أن الوعي السياسي والاجتماعي للعمال لم يكن قد بلغ المستوى الذي يساعدهم على تشكيل نقابات أو جمعيات للعمال تدافع عن مصالحهم.

وتركز العدد الأكبر من العمال العراقيين في كل من بغداد والبصرة والموصل في حين كانت المدن الأخرى تضم أعدادا متناثرة من العمال في مهن مختلفة كالحدادة والخياطة والنجارة أو السمكرة والبناء. وفي البصرة كانت هناك تجمعات كبيرة للعمال وخاصة في الميناء وفي عمليات تعبئة التمور الموسمية. وكانت مجالات العمل الأجير حينذاك غير واسعة ومحدودة بسبب ضيق الأسواق المحلية التي كانت لتوها قد بدأت بالتكون التدريجي البطيء. وكانت أبرز مجالات العمل هي الغزل والنسيج والصباغة والنجارة والحدادة والسمكرة وصناعة الأحذية والخياطة وسروج الحيوانات والصياغة صناعة الأواني الفخارية وأعمال البناء والنقل والموانئ والبواخر والمراكب والنقل النهري والمخابز وتعبئة التمور واستخراج وتكرير النفط، إضافة إلى الإنتاج الحربي التابع للدولة. وليست هناك إحصائيات عن عدد العمال بشكل عام أو في كل من هذه المهن. ويشير الأستاذ عيساوي إلى أن عدد

---

١٩٤ نفس الصدر. ص ٥٨١.

العمال المأجورين في العراق لم يتجاوز، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بضع عشرات الآلاف، بمن فيهم العمال الموسميون.[١٩٥]

٥– فئة التجار

ساهم الولوج الواسع نسبيا للشركات التجارية الرأسمالية في اقتصاد العراق في تنمية فئة صغيرة من التجار المحليين وفي توسيع نشاطهم الاقتصادي وشدّهم إلى قطاع التجارة الخارجية والرأسمال الأجنبي ومصالح الشركات الأجنبية. وكانت غالبية تجار الجملة والاستيراد تنتمي إلى الفئات المتنفذة والغنية ومن أشراف المدن الميسورين ومن ذوي العلاقة المباشرة بأجهزة الحكم. كما أن مجموعة منهم كانت قد نمّت إمكانياتها التجارية بفعل علاقاتها الدينية بالأوساط التجارية الأجنبية وعبر الإرساليات التبشيرية، وخاصة مجموعة من التجار العراقيين من اليهود والمسيحيين التي ساهمت في الهيمنة المباشرة على النشاط التجاري في عدد من المدن العراقية الرئيسية، وخاصة في مدن بغداد والموصل والبصرة. وكانت لهذه الظاهرة أسبابها ونتائجها الاجتماعية الملموسة، سواء أكان ذلك في فترة الاحتلال العثماني للعراق أم في فترة الاحتلال الإنجليزي للبلاد.

وكان التجار الأغنياء يتعاملون في عمليات التمويل المالي أو التسليف الربوي– لصغار ومتوسطي الفلاحين وصغار المنتجين في المدينة بصورة عينية أو نقدية أيضاً ويفرضون نسب فوائد عالية ومجحفة على المقترضين منهم. وكانت تلك القروض تربط بشروط مثل شراء المحصول من قبل التجار على الأخضر في الزراعة، أو شراء السلع المصنعة قبل إنتاجها وبأسعار منخفضة. وكانت الفئة التجارية تمارس عمليات استغلال ونهب متواصلة ضد كادحي الأرياف والمدن في آن واحد، وكونت لها علاقات اقتصادية وتشابك مصلحي مع الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية أو المستحوذين عليها. وتسنى لعدد كبير من

---

١٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٥٨١.

هؤلاء السيطرة على مساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، بسبب عجز الفلاحين عن تسديد القروض أو الديون التي بذمتهم والفوائد المترتبة عليهم.

وإلى جانب هذه الفئة التجارية الصغيرة وجدت مجموعتان تعملان في قطاع التبادل التجاري الداخلي، وهما:

١. مجموعة من اصحاب الحوانيت التي تتاجر بالمفرد وتتعامل بالسلع المحلية والمستوردة، وهي تنتمي عمليا إلى فئة البرجوازية الصغيرة من حيث طبيعة النشاط ومستوى الدخل والمعيشة وطريقة التفكير وأسلوب الحياة والتطلعات المستقبلية.

٢. ومجموعة الباعة الجوالة التي كانت تعتبر من فئة أشباه البروليتاريا الكادحة والمتخلفة جدا التي كان أفرادها يجوبون الشوارع والأزقة في المدن والأرياف في جميع أرجاء العراق بقصد بيع السلع التي يتعاملون بها وضمان دخل متواضع يسد رمقهم ورمق أفراد عوائلهم. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء تنحدر من أصل فلاحي، أي من أولئك النازحين من الريف أو من كادحي اليهود في العراق حينذاك. وكان هؤلاء الباعة يتعرضون لاستغلال شديد من جانب تجار الجملة والممولين. ولم تكن القوة الشرائية للسكان عالية، وبالتالي لم تكن مبيعاتهم كثيرة، كما كانت ارباحهم واطئة.

٧– فئة العاملين في أجهزة الدولة

عمدت السلطات العثمانية إلى تعيين الموظفين الأتراك في مراكز المسؤولية الأساسية في الأيالات العراقية، سواء أكان ذلك بالنسبة للإدارات المحلية والأجهزة الضريبية أم بالنسبة للقوات المسلحة. كما كانت هذه السلطات تستخدم موظفين عراقيين من أبناء الأسر الغنية والوجهاء الذين أكملوا دراستهم العالية في المعاهد التركية. وبالرغم من التشابك المصلحي بين تلك العوائل الميسورة والحكام الأتراك، كانت هناك مشكلات وتناقضات تسود العلاقات في ما بينهم، إضافة إلى إنزعاج تلك العوائل من عدم المساواة التي كانت تحس بها وتعيشها يومياً إزاء الموظفين من أبناء البلاد.

ورغم كل الفوارق التي كانت قائمة بين الموظفين الأتراك والعراقيين ثم بين هؤلاء وصغار الموظفين، فأن جهاز الحكم العثماني في الولايات العراقية تميز بخصائص رئيسة هي:

* الفجوة الواسعة التي كانت قائمة بين أجهزة الحكم والغالبية العظمى من السكان والكراهية القائمة بين الطرفين.
* استعداد أجهزة الدولة على خدمة مصالح الفئات الحاكمة بطاعة وجمود لا نظير لهما، باعتبارها ولي أمرها وصاحب نعمتها والممثل والمعبر عن مصالحها وعن استمرار وجودها في أجهزة الدولة.
* تخلف ورداءة الموظفين وسوء الإدارة وفقدان الشعور بالمسؤولية وتفشي الرشوة والمحسوبية والمنسوبية، وممارسة الإرهاب والاضطهاد ضد الشعب وخاصة ضد الكادحين منهم، عند جباية الضرائب أو عند القيام بالحملات "التأديبية" ضد هبّات وانتفاضات الفلاحين، أو قلة دعم جهود الناس المتضررين من الفيضانات المتكررة أو الأوبئة. وقد شددت هذه الحالة من كراهية الشعب لأجهزة الدولة والجندرمة منهم على نحو خاص[١٩٦].
* وكان يطلق على الموظفين والمتعلمين بـ "الأفندية" تمييزا لهم عن بقية أبناء الشعب، إذ أنهم كانوا يرتدون الزي الأوروبي المصحوب بالطربوش التركي، ويعرفون القراءة والكتابة ويعملون في دوائر الدولة. وقدم س. هـ. لونگريگ وصفاً طريفاً وواقعياً لهؤلاء الأفندية حين كتب يقول: "فقد توسعت فيه (في العراق– ك.ح) طبقة الموظفين الاعتياديين – الأفندية – الذين حلوا محل القدامى من الباشوات الجائرين وكأن الولايات وجدت من أجلهم. وكان أولئك الخدام العامون، الذين سلمت الوظائف الحكومية بإيديهم وحدهم، يقرأون ويكتبون من دون أن يتعلموا أشياء أخرى،

---

١٩٦ الوردي، علي. المصدر السابق. ص ٨٧.

راجع أيضاً: العمري، محمد طاهر. مقدرات العراق السياسية. بغداد. ١٩٢٥. ج ١. ص ١٣١–١٣٤.

ويتصفون بالرجعية لكنهم متأدبون بالآداب الاجتماعية المقبولة ومتزيين بمجموعة مضحكة من الملابس الأوروبية، وكانوا حريصين دقيقين ولكنهم يغرقون في المجاملات بالكتب الرسمية، وبعيدين كل البعد عن روحية الخدمة العامة. أضف إلى ذلك أنهم كانوا لا يقيسون الناس بمقاييس الطبقة التي ينتمون إليها، ويحتقرون القبيلة والفلاح، ويصرون على التكلم بالتركية بين العرب. وأخيرا فقد كان الفساد متفشيا بينهم جميعا تقريبا والرشوة مستفحلة بين ظهرانيهم"[١٩٧].

* كما كانت المحاكم ترهق كاهل الناس بأحكامها القاسية وغير العادلة والتي أطلق عليها "محاكم قره قوش" السيئة الصيت.

ويستطيع الإنسان أن يميز عموما بين مجموعتين من الموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة في ولايات العراق المختلفة.

– المجموعة الأولى: وكانت تضم كبار الموظفين الأتراك من أبناء العوائل الميسورة والحاكمة التركية، وخاصة من أبناء الإقطاعيين ورجال الدين وضباط الجيش، كما كانت تضم الموظفين العراقيين المنحدرين من العائلات الغنية والأشراف أو السادة من العوائل الدينية السنية. وتميزت هذه المجموعة بالأرستقراطية واستخدام مراكزها الوظيفية لصالح عوائلها الغنية والاغتناء العائلي وتحسين مراكزها الاجتماعية والسياسية وإيراداتها السنوية، وإهمال تام لمصالح السكان الأساسية. إلا أن الموظفين العراقيين، رغم تلك المراكز التي كانوا يحتلونها في جهاز الدولة وفي إطار الحياة العامة، فأنهم كانوا يعاملون على أنهم "رعايا" من الدرجة الثانية ويأتون في المرتبة بعد الموظفين الأتراك. ومن هذا الواقع، ورغم قيام تحالف سياسي ومصلحي بين مجموعة الموظفين الأتراك والعراقيين المستند إلى تحالف الفئات الحاكمة التركية والعراقية، فإن عددا متزايدا من الموظفين العراقيين وجدوا في السياسة التركية وفي العنصرية والتعصب التركيين المناهضين للقوميات والأقليات القومية الأخرى وفي التمييز ضد العرب والكرد أو العراقيين عموماً، سببا في كره الهيمنة العثمانية

---

١٩٧ لونگريگ، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٣٨.

والسعي للتخلص منها والعمل من أجل بناء تحالفات جديدة مضادة، أي تحالفات مع البرجوازية التجارية الأجنبية، سواء الإنجليزية أو الفرنسية بشكل خاص، ممثلة بشركاتها التجارية وممثلياتها الدبلوماسية في أهم المدن العراقية. ويمكن الادعاء بأن عددا غير قليل من هؤلاء الموظفين العراقيين كانت تحركهم المشاعر القومية العامة والحس الوطني الذي تشابك بالمصالح الاقتصادية المباشرة للبرجوازية التجارية العراقية النامية حديثا.

– المجموعة الثانية: كانت تضم إليها متوسطو وصغار الموظفين وأفراد الجندرمة العثمانية. وكانت هذه المجموعة في تضخم مستمر. وكانت غالبية الموظفين من المتعلمين من أبناء الفئات المتوسطة، في حين كانت غالبية قيادات الجندرمة من الأتراك، في حين كان أفرادها من أبناء فئة أشباه البروليتاريا من الأميين وممن أثبتوا "جدارة" في نشاط العصابات وأعمال الشقاوة، سواء أكانوا من الأتراك أم من أنباء العراق.

لقد وجدت أعداد كبيرة من أبناء هذه المجموعة من الموظفين ممن كانوا يكرهون الحكم العثماني ويعملون على التخلص منه. الا إنهم كانوا يؤدون وظيفتهم في إطار ذلك الجهاز ويتميزون بذات الخصائص التي تميز بها جهاز الدولة التركي، وكانوا متعالين على العامة الكادحة من الناس. ومع ذلك فقد كان من بينهم من رفع صوت النضال ضد الحكم التركي وسعى إلى تثقيف الناس بالعداء لذلك الحكم باعتبارهم من الفئة الأكثر تنورا والأكثر احتكاكاً بالنشاط السياسي والأكثر تعرضا للاضطهاد السياسي أيضاً.

ومع وجود فجوة كبيرة بين رواتب الشرائح المختلفة للموظفين، وخاصة من ذوي المراتب العليا والمراتب الدنيا، فأن جلهم كان لا يعتمد على تلك الرواتب في تدبير شؤون حياته ومعيشته، بل كانت الرشوات والعطاءات والهدايا التي تصلهم أو التي ينتزعونها عنوة من السكان وبأساليب مختلفة تشكل الأساس في تكوين مدخولاتهم السنوية[١٩٨]. إلا أن

---

١٩٨ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٨٧/٨٨.
جاء في هذا الصدد ونقلا عن كتاب السيد محمد طاهر العمري الموسوم "مقدرات السياسة العراقية لوحة معبرة عن أحوال أجهزة الشرطة والإدارة الحكومية حينذاك حيث كتب يقول: "إن الكثير من

الرشوة والإتاوة وسرقة المال العام والفساد بشكل عام لم تقتصر على صغار الموظفين من ذوي الرواتب الواطئة جدا فحسب، بل شملت كبار موظفي الدولة بشكل خاص، ابتداءً من الولاة ومرورا بكبار موظفي الولايات. وكان السلاطين وحاشياتهم والولاة يتميزون بالصلافة والمجاهرة في النهب والسلب ويقدمون نموذجاً سيئاً لبقية موظفي الدولة وأفراد المجتمع في كسبهم غير المشروع،.

وكانت حياة الجندرمة وصغار الموظفين مزرية وبائسة إلى حد لا يطاق، حتى يمكن وضع كثرة منهم ضمن فئة أشباه البروليتاريا المسحوقة والتي كانت تجهد نفسها وتذل كرامتها في سبيل الحصول على "البغشيش" أو "الواشر" التافه لتغطية احتياجاتها المعاشية الأساسية. وكانت الدولة والسلطان على علم بذلك وهم أكبر الحرامية. وقد انتشرت في العراق المقولة التي تنسجم مع طبيعة الدولة وأجهزتها حينذاك "حاميها حراميها".

الموظفين العسكريين والمدنيين اتخذوا حالة الحرب (المقصود هنا الحرب العالمية الأولى، ك.ح.) وسيلة لاستدرار المنافع بشتى أشكالها، وقد ظهر من بينهم من اختلس وملأ جيوبه بالرشوات والهدايا عن طريق الاستيلاء على الأموال والحيوانات وتحت عنوان "التكاليف الحربية"، وفيهم من ارتشى عن طريق معاملات التجنيد حيث يؤجل من يشاء بأنواع الحيل بينما هو يسوق الفقير إلى ميدان القتال، وكان ضباط التجنيد والأطباء يأخذون الرشوات لقاء معاملة كاذبة أو كشف طبي مزيف. وقد سمعت من رجل موثوق أن أحد موظفي التجنيد يدل شخصا هاربا من الخدمة العسكرية بشخص أخر برئ وقد اعدم هذا رميا بالرصاص عوضا عن ذلك الشخص الهارب وهو يستغيث فلا يغاث. ولا تسال عن موظفي الشرطة والدرك وعن اختلاساتهم من القرويين المساكين والكثير من أهل المدن إذ هم كانوا يحلبونهم حلب البقرة فلا يقضون حاجة لأحد إلا بعد أن يرتشوا منه بكل ما يمكن. ولا يدخل شرطي أو دركي في قرية إلا وملأ جيوبه من الدراهم، وهو يعلم أنه غير مسؤول عن سوء تصرفه لأن رئيسه يفعل أكثر منه. وقد اشترك الكثير من الموظفين العسكريين والمدنيين مع بعض التجار فاحتكروا المواد الغذائية وغيرها وجنوا الأرباح الطائلة وصار الفقراء العوبة بأيديهم". ص ٨٨.

خامساً: الحالة الاجتماعية

مع أن الكثير من الباحثين يشيرون إلى أن بداية النهضة الحديثة في بلاد ما بين النهرين أو عراق اليوم كانت قد بدأت في فترة حكم داود باشا حيث برزت حينذاك بعض مظاهر أو أدخلت بعض منجزات التقنيات والحياة الأوروبية ومحاولة داود باشا تحديث الجيش وزيادة عدد البواخر للملاحة النهرية أو إقامته لمصنع الأسلحة الحديث ومصنع النسيج لإغراض الجيش، إضافة إلى نشاط الشركات التجارية الأجنبية، أو في إقامة التلغراف (١٨٥٧) ومراكز البريد (١٨٦١) فيما بعد، أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٩٩]، فإن الواقع الموضوعي لتلك الفترة يشير إلى أن حركة التغيير الواسعة نسبيا في واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت قد بدأت مع مجيء مدحت باشا واليا على بغداد وتبنيه لأفكار التجديد على نطاق الدولة العثمانية وارتباطه بقوى التجديد في تركيا، مركز الدولة العثمانية وإطلاعه على الحياة الأوروبية فعليا ومباشرته العملية في تطبيق تلك المجموعة من الإصلاحات التي ساعدت على البدء بتفتيت أجواء الانغلاق في حياة بغداد أساسا وولايات البصرة والموصل ثانيا ثم المدن والحياة العامة ثالثا وبصورة بطيئة جدا. وقد بدأت بسعيه لتطبيق قانون الأراضي وتوسيع الملاحة في نهري دجلة والفرات وفتحه الطرق والبدء بتبليط البعض منها وتخفيضه للضرائب أو إلغاء البعض الجائر جدا منها. وساهم كل ذلك وغيره في زيادة مساحات الأراضي المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الطلب الخارجي عليه وتطور التجارة الخارجية وتنامي نشاط الشركات التجارية الرأسمالية الأجنبية التي ارتبطت بفتح قناة السويس وتقليص المسافة بين البصرة وأوروبا. وازدادت نتيجة ذلك الاتصالات بين بغداد على نحو خاص والبلدان الأخرى ووصول بعض الجرائد والمجلات، مثل المقتطف والهلال في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى بعض الموظفين والأفندية والمثقفين في بغداد. وكانت بداية أولية مهمة لفك قيود الانغلاق الذي تميزت به الولايات الثلاث في العراق وبقية المدن التابعة لها والانفتاح التدريجي جدا نحو العالم الخارجي

---

١٩٩ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٢٣١–٢٦٥.

والحضارة الأوروبية. ومع ذلك فإن هذه الجوانب المشرقة لم تكن قد فرضت نفسها على الحياة العامة، كما إنها لم تكن من السعة بحيث يمكن تلمسها أو تلمس تأثيرها المباشر على حياة الناس. واستمرت مظاهر التخلف الأساسية تشكل السمات البارزة لحياة الناس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

كانت الحياة الاجتماعية والثقافية العامة في العراق في هذه الفترة فقيرة للغاية ومتخلفة في آن. ولم تكن هناك من مظاهر الحضارة والثقافة ما يمكن أن يشير إليه الإنسان سوى تلك الحوارات الفقهية والتفسيرية لأيات القرآن أو السنة أو نهج البلاغة بين مجتهدي المذهب الشيعي أو الحوارات بين المذاهب المختلفة في الإسلام، أو تلك الانشطارات المذهبية التي شهدتها عقود القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في إيران وانتقلت إلى العراق وخاصة في كربلاء والنجف، والتي تميزت بالفقر الفكري والسذاجة الشديدة والاعتماد على المنطق الشكلي والمستوى الواطئ لوعي الناس العام أولا، وتطور حركة الشعر والشعراء في العراق مرة أخرى بعد خمول طويل دام عدة قرون ثانيا. وقد لعب بعض الولاة الذين أبدوا اهتماما خاصا بالشعر، مثل داود باشا، دورا مهما في تنشيط هذه الحركة، رغم أن شعر هذه المرحلة لم يخرج عن إطار القديم التقليدي ولم يلعب دورا فعالا في حياة الناس وتركزت في موضوعات قديمة جرى اجترارها كثيرا أو تشطير ما يقوله بعض الولاة أو بعض الشعراء. وكانت حياة الناس العامة خاملة عموما وخالية من التنوع. وكانت الرياضة لا تمارس إلا من قلة قليلة من الناس ومقتصرة على ألعاب القوة (الزورخانة) المنقولة إلى العراق من إيران. ولم تكن مثل هذه الحياة الاجتماعية الفقيرة سوى نتاج طبيعي للواقع الاقتصادي ولطبيعة العلاقات الإنتاجية التي سادت المجتمع حينذاك، حيث كانت الغالبية العظمى من السكان ما تزال تعتمد على القبيلة أو العشيرة في حياتها اليومية وأن قوانين العشائر هي القوانين السائدة في المجتمع. ولم تتخلص حتى المدينة من فعل تلك القوانين عمليا. وشهدت هذه الفترة صراعا فعليا بين البداوة بكل مظاهر التعصب والقسوة والخشونة والفقر والحرمان والمعايير الأخلاقية التي كانت تميزها، وبين حياة المدينة التي لم تكن قادرة بعد على فرض قيمها الجديدة التي لم تتكرس حتى ذلك الحين في المجتمع، إذ أن المدينة كانت ما تزال

تحت رحمة وتأثير البادية والريف. وكثيرا ما تعرضت المدن القريبة من البادية ومن جبال كردستان إلى غزوات ونهب وسلب وقتل من قبل رجال القبائل التي كانت تعتبر مثل تلك الأعمال فخرا وعزة واغتناء للقبيلة ورجولة وشجاعة للقائمين بها. وكان الولاء في المجتمع العراقي حينذاك، سواء في البادية أم الريف، وإلى حدود غير قليلة في المدينة أيضاً، يعود إلى القبيلة أو العشيرة، أي إلى رابطة الدم، بالدرجة الأولى، وإلى المحلة أو منطقة السكن بالدرجة الثانية، وإلى الدين بالدرجة الثالثة[٢٠٠]. ولم يكن الوطن يحتل موقعا متميزا إلا من خلال القبيلة أو العشيرة والمحلة أو الدين.[٢٠١] وكان الموقف العام من الدولة أو الحكومة سلبيا وعدوانياً في الغالب الأعم بسبب السياسات التي كانت تميز السلاطين والولاة وأجهزة الحكم. إذ لم يرَ الناس عموما خير الحكومة أو دعمها لهم، بل كانوا يحصدون دوما مساوئ هؤلاء الحكام وسياساتهم وأجهزتهم التي كانت تتجلى في فرض وجباية الضرائب والحملات العسكرية والزركات المستمرة لهذا الغرض أو في انتشار العصابات وقطاع الطرق...الخ. وكانت الفيضانات والأوبئة والحروب والغزوات تأتي في أحيان كثيرة على ما تحقق من تقدم خلال الفترة بين فيضانين أو بين وبائين أو بين حربين مثلا. وانتشرت في الريف والمدينة، إضافة إلى البادية تلك القيم المعروفة التي تتميز بها العشائر مثل التبعية التامة للعشيرة والشيخ والدفاع عن كرامة وعزة العشيرة وشرفها وتجنب تلويث سمعتها أو الإساءة إليها أو إلحاق الأذى بها منه أو من الآخرين، إضافة إلى سيطرة قيم الثأر والشرف وغسل العار والدخالة والتسيار. وانتشرت بين القبائل الكردية هذه القيم أيضاً التي كانت قد تأثرت بقوة بأخلاقية دينية مختلطة نشأت وانتشرت في إيران في القرن الثالث الميلادي واقترنت باسم مؤسسها ماني (Manichaeismus)، التي تنسجم إلى حدود بعيدة مع القيم العشائرية وطبيعة وعادات وتقاليد وأعراف البادية والريف التي ما تزال تفعل فعلها حتى يومنا هذا في أوساط الفلاحين وأبناء العشائر في كردستان العراق. فرجل العشيرة إذا ما آمن بشيء ما أو

---

200 Chaliand, Gerard (hrsg.). Kurdistan und die Kurden. (In Zwei Baende). Band I. Beitrag von Vanly, Ismet Sherif. Kurdistan im Irak. Reihe Pogrom 105/106. Gesellschaft f[r bedrohte Voelker. Goettingen. 1984. S..480.

٢٠١ الوردي، علي. لمحات اجتماعية... . مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٨٢/٢٨٣.

أقتنع بصحته يصعب عليه التخلي عنه أو القبول بغيره، ويبدو مستعدا للتضحية بحياته في سبيل ذلك.[٢٠٢]

ولعب ورجال الدين، الذين كانوا من نتاج عصرهم، دورا كبيرا في تكريس الأفكار والمفاهيم الرجعية البالية والتصدي لكل ما هو جديد والمساهمة في نشر الطقوس المتخلفة والمضرة بحياة المجتمع باسم الدين، وممارسة التأثير المباشر على عقول الناس وعواطفهم. وشارك الكثير من رجال الدين الجهلة في نشر الخرافات والأوهام أو إصدار الفتاوى التي تخدم الحكام بالدرجة الأولى، سواء أكان ذلك في مركز الدولة العثمانية ومن شيخ الإسلام، أم في الولايات التابعة، أم من بعض رجال وعلماء الدين الشيعة، رغم أن علماء الدين الشيعة لم تكن لهم بالضرورة علاقات متينة بكل حكام العراق بل بالبعض منهم ممن كان يميل بهذا القدر أو ذاك إلى المذهب الشيعي أو يقاربه. وعمدت الغالبية العظمى من رجال الدين إلى استخدام الاستخارة للبت في استشارات الناس التي توجه لهم دون دراسة أو تمحيص للمشكلة المطروحة عليهم من قبل مقلديهم. وكانت أبحاث رجال الدين، كما تشير إلى ذلك كتاباتهم حينذاك أو الذين أرّخوا تلك الفترة أو كتبوا عنها، تدور حول قضايا لا تنفع الناس أو ترفع من مستواهم الثقافي أو تغني حياتهم الفكرية أو تؤثر إيجابيا على مستوى حياتهم المعيشي مثل الحلال والحرام والطهارة والنجاسة، أو السعي لإثبات حق أهل البيت بالخلافة والرد على فقهاء المذاهب السنية، والعكس صحيح أيضاً من جانب فقهاء المذاهب السنية. وخلال القرن السادس عشر وفي فترة حكم الصفويين كانت قد غزت العراق مجموعة من الطقوس والبدع الغريبة التي لم تكن معروفة في حياة الناس في العراق قبل ذاك. وسعى الحكام في ولاية بغداد إلى منع ممارسة هذه الطقوس في كربلاء والنجف والكاظمية بسبب موقفهم المذهبي منها واعتبارها مرفوضة دينيا. ألا أن بعض الحكام، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أباح ممارسة تلك الطقوس، كإقامة التعازي والمواكب

202 Chaliand, Gerard (hrsg.). Kurdistan und die Kurden. (In Zwei Baende). Band I. Beitrag von Vanly، Ismet Sherif. Kurdistan im Irak. Reihe Pogrom 105/106. Gesellschaft f[r bedrohte Voelker. Goettingen. 1984. S.47.

الحسينية واللطم على الصدور والضرب بسلاسل حديدية، وأحياناً مشدودة إلى نهاياتها سكاكين حادة، على الظهور، وثم التطبير (الشخصين)، أي الضرب بالسيوف والقامات على وسط الرؤوس الحليقة. وقد جاءت هذه الطقوس إلى العراق من مناطق الهند وأفغانستان وإيران والتي لا بد وأن يكون لها أصل في عبادات أو ديانات وتقاليد وطقوس تلك الشعوب. وقد أصبحت هذه الطقوس إحدى نقاط الصراع بين الدولة الفارسية، التي كانت تؤيدها، والدولة العثمانية، التي كانت ترفضها، وأثرت كثيرا على علاقات الناس وعلى موقف الشيعة من الدولة العثمانية.[٢٠٣] ويشير ساطع الحصري إلى دور رجال الدين الرجعي في الفترة التي أعقبت صدور التنظيمات في عام ١٨٣٩ وبالرغم منها فيقول: " إن عهد التنظيمات صار بداية عهد تقدم ونهوض في الدولة العثمانية، ليس من وجهة الشؤون الحكومية فحسب، بل من وجهة الأمور الأدبية والثقافية أيضاً. ومع هذا، ظل رجال الدين يتدخلون في شؤون الدولة ويعرقلون التقدم في مختلف الميادين. مثلا ظلوا يزعمون للناس بأن التصوير حرام بوجه عام، ويحولون بذلك دون طبع الكتب المصورة ولاسيما الكتب المدرسية المصورة"[٢٠٤].

وبسبب الاضطهاد الذي مارسه حكام العراق على مدى قرون كثيرة، سواء أكان ذلك في العهدين الأموي والعباسي أم في الفترة التي أعقبت غزو هولاكو لبغداد أو فترة الحكم العثماني، ضد الناس وممارسة التمييز ضد الأقليات الدينية أو ذوي المذاهب الأخرى الجديدة، وبسبب غياب الأمن والاستقرار واحتمالات الغدر وخوفا من المحاكم القرقوشية تفشت بين الناس ظاهرة الخوف من إبداء الرأي الصريح حول هذه المسألة أو تلك أو البوح بوجهة النظر التي يحملها هذا الإنسان أو ذاك إزاء هذه القضية أو تلك. ونشأت عن ظاهرة الخوف من الحكام على نحو خاص حالة نفسية وعلة اجتماعية يطلق عليها بـ "ازدواجية الشخصية". فالإنسان في مثل هذه الحالة يحمل عموما وجهتي نظر عموما: إحداهما يعلن

---

٢٠٣ الوردي، علي. لمحات اجتماعية... . الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ١٠٣–١١١.

٢٠٤ الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية بيروت ١٩٦٠، ص٥٩ و٩٣.

عنها ولكن لا يؤمن بها بالضرورة وربما مجبر على الترويج لها، وهي التي لا تثير له أية مشاكل مع الحكام أو الأقوياء بل ربما تجلب له الكسب وبعض المنافع، وتلك التي يؤمن بها ولكن لا يعلن عنها خشية العواقب التي يمكن أن تجره عليه الجهر بها. ولا شك في أن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد، كما أنها لم تقتصر على العراقيين بل وجدت في كل مكان وجد فيه الاستبداد ومعاقبة أصحاب الرأي الآخر. ويبدو بوضوح أن الشيعة قد مارسوا موقفا مماثلا لتجنب الاضطهاد في العهود الأموية والعباسية وكذلك في العهد العثماني، في حين رفض ممارسته الخوارج وتعرضوا لصنوف التعذيب من جراء الإعلان عن رأيهم وموقفهم، إضافة إلى ممارستهم الإرهاب ضد الإرهاب الذي كان قد سلط عليهم والعقوبات القاسية التي تعرضوا لها بما فيها حرقهم وهم أحياء. ويطلق على ممارسة السكوت عن إبداء الرأي بالتقية، باعتبارها موقفا يضمن سلامة الإنسان ويبعد المخاطر والعقوبات المحتملة عنه. وتتحدث كتب التاريخ عن الجرائم التي ارتكبت بحق أصحاب وجهات النظر الجديدة والمخالفة لوجهات النظر القائمة سواء الدينية منها أم الدنيوية. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما أصاب القرامطة على أيدي الخلفاء العباسيين وحكام الولايات من تعذيب وقتل بسبب إيمانهم بالعدالة الاجتماعية ودعوتهم لها وعدم قناعتهم بما كان سائدا في مجال الدين والدنيا حينذاك. والمتتبع لمثل هذه الظاهرة الاجتماعية سيجد وجودها في جميع المجتمعات التي مارس حكامها الظلم والجور وسلطوا سيف إرهابهم على البشر وحرموا الناس من حرية التفكير والكلام والعقيدة ودفعوهم دفعا إلى وضع شاذ، إلى "الشخصية المزدوجة" أو "الأخلاقية الثنائية". ولا يختلف أبناء وادي الرافدين عن أبناء الشعوب الأخرى بهذا الصدد إلا بقدر ما عانوا من جور وإرهاب وغياب للعدالة الاجتماعية وخوف من الحاكم والمجهول.

إن من اطلع على أوضاع هذه الفترة من تاريخ بلاد ما بين النهرين سيجد أن المجتمع عاش مجموعة من التناقضات التي لم تكن بالضرورة مفهومة من قبل الكثير من الناس أو كانوا لا يعرفون سببا لها أو تفسيرها على أسس سليمة. فالمجتمع المديني عاش الصراع بين القيم الموروثة والقادمة من الريف والبادية وبين القيم الجديدة للمدينة، بين الأغنياء

وتجار المدن وبين فقراء الناس الكادحين، بين شيوخ العشائر وملاك الأراضي وبين فقراء الفلاحين الذين كانت تنتزع منهم تلك الأراضي ويتحولون خلال فترة قصيرة إلى أناس محرومين من الأرض ومجبرين على العمل لدى صاحب الأرض الجديد، صراع بين القديم والجديد عموما في مختلف مظاهر الحياة. وسجل الدكتور على الوردي ثلاثة تناقضات أطلق عليها التناشز الاجتماعي وسعى إلى تفسير أسبابها.

وكانت المرأة تحتل مكانة هامشية جداً في المجتمع المديني العثماني في بلاد ما بين النهرين، كما كان دورها قد حدد من جانب الذكر بإنجاب ورعاية الأطفال في البيت، كما عليها تقع مسؤولية المطبخ وغسل الملابس وتنظيف الدار، في حين كانت عملية تأديب وتكوين الأطفال من مهمات الأب. وكانت المرأة في عراق العثمانيين ولعدة قرون:

- محرومة من مساواتها بالرجل والنظر إليها على أنها أقل مستوى منه وأدنى مكانة وأقل عقلاً وأدراكاً وقدرة من الرجل.
- ومحرومة من تعلم القراءة والكتابة والدخول إلى المدارس بحجة الدين والحرمة، في حين ما كان الدين الحقيقي يشكل حاجزا بين المرأة والتعلم. حتى بلغ الأمر بالبعض إلى القول "فاللبيب من الرجال هو من ترك زوجته في حالة من الجهل والعمى، فهو أصلح لهن وأنفع، لأن حصولهن على ملكة الكتابة هو من أعظم وسائل الشر والفساد"[٢٠٥].
- كما فرض على المرأة الحجاب أو النقاب (البوشي أو البيجة) بحيث لم يعد يرى منها شيئا عندما تكون في الشارع سوى قطعة من سواد تبدأ بالرأس وتنتهي عند أخمص القدمين.
- وحرمت من حقها في اختيار الزوج الذي يلائمها، وكان أحد "أولياء أمرها" هو المسؤول عن تزويجها لمن يشاء، كما منعت المرأة من حق الاحتكاك بالرجل أو التعرف

---

٢٠٥ الحمداني، طارق نافع د. ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. الدار العربية للموسوعات. ط١. بيروت. ١٩٨٩. ص ٦٦. أخذ المقطع عن كاتلوف، الكاتب السوفييتي حول "ثورة العشرين.

عليه أو إقامة علاقات معه، إذ كان يجري ترديد مقولة متخلفة ورجعية مليئة بالشك بالمرأة أساساً تشير إلى أن أي اختلاء بين رجل وامرأة سيكون الشيطان ثالثهما.

- وفرض على المرأة قرونا طويلة البقاء وراء سياج الدار والخروج النادر منه لأنجاز مهمات لا بد منها شريطة أن يوافق الرجل، سواء أكان زوجا أم أباً أم أخاً، على ذلك، أم برفقة أحدهم.

كتب الدكتور طارق نافع الحمداني حول العزلة التي فرضت على المرأة في المجتمع العثماني يقول: "ولم تكن عزلة المرأة مقتصرة على الحجاب فقط، بل أنها تعيش في عزلة تامة عن الرجال، حتى داخل بيتها، إذ تقيم النساء في أماكن خاصة من البيت ولا يمكنها الالتقاء بالرجال، وفي هذه الأماكن لا يفتح أي منفذ مطل على الطريق"[٢٠٦]. وكان المجتمع العراقي حينذاك ذكورياً بحتاً ولا مكان للمرأة أو لرأيها فيه، إذ كانت مجرد متعة للرجل وأداة لإنجاز مهمات البيت والمطبخ وتربية الأطفال.

ورغم اختلاف دور المرأة في المدينة عن دور المرأة في الريف والبادية، إذ أن المرأة في الريف والبادية تؤدي أعمالا كثيرة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، إضافة إلى أعمال البيت وتربية الأطفال. وكانت المزية الوحيدة بين المرأة في البادية والريف من جهة والمرأة في المدينة من جهة أخرى، أن الأولى تتمتع بحرية أكبر في الحركة في الطبيعة بينما امرأة المدينة حبيسة الدار، تبرز في أن الأولى لا تجبر على ارتداء الحجاب ويحق لها إظهار وجهها ويديها، وفي أثناء العمل حتى شعر رأسها. وهو رغم محدودية الفارق يبدو مهما في حركة المرأة النسبية وفي تدخلها النسبي في شؤون العائلة والتأثير على الآباء. وكان سكان البادية والريف من المسلمين أقل تدينا وأكثر حرية وطبيعية من سكان المدن، وهذا لا يقلل من إيمانهم بالإسلام، بل يقلص من التزاماتهم الإضافية التي فرضت عليهم بفعل إضافات بعض المجتهدين والمنافسة بين هؤلاء المجتهدين في إيجاد المزيد من التقييد الثقيل على حرية

---

٢٠٦ الحمداني، طارق نافع د. ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. الدار العربية للموسوعات.ط ١. بيروت. ١٩٨٩. ص ٦٤.

الناس وعلاقتهم بالله وربطهم بهم وزيادة عدد مقلديهم، وشدهم إلى طقوس وبدع غير منطقية وغير عقلانية، وخاصة بين أتباع المذهب الشيعي.

قبل وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتشرت في ولايات بغداد والبصرة والموصل ظاهرة اجتماعية لم تكن جديدة أساسا، وأعني بها الانحراف الجنسي. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الرجال فحسب، بل شملت النساء أيضاً. وقد راجت كثيرا في فترة الحكم العثماني وفي عهد المماليك وما بعده بالارتباط مع عدة حقائق أساسية هي:

– وجود أناس يميلون من الناحيتين التكوينية الوظيفية لجسم الإنسان والنفسية إلى الجنس الذي هم منه، والذي أعتاد المجتمع على تسميته بالانحراف الجنسي انطلاقا من أن الحالة الطبيعية تستند إلى العلاقة الجنسية بين المرأة والرجل.

– التضييق الاجتماعي الثقيل على العلاقة بين الإناث والذكور في الحياة اليومية العامة والذي وجد تعبيره في تقاليد وأعراف وعادات بالية ولكنها كانت سائدة في المجتمع وتفسر في أحايين كثيرة قسرا دينيا، مما يجعل العلاقة الطبيعية بين المرأة والرجل، في ما عدا الزواج، صعبة للغاية وذات مخاطر على الاثنين، وخاصة بالنسبة للمرأة. ونجمت عن هذا الكبت الجنسي والحرمان من الاتصال الطبيعي اليومي بالمرأة عواقب سلبية على الرجل والمرأة في آن واحد وكذلك على المجتمع ونشاطه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذ أبعد المرأة عن جملة من تلك المجالات التي كان في مقدورها التأثير الأيجابي الفعال عليها لصالح المرأة والمجتمع.

– استقدام أعداد كبيرة من الأولاد المنتزعين عنوة من عوائلهم أو الذين كانت عوائلهم تبيعهم في سوق النخاسة بسبب حالة الفقر وعدم القدرة على تربيتهم وإبعاد الجوع والحرمان عنهم من مناطق عديدة من العالم، وخاصة من جورجيا والدول الإسلامية الأخرى ومن المناطق التابعة للدولة العثمانية في أوروبا، المماليك مثلا أو الانكشاريين، الذين كانوا يجلبون من تلك البلدان وفق تشريع قسري ظالم وغير إنساني أصدرته الدولة العثمانية وفرضته على العوائل المسيحية في مستعمراتها في أوروبا. وكان هؤلاء الأطفال يوضعون في مدارس خاصة ذات أقسام داخلية ويدربون على شؤون الدولة والجيش لخوض الحرب

لصالح الدولة العثمانية. وكان هؤلاء يربون على أساس الدين الإسلامي دون أن تكون لهم الإمكانية والوعي في رفض أو قبول الدين الجديد. وبسبب طبيعة هذه المدارس والمدرسين العاملين فيها والجمال العام الذي كان يتسم به هؤلاء الصبية، جرى استعمالهم جنسيا من قبل الكثير من مدرسيهم ومدربيهم وسادتهم من حكام وولاة أو حتى من غيرهم من المتنفذين. كما أنتشر اللواط المتبادل في ما بينهم. ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على هؤلاء بل كانت تمارس على نطاق متباين ومن منطقة إلى أخرى بين سكان البلاد. وكانت بعض مناطق العراق ذات سمعة خاصة بهذا النمط من العلاقات الجنسية. ورغم أن الغالبية العظمى من السكان كانت تستنكر هذه الظاهرة وترفضها وتعتبرها عيبا وعارا يلطخ جبين الفرد الملوط به وعائلته، كما إنها مرفوضة دينيا، فإن كثرة كاثرة من الرجال والأولاد، بمن فيهم رجال دين، كانت تمارسها في فترات قصيرة أو باستمرار. وكانت هناك مصطلحات خاصة يجري تداولها في هذا المجال. وكانت ذات انتشار واسع في القوات المسلحة وفي المدن والمدارس الدينية، ولكنها لم تكن معدومة في الريف.

ورغم أن المماليك كانوا يمارسون ذلك، كما يبدو علنا مع معلميهم وسادتهم فإنهم كانوا يتبأوون المراكز القيادية في الدولة والجيش والشرطة دون أن يلحق بهم ذلك ضررا اجتماعيا ملموسا. وكان البعض من هؤلاء يتزوج حتى من بنات حكامهم وسادتهم، كما في عهد سيطرة المماليك على الحكم في العراق، وأصبح البعض منهم واليا على بغداد أو حاكما على هذا السنجق أو ذاك.[٢٠٧]

وكان بعض الشعراء ينظمون الشعر تغزلا بمحبيهم من الأولاد كما كانت الأغنية العراقية تعكس هذا الواقع وأن كانت بمضمون مزدوج. وكانت كثرة من الرجال اللوطيين تكف عن ممارسة اللواط بعد الزواج وإنجاب الأولاد. وهو تأكيد كون هذه الظاهرة في نسبة عالية من ممارسيها ناجمة عن كبت جنسي مرهق وعن عزلة شديدة بين الجنسين، إضافة إلى غياب

---

٢٠٧ الوردي، علي. لمحات اجتماعية.. . مصدر سابق. ص الجزء الأول. ١٤٩–١٦٩.

الوعي الجنسي ووالتوعية الجنسية والشرح الضروري للعلاقات الجنسية من جانب الأبوين أو في المجتمع بشكل عام.

وكانت العلاقة الجنسية المتبادلة بين النساء (السحاق) منتشرة على نطاق أقل مما هي عليه بين الرجال، وخاصة بين الفتيات غير المتزوجات أو قبل الزواج وبين العوانس والأرامل. ولم تكن مرفوضة تماما في المجتمع النسوي، ولكن المجتمع الرجالي كان يتجنب الحديث عنها أو حتى الاعتراف بوجودها. ولم تكن ظاهرة البغاء النسوي محدودة في المجتمع، إذ كانت هناك مناطق معينة تتم فيها ممارسة البغاء، رغم القبول بها أحيانا ورفضها في أحايين أخرى.[٢٠٨] ومع أن البغاء كان وما يزال مرفوضا من الناحية الدينية والاجتماعية فقد كان منتشرا في المجتمع لأسباب ترتبط بالواقع الاجتماعي ذاته، بفقر الكثير من العوائل وعجزها عن النهوض بأعباء العائلة. كما أن البعض منهن كان مجبرا على ممارسة البغاء بسبب الأيقاع بهن مرة وهروبهن من دورهن خشية القتل من ذويهن بقصد "غسل العار".

وينقل إلينا كتاب ألف ليلة وليلة صورا كثيرة عن انتشار ظواهر العلاقات الجنسية في ما بين الرجال أو في ما بين النساء في العهد العباسي دون إدانة أو اعتبارها شيئا مرفوضا من جانب المجتمع. ووفق المعلومات المتوفرة فإن هذه الظاهرة أصبحت أوسع انتشارا في المجتمع العثماني وخاصة في عهد المماليك والفترة التي نحن بصددها.

سادساً: التعليم

لقد شهد التعليم أشد حالات التخلف في ظل الدولة العثمانية وأقتصر على المدارس الدينية وعلى بعض المدارس العسكرية ومدرسة تكوين الموظفين لجهاز الحكم المحلي. وبدأت المدارس الحديثة بالظهور مع تسلم مدحت باشا الولاية على بغداد، حيث بادر الرعايا اليهود

---

٢٠٨ خيّاط، سلام. البغاء عبر العصور – أقدم مهنة في العالم. رياض الريس للكتب والنشر. ط ١. قبرص–لندن. ١٩٩٢. ص ١٠١–١١٧.

إلى تأسيس مدرسة الأليانس في بغداد في عام ١٨٦٤/١٨٦٥ بالتعاون مع الاتحاد اليهودي الدولي في باريس، وإلى مبادرة مدحت باشا بتأسيس مدرسة ابتدائية حكومية في عام ١٨٧٠ ومدرسة الصنائع التي أخذت على عاتقها تكوين العمال الحرفيين. وكانت المدارس الدينية والكتاتيب المحلية منتشرة في مدن مثل النجف وكربلاء والكاظمين وبغداد والموصل والبصرة وأربيل والسليمانية وكركوك وغيرها التي لعبت دورا مهما، على قلتها واتجاه التدريس فيها، في تكوين تلك المجموعة الضئيلة من السكان التي كانت قادرة على القراءة والكتابة. وكانت مهمة الكتاتيب المختلفة تعليم قراءة القرآن أو التوراة أو الإنجيل وفق عائدية المدرسة لأي من الأديان، في حين كانت المدارس الدينية تهتم بتعليم القرآن وأصول الفقه والتفسير ...الخ. من أجل تكوين رجال دين بشكل خاص. ووفق المعلومات المتوفرة عن النصف الثاني من القرن التاسع عشر يمكن الإشارة إلى ما يلي:

بغداد: وجدت في بغداد ٣ مدارس عسكرية ومدرستان ابتدائيتان تضمان ٢٦٠ تلميذا يتعلمون اللغات التركية والفارسية والعربية، ومدرسة ثانوية واحدة تضم إليها ٣٠ تلميذا وفيها ١٠ مدرسين. كما وجدت مدرستان ابتدائيتان تضمان ١٢٠ تلميذا، ومدرستان ابتدائيتان كاثوليكيتان إحداهما للأولاد والأخرى للبنات، ومدرسة الأليانس للطائفة اليهودية تأسست في عام ١٨٦٤ وأخرى للأرمن. وكانت مدرسة الصنائع تضم إليها ٦٩ تلميذا، يتعلمون على صناعة النسيج والحدادة والنجارة ...الخ.

البصرة: وجدت في البصرة في تلك الفترة مدرسة ابتدائية حكومية واحدة ضمت بين ٣٠– ٤٠ تلميذا، ومدرستان كاثوليكيتان إحداهما للأولاد والأخرى للبنات ضمت كل منهما ٤٠ تلميذا وتلميذة، إضافة إلى مدرسة يهودية ضمت ٣٠ تلميذا.

الموصل: وجدت في الموصل مدرسة ابتدائية حكومية واحدة ضمت ٨٠ تلميذا، ومدرسة ابتدائية واحدة لليهود ضمت ١١٠ تلميذا، ومدرستان ابتدائيتان ضمتا ٥٢٢ تلميذا، إضافة إلى مدرسة ابتدائية للمسيحيين ضمت ١٥١٣ تلميذا.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تم إقامة عددا آخر من المدارس الابتدائية والثانوية، إضافة إلى كلية الحقوق في بغداد التي تأسست عام ١٩٠٨.

وبسبب قلة المدارس واقتصار وجودها على مراكز الولايات الثلاث انتشرت أمية القراءة والكتابة على نطاق شامل تقريبا، وكانت إحدى السمات السلبية الأساسية المميزة للمجتمع العراقي حينذاك. ويدل على سعة تلك الأمية أن نسبة الذين كانوا يقرأون ويكتبون في العام ١٩٣٠، أي بعد ثماني سنوات من تأسيس الحكم الوطني في العراق الجديد وبذل جهود حثيثة لإقامة المدارس في مختلف ألوية العراق ومدنه، بلغت ٥٪ فقط من أجمالي السكان. وكانت الأمية بين النساء مطبقة حقا، حيث كانت النسبة واطئة جدا. وكانت غالبية الإناث القادرات على القراءة والكتابة من بنات الطائفتين المسيحية واليهودية، حيث كان المسلمون يتجنبون إرسال بناتهم إلى المدارس. ومن كان يعرف القراءة والكتابة من الإناث المسلمات كن قد تعلمن ذلك على أيدي الكتاتيب الخاصة بالبنات، وكانت نادرة طبعا. وكان وضع الإناث التعليمي بين أوساط الصائبة في الوسط والجنوب وأوساط الأيزيدية في كردستان مشابها لأوضاع المسلمين. ولا شك في أن نسبة القادرين على القراءة والكتابة في المنطقة العربية، بما فيها مركز الموصل، كانت أعلى مما هي عليه في منطقة كردستان.

وفي كل الأحوال فأن المدارس الدينية والكتاتيب الخاصة بالمسلمين والمدارس التي أقامتها الهيئات الإرسالية الدينية المسيحية واليهودية لعبت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين دورا ملموسا ومهما في مكافحة الأمية وفي زيادة عدد ونسبة القادرين على القراءة والكتابة، رغم أن هذه العملية كانت بطيئة جدا ومحدودة أيضاً.

وكانت لأمية القراءة والكتابة الواسعة الانتشار بين بنات وأبناء الشعب العراقي دورها البارز على حجب المعارف القليلة التي كانت تصل العراق في خلال تلك الفترة عبر الكتب والجرائد من جهة، والتي كانت لها عواقب وخيمة على المجتمع وتقدمه وعلى العلاقات بين أبنائه وطوائفه من جهة أخرى. إذ أن أمية القراءة والكتابة اقترنت بأمية المعارف والمهارات والإمكانيات والوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى حدود بعيدة جدا وسمحت بزيادة وتوسع نشاط المشعوذين والدجالين ونشر الخرافات والأوهام والبدع والعداوات والمشاحنات والمعارك الطائفية وبين المحلات الدامية أحيانا بين أبناء الشعب.

وباختصار شديد يفترض القول بأن ظواهر التخلف قد ارتبطت موضوعياً بعدة اتجاهات أساسية في السياسة العثمانية في العراق على نحو خاص، وهي:[٢٠٩]

- طبيعة النظام الاقتصادي–الاجتماعي الذي تميزت به الدولة العثمانية وابتعاده عن تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب من الريع العقاري المتحقق في الريف، إذ كان الهدف هو توجيه تلك الموارد المالية لأغراض استهلاكية بذخية للسلطان وحاشيته أم لأغراض العسكرة والتسلح المستمرين.
- الخشية المتفاقمة من ولوج الشركات الأجنبية ورؤوس أموالها في الاقتصاد العراقي، وبالتالي مزاحمتها على الأرباح التي يمكن أن تتحقق لها في البلاد، إضافة إلى خشيتها من التقدم الذي يمكن أن يحصل في فكر الناس وفي مواقفهم السياسية إزاء الدولة العثمانية بتأثير الرأسمال الأجنبي والشركات الأجنبية.
- وارتباطاً بهذا الموقف صدر عن السلطان العثماني القانون الخاص بتشكيل الشركات في العراق ربط بموجبه تشكيل الشركات به مباشرة.

وكان لهذه الإجراءات والمواقف تأثير بالغ على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق، ولكنها لم تستطع منع التغلغل الرأسمالي التجاري الأجنبي إلى الاقتصاد والمجتمع في العراق، بل كانت سياسة الدولة العثمانية سبباً في طردها من العراق.

وفي شرح حالة العراق الاجتماعية كتب إبراهيم حلمي أفندي في لغة العرب، وهي مجلة أدبية علمية تاريخية، مقالاً في العدد الأول من المجلد الثاني في تموز/يوليو ١٩١٢ عن "حالة العراق الاجتماعية الحاضرة" في العراق يقول فيه: "إن صدري، وربك، ليضيق، بل ويقف قلمي عندما أريد أن أخوض في هذا الموضوع، لألم بحالة العراق العلمية والاجتماعية الحاضرة. وما قضى به عليها الدهر الخؤون، والطالع التعس، من التقهقر والتأخر وتبديل الحال بما هو أتعس منها من ذل، وجهل، وفقر، وفقد رجال علم وعمل. فقد أصبح الوطن

---

٢٠٩ Al-Durra, Sabah. Zur politischen und oekonomischen …. S. 2/3 مصدر سابق

بين جاذب ودافع وعامل لخرابه وجاهل بإصلاحه وضار له غير نافع إياه"[٢١٠]. ثم يقول في مكان آخر من نفس المقال بعد، أن بكى على الماضي الزاهر، ما يلي: "أما اليوم وقد بدل من على هذه الأرض، وتغيرت تلك الأحوال، وطمست الآثار، وتهدمت صروح العلم، وسلط ربك على هذه البلاد الغرق، والحرق، والطاعون، والتفرقة، غدت العربية تندب رجالها، وتبكي المنازل أبطالها، والدارس طلابها، وأمست إلى ما تراه، أي لا تجد من الناس إلا القليل ممن يعرف تاريخ بلاده، وحياة آبائه، أو يحسن النطق بلغته. وهل بعد هذا الهوان العظيم هوان أعظم وأدهى؟!". ثم يصف ما حل بالحضارة العباسية، ومنها المدارس وغيرها، فيقول: "وكلما سرحت طرفي في تاريخ هذه البلاد، وأخذت أفتش عن تلك المعاهد والمنتديات، وتلك المدارس والكليات، وتلك المعالم والمستشفيات، لا أجد فيها إلا آثاراً قائمة على جرفٍ هاوٍ، كالمستنصرية، وقد أصبح قسم منها داراً للمكس، وآخر مطبخاً للآكلين، وشطراً منه مشرب قهوة للبطالين وأهل الفراغ. فيا لخجل العراق والعراقيين!".

سابعاً : واقع الاستبداد والتعذيب العثماني والمماليكي في العراق

ورث العراق تراكما هائلا من مضامين ومظاهر الاستبداد عبر العهود السابقة قبل أن أن يصبح تحت هيمنة الدولة العثمانية والمملوكية والقوات الانكشارية التي كانت مزيجا من تراث وتقاليد وعادات وممارسات متراكمة عبر التاريخ من جانب أقوام وقبائل وشعوب مرّت على العراق أو قطنت فيه، إضافة لما تكون وتراكم في العراق ذاته من جانب سكانه الأصليين. وكانت تقاليد الاستبداد والعنف والخشونة والقسوة في التعامل والتعذيب قد اختلطت بين ما كان سائدا في العلاقات داخل أو في ما بين القبائل الرحل، وبين ما كان سائدا عند الجماعات الزراعية المستقرة، وتلك التي استقرت في المدن عبر القرون ومنذ آلاف السنين. وكانت الدولة العثمانية وسلاطينها وولاتها خير من عبر عن هذه التقاليد الموروثة

---

٢١٠ لغة العرب. مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية. صاحب إمتيازها: الأب أنستاس ماري الكرملي. المجلد الثاني تموز ١٩١٢– حزيران ١٩١٣ . العدد الأول. تموز ١٩١٢. بغداد. مقالة بقلم إبراهيم حلمي أفندي تحت عنوان "العراق". ص ٣/٤.

والسلوكية الجائرة والتعصب القبلي والتزمت الديني في سياسة وسلوكية الدولة وأجهزتها أينما حلت وفي مختلف المناطق التي احتلتها عبر سني حكمها في العراق أو في غيره من البلدان. وذاكرة التاريخ والشعوب مليئة بتلك السياسات الاستبدادية التي مارسها جميع سلاطين آل عثمان والمماليك دون استثناء، سواء أكانوا ممن حسب على المصلحين منهم أم كان من المفسدين. لقد زاوج وجسَّد سلاطين وولاة الدولة العثمانية في شخصياتهم وسياساتهم وسلوكياتهم إزاء مجتمعاتهم، ولكن بشكل خاص إزاء المجتمعات الأخرى التي كانت تحت سيطرتهم، بين التعصب القومي الشوفيني والتزمت الديني والمذهبي والقسوة البدوية التي لا تعرف الرحمة والشراهة الإقطاعية للهيمنة والحكم والاستغلال وانتزاع الثروات من الكادحين المنتجين. فكان مزيجا مرعبا عانى منه العراقيون فترة تزيد على أربعة قرون عجاف تخللها حكم المماليك الذي كان من ذات العجينة والتربية والعواقب. لقد أعاد الطغاة العثمانيون إلى المناطق التي هيمنوا عليها حياة القرون الوسطى التي عرفتها أوروبا وعانت منها الأمرين. ولم تبق عواقب هذه السلوكية اليومية محصورة في تصرفات وحياة ونشاط الحكام فحسب، بل كانت تنتقل إلى سلوكية أجهزة الدولة والمقربين من الحكم أيضاً، كما إنها انتقلت إلى تصرفات أفراد المجتمع بشكل عام، وأن اختلف تأثيرها على تصرفات أو مواقف الأفراد. إن المعاناة من الاستبداد والعنف لا تخلق أجواء الكراهية للاستبداد والعنف بالضرورة، إذ يمكن أن تخلق، وهو ما خبرته شعوب الأرض عموما، رغبة في الانتقام ممن عرضها لتلك الأوضاع، وبالتالي يمكن أن تتحلى بذات الخصائص الاستبدادية والعنف دون أن تشعر بذلك، ولكنها تبرز عليها في الملمات وفترات التحولات أو عندما تصل إلى السلطة. إنها تبقى تعيش في العقل الباطني وفي خلفية ذهنية الإنسان الواعية التي يمكن أن تبرز على السطح في كل لحظة. وهي عملية معقدة جداً تقود بالضرورة إلى احتدام الصراعات والتوترات الاجتماعية، كما تعبر إشكالية كبيرة لمن يريد التصدي لدراسة سلوكية الاستبداد والعنف والقسوة عند المجتمعات المختلفة. ومن هنا يرى البعض بأن هذه الظاهرة السلوكية المكتسبة عبر الزمن والتراث والتقاليد والتربية وكأنها تشكل جزءاً من طبيعة الإنسان في هذا البلد أو ذاك، وهو ما يجري الحديث عنه عند بعض الكتاب حول الشعب العراقي. إن إلقاء

نظرة فاحصة على ما عانى منه الشعب العراقي من الهيمنة العثمانية وحدها، دع عنك التراث الاستبدادي الذي تراكم في دويلات المدن والدول العراقية القديمة أو في ظل الدولة الساسانية والأموية والعباسية وفي الفترة التي أعقبت احتلال المغول للعراق حتى احتلالها من الصفويين الفرس، ثم الهيمنة العثمانية والمملوكية، تكفي لكي نتعرف على العوامل الكامنة وراء هذه الشخصية المعقدة والمزدوجة في غالب الأحيان عند الإنسان العراقي الاعتيادي، كما أنها تساعد على التعرف على بعض الأسباب الكامنة وراء بروز السلوكيات الاستبدادية لحكام العراق الحديث.

لقد تجسد الاستبداد العثماني في سلوكية الجور على رعايا الدولة العثمانية ومصادرة حقوقهم السياسية وفرض جملة من الواجبات عليهم، وفي غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تعريض الناس لعقوبات فردية وجماعية شديدة الشراسة قادت عشرات ألوف الناس إلى الموت المحقق أو العيش في عاهات دائمة. وزاد في الطين بلة غياب الأمن والاستقرار وبروز العصابات والشقاوات التي كانت تحول حياة الناس إلى المزيد من العذاب والحرمان. وسنحاول في الصفحات التالية التطرق إلى بعض أوجه التعذيب ونورد نماذج من تلك التي كانت تمارسها الدولة العثمانية وأجهزتها المختلفة طوال فترة حكمها في العراق ضد السكان بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

كتب الدكتور علي الوردي يقول: "نظم السلطان (المقصود هنا السلطان سليم، الذي أعلن نفسه حاميا لأهل السنة وزعيما لهم، "واستحصل من بعض رجال الدين فتوى تجيز له قتل الشيعة باعتبارهم مارقين عن الإسلام، ثم وضع خطة للقضاء على جميع الشيعة الساكنين في داخل حدوده"[٢١١]) نمطاً من الشرطة السرية وأرسل أفرادها في شتى البلاد العثمانية –الآسيوية والأوروبية – بغية إحصاء عدد الشيعة فيها، وقد تبين له أن عددهم يناهز السبعين ألفاً بين رجل وامرأة وطفل. وبعد أن تأكد السلطان من عددهم ومبلغ مركزهم في الأماكن المختلفة أرسل جنودا إلى تلك الأماكن بنسبة عددهم، ثم أوعز إلى أولئك

---

٢١١ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٤٥.

الجنود أن يلقي كل واحد منهم القبض على من بقربه من الشيعة في وقت معين، وتم عندئذ قتل أربعين ألف من الشيعة بينما أودع الباقون في السجن المؤبد"[٢١٢].

كما أورد الدكتور علي الوردي نقلا عن ادوارد كريزي قوله: "نظم السلطان محمود الثاني مذبحة مرعبة للجنود الانكشاريين في اسطنبول عندما أعلنوا الثورة على السلطان وتوجهوا نحو السراي. "وكان السلطان قد استعد لهم، إذ نصب لهم في مكان ما عددا من المدافع تحت قيادة رجل يعتمد عليه اسمه إبراهيم ويلقب بـ "قره جهنم" –أي جهنم السوداء– وقد استقبل إبراهيم هذا حشود الانكشاريين بقصف مركز من مدافعه بحيث صاروا كأنهم في جهنم فعلاً. فتراجعوا نحو ثكناتهم بعد أن سقط منهم كثير من القتلى، ولكن إبراهيم لاحقهم وأخذ يصب قنابله على ثكناتهم فهدمها وأشعل النار فيها. خرج منهم بعض الشجعان وبأيديهم السيوف غير أنهم قُتلوا قبل أن يفلحوا في الهرب. وحاول قليل منهم طلب الرحمة ولكن دون جدوى. وفي النهاية لم يسلم من الانكشاريين أحد. فكانت مذبحة منظمة دبرت بإتقان"[٢١٣]. ويواصل علي الوردي فيقول: "وجرت في كثير من المدن التركية الأخرى مذابح للانكشاريين تشبه مذبحة اسطنبول ولكن على نطاق أضيق"[٢١٤].

أما في بغداد، حيث رفض داود باشا تنفيذ المجزرة بحق الانكشاريين وأطال في عمرهم سنوات أخرى، فأن على رضا باشا، الذي احتل بغداد وسفر داود باشا إلى اسطنبول، أعد تلك المذبحة لهم. "وفي ذات يوم دُعى المماليك مع جماعة من أعيان بغداد وعلمائها إلى اجتماع في ديوان الباشا بحجة الاستماع لقراءة الفرمان الذي وصل مؤخرا من اسطنبول، وكان السراي حينذاك قد امتلأت سطوحه وشرفاته وأروقته بالجنود المسلحين. وبعد أن تناول المدعوون القهوة ودخنوا "الجبوق"، وبينما كان الفرمان على وشك أن يقرأ، قام رجل اسمه علي آغا فأهاب بالجنود الألبانيين الذين كانوا على استعداد لقتل كل واحد منهم

---

٢١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥/٤٦. نقلا عن:
Edward S. Creasy. (History of the Ottoman Turks). Beirut 1961. P. 131/132.

٢١٣ الوردي، علي. المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٣/٢٦٤.

٢١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٤.

من كان بجانبه. ولما تردد هؤلاء في القيام بعملهم صرخ بهم علي أغا: "ما بالكم ؟ لماذا تترددون؟ أضربوا – فأما أن تقتلوهم أو تُقتلون أنتم"، ثم انتضى سيفه وأهوى به على المملوك الذي كان بجانبه، وقبل أن يتمكن المماليك من انتضاء سيوفهم للدفاع عن أنفسهم، قضي عليهم جميعاً"[٢١٥]. وبعد ذلك صدر أمر بقتل جميع المماليك أينما وجدوا دون استثناء. "ويروي شاهد عيان كيف جرى مقتل صالح بك أبن سليمان الكبير، وهو من الذين لم يحضروا وليمة الذبح، فقد أسرع إليه جمع من الجنود بينما كان راكباً حصانه، وانهالوا عليه ضرباً وطعناً فنطق بعبارة "آمنت بالله" وبالشهادتين ثم خر إلى الأرض صريعاً. فتقدموا منه وحزّوا رأسه ثم تركوا جثته عارية في أحد الأزقة لا يسترها شيء"[٢١٦].

كتب عباس العزاوي في تاريخ العراق بين احتلالين يقول بأن العديد من الرواة يشيرون إلى اعتقال داود باشا لحمادي بن أبي عقلين وعرضه لتعذيب شديد بهدف معرفة المخبأ الذي وضع فيه ما جمعه من أموال، إلا أن الأخير لم يعترف بما لديه وبالتالي أمر بتقطيع لحمه حياً[٢١٧].

ويشير العزاوي أيضاً إلى أن حافظ أحمد باشا والي ديار بكر قد حاصر بغداد لتأديب بكر الصوباشي بسبب قتله والي بغداد يوسف باشا. وفي المعارك بين الجيشين انكسر جيش بغداد بعد أن قتل منه ٣٧٠٠ جندي وأسر ٢٧٠٠ آخرين. "أما الأسرى فأنهم حينما أحضروا إلى القائد أمر بقتلهم ولم يقبل منهم عذرا، ولا رحم شيخا ولا شابا"[٢١٨].

---

٢١٥ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨١.

٢١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨١.

٢١٧ العزاوي، عباس المحامي. تاريخ العراق بين احتلالين. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٤٣. راجع أيضاً. الشالجي، عباس. موسوعة العذاب. المجلد الرابع. مصدر سابق. ص ٢٢٢.

٢١٨ العزاوي، عباس. المصدر السابق نفسه. الجزء الرابع. ص ١٧٢.

كتب الراحل السيد عبود الشالجي، نقلا عن كتاب "حكم المماليك في العراق"، يقول بأن داود باشا أمر السيد عليوي، أغا الأنكشارية ببغداد، بقطع رأس سعيد باشا، سلفه في حكم بغداد، وصهره أخي زوجته، فنفذ الأمر[٢١٩]. ولكن، وبعد فترة برزت مخاوف لدى داود باشا من دور السيد عليوي وتزايد قوته في بغداد، فاتهمه بالخيانة وأمر بقطع رأسه وإرسال الرأس إلى الأستانة، كما يشير إلى ذلك عبد الرحمن منيف في روايته الثلاثية أرض السواد.[٢٢٠]

ويشير الشالجي، نقلا عن كتاب الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر، إلى أن "وسائل التعذيب في عهد المماليك حكام العراق (١١٦٤–١٢٤٧هجرية) ١٧٥٠–١٨٣١م) كانت متنوعة، أيسرها الضرب بالسياط حتى تتفجر الدماء، ورش الزيت المغلي على وجه الأسير، وعلى عينيه حتى يموت، أو كي صدغيه، وبعض المواضع الحساسة من جسده، وقد يوضع على وتد يدخل في أسفله ويمزق أحشاءه، أما الخنق فهو أيسر ما يكون، وأما الإغراق فلم يكن سراً من أسرار دجلة"[٢٢١]. لقد كان قطع الرؤوس تقليدا يمارسه الحكام في العراق منذ فترة الحكم الأموي، فالعباسي، ثم مارسه أصحاب الدويلات اللاحقة واستمر في ممارسته الحكام الأتراك والمماليك أيضاً. "ففي عام ١١٥١ وقعت معركة بين الجند العثماني بقيادة أحمد باشا، والي بغداد، وبين عشيرة المنتفق بقيادة سعدون أمير المنتفق، فقبض على سعدون، وقتل، وقطع رأسه، وحشي تبناً، ووضع في صندوق، وأرسل إلى اسطنبول".[٢٢٢]

---

٢١٩ الشالجي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد الرابع. مصدر سابق. ص ٥٣٢.

٢٢٠ منيف، عبد الرحمن. أرض السواد. الكتاب الأول. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع. الدار البيضاء. الملكة المغربية. ١٩٩٩. ص ٣٩/٤٠.

٢٢١ الشالجي، عبود. موسوعة العذاب. المجلد السابع. مصدر سابق. ص ٩٠.

٢٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٧.

وكانت مظاهرات الاحتجاج في المدن العراقية حينذاك قد قوبلت بالعنف الشديد والقتل مباشرة. ففي عام ١٢٠٠ عندما عانى أهالي بغداد من قحط شديد، تظاهروا محتجين على أوضاعهم وهم يهتفون بأن عباد الله ماتوا جوعا. فأمر والي بغداد بتفريقهم، فهجم الجند على المتظاهرين فقتل بعضهم وأسر البعض الآخر، حيث تم صلبهم مباشرة، وجلد البعض الآخر منهم.[٢٢٣] وغالبا ما كانت ترمى جثث المصلوبين على قارعة الطريق لتنهش بها الكلاب.

وأشار الدكتور علي الوردي إلى أن محكمة تركية حكمت على ثلاثين من رجال الدين بأكل خبز مسموم، وكان حتفهم[٢٢٤].

---

٢٢٣ المصدر السابق نفسه. المجلد السادس. ص ٨٥.

٢٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٥.

الفصل السادس

تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق أثناء الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول

الوضع في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وتكريس النفوذ الاقتصادي والسياسي البريطاني في العراق

وضعت نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨ خاتمة لصراع طويل ومرير أستغرق سنوات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان يدور حول محاولات الدول الاستعمارية الكبرى لإعادة توزيع مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري في العالم فيما بينها، ومنها بشكل ملموس تلك المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وقد فرض هذا التغيير نفسه بفعل التطورات والتغيرات التي طرأت على موازين القوى الاقتصادية والعسكرية لصالح بعضها وضد البعض الآخر وفق القانون الاقتصادي الموضوعي الناشئ عن طبيعة النظام الرأسمالي على النطاقين المحلي والدولي، قانون التطور المتفاوت في الرأسمالية. وكانت الدول الرأسمالية المتقدمة تتصرف وفق مصالح وأهداف ومشاريع شركاتها الاحتكارية التي قادتها إلى تلك الصراعات التنافسية والنزاعات العسكرية. وكانت الشركات الرأسمالية الاحتكارية في كل بلد رأسمالي تقف وراء سياسات تلك البلدان الاستعمارية التي كانت قد هيأت نفسها للحرب وخاضتها فعلا لصالحها. وقد تمت عملية إعادة توزيع مناطق النفوذ وفق الاتفاقيات الدولية السرية التي كان البعض من تلك الدول قد عقدها قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى والتي جرى تعديلها جزئيا ثم تنفيذها بعد انتهاء الحرب وإعلان استسلام الدولة العثمانية وانهيار حلفائها في

الحرب لصالح كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وشركاتهما الاحتكارية وبالضد من مصالح شعوب تلك البلدان وتطلعاتها نحو الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

كانت كل من بريطانيا وفرنسا على نحو خاص قد بدأتا محاولاتهما للتغلغل إلى اقتصاديات الدولة العثمانية وتوابعها منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر وما بعده. وقد تجلت تلك المحاولات في الصراع الفرنسي–البريطاني على مصر في القرن الثامن عشر وحملة نابليون بونابرت التي تمت في عامي ١٧٩٨/١٧٩٩ والتي انتهت إلى فشل كبير، ومحاولات إرسال البعثات والهيئات التبشيرية والخيرية إلى البلدان التابعة للإمبراطورية العثمانية ودور القناصل الأجانب في النشاط التجاري وفي ادعاء دعم حقوق الأقليات الدينية المسيحية المختلفة في هذه البلدان والدفاع عنها. وقد دفع فشل حملة نابليون على مصر وتطور القدرات الاقتصادية والعسكرية لمحمد على باشا حاكم مصر واتساع نفوذه صوب ولاية الشام، التي كانت تضم سوريا ولبنان وفلسطين، إلى أن تتوجه جهود فرنسا مرة أخرى صوب الخليج في محاولة منها للحصول على مواقع مهمة لها هناك، إضافة إلى رغبتها في منافسة وإثارة المتاعب بوجه التجارة البريطانية مع الهند. إلا أن فرنسا لم تكن قادرة على مزاحمة بريطانيا في هذه المنطقة. وبالتالي أقتصر وجودها الفعلي في بغداد والموصل وتركز جل نشاطها في الفترات الأولى في المجالات التبشيرية والخيرية والاحتفاظ بعلاقاتها التجارية والعمل على توسيعها في المنطقة بأسرها، وكذلك السعي إلى إقامة علاقات طيبة مع الولاة لضمان تأثيرها السياسي، كما حصل في عهد داود باشا مثلا حيث تم استقدام ضابط فرنسي لتدريب وتحديث جيش المماليك في بغداد. وتحت تأثير هذا الواقع كتب ستيفنسن لونگريگ، وهو الضابط البريطاني المتحمس لتكريس وتعزيز نفوذ بريطانيا في العراق أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، في كتابه الموسوم "أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" بهذا الصدد يقول:

"وقد أصبحت للمؤسسات الدينية الفرنسية والطليانية منازل دائمة، وكان أسقف بابل أحيانا يشغل كرسيه الأسقفي ووظيفة القنصل الفرنسي معا... وكان لقنصلهم في البصرة بعض الاتصال بوجوه المدينة والقبائل. ومع ذلك كان نفوذ وكلاء الشركة البريطانية

ونجاحهم مبعث حنق الإفرنسيين الممزوج بالحسد. أما منزلة الشركة البريطانية فقد عظمت عما كانت عليه في ١٧٨٠ م. فقد ظفرت بعطف سليمان الشامل وباستعمال خدماته لها بصراحة"[٢٢٥].

ورغم بعض الجهود التي بذلت في النصف الأول من القرن التاسع عشر من جانب روسيا وألمانيا لإيجاد واقع لها في وادي الرافدين ومشيخات الخليج فإنها لم تسفر عن نتائج مهمة، إذ أن السيطرة البريطانية التجارية كانت قد تعززت في هذه الفترة وتجلت في هيمنتها على القسم الأعظم من الشركات التجارية العاملة في البصرة وبغداد، وشركات النقل البحري وعلى موانئها، كما كانت تمتلك القسم الأكبر من شركات النقل النهري حيث كانت البواخر التابعة لهذه الشركات تمخر مياه دجلة وثم الفرات. كما استطاعت أن تتحكم بمراكز التلغراف والنقل البريدي.[٢٢٦]

وكانت بريطانيا والشركات البريطانية التي خسرت عمليا مواقعها في أمريكا قد اتجهت منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر إلى غزو الهند والمناطق المجاورة لها وتعزيز نشاطها التجاري وفرض هيمنتها السياسية والعسكرية التامة عليها. وبرزت في هذا الحقل بشكل خاص شركة الهند الشرقية التي مدّت نشاطها التجاري إلى الدولة العثمانية وتوابعها ومنها العراق. وقد تميزت الهيمنة البريطانية الجديدة على الهند بكونها لم تقتصر على النشاط التجاري أو الاقتصادي بشكل عام، بل راحت تفرض عليها الإدارة المدنية والعسكرية الإنجليزية المباشرة، وجعلها المرتكز الأساسي للإمبراطورية البريطانية الاستعمارية الجديدة. وكانت إستراتيجية الدول الأوروبية، ومنها بريطانيا، في المنطقة تهدف إلى السيطرة على الدولة العثمانية وتوابعها بصورة كاملة مستفيدة من ثلاث حقائق أساسية هي:

١- أن النمو والتقدم المتسارعين للرأسمالية في الدول الاستعمارية تجلّيا في نمو قدراتها الصناعية والاقتصادية والتجارية والعسكرية من جهة، وفي التخلف المتفاقم في بنية النظام

---

٢٢٥ لونگريگ، س. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ٣٠٥/٣٠٦.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه.

الإقطاعي–العسكري العثماني وعجزه عن قبول الجديد وإجراء التغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تدني قدراته الاقتصادية وعجزه عن مسايرة التطور والتصنيع في أوروبا واعتماده الكبير على تلك الدول في تغطية حاجاته للسلع المصنعة والتقنيات العسكرية الحديثة من جهة أخرى، بحيث تحولت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى سوق تابعة وخاضعة للسوق الرأسمالية الدولية الجديدة وإمبراطورية تدور في محيط المراكز الرأسمالية المتقدمة في العالم. ولم تكن أسباب التبعية مرتبطة بضعف مستوى المعيشة والصحة والتعليم في هذه الدولة المترامية الأطراف فحسب، بل بالأساس بطبيعة علاقات الإنتاج القديمة السائدة فيها وتخلف التصنيع وتخلف مستوى العلم والتقنيات الحديثة وغياب التعليم الحديث المستند إلى النظريات العلمية الحديثة والبحث العلمي النظري والتطبيقي، وبالتالي ضعف مستوى الإنتاجية والإنتاج والدخل القومي المتحقق فيها. وكان كل ذلك قد أثر سلبا وبشكل مباشر على اتجاهات التطور اللاحقة للإمبراطورية العثمانية حينذاك.

٢– عجز الدولة العثمانية عن استمرار فرض هيمنتها على المناطق التابعة لها، التي هيمنت عليها قبل ذاك بالقوة العسكرية أحيانا وبالعوامل الدينية لبعضها الأخر أحيانا أخرى أو بالاثنين معا، بسبب تدهور شديد في أوضاعها الاقتصادية ومواردها المالية والأولية وقدراتها العسكرية وصعوبات تأمين الأفراد لقواتها العسكرية من المناطق التي كانت خاضعة لها، إضافة إلى تخلف الفنون والتقنيات والتجهيزات العسكرية في مقابل التقدم الذي أحرزته أوروبا في تلك المجالات خلال العقود الخمسة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، رغم التعاون الذي تحقق بين الدولة الألمانية والدولة العثمانية في عدد من المجالات ومنها المجال العسكري، سواء بتحدث الأسلحة أم بإرسال مدربين لتدريب القوات العسكرية بالأساليب الحديثة.

٣– تنامي الحركات السياسية القومية المناهضة للسيطرة العثمانية في المستعمرات الأوروبية وغير الأوروبية من جهة، وتعاظم عجز الدولة عن مواجهتها أو الحد من نشاطها وتصفيتها من جهة أخرى. واستطاعت مجموعة من تلك البلدان أن تنسلخ عن السيطرة العثمانية وتقيم دولها الوطنية المستقلة.

وعمدت الدول الأوروبية إلى الاستفادة من هذا الواقع الجديد وبنفس طويل نسبيا باعتمادهاا الأساليب والأدوات التالية التي برهنت على فاعليتها:

– زيادة تغلغل الشركات التجارية الأوروبية إلى مركز الدولة العثمانية وتوابعها على حد سواء وتأمين الهيمنة على المواقع الأساسية للاقتصاد العثماني والأشراف على حركته وتطوره وإعاقة التصنيع الحديث ونمو بطيء للصناعة المحلية على نطاق الدولة العثمانية وفي المركز على نحو خاص من خلال إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية وضمان التسويق الواسع والربحية العالية من خلال تقليص نسبة التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المصدرة إلى الدولة العثمانية وضمان الكثير من الامتيازات المسهلة لنشاطها والمعظِمة لإرباحها. وتشير المعلومات المتوفرة إلى اللوحة التالية لتوظيفات أبرز الدول الرأسمالية الأوروبية في الاقتصاد العثماني في عام ١٩١٤:

رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في الاقتصاد العثماني حتى عام ١٩١٤

الدولة	مقدار التوظيفات (١٠٠٠ فرنسي)	التوزيع النسبي للتوظيفات ٪
فرنسا	٨٤٣٨١٩	٤٧,٠
بريطانيا العظمى	٢٤٣٣٩٧	١٣,٦
ألمانيا	٥١٠٧٨٧	٢٨,٥
دول أخرى	١٩٥٣٣٧	١٠,٩
المجموع	١٧٩٣٣٤٠	١٠٠

المصدر:

Wolfgang Reinhard, Geschichte der europaeischen Expansion, Die Alte Welt seit 1818, Band 3, W. Kohlhammer Verlag, Stuttgart Berlin Koeln Mainz, 1988, S. 135.

ملاحظة: جرى تدقيق الأرقام واستخراج النسب المئوية بسبب أخطاء وجدت في المصدر أعلاه. (ك. حبيب.)

– تقديم القروض المالية إلى الدولة العثمانية بفوائد عالية مما جعل منها دولة شديدة المديونية عاجزة عن الإيفاء بالقروض والفوائد المترتبة عليها سنويا وبالتالي مشدودة إلى تلك الدول والشركات الرأسمالية والبنوك المالية الأجنبية. ومن الجدير بالإشارة إلى أن تلك الشركات والبنوك كانت تعلم علم اليقين بأن الدولة العثمانية ستعجز عن تسديد مديونيتها، رغم اقتطاعها للفوائد مسبقا وقبل تسليم القرض. وكان يترتب على الدولة العثمانية أن تقترض مرة أخرى لتسدد بعض المستحقات السنوية للقروض السابقة ..وهكذا دواليك. وأدى هذا الوضع الجديد إلى تراكم الديون الثقيلة على كاهل الدولة وجعلها تابعة في قراراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حدود بعيدة حقا إلى تلك الدول الدائنة. ولم يكن الأمر مقتصرا على مركز الدولة العثمانية حسب، بل شمل توابعها أيضاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر وابتداءً من حرب القرم في عام ١٨٥٤ استدانت الدولة العثمانية مبلغا قدره ٣,٨ مليون جنيه أسترليني من سوق المال في لندن بشروط قاسية أقتطع منه ابتداءً ٢٠٪. وفي عام ١٨٧٤ استدانت مرة أخرى مبلغا قدره ٤١ مليون جنيه أسترليني بفائدة قدرها ٥٪، ولكن أستقطع من المبلغ مباشرة نسبة قدرها ٥٦,٥ ٪، أي سلّم مبلغا قدره ١٦,٦ مليون جنيه أسترليني فقط، أي بنسبة ٤٣,٥٪. وفي ضوء ذلك ارتفعت نسبة الفائدة السنوية عمليا إلى ١٢,٣٪. وفي الفترة الواقعة بين ١٨٥٤–١٨٧٤ بلغت ديون الدولة العثمانية ٩،٢٤١ مليون ليرة تركية، كانت قد تسلمت منها فعليا مبلغا قدره ٥٧،١٢٧ مليون ليرة تركية أو ما يعادل ٥٢,٧٪ فقط. ولم توجه هذه القروض لإغراض التنمية وتطوير اقتصاديات الدولة العثمانية التي كان في مقدورها تمكين البلاد من خلق قيمة مضافة تساعد على تحسين مستوى المعيشة وتسديد الديون، بل كانت قد وجهت تلك القروض بالكامل تقريبا للأغراض العسكرية، أي إلى الجيش والبحرية.[٢٢٧] وعلى هذا الأساس أصيبت خزينة الدولة العثمانية لعام ١٨٧٤/١٨٧٥ بالإفلاس وأجبر السلطان عبد العزيز على قبول المقترح البريطاني بتشكيل مؤسسة "إدارة الدين العام" للدولة العثمانية في عام ١٨٨١ من ممثلي

227 Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europaeischen Expansion. In 4 B’nde.Verlag W. Kohlhammer. Stuttgart Berlin, Koeln, Mainz. 1993. Band 3. S. 129/147.

الدول الأجنبية الدائنة مع ممثل واحد فقط عن الدولة العثمانية للإشراف على عملية تسديد الديون، ثم أجبرت الدولة العثمانية فيما بعد على إناطة مهمة جباية الجمارك بهذه المؤسسة، وكذلك جباية الضرائب المفروضة على الكحول وصيد الأسماك وإنتاج الحرير الطبيعي، إضافة إلى إيرادات الخزينة العامة الناجمة عن التبغ والملح المحتكر من جانب الدولة، بحجة تمكين اللجنة من استقطاع مبالغ الديون المستحقة وتسديدها للدول والشركات المختلفة. وأقامت مؤسسة "إدارة الدين العام" جهازا إداريا كبيرا كان يتسع سنة بعد أخرى لإنجاز مهماته. وأصبحت مصروفات هذه المؤسسة ترهق كاهل الدولة العثمانية وتزيد من متاعبها المالية. ووفق المعلومات المتوفرة فإن ديون الدولة العثمانية بلغت حتى عام ١٨٨٠ ما يقرب من ١٩١ مليون جنيه إنجليزي.[٢٢٨] وكانت أغلب تلك الديون بريطانية وفرنسية وألمانية وبعض الديون الهندية. أما في عشية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ فقد بلغت ديون الدولة العثمانية كما يلي:

الديون المترتبة بذمة الدولة العثمانية نحو الخارج حتى عام ١٩١٤

الدولة الدائنة	مقدار الدين ١٠٠٠ فرنك فرنسي	التوزيع النسبي للديون ٪
فرنسا	٢٠٠٢٦٠٣	٥٩,٨٤
بريطانيا العظمى	٤٥٨٣٠٩	١٣,٦٩
ألمانيا	٥٤٢٣٦٥	١٦,٢٠
دول أخرى	٣٤٣٨٣٠	١٠,٢٧
المجموع	٣٣٤٧١٠٧	١٠٠,٠٠

المصدر:

Wolfgang Reinhard, Geschichte der europaeischen Expansion, Die Alte Welt seit 1818, Band 3, W. Kohlhammer Verlag, Stuttgart Berlin Koeln Mainz, 1988, S. 135

٢٢٨ – هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني. ص ٦.

– إقامة أفضل العلاقات مع بعض الفئات الاجتماعية في المدينة، وخاصة مع الأسر الغنية والوجهاء وكبار التجار وأصحاب الأموال، ومع رؤساء القبائل وشيوخ العشائر والباشوات والبيگوات والأغوات في المناطق التابعة للدولة العثمانية للاستفادة منها في الأوقات المناسبة لصالحها وبالضد من مصالح الدولة العثمانية.

– ورغم الصراعات التي كانت تدور في ما بين الدول الأوروبية وشركاتها المختلفة، فأنها كانت تحاول أن تجد في ما بينها لغة مشتركة تساعدها على زيادة ضغوطها السياسية والاقتصادية والعسكرية على الدولة العثمانية. وكانت تشذ عنها أحيانا الدولة الروسية في أعقاب حرب القرم بسبب عجزها عن تأمين مواقع مهمة لها عند سقوط هذه الدولة ومعرفتها بأن انهيار "الرجل المريض" وموته سوف لن يكون في صالحها بل في صالح خصومها في أوروبا أساسا، كما إنها كانت تسعى حينذاك إلى تعزيز نفوذها في بلاد فارس، دون أن تفقد علاقتها بالدولة العثمانية وتأثيرها النسبي في العاصمة أستنبول. وعلى هذا الأساس كانت المزاحمة الفعلية المتفاقمة تدور بين كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

– ممارسة التأثير على البلدان التابعة للدولة العثمانية من خلال تشجيع البعثات التبشيرية، التي أوجدت مواقع مهمة لنشاطها، سواء بفتح المدارس التعليمية والمستشفيات أم بتطوير علاقاتها بالجاليات غير المسلمة من سكان البلاد، وكذلك نشاط الشركات التجارية والقنصليات، ومن خلال إدخال وسائل التقنيات الحديثة التي تستوجبها حاجاتها لتنشيط التجارة والمواصلات مع تلك المناطق. وأصبحت هذه المؤسسات والمنشآت مراكز متحضرة في هذه البلدان وكانت تبهر أنظار أبناء البلاد، وخاصة المتعلمين منهم الذين كانوا يتحرقون من أجل الوصول إلى مصادر المعرفة والاستزادة من الحياة الثقافية الجديدة، وكانت تدّلهم في الوقت نفسه على التخلف الكبير الذي كانت الدولة العثمانية، ومنها بلدانهم التابعة، غارقة فيه.

وساعدت هذه التبعية المالية والاقتصادية والعلاقات الواسعة على انتزاع الكثير من جوانب المعاملة المفضلة أو إصدار التشريعات التي تمنح الأجانب أمتيازات مهمة، كالإعفاء الضريبي للأجانب ولغير المسلمين، وفي النشاط التجاري والمواقع الاجتماعية، كما حصل

مثلا في "خطي شريف" أو منشور گولخانة –التنظيمات–في بداية حكم السلطان عبد المجيد في العام ١٨٣٩، أو في "خطي همايون" في العام ١٨٥٦ وثم في تعليمات لاحقة مهمة، أو في تخفيض التعريفات الجمركية إلى نسبة ٣٪ على الاستيرادات الموجهة إلى الدولة العثمانية، في حين أبقت أو رفعت التعريفة الجمركية على الصادرات من الدولة العثمانية إلى ١٢٪. وقد كان لهذا القرار تأثيرا بالغ الضرر على الإنتاج المحلي وعلى مجمل التطور الصناعي في تركيا وفي بقية أرجاء الدولة العثمانية وساهم في إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية. وقد مارست الدول الرأسمالية المتقدمة موضوع ديونها المالية التي كانت بذمة الدولة العثمانية للضغط عليها لانتزاع المكاسب الاقتصادية والسياسية المناسبة التي أشرنا إليها فيما سبق.

والجدير بالإشارة إلى أن الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تشهد عملية تطور وتحول كبيرة جدا في أرجاء أوروبا الرأسمالية، وخاصة الغربية منها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك روسيا وأن كانت بدرجة اقل، إذ كان العالم الرأسمالي المتقدم يتحول من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ومن ثم إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية في بداية القرن العشرين، حيث كان الاندماج بين الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي قد دفع إلى المقدمة دور الرأسمال المالي الذي كان لا يتحرى عن أسواق لتصريف السلع المصنعة في تلك البلدان وعن المواد الأولية الزراعية وغير الزراعية في البلدان الأخرى لتموين منشآته الصناعية فيها فحسب، بل كان يتحرى أيضاً عن مجالات لتصدير رؤوس الأموال والتوظيف واستخدام الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان التي كانت ما تزال حتى ذلك الحين بعيدة جدا عن مستوى التطور الذي بلغته الدول الرأسمالية المتقدمة، وفي سبيل تحقيق أقصى الأرباح وضمان المزيد من التراكمات الرأسمالية لتنمية اقتصادياتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسي والفكري. وكان الرأسمال المالي يتحرى عن مستعمرات جديدة ويعمل من أجل إعادة تقسيم مناطق النفوذ الاقتصادي في العالم لصالحه وعلى حساب الدول الاستعمارية القديمة،

وخاصة الدولة العثمانية التي كانت تتآكل بسرعة ملموسة وتسير نحو الانهيار.[٢٢٩] وكانت عملية تشكل وتطور السوق الرأسمالية العالمية تتقدم بسرعة لتخدم مصالح الدول الأكثر تطورا. يشير لينين في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" نقلا عن "هوبسون في مؤلفه عن الإمبريالية إلى مرحلة سنوات ١٨٨٤–١٩٠٠ باعتبارها مرحلة اشتداد "توسع" الدول الأوروبية الرئيسية " فيقول: "وبموجب حساباته، تملكت إنجلترا خلال هذا الوقت ٣,٧ ملايين ميل مربع يسكنها ٥٧ مليون نسمة. وفرنسا ٣,٦ ملايين ميل مربع يسكنها ٣٦,٥ مليون نسمة. وألمانيا ١ مليون ميل مربع يسكنها ١٤,٧ مليون نسمة. وبلجيكا ٩٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٣٠ مليون نسمة. والبرتغال ٨٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٩ ملايين نسمة. إن ركض جميع الدول الرأسمالية وراء المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر ولا سيما منذ سنوات العقد التاسع هو واقع يعرفه الجميع في تاريخ الديبلوماسية والسياسة الخارجية"[٢٣٠]. وفي الوقت الذي اعتبرت منطقة الشرق الأوسط، ومنها منطقة الخليج والعراق، إحدى المناطق الأساسية التي تسعى بريطانيا لجعلها ضمن نفوذها الاقتصادي ومصالحها الحيوية الاستعمارية، كانت هذه البلدان تئن تحت وطأة الهيمنة العثمانية كانت أسوأ حالا من ظروف القرون الوسطى في أوروبا. ولهذا لم يكن صعبا على أوروبا أن تجد صدى قبول نسبي لدى فئات من السكان عندما كان الحديث ينصب حول التخلف والاستبداد في أرجاء الدولة العثمانية. وكانت أوروبا تستفيد من تلك الأوضاع من أجل تشديد هجومها وتغلغلها في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية وتضييق الخناق على الحكم فيها ليخضع لإرادتها ويستجيب لطلباتها. وكان الملاحظ في سياسة هذه الدول أنها تتوجه نحو المجالات التالية:

– مدّ خطوط السكك الحديد.

– الحصول على أمتيازات التنقيب عن البترول وغيرها من المواد الأولية المهمة.

---

٢٢٩ لينين، ف. إ. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. المجلد الخامس. ص ٥١١.

٢٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٥١١.

- ضمان توظيف رؤوس أموالها في مشاريع اقتصادية وتقديم القروض المالية إلى هذه البلدان بفوائد عالية والهيمنة التدريجية على مقدّرات تطورها الاقتصادي.
- ضمان زيادة حجم التبادل التجاري معها واحتكار أسواقها استيرادا وتصديرا.
- الحصول على أمتيازات للتنقيب عن الآثار بهدف نقل هذه الثروة التراثية والتاريخية الكبيرة والثمينة جدا إلى متاحف بلدانها للاستئثار بهذه الثروة ومن أجل إنعاش السياحة فيها.

وتركز الاهتمام الأول في مجال الحصول على أمتيازات مدّ شبكات للسكك الحديد في مناطق مختلفة من الدولة العثمانية، وخاصة في المنطقة الممتدة بين أوروبا والخليج العربي. ولم يكن هدف هذه الدول وشركاتها الرأسمالية الاحتكارية خدمة مصالح شعوب هذه البلدان في مدّ خطوط سكك الحديد فيها، رغم إنه كان يخدم بشكل غير مباشر قضية التقدم في هذه البلدان، بل انصب اهتمامها، وبشكل خاص بريطانيا العظمى على تلك المجالات لأسباب مهمة، منها مثلا:

- تعتبر السكك الحديد، كما يشير إلى ذلك لينين بصواب، "... حاصل جميع الفروع الرئيسية في الصناعة الرأسمالية، صناعة الفحم الحجري والتعدين. هي حاصل وأكثر مقاييس تطور التجارة العالمية والحضارة البرجوازية الديمقراطية جلاء". كما أنها كانت "تتصل بالإنتاج الكبير، بالاحتكارات، بالسنديكات، بالكارتيلات، بالتروستات، بالبنوك وبالطغمة المالية. إن توزيع خطوط السكك الحديدية وتفاوته وتفاوت تطورها هو حاصل الرأسمالية الاحتكارية الحديثة على النطاق العالمي"[٢٣١].
- وكانت المجال الحيوي الذي يسمح بتصدير رؤوس الأموال إلى خارج البلاد وتوظيفها في مجالات أكثر ربحية بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية من خلال استغلال الأيدي العاملة والمواد الأولية الرخيصتين في تلك البلدان.

---

٢٣١ لينين، ف. إ. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. المؤلفات. المجلد الخامس. ص ٤٢٣/٤٢٤.

- كما أنها كانت الطريق الموصل إلى أسواق وخامات تلك البلدان وإلى استغلال شعوبها، إضافة إلى تسهيل نقل القوات العسكرية لتأمين حماية "المصالح الحيوية" للدول الاستعمارية في تلك المناطق.
- وكانت الواسطة غير المباشرة للحصول على امتياز للتنقيب عن المعادن المختلفة في المناطق المحيطة بخطوط السكك الحديد.

وفي ضوء ذلك انصبت جهود الدول والشركات الأوروبية للحصول على أمتيازات مدّ خطوط السكك الحديد من جهة، والتنقيب عن النفط الخام والمعادن الأخرى من جهة ثانية، في الأراضي التابعة للدولة العثمانية وخاصة في تركيا ومنطقة الخليج ووادي الرافدين، حيث كانت موارد النفط والقار والنار الأبدية تعلن عن وجودها في هذه المنطقة من العالم، وحيث كان بعض الولاة قد بدأوا باستخراج النفط وبناء مصفاة لتكريره في بعقوبة، كما حصل في عهد مدحت باشا في عام ١٨٧١، بمساعدة مباشرة من الألمان. يشير حكمت سامي سليمان في كتابه الموسوم "نفط العراق" إلى تقرير مهم أعدته بعثة ألمانية زارت العراق في عام ١٨٨١ حول النفط جاء فيه ما يلي:

"إن كركوك وضواحيها منطقة نفطية هائلة وأن حقول النفط هناك قريبة من سطح الأرض، مما كان يسبب دوما هزات أرضية خفيفة، وإذا تم الحفر لاستخراج النفط في هذه المنطقة فإن هناك احتمالا قويا لحدوث زلازل أرضية شديدة"[٢٣٢].

وفي هذه الفترة أيضاً بدأت أولى المحاولات الجدية للتحريات الأثرية في بلاد ما بين النهرين من جانب ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

عمدت ألمانيا في علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية مع الدولة العثمانية على أسلوب المبادرة والهجوم المركز والمتواصل في محاولة منها للحصول على موقع أكثر تأثيرا على السلطان عبد الحميد الثاني والحكومة العثمانية وسياسات الدولة من

---

٢٣٢ سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨. ص ٤٤/٤٥.

بقية الدول الأوروبية. وقد تجلى ذلك في تقديم الدعم العسكري والمساهمة بتدريب وتحديث القوات العثمانية وتقديم القروض المالية لإغراض التسلح ودعم جهود تنمية الاقتصاد العثماني، إضافة إلى تعزيز العلاقات الخاصة بين القيصر ويلهلم الثاني والسلطان العثماني عبد الحميد الثاني. كما تجلى ذلك الاهتمام بتنظيم زيارات متتابعة للقيصر الألماني إلى عاصمة الدولة العثمانية وبعض المناطق التابعة لها. وفي الزيارتين اللتين قام بهما القيصر الألماني ويلهلم الثاني إلى تركيا في عامي ١٨٨٨ و١٨٩٨، وكلتاهما تمتا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حصلت ألمانيا في عام ١٨٨٨ على عقد بمدّ خط سكة حديد أستنبول (أزمير–أنقرة)، وعلى عقد أخر في عام ١٨٩٣ يحق لها بموجبه بناء وتشغيل خطين حديديين يمتدان من أنقرة إلى قيصري ومن أسكيشهر إلى قونية باتجاه بغداد فالبصرة، ثم على عقد ثالث في عام ١٨٩٩ لمد خط يربط قونية بالخليج،وأخيرا اتفاقية مد سكة حديد بغداد في عام ١٩٠٣. وحاول القيصر في الزيارتين أن يبدي ودا كبيرا للسلطان عبد الحميد الثاني ويكسب وده. ففي زيارته لدمشق صرح القيصر ويلهلم بأنه يعتبر نفسه صديقا للسلطان ولكل المسلمين في العالم. وقد أستقبل هذا التصريح بردود فعل مرة من جانب البريطانيين والفرنسيين ومن جانب أتباعهم في العالم الإسلامي.[٢٣٣]

والأهمية الاستثنائية للاتفاقية الأخيرة تكمن في موافقة الدولة العثمانية على منح الألمان حق التنقيب عن النفط وحق الملاحة في نهري دجلة والفرات.[٢٣٤] كتب السيد ز.ي. هيرشلاغ في كتابه الموسوم "مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث في الشرق الأوسط" بهذا الصدد قائلا:

"وعلاوة على ذلك أصبح معمولا به أن ُيمنح أصحاب عقود امتياز السكك الحديدية شريطا من الأرض بعرض يتراوح بين ٢ كيلو متر و٢٠ كيلو متر على كل من جانبي الطريق، وكانت الاحتمالات المفتوحة باستغلال تلك الأراضي–خصوصا عندما تكون حاوية على

233 Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europaeischen Expansion. Bd. 3. S. 137. مصدر السابق

٢٣٤ سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. مصدر سابق.

ثروات معدنية– أكثر أهمية في الغالب لدى أصحاب عقود الامتياز من السكة الحديدية نفسها"[٢٣٥].

وجدير بالإشارة إلى أن ألمانيا كانت قد أرسلت في عام ١٨٨٧ بعثة علمية إلى العراق للتنقيب عن الآثار فيه وبموافقة الباب العالي وترحيبه. واعتبرت الخطوة المهمة التي سبقت زيارة القيصر الأولى إلى الباب العالي. كما كانت قد اتفقت مع الحكومة العثمانية على إقامة قنصلية فخرية في بغداد في عام ١٨٩٤. وأمكن في عام ١٩٠٥ إقامة قنصلية لها في الموصل.[٢٣٦]

وينقل د. غسان العطية عن بيولوف قوله عن أهمية تلك الاتفاقيات بالنسبة إلى ألمانيا ما يلي:

"إن هذا فتح أمام الألمان النفوذ والشركات الألمانية ميدانا من النشاط يمتد بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، على نهري دجلة والفرات وعلى طول ضفافهما، والتي لا تضاهى بخصوبتها وبإمكانياتها العظيمة للتطوير في المستقبل... وإن كان للمرء أن يتحدث عن الإمكانيات غير المحدودة في أي مكان فليتحدث عنها في ميادين تقع في الغالب قرب سكة حديد بغداد، لكني أنظر لمشروع سكة حديد بغداد من جميع النواحي بوعي تام للإمكانيات الهائلة التي يفتحها"[٢٣٧].

وقد أثارت هذه الإجراءات والاتفاقيات، وخاصة حق التنقيب عن النفط وحق الملاحة في نهري دجلة والفرات، غضب الدولة البريطانية، التي كانت مشغولة حينذاك بحرب البوير Burenkrieg بين ١٨٩٩–١٩٠٢ في جنوب أفريقيا والنتائج التي ترتبت عنها وسعيها لتعزيز الهيمنة الاستعمارية البريطانية على هذه المنطقة من العالم الأفريقي المليئة

---

٢٣٥ هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. مصدر سابق. ص٥–٦٥.

٢٣٦ العطية، غسان. د. العراق– نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. دار اللام. لندن. ١٩٨٨. ص ١٠١.

٢٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٣.

بالخامات والمعادن الكريمة[٢٣٨]، كما أثارت غيض وضغينة بقية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكثفت جهودها المشتركة لإعاقة تنفيذ تلك الاتفاقيات أو الدخول بها بوجه من الوجوه. ونشطت الدبلوماسية البريطانية والفرنسية والهولندية والأمريكية على بهذا الاتجاه. واستخدمت هذه الدول علاقاتها القديمة وأفضل خبرائها والمتعاونين معها في المنطقة من أمثال الأسترالي وليام نوكس دارسي، والأرمني العثماني الجنسية كالوست سركيس كولبنكيان، والأمريكي الجنرال جوستر، وأصحاب رؤوس الأموال، إضافة إلى ممارسة الضغوط المالية والاقتصادية على الباب العالي في استنبول لهذا الغرض. ويشير لويد جورج، في رسالة له موجهة إلى تشارلس هاردنغ في ١٩٠٦/١٢/١٨، إلى مثل هذه الاتفاقيات فيكتب:

" أن أبادر إلى القول أن أي ضعف لوضعنا الحاضر في دجلة لا يعني فقط إضعاف مركزنا برمته في بلاد ما بين النهرين، بل يعني كذلك زيادة مقابلة في التجارة والنشاط الألمانيين... وأبدي كذلك أن من الحكمة، جرّاء كون النهر هو أحد خطوط المواصلات المهمة إلى الخليج الفارسي والهند، أن نحذر لئلا يخرج النهر من قبضتنا، ثم أن مركزنا الممتاز في النهر يغدو الآن أكثر قيمة جرّاء أقتراب سكة حديد بغداد وجرّاء احتمال أن تكون الملاحة هي وسيلة النقل الوحيدة من رأس السكة في بغداد إلى البصرة"[٢٣٩]. ونتيجة لتلك الضغوط والمقاومة البريطانية المتزايدة على الباب العالي حصلت شركة لنج في عام ١٩٠٧ على إذن من الحكومة العثمانية بتشغيل باخرة ثالثة في نهر دجلة.[٢٤٠]

كما تمكنت بريطانيا أن تفرض حمايتها وهيمنتها على مشيختي الكويت والبحرين في عامي ١٩١٢ و١٩١٣ وأن تمنع البحرين، وكانت قبل ذاك في العام ١٨٩٨ قد منعت الكويت، وفق اتفاقيات معينة عن منح أية أمتيازات في المنطقة لأية دولة كانت دون العودة إلى

---

٢٣٨ القاموس.

٢٣٩ العطية، غسان د. العراق– نشأة الدولة. مصدر سابق. ص ١٠٥.

٢٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٥.

بريطانيا، سواء كانت تلك الاتفاقيات تمت بصلة إلى التنقيب عن النفط أم مدّ خطوط للسكك الحديد أم غيرها، كما كثفت من وجودها العسكري والسياسي في المنطقة.

لقد تميزت الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالصراع التنافسي المحتدم، المباشر والمكشوف بين تلك الدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية وبنوكها المالية للحصول على أمتيازات التنقيب عن النفط الخام في أراضي ما بين النهرين ومن أجل استخراجه وتصديره، كما بدأت تبرز الرغبة في المساومة للحصول المشترك على تلك الحقوق خوفا من ضياعها تماما أو استئثار أحد الأطراف بها. وفي ضوء ذلك وبناءا على اقتراح تقدمت به المجموعة الألمانية نفسها في عام ١٩٠٤ أمكن الوصول الأولي إلى اتفاق على توزيع الحصص بين الدول الأوروبية المتنافسة حول قضايا التنقيب عن النفط واستخراجه في أراضي "العراق العثماني" وتصديره إلى بلدانها. وقد نص هذا الاتفاق على ما يلي:

المجموعات	التوزيع النسبي للأسهم ٪
المجموعة الألمانية	٢٥
المجموعة البريطانية	٢٥
المجموعة الفرنسية	٢٥
شركة سكك حديد الأناضول	١٠
مصالح متنوعة	١٥
المجموع	١٠٠

المصدر: سليمان، حكمت سامي، نفط العراق، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق ١٩٥٨، ص٥٧/٥٨.

إلا أن هذا الاتفاق لم يرض المجموعتين البريطانية والفرنسية، خاصة وأن المجموعة الألمانية كانت تحصل على النسبة العظمى بسبب امتلاكها لشركة سكة حديد الأناضول، إضافة إلى حصتها الرئيسية. كما أن بريطانيا، التي كانت قد تفرغت من حرب البوير، وجهت جهودها من جديد صوب منطقة الخليج. وقبل ذاك، في العام ١٩٠١، كان الخبير الأسترالي وليم نوكس دارسي، قد تمكن من إقناع شاه إيران بمنحه امتياز التنقيب عن النفط في إيران لمدة ٦٠ عاما. وبعد عقد هذا الاتفاق توجه دارسي مباشرة وبدعم من بريطانيا إلى أستنبول في محاولة جديدة لإقناع السلطان عبد الحميد بعقد اتفاقية مماثلة تشمل أراضي ما بين النهرين، خاصة وأن السلطان عبد الحميد كان قد سجل كافة الأراضي التي كان يعتقد بوجود النفط فيها باسمه الخاص على إثر التقرير الفني المهم الذي كان قد تقدم به كالوست سركيس كولبنكيان في عام ١٨٩٠ حول وجود حقول النفط في العراق.[٢٤١] ومع اشتداد المزاحمة والمناورات بين الشركات الأجنبية والدول الاستعمارية اضطرت ألمانيا في العام ١٩١١ إلى طرح مشروع جديد تضمن توزيعا أخر للحصص يحقق لبريطانيا مكاسب أفضل حيث أقر التوزيع التالي للأسهم، بعد أن تأكد للألمان أنهم غير قادرين على استكمال عقد الصفقة دون تقديم تنازلات مهمة لبريطانيا التي كانت قد فرضت هيمنتها الفعلية على هذه المنطقة وتمتلك الوسائل الكفيلة بتخريب أي أتفاق من هذا النوع:

كلبنكيان ومجموعة شركة نفط غير مسماة	٣٢,٠٠٠ سهما
أرنست كاسل والبنك الوطني التركي	٢٨,٠٠٠ سهما
البنك الألماني وشركة سكة حديد الأناضول	٢٠,٠٠٠ سهما
المجموع	٨٠,٠٠٠ سهما

المصدر: حكمت سامي سليمان، نفط العراق، مصدر سابق، ص ٦٣.

٢٤١ سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. مصدر سابق. ص ٤٣.

إلا أن هذا التوزيع الجديد للحصص لم يفلح بدوره في تحقيق التعاون المطلوب بين تلك المجموعات من الشركات الاحتكارية المتنافسة، خاصة وأن السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت قد تميزت بتصاعد الاستعدادات الحربية واتساع نطاق الضغط على الدولة العثمانية للحصول على أمتيازات التنقيب. وكانت الدول الثلاث الرئيسية في هذا الصراع هي ألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهيمن على السوق النفطي العالمي قد بدأت تسعى جديا للحصول مجددا على أمتيازات لها في الخليج ووادي الرافدين. وبعد مفاوضات عسيرة أمكن الوصول إلى اتفاق جديد في عشية الحرب العالمية الأولى، في العام ١٩١٤ نص على ما يلي:

البنك الألماني وشركة سكة حديد الأناضول	٢٥ سهما
شركة البترول الإنجليزية–السكسونية	٢٥ سهما
شركة دارسي للتنقيب (شركة النفط الإنكلو–فارسية)	٥٠ سهما
المجموع	١٠٠ سهما

المصدر: سليمان، حكمت سامي، نفط العراق، مصدر سابق، ص٦٤.

واتفق المشاركون في التوقيع الأولي على هذه الاتفاقية على أن يتم التعامل مع الدولة العثمانية عبر شركة النفط التركية فقط، تلك الشركة التي كان دارسي قد أسسها وكانت تخضع في نشاطها عموما لمجموعة الشركات البريطانية. وكان الهدف من وراء ذلك الحدّ من جهود الشركات الألمانية المنفردة للحصول على أمتيازات أو منافع خاصة من الدولة العثمانية من وراء ظهر الشركات الأخرى واعتبار شركة النفط التركية هي المخول الوحيد للتفاوض بصدد الامتيازات الأجنبية. واحتفظ كالوست سركيس كولبنكيان لنفسه على حصة مقدارها ٥٪ في شركة دارسي للتنقيب بسبب دوره في التهيئة للمفاوضات وفي إدارتها إدارة ناجحة لصالح الشركات الأجنبية، إذ كان اللولب الأساسي في المفاوضات والوسيط الفعال بين مجموعات الشركات والدولة العثمانية، كما كان مديرا عاما للبنك الوطني التركي حينذاك. وقد أعقب هذا الاتفاق النفطي اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث تعرقل عمليا

تنفيذ هذا الاتفاق بين الأطراف الموقعة عليه، إذ أن بلدانها قد دخلت الحرب بخنادق متباينة، ولأن مناطق العراق قد احتلت تباعا من قبل القوات البريطانية ابتداءً من ولاية البصرة في عام ١٩١٤ وانتهاءً باحتلال بغداد في عام ١٩١٧، حيث بدأ عهدا جديدا من الاحتلال والاستعمار البريطاني المباشر للعراق، كما أصبحت بقية مناطق الدولة العثمانية في الخليج وفي عموم المنطقة العربية في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب موزعة على الدول التي ربحت هذه الحرب الاستعمارية، وعلى وجه التحديد بين بريطانيا وفرنسا.

لم يكن الصراع الدائر في الدولة العثمانية مقتصرا على المركز حسب، بل كانت الأطراف مشمولة فيه أيضاً، سواء أكان ذلك الصراع بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية، أم في ما بين القوى التركية أو في ما بين القوى المحلية وبين الأتراك في هذه البلد التابع أو ذاك. وكان هذا وضع العراق أيضاً، سواء في مجال مدّ سكك الحديد أم التنقيب عن النفط أم في مجال الأرض والزراعة والتطور اللاحق للبلاد. وكان الوضع في مركز الدولة العثمانية وفي الأطراف المجاورة للعراق يترك بصماته الواضحة نسبيا على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في العراق، رغم العزلة النسبية التي كانت تواجه المناطق الطرفية في الدولة العثمانية عموما بسبب رداءة طرق المواصلات وضعف الاتصالات بين العراق والخارج. ففي الوقت الذي بدأت تبرز محاولات جادة لتكوين قاعدة واسعة من صغار ومتوسطي المنتجين الأحرار المالكين للأرض الزراعية عبر إصلاحات مدحت باشا وتأييد ملموس من جانب البرجوازية التركية الجديدة والبرجوازية الأجنبية، وقفت الدولة التركية الأوتوقراطية الإقطاعية وجهازها الإداري في الوقت ذاته موقفا مناهضا لتلك الإصلاحات أدى الإعاقة تلك العملية ودفع الأمور باتجاه توسيع قاعدة كبار ملاك الأراضي الزراعية وتوسيع رقعة الأرض التي تحت تصرفهم وعدد الفلاحين العاملين في تلك الأراضي التي صارت تحت تصرفهم من أجل ضمان كسب تأييد تلك العشائر لهم وتأمين جباية الضرائب من الفلاحين عبر شيوخ العشائر والأغوات. وقد رافق ذلك عمليات انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتسجيلها بأسماء رؤساء القبائل وشيوخ العشائر العراقية. ورغم كل ذلك فقد بدأت تتطور في العراق قاعدة جديدة للإنتاج التبادلي

والعلاقات السلعية–النقدية وبدايات تكون سوق وطنية عراقية. فقد اتسع النشاط الاقتصادي العام وحضور أكبر للبرجوازية التجارية المحلية المتعاونة مع البرجوازية الأوروبية وتغلغل أوسع نسبيا للوجود الاستعماري الأوروبي غير المباشر، وخاصة الوجود البريطاني الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في البنية الاقتصادية العراقية.

لقد اقترنت عملية التصفية التدريجية لبقايا العلاقات الأبوية وتحطيم نظام الديرة الإنتاجي في الريف العراقي بنمو بطيء وطويل الأمد للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبتحويل شيوخ العشائر الريفية على إقطاعيين مالكين أو مستحوذين بأساليب وصيغ شتى على الأرض الزراعية وتمكين الإقطاعيين من السيطرة الصارمة على الفلاحين من أبناء العشائر. كما بدأت محاولات جادة من جانب بريطانيا بربط الإقطاعيين بالإنتاج السلعي، أي بالتجارة والسوق الدولي. وتركزت جهود البريطانيين على توظيف رؤوس الأموال الأجنبية للدول الأوروبية في مشاريع النقل النهري وإقامة سكك الحديد وفتح فروع للبنوك المالية والتجارية، إضافة إلى محاولات الحصول على أمتيازات التنقيب عن الموارد الأولية في البلاد. وقد استطاعت الدولة البريطانية أساسا على تحقيق قصب السبق في ضمان مصالحها الاستعمارية في العراق وأزاحت تدريجا النفوذ الروسي والألماني والفرنسي. وأنهت الحرب العالمية الأولى عملية الصراع على إعادة توزيع مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي لصالح بريطانيا في العراق. وكان الوضع الاقتصادي في العراق في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى سيئا بشكل عام.

فقد ترتب على وجود الشركات التجارية الأجنبية في العراق تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم السلع المصدرة والمستوردة. وتأثرت الزراعة بهذا الانتعاش التجاري. فخلال السنوات الأولى من القرن العشرين طرأ تحسن ملموس على الإنتاج الزراعي الموجه لإغراض التصدير. وتفاقمت في ذات الوقت ظاهرة فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بسبب تدهور نظام الري والصرف وارتفاع مستوى التملح وانتشاره على مساحات واسعة من أراضي الوسط والجنوب.

وبالرغم من تلك الأوضاع المزرية التي يصعب تصويرها كانت ولايات العراق الثلاث تشهد خلال الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والعقدين الأول والثاني من القرن العشرين تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة نسبيا تبلورت أساسا في محاولات جادة من جانب الدولة المركزية العثمانية لاستعادة الهيمنة الفعلية على العراق وإخضاعه للسلطة المركزية من خلال تعزيز وتحديث القوات المسلحة العثمانية وتعيين الولاة العثمانيين من ذوي الكفاءات وممارسة سياسة التتريك الشوفينية مع السكان العرب والكرد وبقية الأقليات القومية. إلا أن التناقضات الاجتماعية والصراعات القومية والدينية والمذهبية والسياسية التي كانت تنهش في كيان هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف، وخاصة في مركز الدولة، كانت تدفع بها إلى مشارف الانهيار ولم تسعفها تلك الإصلاحات كثيرا. فمواردها المالية كانت شحيحة وديونها كانت تتراكم سنة بعد أخرى وقدراتها العسكرية، رغم مساعدات ألمانيا لتحديثها، كانت في تدهور عام يتجلى في انهيار الانضباط العسكري في قواتها المسلحة وعجزها المتزايد عن توفير الأفراد فحروبها من المناطق التابعة لها، وتبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي وسوقه الدولية كان في تعاظم مستمر. وكانت المصالح الأجنبية تجد طريقها بسهولة إلى الاقتصاد والمجتمع التركي وفي الولايات التابعة للدولة العثمانية، بما فيها العراق. وقد كان الصراع محتدما في الوقت نفسه بين الدول الاستعمارية الأوروبية على تلك الولايات وعلى إيجاد مواقع اقتصادية وسياسية وعسكرية لها فيها. وكانت الولايات العراقية من بين أكثر المناطق المستهدفة من جانب تلك الدول الأوروبية. وواجهت ورشات الإنتاج الصناعي الحرفي في العراق مزاحمة شديدة من جانب الشركات التجارية الأجنبية التي أغرقت الأسواق المحلية بسلعها المصنعة. وقادت هذه المزاحمة إلى إغلاق ورشات كثيرة وانتقال الكثير من العاملين في الإنتاج الحرفي إلى نشاطات اقتصادية أخرى. إلا أن هذا الوضع كان دافعا أيضاً لبعض أصحاب الأموال إلى العناية بصناعاتهم الحرفية من خلال استيراد المكائن والمعدات الحديثة للاستمرار في الإنتاج الآلي والصمود في وجه المزاحمة الحادة وغير المتكافئة، رغم أن مثل هذه المحاولات الجريئة كانت قليلة. وتعرض الاقتصاد العراقي المتخلف طيلة الفترة الواقعة بين منتصف القرن

التاسع عشر حتى سقوط الدولة العثمانية إلى استنزاف شديد لموارده المالية التي كانت أساسا شحيحة. وكانت هذه العملية تتم عبر جهات وطرق عديدة منها مثلا:

١- دأب الدولة العثمانية على استنزاف أكبر قدر من موارد العراق المالية عبر جباية حصتها الضريبية من الإنتاج المحلي وتصديره نقدا إلى مركز الدولة العثمانية.

٢- ممارسات أجهزة الإدارة والولاة في تلك الولايات التي برزت في اقتطاع حصة أخرى وإتاوات عديدة من ذلك الإنتاج لصالحها في الداخل.

٣- دأب أفراد عائلة السلطان وشيوخ العشائر ورؤساء القبائل والأغوات وكبار ملاك الأراضي الزراعية، بضمنهم أفراد عائلة السلطان، والسراكيل على اقتطاع أجزاء مهمة من دخل المنتجين الزراعيين السنوي واستهلاكه البذخي الخاص من قبل تلك الفئات الطفيلية.

٤- وكانت البرجوازية التجارية الأجنبية العاملة في العراق عبر شركاتها التجارية، مثل شركة الهند الشرقية وبيت لنج، تساهم في استغلال ونهب الفلاحين والاقتصاد الوطني عبر سيطرتها على الإنتاج الزراعي وفرض أسعار احتكارية زهيدة جدا. وساهم تصدير الحبوب مثلا إلى ارتفاع كبير في أسعار الحبوب في الأسواق المحلية وتساهم في تذمر السكان.[٢٤٢]

وجدير بالإشارة إلى أن هذه الفئات والأطراف المستغلة لم تكن تقتطع من صافي الإنتاج فائض الإنتاج على شكل ريع وربح وفائدة فحسب، بل كانت تقتطع منه جزءاً مهما وأساسيا من الإنتاج الضروري أيضاً، من حصة الفلاحين لتجديد قوة عملهم وتنمية إنتاجهم الزراعي. وكانت هذه العلاقات تعيد إنتاج نفسها بفعل طبيعة النظام السياسي القائم والعلاقات الاقتصادية المهيمنة. وقاد هذا الواقع إلى حرمان الريف والزراعة العراقية من إمكانيات وضرورات تحقيق التراكم وتوسيع قاعدة الإنتاج وتحديثها، كما شدد من استغلال الفلاحين وسوء استغلال الأرض الزراعية والمياه المتوفرة. ورغم الامكانيات التي كانت

---

٢٤٢ العطية، غسان د. العراق–نشأة الدولة. مصدر سابق. ٥٦/٥٧.

متوفرة لتطور الاقتصاد العراقي وتحسين مستوى الفلاحين، فإن هذا الاقتصاد بقى ضعيفا، متخلفا ومشوها، كما بقى الفلاحون يعانون من البؤس والفاقة، من الأمية والجهل والمرض. هكذا كان الاقتصاد العراقي عندما وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني في أثناء الحرب العالمية الأولى. والسؤال المشروع هو: كيف أصبح وضع الاقتصاد العراقي بعد احتلال بغداد في عام ١٩١٧.

المبحث الثاني

العراق في سنوات الحرب العالمية الأولى

في ١٩١٤/١١/١٢ أعلنت تركيا الحرب على روسيا وحسمت أمرها في خوض الحرب إلى جانب ألمانيا. وبدأت المعارك بالنسبة لقوات الدولة العثمانية تدور في أربع جبهات هي: جبهة القفقاس، وجبهة الدردنيل وجبهة سيناء وأخيرا جبهة بلاد ما بين النهرين.[٢٤٣] وقبل هذا التاريخ، ومع بدء غزو بريطانيا للفاو فالبصرة والقرنة، أصبح العراق مسرحا للعمليات العسكرية بين القوات البريطانية–الهندية والقوات العثمانية.

وحال إعلان حالة الحرب اتخذت السلطات العثمانية الإجراءات الكفيلة بإعلان "الجهاد" الذي نزل كالصاعقة على رؤوس الناس في كل أرجاء الدولة العثمانية وهي التي ملّت تلك الحروب وتحملت الكثير منها ومن العواقب التي ترتبت عنها وأرهقت بسببها، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتباين الموقف في مركز الدولة وفي أطرافها. وإذ كان الرفض بشكل عام هو الذي ميز موقف المناطق الطرفية من الدولة، فأن الموقف في المركز كان بين مؤيد ومعارض ومتحفظ. وكان رجال الدين في تركيا أكثر المتحمسين للجهاد ضد "الكفار"، في حين كان الناس البسطاء، رغم موقف رجال الدين، أقل تحمسا وأكثر هماً، إذ كانوا يعرفون تماماً بأنهم الوقود في أي حرب تخوضها الدولة العثمانية.

ولم يختلف الموقف من الحرب في الولايات الثلاث، بغداد والبصرة والموصل، عن موقف بقية أطراف الدولة العثمانية. فكان الرفض هو السمة المميزة، رغم الصلة الدينية والعيش في

243 Reinhard, Wolfgang. Geschichte der europ. Expznsion. Bd. 3. S. 140.

ظل دولة واحدة، إذ أنقسم الناس إلى اتجاه رئيسي يرفض الحرب ويمثل الأكثرية، واتجاه ثانوي يؤيدها ويمثل الأقلية. كما تباينت الإجابة عن السؤال التالي: إلى جانب من يجوز خوض الحرب؟ وكان الموقف الشعبي منقسماً على نفسه، في حين دعا غالبية رجال الدين إلى الوقوف إلى جانب تركيا باعتبارها دولة إسلامية، في حين كانت هناك جماعات كثيرة دعت إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا والحلفاء من أجل الخلاص من الهيمنة العثمانية. وقد أثرت فتوى الجهاد التي أصدرها شيخ الإسلام على موقف رجال الدين فايدوها رغم اختلافهم الكبير مع الدولة العثمانية. وفي هذا الموقف اتفق رجال الدين الشيعة مع رجال الدين السنة. إلا أن هذا الموقف المشحون بالتحفظات الكثيرة على الدولة العثمانية تفجر بعد فترة وجيزة من بدء الحرب وتحول إلى موقف مناهض للدولة العثمانية. فما هي الأسباب التي جعلت الغالبية العظمى من سكان هذه الولايات العثمانية الثلاث تقف ضد قرار إعلان الحرب وضد النفير العام والتجنيد أو خوض القتال إلى جانب الدولة العثمانية، رغم حركة التطوع المحدودة التي بدأت في النجف وشملت متطوعين من مناطق أخرى ومن أبناء العشائر خاضت المعركة الأساسية في الشعيبة ولم تستطع الصمود طويلاً بوجه القوات البريطانية والهندية ذات التسليح والتدريب الجيدين؟ يمكن تلخيص تلك الأسباب في النقاط التالية:

١- السياسة المجحفة التي كانت تمارسها الدولة العثمانية إزاء العرب والكرد والأقليات القومية والدينية والمذهبية الأخرى والتمييز الصارخ في التعامل بالمقارنة مع المواطنين الأتراك.

٢- أساليب التعسف والقسوة والظلم التي كانت أجهزة الدولة، بناء على أوامر الباب العالي والصدر الأعظم، تعامل بها سكان بلاد ما بين النهرين وكردستان الجنوبي، سواء أكان ذلك في جباية الضرائب أم في نهب خيرات وموارد البلاد، رغم إنها كانت لا توفر الحد الأدنى من الخدمات التي هي من مسؤولية الدولة أولا، ورغم إنها كانت تعرف مدى الفقر المدقع الذي كانت تعيش تحت وطأته الغالبية العظمى من السكان ثانيا، وعجز هؤلاء عن تسديد الضرائب التي كانت تفرض عليهم.

٣- الرفض العام من جانب السكان للخدمة العسكرية والقتال إلى جانب الدولة عموماً. وكان الفلاحون والبدو يتهربون من الانخراط بالخدمة العسكرية الإلزامية بمختلف السبل حتى في أوقات السلم. كما كانوا يكرهون عموما كل ما هو حكومي وإلزامي. وكان هذا أحد العوامل في خسارة الفلاحين لأراضيهم الزراعية أو تعرقل وتأخر استقرار البدو الرحل، إذ لم يعمدوا إلى تسجيل الأراضي التي كانوا يعملون عليها بأسمائهم، وهو حق ضمنه لهم قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨، خشية تجنيد أولادهم، خاصة وأن الحكام ربطوا توزيع الأراضي الزراعية بالخدمة الإلزامية عمليا.

٤- رفض الدولة العثمانية تطبيق مبدأ اللامزكزية في حكم هذه المناطق التي كانت تنادي بها القوى الوطنية الأكثر وعيا وذات الاحتكاك المباشر وغير المباشر بالتقدم الذي حصل في أوروبا والتي أطلعت وتعرفت على مضامين الحرية والإخاء والمساواة، والتي تأثرت أيضاً بحركة المشروطية في إيران والحركة الدستورية في تركيا[٢٤٤].

٥- كان السكان العرب من الشيعة لا يعترفون بالخلافة الإسلامية للسلطان العثماني، وبالتالي كانوا لا يعترفون بفتوى "الجهاد" التي أعلنها السلطان باعتبارها أمرا ملزما للناس، إضافة إلى العداء الذي نشب بين الشيعة والحكم العثماني خلال السنوات الطويلة المنصرمة لأسباب مذهبية ونتيجة لاعتداءات وقعت على المناطق الشيعية من البلاد من قبل الحكام والولاة الأتراك. إلا أن هذا الأمر لم يدفع كل رجال الدين الشيعة إلى رفض الدعوة إلى الجهاد، إذ اختلفوا في ما بينهم على ذلك، وكانت الغالبية العظمى تقف إلى جانب مساندة الدولة العثمانية في حربها ضد بريطانيا، خاصة وأن بريطانيا قد بدأت غزو البصرة حتى قبل إعلان الحرب من جانب الدولة العثمانية على روسيا. أي أن رجال الدين الشيعة قد حددوا موقفهم بشكل أكثر ملموسية في أعقاب غزو القوات

---

٢٤٤ – الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ج ٣. ص ١٢٠.
– عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة. ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. بدون تاريخ وبدون مكان النشر. ص ٧٣–٧٨.

البريطانية للبصرة. واتفقوا في ذلك مع رجال الدين السنة، وهو ما يشير إليه وميض عمر نظمي ويعتبره من النقاط الإيجابية في استنهاض وحدة المسلمين من مختلف المذاهب حينذاك، إضافة إلى نشوء نوع من التعاون الذي تطور فيما بعد بين المسلمين والمسيحيين في الحركة القومية.[٢٤٥]

٦ – الدعاية المستمرة التي كانت تقوم بها بريطانيا ضد الدولة العثمانية ومحاولة التقرب من الناس والتعرف على مشاكلهم، وخاصة الميسورين والوجهاء والتجار والمتعلمين والموظفين من العرب والكرد ورؤساء القبائل وشيوخ العشائر والأغوات، ودعوتها للخلاص من قيود الهيمنة العثمانية ورغبة الناس في الخلاص من تلك القيود فعلا.

٧– وزعزع مفهوم الجهاد في سبيل الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية دخول الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب[٢٤٦]، إذ لم يعد ممكنا الادعاء بأنها تريد محاربة "الكفر والكفار " في معسكر الحلفاء، بينما هي تتحالف عمليا مع "الكفر والكفار" الألمان والنمساويين والهنغاريين. وقد أثرت هذه الحقيقة على عدد كبير من المواطنين في العراق وفي بقية بلدان العالم الإسلامي. وأعتبر الكثير من السياسيين حينذاك وفيما بعد أن قرار إعلان الجهاد لم يكن قرارا خاطئاً ولم يعط النتائج المرجوة منه فحسب، بل أوانقلب في أحايين كثيرة ضد الدولة العثمانية.

وقد نتج عن كل ذلك الرفض العام للحرب والامتناع عن التعاون مع الدولة العثمانية. ويمكن أن يتلمس مثل هذا الموقف في ضعف الاستجابة للنفير العام والهروب الواسع النطاق للمجندين من القوات المسلحة ومن جبهات القتال أو رفض الالتحاق أصلا بالقوات المسلحة. وقد أطلق على هذا الهروب الواسع، كما يشير إلى ذلك علي الوردي، ب "السفر علك" أي

---

٢٤٥ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥). بيروت. ١٩٨٤. ص ١٢٢.

٢٤٦ العطية، غسان د. العراق– نشأة الدولة. مصدر سابق. ص ١١١.

"حرب الهرب"، والتي أصبحت شعارا لكل الذين وقعت عليهم " قرعة " التجنيد.[٢٤٧] وجدير بالإشارة إلى أن الرغبة في عدم التجنيد ورفض خوض الحرب إلى جانب الدولة العثمانية كان لدى الكرد أكبر مما كان عليه بين العرب في الولايات الثلاث.[٢٤٨] وكانت الموصل بشكل عام تقف إلى جانب الدولة العثمانية انطلاقاً من المواقف الدينية والقرب من تركيا والتشابك بين المسلمين من العرب والكرد والأتراك، إضافة إلى وجود خشية على العالم الإسلامي وعلى وحدة المسلمين من الغرب الاستعماري.[٢٤٩] إلا أن العرب كانوا في حقيقة الأمر يعانون بالأساس من هيمنة واضطهاد الدولة العثمانية وأجهزتها الحكومية المسلمة وليس من غيرها حينذاك.

كانت السلطات البريطانية قد انتهجت عدة أساليب أساسية ساعدتها كثيرا في سعيها لتعزيز مواقعها في العراق، نشير إلى أبرزها فيما يلي:

١– إقامة أوسع الصلات السياسية والمصلحية مع العوائل المعروفة في مختلف ولايات ما بين النهرين وفي إقليم جنوب كردستان. وقد وظفت لهذا الغرض خيرة الشخصيات السياسية والدعاة والمحرضين والخبراء بشؤون المستعمرات، كما استخدمت مراكزها الأساسية الأربعة في لندن والهند والقاهرة والخليج. وتمكنت عبر هذه الاتصالات إما أن تكسب إلى جانبها الكثير من تلك العوائل والشخصيات في بغداد والبصرة وفي الموصل والسليمانية وأربيل أو في كربلاء والنجف مثلا، وإما أن تحيد البعض منهم وتخلق التردد عندهم بما يساعد على كسبهم تدريجا وفي فترة لاحقة. وكانت الوعود المصلحية التي أعطيت لتلك العوائل والشخصيات تتفاوت بين الاستعداد للحفاظ على المواقع المتميزة لتلك العوائل التي كانت تتمتع بها في ظل الحكم العثماني أو تحسين أوضاعها وإلغاء الضرائب التي كانت تفرض عليها أو إجراء رواتب لها أو تقديم هدايا لدفعة واحدة. ويبدو أن هذا الأسلوب قد أتبعته

---

٢٤٧ الوردي، علي د. لمحات من اجتماعية... . جزء ٤. ص ٨٥.

٢٤٨ لازاريف، م. س. المسألة الكردية. ١٩١٧–١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١.

٢٤٩ نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية... . مصدر سابق. ص ٩٥–٩٦.

أيضاً مع السيد طالب النقيب، الشخصية السياسة البارزة في ولاية البصرة الذي لعب دورا متميزا في الحياة السياسية في البصرة بشكل خاص في ظل الدولة العثمانية وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وفيما بعد أيضاً.[٢٥٠] وكانت هذه الشخصية السياسية والاجتماعية الإقطاعية المنحدرة من عائلة غنية وحاكمة في البصرة يجسد في سلوكه العام أخلاقيات البدو وكبار الإقطاعيين والمدينة الحضرية في آن. فهو يسعى إلى ضمان مركز سياسي وإداري قيادي له على نطاق البصرة وبلاد ما بين النهرين ليرضي طموحه الشخصي الطاغي ولا يختلف في ذلك كثيرا أو قليلا عن شيوخ الخليج والشيخ خزعل في المحمرة من جهة، ولكنه كان لا يريد في الوقت نفسه وبقدر الإمكان أن يفرط بمصالح بلاد ما بين النهرين والتزاماته القومية التي أرتبط بها ومنذ سنوات قبل ذاك مع حزب العهد أو مع غيره من الأحزاب التي قام هو بتشكيل فرع لها في البصرة وترأسها وفق التغيرات السياسية الجارية حينذاك من جهة أخرى، إضافة إلى انه كان يعاني من صراع في داخله بين التربية العثمانية الإسلامية التي جبل عليها، وبين طموحه للتخلص من الهيمنة العثمانية التي لعبت دورا كبيرا في تخلف البلاد. ولم يكن سلوك السيد طالب غريبا أو فريدا في هذا الصدد، إذ قد تجلى بوضوح كبير في تصرفات شخصيات عراقية وعربية غير قليلة خلال تلك الفترة بمن فيها الشريف حسين بن علي، شريف مكة وملك الحجاز وقائد الثورة والقوات العربية في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية وحليف الإنجليز فيها. فهو نموذج لشخصية تلك المرحلة من تطور البلاد وفي خضم الصراعات التي لم تكن نتائجها جلية منذ البدء.

٢– إقامة أوسع العلاقات السياسية والمصلحية مع رجال الدين المسلمين، الشيعة بشكل خاص، الذين كان لهم دورهم البارز في الوقوف لفترة معينة إلى جانب الأتراك مرة، وإلى جانب بريطانيا مرة أخرى، وضدها في ثورة العشرين مرة ثالثة. وكانت لرجال الدين حينذاك تأثيرات كبيرة ومباشرة على شيوخ وأفراد العشائر في الفرات الأوسط والجنوب، إذ

---

٢٥٠ – العطية. العراق. مصدر سابق. ص ١٢١–١٢٥.

– الوردي. لمحات اجتماعية. . . . جزء ٤. ص ١٠٨–١١٢.

كان لكل من هؤلاء الشيوخ الشيعة مجتهد يقلده ويتّبع تعاليمه ويلتزم بشروحاته وتفسيراته وفتاواه للقضايا الدينية. وكان رجال الدين يلعبون دورا مهما في إبقاء أفراد القبائل تابعين، وبتعبير أدق حتى خاضعين لشيوخ العشائر بشكل عام. وكانت لرجال الدين مصلحة في مسألتين مهمتين ترتبطان ببريطانيا وبالحكام معاً، وخاصة في العتبات المقدسة، إذ كان يهمهم الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن الحصول على المبلغ السنوي من وقف غازي الدين حيدر، راجا أودي، في الهند، والذي يمنح عادة إلى المجتهدين الذي يقومون بتوزيعه كل على طريقته الخاصة على بقية رجال الدين والمحتاجين من الناس في مدن العتبات المقدسة. وكان البريطانيون يحاولون جاهدين استخدام تلك المبالغ الوقفية، إضافة إلى مبالغ أخرى للتأثير على أولئك المجتهدين وكسبهم إلى جانبهم. وقد شهدت كربلاء والنجف نشاطا ملحوظا للموظفين البريطانيين في الفترة التي سبقت الحرب وفي أثنائها. وكانت المسألة الثانية التي تهم رجال الدين وبالأساس الزعماء السياسيين من العوائل المتنفذة في مدن العتبات المقدسة هي أن تترك تلك المدن تحت قيادة أولئك الزعماء وأن لا يؤثر حكامها على نشاطهم فيها أو على دور رجال الدين وأن تتمتع بحق إقامة الشعائر أو بتعبير أدق الطقوس الدينية فيها التي كان الحكام الأتراك يمنعونها بشكل عام. وكان الإنجليز على استعداد لتنظيم هاتين المسألتين بما يرضي رجال الدين والزعماء المحليين، في حين كان الحكام الأتراك يسعون إلى فرض إرادتهم والتصرف الفظ مع السكان ورجال الدين في غالب الأحيان، إضافة إلى همهم الكبير في جباية الضرائب من السكان التي كانت تؤثر بدورها على إيرادات رجال الدين بصورة مباشرة، خاصة وأن القسم الأعظم من إيرادات رجال الدين الشيعة كانت وما تزال تأتيهم من شيوخ العشائر والفلاحين في الريف ومن التجار والميسورين في المدن على شكل خمس وزكاة وعطايا أخرى.

٣- وكان الموظفون البريطانيون يقيمون علاقات واسعة مع شيوخ العشائر والوجهاء فيها بشكل مباشر ويسعون إلى التأثير فيهم من خلال الهدايا الرمزية وغير الرمزية ومن خلال تنشيط التبادل التجاري مع عشائرهم المستقرة أو حتى المتنقلة. وكانوا يوعدون خيرا في حالة استتباب الوضع لصالح البريطانيين. وكانت هذه الوعود ممزوجة، وخاصة

لمن كان يهتم بمستقبل البلد بوعود تمس حرية البلد واستقلاله وخلاصه من الحكم العثماني القاسي. وكان هؤلاء الشيوخ يطمحون إلى تكريس العلاقات الزراعية التي كانت قد انتشرت في العراق حينذاك وتسجيل الأراضي بأسماء هؤلاء الشيوخ، على غرار ما كان يحصل في الهند، وأن يترك لهؤلاء التأثير في مناطقهم وعدم المساس بمصالحهم. ولكن شيوخ العشائر لم يكونوا باستمرار قادرين على الالتزام أمام طرف واحد، إذ كانت تحركهم عوامل كثيرة، سواء أكانت عشائرية أم دينية أم مصلحية يومية ترتبط بتقاليد وعادات وخلق البداوة والحياة العشائرية عموما، بما فيها، كما يشير إلى ذلك بصواب غسان العطية حين كتب عن الموقف من الحرب والسلم والغنيمة والقوة ...الخ لدى رجال العشائر يقول: "إن الحرب لا السلم هي التي كانت تعتبر تقليديا الحالة الطبيعية للعشائر. لكن الحرب كانت مفهوما محدودا من أنها تتخذ أساسا وسيلة لإغناء ثروة الإنسان، وكان فعل الحرب يسمى غزواً، إذ أنه ينطوي على كسب الغنائم وكان فعلا هجوميا لا دفاعيا. أما ستراتيجية الغزو فهي في أساسها ستراتيجية المباغتة والحركة السريعة لأقصى حد.."[٢٥١].

لقد كان رجال العشائر وما زالوا يتميزون بخصائص متناقضة أملتها عليهم حياتهم الصعبة والجافة والمعقدة، حياة الشحة في الموارد والفقر المتواصل وعدم الاستقرار. فكانوا يميلون إلى السيطرة السريعة على ما يقع تحت أيديهم، ويفضلون الملموس على الموعود، ويقفون إلى جانب القوي ويجهزون على الضعيف بلا رحمة، ولا يحسبون ما يقدم لهم على أنه رشوة بل بسبب قوتهم واضطرار الآخرين على تقديم ذلك لهم رغبة في التزلف لهم أو تخلصا من شرورهم التي ما كانت تعتبر شرورا بالنسبة لهم، بل حياة طبيعية تمليها ظروف الصحراء القاحلة. وقد كانت الأمثال البدوية شاهد ساطع على ذلك. فالبدوي يعتبر "الحلال ما حّل باليد" و"الحق بالسيف والعاجز يريد شهود". ويبدو أن البريطانيين قد فهموا إلى حدود جيدة طبيعة البدو والعشائر العربية وتصرفوا معهم في ضوء هذا الفهم، رغم أن بعضهم، بسبب قلة خبرتهم بهم، كان يفاجأ بالمواقف السريعة التقلب لدى شيوخ العشائر

---

٢٥١ العطية. العراق. مصدر سابق. ص ١٠١.

وبالتالي لدى أفرادها. ويبدو للمتتبع أن هذه الأخلاقية لعبت دورا كبيرا في تكوين الفرد العراقي الاعتيادي، وهو موضوع البحث، وساهمت في تكوين تلك الشخصية التي تبدو، وهي كذلك إلى حدود معينة، مزدوجة.

٤- ممارسة الإعلام النشط والفعال بثلاث اتجاهات أساسية هي: الكشف عن السلوكية العدوانية لدى الحكام الأتراك إزاء الأقوام الأخرى في الدولة العثمانية والإشارة الواضحة إلى همهم الأساسي في جباية الضرائب وأخذ الإتاوات(الخاوات) من السكان، والقسوة في معاملة الناس. الكشف عن التحالف الجاري بين الدولة العثمانية المسلمة والدولة الألمانية والنمساوية – الهنغارية على خلاف ما تدّعيه في كونها تقف ضد "الكفر والكفار!" الذين يريدون احتلال أرض الإسلام. محاولة تصوير أنفسهم بكونهم محررين لا فاتحين أو مستعمرين، وأنهم يسعون إلى مساعدة العرب في التخلص من الهيمنة العثمانية البالية. وقد كانت لهذه الاتجاهات الإعلامية تأثير غير قليل على الناس وخاصة سكان المدن الرئيسية التي كان لها دور ملموس في سنوات الحرب وتأثير مباشر أو غير مباشر على السكان.

٥- القيام باتصالات واسعة على نطاق القوى القومية العربية، سواء أكان ذلك في الولايات العربية الأخرى التي كانت تحت السيطرة العثمانية أم كان في الخارج، فرنسا وبريطانيا أو في غيرهما، حيث كان المثقفون العرب والعاملون في السياسة يميلون إلى التعاون مع الحلفاء في مقابل الحصول على الاستقلال والوحدة العربية، إضافة إلى العمل الدءوب والمتنوع مع الضباط العرب، وخاصة بعد وقوعهم في أسر القوات البريطانية.

٦- استخدام القوة والعنف في إقناع العشائر والقوى الأخرى بضرورة التعاون مع القوات البريطانية باعتبارهم الطرف الأقوى والمنتصر في الحرب الجارية. وكان لهذا العامل تأثير بارز ومتميز في مجرى الحرب، وخاصة في العمليات الانتقامية التي مارستها القوات البريطانية ضد العشائر والقرى العشائرية في مناطق مختلفة، ومنها مثلا ضد عشيرة بنبي طرف في قرية " خفاجية " التي تقع على الضفة الغربية من نهر الكرخة في عربستان والتي أودت بحياة

الكثير من الناس والماشية وهدمت دور السكن.[٢٥٢] ويشير أرنولد ويلسون، الضابط البريطاني الذي كان بصحبة الرتل العسكري والذي كان يجيد العربية ويعرف المنطقة ويعرف أبناء عشيرة بني طرف جيدا، إلى تلك العملية الانتقامية فيكتب: " أن العقوبة التي أنزلناها ببني طرف كانت درسا قاسيا لها ولغيرها من العشائر القاطنة على ضفاف دجلة إلى الجنوب من العمارة، فإن انعدام المقاومة العشائرية بعد أسبوعين من ذلك يعزى في بعض سببه من غير شك إلى ما وقع لخفاجية من تدمير. إن هذا الدرس لم يغب عن أذهان العشائر سريعا، ولهذا لم تقع بيننا وبين ألبو محمد أية مشكلة سواء أكان ذلك أبان الحملة أو بعدها"[٢٥٣].

ولم يكن في مقدور بريطانيا أن تستفيد فائدة جمة من تلك الأساليب لو لم تكن أساليب الدولة العثمانية في التعامل مع الناس شرسة وعدوانية على مدى الحقب السابقة وأثناء الحرب أيضاً، مما دفع بالناس تدريجا إلى اتخاذ مواقف مناهضة للسلطات والقوات العثمانية وتصب، شاء الإنسان ذلك أم أبى، في مصلحة القوات البريطانية. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى بعض أساليب تعامل الحكام الأتراك والقوات العثمانية، التي كانت في غالبيتها من الأتراك، مع سكان المدن في الفرات الأوسط مثلا، خلال تلك الفترة، ومنها:

١– التعامل الإداري المتعجرف من جانب الموظفين الأتراك مع المواطنين ومطاردة الجنود الهاربين من الخدمة العسكرية وإنزال العقوبات بالأهالي الذين يرفضون التعاون مع تلك السلطات لاعتقال الفارين. علما بأن الموقف العام من جانب السكان كان رفض التجنيد. وهي ظاهرة ليست جديدة بالنسبة لسكان بلاد ما بين النهرين، وخاصة البدو والعشائر الفلاحية المستقرة. ونتيجة لتلك المطاردات وقعت صدامات مسلحة بين الفارّين والقوات العثمانية، كما قامت حركات مسلحة مناهضة للإدارة العثمانية في مدن الفرات الأوسط مثل كربلاء والنجف والسماوة والحلة. وجابه الحكام الأتراك تلك الحركات بالغضب

---

٢٥٢ الوردي. لمحات اجتماعية... . جزء ٤. ص ١٥٤/١٥٥.

٢٥٣ المصدر السابق نفسه. جزء ٤. ص ١٥٥.

العارم وحاولوا إنزال أقسى الضربات بتلك المدن، وخاصة بمدينة تاريخية مثل الحلة، التي أريد لها أن تكون نموذجا رادعا يجسد فظاعة القسوة العثمانية التي تعتمدها تلك السلطات في التعامل مع الذين يقاومون وجودها وحكمها في بلاد ما بين النهرين، إذ كان يصعب عليها أن تتعامل هكذا مع كربلاء أو النجف بسبب كونيهما من العتبات المقدسة، رغم إن العقاب ضد هذه المدن كان شديدا أيضاً في مناسبات أخرى، كما كان عليه الحال مع مدينة السماوة. وقد َأطلق على العملية الانتقامية في هذه المدينة بواقعة عاكف في عامي ١٩١٦ والتي جاءت انتقاماً للمعركة الخاسرة التي خاضتها قواته التركية ضد أهالي الحلة والعشائر المحيطة بها في عام ١٩١٥.[٢٥٤] إن مأساة الحلة تستحق الإشارة إليها ونقل مشاعر أحد مواطني الحلة الذين عاشوا المأساة مباشرة وكان في حينها ما يزال صبياً. كتب أنور شاؤل في كتابه "قصة حياتي في بلاد وادي الرافدين" يقول: "ونادى المنادي أن على أهالي الحلة كبارهم وصغارهم، رجالهم ونسائهم، حتى الطاعنين في السن منهم، والمقعدين وذوي العاهات أن يخرجوا في الصباح الباكر من اليوم التالي إلى ظاهر المدينة، في السفح الكائن على بعد مسيرة نصف ساعة من البوابة الجنوبية. وهلعت القلوب ... وخافت الناس مما يبيته لهم عاكف بك، ولم تغمض لهم عين طيلة الليلة التي سبقت الخروج من المدين إلى حيث المصير المجهول! (...) وتجمع أهالي الحلة بقضهم وقضيضهم في سفح تشرف عليه بعض الهضبات ويحيط به حزام من الحرس المدجج بالسلاح.... ونادى المنادي أن عاكف بك عفا عن الأهلين المسالمين ولكنه سينزل أشد العقاب بالثائرين على قوات (الدولة العلية) فليعد كل إلى بيته ويقبع فيه حتى يتلقى الجمهور الأوامر يوماً بيوم ... وتعاقبت فصول المأساة بسرعة ... وودع عاكف بك الحلة بعد أن عاث فيها حرقاً وتدميراً ونهباً وقتلاً ... آلاف من الدور هدمت بالديناميت بعد أن استولى الجنود على ما فيها مما خف حمله وغلا ثمنه ... حوانيت نهبت وأحرقت عن أخرها ... مئات الرجال والشبان سيقت للسجون والنفي إلى أماكن مجهولة ... والقي القبض على حوالي (١٣٠) شخصاً من أعيان الحلة

---

٢٥٤ المصدر السابق نفسه. جزء. ص ١٩٦–١٩٩.

وزعمائها وشيوخها وتم شنقهم علناً خلال أسبوع كامل بمعدل عشرين شخصاً صباح كل يوم، عدا اليوم السابع والأخير فقد شنق فيه عشرة أشخاص فقط. ومن سخرية القدر أن المنادي كان فجر كل يوم يعلن بصوته المجلجل أن جناب القائد يسمح للجميع بالخروج إلى (ساحة السراي) ساعتين فقط –وكان يحدد موعدهما– للتفرج على المشنوقين ..!"[٢٥٥]. وكانت الورقة التي تعلق على صدر كل مشنوق تحمل الكلمات التالية: "الثورة على الدولة العلية العثمانية" ! عدا الورقة التي علقت على صدر المشنوق الأخير فقد ذكر فيها أن الجريمة كانت "امتناع المحكوم عليه عن صرف الليرة العثمانية" ! وكان الاسم المذكور في الورقة (إلياهو بن مردخاي)"[٢٥٦]. وفي المقدمة التي كتبها الراحل الدكتور عبد الجليل الطاهر لكتابه "العشائر العراقية" الجزء الأول: كتب يقول: "وشهدت مدينة الحلة انتفاضة شعبية رائعة ضد السياسة العثمانية القمعية ففي كانون الأول سنة ١٩١٦ عندما انسحبت القوات التركية ولم يبق وراءها غير بعض أفراد من الجندرمة ثار سكان مدينة الحلة، فهجموا على سراي الحكومة ونهبوا ما فيه وحاصروا الجندرمة في السراي عدة أيام، إعلاناً لغضبهم وكراهيتهم. وحين سمعت السلطة العثمانية في بغداد بأنباء الثورة الشعبية في الحلة وحصار الحامية في السراي أرسلت حملة قمعية تأديبية بقيادة "عاكف بك" من بغداد مع قوات عسكرية لحسم الموقف. فاتبع هذا القائد أسلوب الإبادة والإفناء، فقصف ثلاث محلات في المدينة بالمدفعية، والقنابل اليدوية، ونفذ حكم الإعدام بعدد من رؤساء المدينة ووجهائها يقدر عددهم بـ (١٢٩) شخصاً، وقتل ما يقرب من (٥٠٠) شخصاً حاولوا فك الحصار الذي فرضه على المدينة للحيلولة دون الدخول والخروج منها واستباح المدينة، وأخذ عدداً من أسرى"[٢٥٧]. وجاء في كتاب "تاريخ الحلة" للشيخ يوسف كركوش جانباً آخر من مجزرة الحلة ما يلي: "نفى عاكف جماعات كبيرة من أهل الحلة إلى ديار بكر، بين هؤلاء، أطفال

---

٢٥٥ شاؤل، أنور. قصة حياتي في بلاد الرافدين. القدس. ١٩٨٠. ص ٣٤/٣٣.

٢٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤.

٢٥٧ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مكتبة المثنى. بغداد. ١٩٧٢. ص ١٦/١٥.

وشيوخ وعجائز، قاصداً بذلك التنكيل والتعذيب ومن بين هؤلاء من أرجعوا إلى الحلة من بغداد ولم يذهبوا بهم إلى ديار بكر لشفاعة حصلت لهم. أما الباقون فسيقوا كالأغنام مشياً على الأقدام مع الجوع والعري فمات بعضهم في الطريق من الإعياء والجوع والضرب المبرح"[٢٥٨]. ويشير الكاتب إلى أن من عائلة واحدة جرى نفي ٢١ شخصاً متى منهم ٧ أشخاص في الطريق. أطلق سراحهم في ديار بكر. فعاد من عاد وبقى من بقى هناك وانقطعت أخبار آخرين نهائياً. ثم يشير هذا الشخص بقوله "ولا أنسى العطف الذي لقيناه من الأكراد سكان تلك البلاد ..."[٢٥٩].

٢- تشديد السلطات العثمانية لإجراءات جباية الضرائب ومصادرة الماشية التي تستخدم لإغراض النقل أو مصادرة المحصولات الزراعية بحجة النفير العام وإرسالها فيما بعد إلى جبهات القتال...الخ. وقد رفض عدد كبير من العشائر البدوية والريفية الالتزام بدفع تلك الضرائب والخاوات أو السكوت عن مصادرة الحيوانات والمحصولات مما أدى إلى قيام حركات مسلحة مناهضة لإجراءات الدولة المناهضة للفلاحين وسكان المدن تم فيها طرد الموظفين الأتراك من وظائفهم ومطاردتهم حتى خارج المدن ودفعهم للسفر إلى بغداد، وقيام زعماء المدن بتسيير دفة الحكم فيها. وقد برزت خلال العمليات المناهضة للدولة العثمانية روحية التدمير والنهب وسلب ما يقع تحت أيديهم من ممتلكات الدولة والموظفين الأتراك من جانب البدو الذين كانوا يقدمون لمساندة المدن ضد الموظفين الأتراك، ولكنهم كانوا في الحقيقة يهدفون إلى القيام بعمليات السلب والنهب. ومن الجدير بالإشارة إلى أن سنوات الحرب، ورغم الإحكام العرفية التي كانت تسود أرجاء الدولة العثمانية، كانت عصابات النهب والسرقة، وخاصة من الهاربين من الخدمة العسكرية وغيرهم، منتشرة في أنحاء البلاد تعيث فسادا وتزيد من حالة القلق وعدم الاستقرار.

---

٢٥٨ كركوش، الشيخ يوسف. تاريخ الحلة ط ١. منشورات المكتبة الحيدرية. النجف. ١٣٨٥ هجرية. ص ١٦٩.

٢٥٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩/١٧٠.

٣- الوضع الاقتصادي المتردي للناس بسبب تراجع الإنتاج الناشئ عن التجنيد الإجباري والهروب من الخدمة، وبسبب مصادرة القوات العثمانية لكميات كبيرة من المحاصيل الزراعية. وتجلى ذلك مباشرة في حالة السوق وارتفاع الأسعار وعجز الغالبية العظمى من السكان توفير مستلزمات معيشتهم اليومية. واغتنى الكثير من تجار المدن من تلك الأوضاع الاقتصادية المزرية. وكثيرا ما كان الناس يجدون الحاجات والحيوانات والمحاصيل التي صودرت منهم بحجة النفير العام والحرب تباع ثانية بأسواق المدن وأمام أنظارهم. وكان السكان يحمّلون الدولة العثمانية والحكام في الولايات المختلفة والموظفين الأتراك عن حق مسؤولية تلك الأوضاع المتردية.

٤- إن التدهور الاقتصادي وتخلف الزراعة والصناعة في العراق منعا لفترات طويلة وعلى امتداد فترة الحكم العثماني من تشكل سوق وطنية في العراق، إذ كانت الأسواق محلية في المدن ولكنها منفصلة عن بعضها ويصعب تصدير السلع أو إيصالها من أسواق كردستان أو الموصل إلى أسواق بغداد أو الحلة أو البصرة، والعكس صحيح أيضاً، غالباً ما كانت السلع الزراعية تتلف بسبب عدم وجود مخازن مناسبة أو بسبب عدم القدرة على تسويقها أو بسبب غياب وسائط النقل لنقلها أو تعذر طرق المواصلات الضرورية. ومنعت العلاقات الأبوية والعشائرية والإنتاج السلعي الصغير في ظل العلاقات شبه الإقطاعية والحكم العثماني المتخلف من تأمين عملية تراكم لرأس المال من جهة، وعملية تكون سوق وطني عراقي للسلع من جهة أخرى، رغم وجو محدود وضيق ومحلي للتبادل السلعي – النقدي. وقد كان للإنجليز دور بارز في التكون اللاحق للسوق الوطنية، رغم أنهم لم يساهموا في تعجيل تكون هذه السوق بسبب موقفهم المساند للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وعدم مساندتهم الفعالة والضرورية لتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية.

٥- وكان التمييز في التعامل بين الأتراك من جهة، والعرب والكرد من جهة أخرى، في القوات المسلحة العثمانية يترك أثره السلبي البارز على نفسية الضباط والجنود من غير الأتراك ويحرضهم على العمل ضد الأتراك. ونتيجة لارتفاع حالات هروب العرب والكرد من القوات المسلحة العثمانية تدهورت ثقة المسؤولين العسكريين والمدنيين الأتراك بهم وأبعدوا

عن مراكز المسؤولية كما وضعوا تحت الرقابة، أو حتى اتخذت إجراءات قاسية جدا بحق المقبوض عليهم من الفارين من الخدمة العسكرية، إذ تقرر مرة إعدام نصف المقبوض عليهم من المجندين الهاربين وإرسال النصف الآخر منهم إلى جبهات القتال الأمامية مباشرة.[٢٦٠] وتسبب كل ذلك في زيادة بغض السكان في بلاد ما بين النهرين وكردستان الجنوبي من الخدمة في القوات المسلحة العثمانية والوقوف إلى جانب القوات البريطانية في الحرب ضدها. وتشير وقائع الحرب إلى أن الضباط العراقيين من العرب والكرد كانوا يستبسلون في القتال إلى جانب الأتراك وعندما سقط الكثير منهم في الأسر وأرسلوا إلى المعتقلات في الهند أو مصر بعيدا عن جبهات القتال رفض عدد كبير منهم العمل والتعاون مع البريطانيين، كما رفض الالتحاق بالثورة العربية بسبب تعاونها مع الإنجليز وبخلاف نظرة عدم الثقة التي كان الحكام والموظفون الأتراك ينظرون بها إلى الضباط العرب والكرد العراقيين.

---

٢٦٠ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية. مصدر سابق. جزء.

الفصل السابع

إطلالة على كردستان العراق في ظل الهيمنة العثمانية

المبحث الأول:

كردستان العراق قبل تكوين الدولة العراقية الحديثة

لا يختلف تاريخ كردستان العراق عن اتجاهات تطور الأحداث بعد سقوط الدولة العباسية ونشوء الدويلات والإمارات المختلفة في العراق إلى حين احتلال المنطقة وبقية أرجاء العراق الراهن من قبل قوات الدولة العثمانية الحديثة التكوين. ورغم هيمنة العثمانيين على جزء أساسي من كردستان بقيت أجزاء أخرى منها تحت الهيمنة الفارسية. كما كانت المعارك بين الدولتين تقود إلى تبادل احتلال المناطق المختلفة من كردستان. هكذا كان وضع كردستان الجنوبية على نحو خاص طيلة الفترة التي كانت تحت الاحتلال العثماني إذ أن بعض أجزائها وقع بين فترة وأخرى تحت الاحتلال الفارسي.

كانت كردستان الجنوبية خاضعة لحكم الصفويين. وأمكن التخلص من هذه الهيمنة خلال المعارك التي دارت في جالديران في عهد السلطان سليم الأول. وكانت نتائجها مفتاح الهيمنة العثمانية اللاحقة على الموصل وعلى بغداد وبقية أرجاء العراق.

وعانى الكرد كثيرا تحت وطأة الحكم الصفوي لعوامل لا تعود إلى رغبة الصفويين في الهيمنة على هذه المنطقة وإلحاقها بإيران واستغلال سكانها وانتزاع الضرائب منهم ومحاولة فرض الطاعة التامة على الكرد فحسب، بل كانت أيضاً بسبب التباين المذهبي بين الصفويين الشيعة والكرد السنة، كما تشير إليه الكثير من المصادر التي تبحث في هذه

الفترة من تاريخ المنطقة[٢٦١]. إذ اتسم الصفويون بالنزعة المذهبية المتعصبة، كما هو حال السنة الحنابلة. وكان هذا الاختلاف أحد الأسباب البارزة في تأييد الكرد الجنوبيين للحكم العثماني بشكل عام بهدف التخلص من الاضطهاد الشيعي القادم من إيران أيضاً، إلى جانب الغدر وعدم الوفاء بالعهود والوعود التي كان الحكام الصفويون يقطعونها على أنفسهم للكرد حينذاك. ويورد محمد أمين زكي حادثة مهمة تعبر في مضمونها عن هذا التصرف الطائفي من جانب الحكم الصفوي إزاء الكرد. ففي الوقت الذي قدّم عشرة من الأمراء الكرد فروض الولاء والتأييد للحكم الصفوي في إيران قام إسماعيل شاه الصفوي بزج هؤلاء الأمراء الكرد في السجن وتعريضهم للمعاملة السيئة وعين بدلا عنهم حكاما من القزلباشية[٢٦٢] على مناطق الأمراء الكرد[٢٦٣]، وكان هذا التصرف استفزازا مباشرا للعشائر الكردية أثار حفيظة الكرد ودفعهم إلى محاولة تطوير تعاونهم مع الحكم العثماني والانتقام من الصفويين واتخاذ مواقف العداء ضد حكمهم.

ولعب الصراع التنافسي بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية دورا مهما في إضعاف الدولة الصفوية وساعد على تنشيط الكرد ونهوضهم لمواجهة الصفويين من جهة، ولكنه في الوقت نفسه عزز من قدرات الدولة العثمانية العسكرية بانحياز الكرد إلى جانبها من جهة

---

٢٦١ الجميل، سيّار د. العثمانيون، مصدر سابق. محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق.

٢٦٢ قزلباش وكان يطلق عليهم ب"ذوي الرؤوس الحمر، وهم أصحاب موجودون بصورة عامة في الأناضول في مقاطعات سيواس وديار بكر وخربوت. وهم يتكلمون لهجة زازا ولهم جبال درسيم كحصون طبيعية حيث يقيم رئيسهم الروحاني الأكبر ... ويسمي أصحاب الرؤوس الحمر أنفسهم بـ (علوي) أي عَبَدة علي، وذلك لأنهم شيعة متطرفون.."، هذا ما جاء عن القزلباش في كتاب مع الكرد تأليف توما بوا وترجمة آواز زه نكنه، وزارة الأعلام، مطبعة الجاحظ – بغداد، ١٩٧٥، ص ١١٧.

٢٦٣ محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، الجزء الأول، ط ٢، مصر – القاهرة، ١٩٦١ وص ١٦٤.

أخرى، خاصة وان الأمراء الكرد كانوا يزودون القوات العثمانية بمزيد من الرجال المقاتلين الشجعان والمدربين على استخدام السلاح جيدا. لقد تحول ولاء الكرد بعد معارك جالديران إلى جانب الدولة العثمانية وساعدها ذلك على تعزيز مواقعها في مناطق أربيل وكركوك أيضاً، إلا أن هذا الولاء لم يكن ثابتا او مستمرا.

وكانت كردستان عموما وكردستان الجنوبية خصوصا لقرون عديدة عرضة لمعارك حامية ودموية بين قوات الدولة الفارسية وقوات الدولة العثمانية كلفت الشعب الكردي الكثير من الضحايا البشرية والدمار والخسائر المادية وساهمت في استمرار تخلف تلك المناطق من الناحية العمرانية والحضارية ومستوى المعيشة.

لقد اتخذت الدولة العثمانية في بداية احتلالها للمنطقة الكردية في الجنوب والشمال موقفا ذكيا من الأمراء الكرد وكذلك من رجال الدين المعروفين الذين كانوا يحظون باحترام أبناء الشعب الكردي في مختلف مناطق كردستان. وقاد هذا الموقف إلى حصول الدولة العثمانية على تأييد ليس فقط من أولئك الأمراء فحسب، بل ومن الشيوخ ورجال الدين المعروفين في كردستان، منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ الورع حكيم الدين إدريس البدليسي الذي ساند الحكم العثماني وتصدى للفرس مذهبيا أيضاً وعبأ الناس ضدهم. ويمكن اعتبار الهيمنة العثمانية الفعلية على مناطق مهمة من كردستان وإخراج الفرس منها بمثابة تعبيد الطريق والتهيئة العملية لدفع قوات الدولة العثمانية نحو بغداد واحتلالها وإنهاء الوجود الفارسي عليها حينذاك. فالمعلومات التاريخية تشير إلى أن الأمير الكردي ذو الفقار خان، رئيس عشيرة الموصللو وحاكم الكلهر كان قد توجه بقواته الكردية صوب بغداد واستطاع قتل حاكمها إبراهيم سلطان[٢٦٤]. ولعب هذا الأجراء دورا مهما في إضعاف الوجود الفارسي وساعد إبراهيم باشا، قائد القوات العثمانية على دخول بغداد في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٥٣٤م حيث كان محمد بك واليا على المدينة من طرف الحكم الصفوي.

---

٢٦٤ محمد امين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق

لم تكن الخدمات التي يقوم بتقديمها الكرد إلى الحكم العثماني، او تلك التي كانت تقدم إلى الحكم الفارسي بين فترة وأخرى، تجد الاعتراف والتقدير الكافيين من جانب حكام البلدين، مما كان يدفع بالأمراء والأغوات الكرد إلى تعبئة العشائر التابعة لهم وإعلان الانتفاضة ضد الحكم المركزي في البلدين. وكان حصاد تلك التحركات الثورية نجاحات أحياناً وانكسارات أحياناً آخر، ولكنها كانت في كل الأحوال تنتهي عاجلا أو آجلا بمجازر دموية تتعرض لها القوات الكردية التابعة للأمارات المختلفة وكذلك بقية سكان كردستان الجنوبية أو في المناطق الأخرى من كردستان وفرض الاحتلال والهيمنة عليها. ومع ذلك لم تمنع تلك المذابح البشرية الكرد من أبناء العشائر والطوائف المختلفة عن مواصلة النضال في سبيل الدفاع عن الإمارات التي كان يعلن عن قيامها في بعض مناطق كردستان الجنوبية او في مناطق أخرى من كردستان، سواء في القسم التركي او الإيراني منها، إذ كانت تجسد بقدر ما مسعى الكرد المشترك من أجل إقامة حكومة كردية مستقلة.

لم تنقطع جهود الكرد طيلة القرون التي أعقبت هيمنة العثمانيين على كردستان في إقامة إمارات كردية مستقلة عن الحكم المركزي للدولة العثمانية. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح كبير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. فمنذ أوائل القرن الثامن عشر تأسست إمارة بابان في شاربازير من قبل سليمان بك الشهير ب"بابا سليماني" حفيد الفقيه احمد بابان[٢٦٥]. لكنها سرعان ما تعرضت لغضب الدولة العثمانية بسبب العلاقات الحسنة والتعاون الذي أقيم حينذاك بين الدولة الفارسية والإمارة البابانية. وقد تمكنت قوات الدولة العثمانية تصفية تلك الإمارة ونهبها في عام ١٧١٥م، كما قامت بتصفية إمارة سوران أيضاً، وكان ذلك في عهد الوالي حسين باشا.

إلا إن البابانيين أعادوا بعد فترة وجيزة تنظيم صفوفهم وأعلنوا معارضتهم لحكم بغداد مع بداية عام ١٧١٦م بقيادة بكر بك بن بابا سليمان. وقام سليمان باشا بن خالد باشا بالزحف على بغداد بعد وفاة واليها المعروف أبو ليلة. وقد وقعت المعارك في كفري غير

---

٢٦٥ المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٧.

البعيدة عن بغداد. ولم يهدأ البابانيون في معارضتهم للحكم في بغداد من خلال المشاركة في التآمر على واليها. يشير محمد أمين زكي معتمدا على عدد من المصادر التاريخية إلى أن عثمان باشا بن محمود باشا البابانى قام بمحاولة للاتفاق مع متسلم البصرة الشيخ على الثويني للسيطرة على بغداد في عهد الوالي المملوكي الشهير سليمان باشا في عام ١٧٨٩[٢٦٦]. إلا أن والي بغداد قد اكتشف أمر هذه الحركة وعمد إلى الحيلة من اجل تجاوز وقوعها ومهد السبيل لضرب متسلم البصرة وتغييره وإعادة هيمنته عليها. ولم تكن بغداد حينذاك تخضع فعليا لهيمنة السلطان العثماني، مما كان يوحي أحياناً بأن البابانيون يعملون بالتنسيق مع السلطان لضرب المماليك في بغداد او التعاون مع إيران ضد المماليك والدولة العثمانية في بغداد، علما بأن الدولة العثمانية لم تكن تملك اي سلطة فعلية على بغداد في عهد المماليك، إذ كانت تبعيتهم للدولة العثمانية شكلية بحتة.

كان الجهد الأساسي لحكام الأمارة البابانية والغالبية العظمى من حكام الإمارات الكردية يتوجه نحو ثلاثة أهداف أساسية هي:

- إقامة إمارة كردية قوية في كردستان الجنوبي، أي في المناطق التي كانت تحت سيطرتهم والتوسع بها صوب المناطق الكردية الأخرى التي كانت تقع تحت سيطرة أمراء وأغوات آخرين. وكان هذا الاتجاه مؤشر مبكر عن قناعة الكرد بوحدة المنطقة التي تدعى كردستان، رغم واقع تقسيمها بين الدولتين العثمانية والفارسية. وكان المعرقل الحقيقي

---

٢٦٦ كتب ستيفنسن لونگريگ في كتابه الموسوم "أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" بصدد المؤامرة بين عثمان باشا البابانى ومتسلم البصرة للسيطرة على بغداد ما يلي: " وبقي ديوان بغداد جاهلا بمكيدة شهرزور حتى أماطت أوراق مصادرة اللثام عن طمع الباشا البابانى في ولاية بغداد نفسها. فما كان آسهل على الكردي أن يزحف نازلا على بغداد العزلاء لو سار سليمان مع جيشه إلى البصرة! عندئذ سارع سليمان في توجيه كتاب فيه وعود مغرية إلى العاصمة البابانية: فقد دعي عثمان باشا إلى بغداد حيث زوجت ابنته، مع المجاملات الكثيرة، إلى أخي الكهية. وبهذه الوسيلة عزل البابانى عن قواته وعن تأثير حليفه في البصرة". راجع: ستيفنسن هيمسلي لونگريگ: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، مصدر سابق، ص ٢٤٦.

لمثل هذا التوسع يبرز في التشابك المتميز بين علاقات الإنتاج الإقطاعية وعلاقات الإنتاج الأبوية في ظروف كردستان المستندة إلى العلاقات العشائرية وعلى القاعدة التي فرضت نفسها وتحكمت في الموقف من حيازة الأرض: من يسيطر على ارض معينة تصبح في حيازته مع من فيها من عوائل فلاحية. ولهذا فأن احتلال منطقة معينة كان لا يلغي إمارة ما فحسب، بل كان ينهي أيضاً سيطرة ومصالح وامتيازات فخذ معين من السادة المهيمنين على تلك العشيرة وعلى الأرض التي كانت بحوزتهم لصالح فخذ آخر أو محتل جديد للأرض والفلاحين والمصالح، ومن هنا كانت تأتي تلك المقاومة العنيفة للدمج بين الإمارات وتكوين إمارة كردية واسعة في محاولة للاحتفاظ بالأرض والفلاحين والمصالح المكتسبة.

- السعي إلى تأمين استقلال إماراتهم وتمتعها بحكم غير خاضع للدولة الفارسية او الدولة العثمانية وبالحرية. وكان لا يمنع هذا من تقديم فروض الولاء المطلوبة والشكلية للسلطان أو للحاكم الفارسي مثلا. وقد كانت نقطة الضعف في هذا الجهد تبرز في أن هؤلاء الأمراء كانوا باستمرار يحاولون الاعتماد إما على الدولة الفارسية أو على الدولة العثمانية في تكوين إمارتهم والدفاع عنها وضمان استمرارها، أي أن الجهود من اجل إقامة دولة مستقلة عن الدولتين وفي المناطق الكردية الواسعة لم تبرز بوضوح أو لم تتكلل بالنجاح. وقد لعب العامل الأول دورا مهما في تكريس مثل هذا الاتجاه في سياسات الأمراء الكرد. ويرتبط هذا الأمر دون أدنى شك في كون الوعي القومي لم يكن قد نضج إلى المستوى الذي يمكنه بلورة الموقف المطلوب في هذا الصدد بسبب طبيعة علاقات الإنتاج التي كانت تسود المنطقة ورغبة شيوخ العشائر الكردية الهيمنة على المنماطق الأخرى التابعة لعشائر أخرى، مما تسببت في المزيد من الخلافات والنزاعات الدامية.

- تأمين مستلزمات استمرار استغلالهم للمناطق الخاضعة لهم من الناحية الاقتصادية وانتزاع أقصى ما يمكن من ريع من الفلاحين الكادحين، إذ إن هؤلاء الأمراء لم يكونوا رؤساء عشائر فحسب، بل كانوا أمراء أو أغوات إقطاعيين أيضاً يستحوذون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، كما كانوا يسعون إلى جباية الضرائب من المناطق التي كانوا يفرضون أرادتهم وسلطتهم عليها. وكانوا يتقاسمون تلك الضرائب مع الدولة العثمانية او

الفارسية التي كانت تقدم الحماية لهم. وقد فسح هذا العامل في المجال متسعا لحركة الدولة العثمانية والفارسية في صفوف القوى الكردية في محاولة لكسب البعض او لتمزيق القوى الكردية. وتاريخ الأمارة البابانية ذاته يقدم نموذجا للصراع العثماني – الفارسي داخل العائلة الحاكمة البابانية، والتي كانت حصيلتها إضعاف الإمارة لصالح احد أو كلا الطرفين العثماني والفارسي، ولم تكن قطعا لصالح الكرد.

وكانت الأهداف المشار اليها في اعلاه تبدو واضحة في نهج ونشاط عبد الرحمن باشا البابانى، الذي تولى الأمارة في عام ١٧٨٨م، ولكنه فشل في التوسع وتشكيل حكومة مستقلة للأمارة، وكذلك في نهج العديد من الحركات والانتفاضات الكردية الجريئة في تلك الفترة. ولا شك في أن طلب الحرية وتحقيق صيغة من الحكم الداخلي المستقل قد احتل مكان الصدارة في نهج ونشاط الأمراء الكرد، إضافة إلى إنها كانت المحرك عند الرعية والقبائل الرحل وشبه الرحل في كردستان. جاء في كتاب "الشرف نامة" حول حب الكرد للحرية ما يلي: "إن السلاطين العظام، والأمراء الكبار لم يتمكنوا من السيطرة على وطنهم وأرضهم، كان الكرد يقدمون الهدايا ويقومون بالأعمال التي كان يطلبها السلاطين منهم، ويقدمون لهم الجيوش الاحتياطية عندما يكونون بحاجة إليها"[٢٦٧]. ويفترض أن تؤخذ هذه العبارة بشكل حذر، إذ أن رغبة الكرد في الحرية كانت موجودة فعلا، ولكن فرض الهيمنة عليهم كانت قائمة أيضاً، رغم الانتفاضات التي وقعت في تلك القرون من جانب الشعب الكردي ضد تلك الهيمنة.

ولا شك في ان الصراع بين القبائل الكردية والمناورات الداخلية في إطار الطائفة المسيطرة والعائلة الواحدة، اي غياب وحدة الصف الكردي، كلها عوامل لعبت دورها البارز في تفويت الفرصة على الشعب الكردي في أقامة مثل تلك الأمارة الكردية الموحدة وتشكيل حكومة مستقلة ومستقرة.

---

٢٦٧ ف. ف. مينورسكي: الكرد – ملاحظات وانطباعات، ترجمة د. معروف خزنه دار، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ٣٩.

وفي الوقت الذي كانت هناك إمارة البابانيين، كانت توجد بجوارها أيضاً إمارة راوندوز التي أسسها محمد باشا الراوندوزي في عام ١٨١٠م، والذي لقب بالأمير الكبير. وكانت أهداف هذه الحركة في التوحد الكردي أكثر وضوحا من الحركات التي سبقتها، كما كانت أكثر نجاحا في تحقيق جملة من الأهداف ولفترة غير قصيرة. فبعد ان انتزع محمد باشا السلطة من أبيه الطاعن في السن سيطر بقواته على إمارتي شيروان في سورجي وبرادوست في خوشناو ثم على حرير وأربيل. ولم يفكر محمد باشا بالتنسيق مع إمارة بابان المجاورة، بل كان كما يبدو من طريقته في العمل ووضوح الهدف لديه يسعى إلى التوسع على حساب تلك الإمارة حينما دفع بقواته صوب كوبري والتون كوبري، ثم انتزع كوي ورانية من ايدي البابانيين حتى وصلت حدود إمارته إلى الزاب الأسفل[٢٦٨]. وانتزع محمد باشا أمير راوندوز اعتراف والي بغداد بحكومته تحت ضغط الواقع الذي كان يعيشه والي بغداد حينذاك على رضا باشا بعد ان اطاح بحكومة داود باشا آخر ولاة المماليك في بغداد، والذي لم يكن في وضع يساعده على رفض ذلك الطلب.

الا ان محمد باشا لم يتوقف عند تلك النجاحات. فقد عمد في عام ١٨٣١ واستجابة لطلب أخذ الثأر لمقتل علي اغا البالطي على يد الأيزيديين في الزحف بقواته على مناطق سكن الأيزيديين الكرد في شرق الموصل ونفذ مجزرة مريعة بحق هؤلاء الناس وطاردهم حتى حدود الموصل وأباد الكثيرين منهم[٢٦٩]. وواصل زحفه حتى استولى على عقرة وزيبار والعمادية ودهوك وزاخو. وأخيرا توجه صوب الجزيرة ليهدد قلعتي ماردين ونصيبين مستفزا بذلك أمراء عائلة بدرخان.

لا شك في ان نشاط هذا الأمير الطموح قد أثار قلق الدولة العثمانية التي كانت لتوها قد استعادت احتلال بغداد وتخلصت من حكم المماليك الذي دام عشرات السنين، لذا نراها تعمد إلى تكليف محمد رشيد باشا، غريم والي بغداد علي رضا باشا، بالتوجه إلى كردستان

---

٢٦٨ المصدر السابق نفسه ص ٢٢٨ – ٢٣٣.

٢٦٩ محمد امين زكي: خلاصة الكرد وكردستان، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٢٢٩/٢٣٠.

الجنوبية لتصفية إمارة راوندوز. وقد استطاعت قوات رشيد باشا في فترة وجيزة محاصرة محمد باشا وفرض الاستسلام عليه مقابل تسفيره إلى الأستانة والمحافظة على حياته، رغم المقاومة الكبيرة التي ابداها المقاتلون الكرد. وفعلا استسلم الرجل وسفر إلى الأستانة ليقدم الولاء للسلطان. إلا أن المناورات التي كانت تدور خلف الكواليس أدت إلى رفض إعادته إلى راوندوز وتنفيذ حكم الاعدام به وبالتالي تصفية هذه الأمارة عمليا وفرض الهيمنة العثمانية عليها. وخلال فترة وجيزة تمكن العثمانيون من القضاء على بقية الإمارات الكردية في كردستان الجنوبية وفي المناطق الأخرى من كردستان الواقعة في حدود الدولة العثمانية.

يقول ن. آ. خالفين مشيرا إلى انتفاضة راوندوز ودور محمد باشا فيها فيقول: "وقد حاول محمد باشا إرضاخ جميع القبائل الكردية لسيادته وقد نجح في توسيع سلطته لتشمل منطقة شاسعة تمتد من ضفاف دجلة إلى القرى الكردية في آدربيجان الإيرانية. ومن نجاحاته الكبرى إرضاخه الإقطاعيين الكرد في منطقة عمادية وزاخو. وقد هبَّ ضد سياسة محمد باشا في توحيد الكرد منافسوه من نبلاء العوائل الإقطاعيين في المقام الأول البابانيون في الجنوب البدرخانيون في الشمال"[٢٧٠]. ويقول الكاتب في مكان آخر إلى ان محمد باشا سمي بأمير راوندوز وكان يسعى إلى خلق كردستان المستقلة.

إلا أن تلك الإجراءات الوحشية للدولة العثمانية لم توقف محاولات الكرد في سائر أرجاء كردستان للتحري عن طريق لإقامة حكومة كردية مستقلة. وقد برزت تلك الجهود في العديد من المحاولات الجادة التي برزت في نهاية النصف الأول وسنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنها حركات بدرخان في ديار بكر التي استطاعت فرض سيطرتها في فترات مختلفة على مناطق كردستان الجنوبية أيضاً ابتداء من عام ١٨٤٢ والتي قضي عليها في عام ١٨٤٨م، ثم حركات البدرخانيين في سنوات العقد الثامن من القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٨٠ بدأت حركة الشيخ عبيد الله النهري في الأراضي الكردية من إيران، فهي حركة

---

٢٧٠ ن. آز خالفين: الصراع على كردستان : "المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر"، ترجمة د. احمد عثمان أبو بكر –جامعة بغداد، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٩، ص ٤٩/٥٠.

مناهضة للحكومة القاجارية[٢٧١] التي اتسعت كثيرا وشملت مناطق واسعة من كردستان. إلا أن الدولة القاجارية استطاعت دحره ودفعه إلى خارج حدود إيران حيث وصل إلى ناوجه في الأراضي الكردية في كردستان تركيا حينذاك. ثم غادرها الشيخ عبيد الله إلى الطائف في الحجاز ومات فيها. وتختلف الروايات عن حركة الشيخ عبيد الله النهري النقشبندي. فمنهم من وصفه بأنه كان يسعى إلى توحيد ليس فقط الكرد في كردستان لصالح تحقيق أهداف كردستان مستقلة فحسب، بل الدعوة إلى العمل المشترك مع المسيحيين والأيزيديين والأرمن للوقوف بوجه أطماع الدولة العثمانية او الدولة الفارسية. يشير الكاتب الروسي خالفين في كتابه الموسوم "الصراع على كردستان" يقول فيه ما يلي: "كان الشيخ عبيد الله يرمي إلى اجتذاب ليست القبائل الكردية فحسب للاشتراك في الحركة بل الشعوب الأخرى في تركيا الشرقية، كالأرمن والنساطرة (الكلدان). وقد عرض على المار شمعون وسادة الأرمن أن يقوموا صفا واحدا لمناهضة اعمال السلطات التعسفية وان ينهضوا بواجب الدفاع عن السكان المسيحيين. ويبدو إن مار شمعون قد عمل بهذا الأقتراح، نظرا لأن المحاربين النساطرة قاتلوا إلى جانب الثوار الكرد. وبشهادة المقيم الإنكليزي في كردستان كلايتون فأن نساطرة شمدينان تعهدوا بتوحيد جهودهم مع الشيخ"[٢٧٢]. وفي مكان آخر أشار خالفين إلى موقف اتخذه الشيخ عبيد الله النهري يراه عقلانياً وإنسانياً حين كتب يقول: "وفي نهاية تموز ١٨٨٠، وصل إلى مقر عبيد الله في شمدينان عدد كبير من زعماء القبائل والشيوخ من جميع المناطق التي يقطنها الكرد تقريبا. وقد تناقشوا في أمر خلق اتحاد القبائل الكردية (العصبة الكردية). وقد دعى بعض المشتركين في المؤتمر إلى القضاء على قسم من السكان. سوى أن عبيد الله اعترض على وجهة النظر هذه على أساس أن تركيا ترمي إلى دفع الكرد

---

٢٧١ ثورة الشيخ عبيد الله ضد الحكومة القاجارية، ترجمة محمد جميل الروزبياني، مستلة من المجلد الرابع عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي – الهيئة الكردية، بغداد ١٩٨٦، القسم الثاني، ص ٢٠٣–٢٣١.

٢٧٢ ن. آ. خالفين: الصراع على كردستان– "المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر"، ترجمة احمد عثمان أبو بكر، جامعة بغداد، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٩، ص ١٢٧.

للوقوف بوجه الأرمن وغيرهم من سكان آسيا الصغرى المسيحيين. وذهب إلى القول "إذا قضي على الأرمن هنا فسيفقد الكرد شأنهم في نظر الحكومة التركية"[٢٧٣]. ويشير خالفين إلى أن عملية قمع الثورة قد رافقتها مذابح دموية طالت "بضعة ألاف من الكرد دون اعتبار الأعمار والجنس، ونهب وإحراق اكثر من مائتين قرية كردية"[٢٧٤].

ومن جانب آخر يشير المؤرخ الكردي محمد أمين زكي إلى ان حركة الشيخ عبيد الله كانت حركة طائفية شيعية مناهضة فقد كتب يقول: "ولم تكن هذه الحركة كسائر الحركات الكردية السابقة، بل كانت من جهة المبدأ والغاية تشبه تمام الشبه حركة الشاه (إسماعيل) الصفوي مؤسس الأسرة الصفوية ببلاد إيران"[٢٧٥]، ويقصد إنها مماثلة لحركة الصفويين الشيعة في إيران من حيث كونها مذهبية "تستمد نفوذها وقوتها من الخلاف المذهبي والنزعة الدينية"[٢٧٦]، وان دعاة الحركة والقائمين بها هم من أتباع الدراويش والفقهاء على الطريقة النقشبندية. ثم يضيف محمد أمين زكي إلى أن هذه الحركة كانت تسعى إلى تأسيس حكومة مستقلة.[٢٧٧] وإذ رأي المؤرخ محمد أمين زكي الجانب المذهبي في تكوين الشيه عبيد الله، ركز السيد خالفين على دانبه الكردي الذي كان يسعى إلى توحيد سكان كردستان بغض النظر عن طبيعتهم القومية والدينية والمذهبية. وهي مسألة مهمة وميتبانية في تحليل وتقدير اتجاهات حركة الشعب الكردي.

---

٢٧٣ المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨.

٢٧٤ ن. آ. خالفين: الصراع على كردستان، مصدر سابق، ص ١٣٥.

٢٧٥ محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

٢٧٦ المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٢.

٢٧٧ المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٢.

ولكن كيف كانت أوضاع الكرد الاقتصادية والاجتماعية في كردستان في تلك القرون؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست مهمة سهلة وليس في نية الكاتب الخوض في تفاصيلها[٢٧٨]، ولكن ما يهم الكاتب هو إبراز بعض جوانبها الأساسية التي شكلت الخط العام الذي كان يميزها. فمن يتتبع ما كتب عن حياة الشعب الكردي في تلك القرون سيجدها شحيحة ومبعثرة وتعتمد بشكل خاص على العديد من كتابات الرحالة الذين مروا بتلك المناطق أو سمعوا عنها. فقلة من أبناء الكرد الذين كتبوا عن حياة الشعب في تلك العهود، وخاصة بعد أن وقعت بعض المناطق الكردية تحت الاحتلال العثماني وبعضها الآخر تحت الاحتلال الفارسي، أي بعد أن حصل التقسيم الأول لكردستان بين الدولتين المحتلتين.

توزع سكان كردستان من حيث النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية إلى قبائل رحل وأخرى شبه رحل، إلى قبائل تعتمد الرعي وأخرى تعتمد الزراعة والرعي في آن واحد، فهي مجتمعات متنقلة وأخرى سكنت القرى أو المدن الصغيرة في مراكز الإمارات الكردية، إذ كانت تتشابك فيها حياة الريف بنشاط تجاري وحرفي محدود عموما. وهذا الواقع الحياتي لسكان كردستان ارتبط بالطبيعة الجغرافية للمنطقة حيث كان اغلب سكان كردستان هم من سكنة الجبال والوديان، وكانت القرى الجبلية متناثرة ومتباعدة وأحيانا لا يجد الإنسان فيها أكثر من بيت أو بيتين حجريين. ويمكن أن يلاحظ الإنسان بأن الكثير من العوائل الرعوية كانت تملك بيوتا سكنية في الوديان تعيش فيها في فترات الشتاء القارصة وتتحول إلى الجبال مع قطعانها حيث تنصب خيامها فيها في الربيع والصيف وجزء من الخريف بشكل عام. ويمكن أن يلاحظ المتتبع لأحوال كردستان العراق حالة مماثلة حتى الوقت الحاضر، حيث يترك المزارعون ورعاة الماشية السهليون مناطق سكناهم في فصلي الربيع والصيف وجزء من الخريف ويرحلون إلى المناطق الجبلية حيث المراعي الطبيعية.

---

٢٧٨ صدر في عام ٢٠٠٥ للكاتب كتاب بعنوان "لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق" عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر في السليمانية.

كانت حياة الرعي جافة وقاسية بسبب طبيعة المنطقة وقسوة الشتاء فيها ولكنها كانت تتسم بالكثير من الحرية والعفوية في العلاقات والسلوكية اليومية وفي الموقف من المرأة الكردية. والعشيرة الجبلية التي تعتمد الرعي والزراعة في آن، تتميز بثلاث خصائص أساسية، كما يشير إلى ذلك المؤلف توما بوا بصواب، حيث يقول: " انها عالم صغير منطو على نفسه ويشكل في الوقت نفسه هيئة دفاع"[٢٧٩].

وكانت الزراعة فيها تعتمد على الأمطار وعلى العيون الكثيرة المنتشرة في أنحاء كردستان. وكانت الثلوج المتراكمة في فصل الشتاء تشكل مصدرا مهما لمياه العيون وللروبارات (الأنهار) التي تشق طريقها في جبال ووديان كردستان، وخاصة الجنوبية منها حيث يتركز البحث حولها، الناشئة عن ذوبان الثلوج وتلاقي مياه العيون المتدفقة، إضافة إلى المناطق التي تمر بها مياه نهر دجلة.

تشكل العائلة في المجتمع الكردي، كما هو حال بقية الشعوب، الوحدة الأساسية. وهي على العموم كبيرة بأطفالها. ومن مجموعات العوائل يتشكل الفخذ أو الطائفة عند الكرد. فالرابطة النسابية أو رابطة الدم تقتصر عند الكرد على الفخذ الواحد. ومن مجموعة أفخاذ من أنساب عائلية مختلفة تتشكل عندها العشيرة. وهنا نلاحظ أول فارق بين العشيرة الكردية والعشيرة العربية. فعائلة النسب تتخذ مسارها عند العرب عبر كل الأفخاذ التي تلتقي عند العشيرة التى تعود من حيث المبدأ إلى مُنشِئ واحد. وعدد من العشائر يشكل عند العرب القبيلة الواحدة. وإذا كان لكل عشيرة عربية شيخ وبالتالي للقبيلة شيخ للمشايخ، فأننا نلاحظ غير ذلك عند الكرد. فالقبيلة عند الكرد هي العشيرة، والعشيرة عندهم هي الأفخاذ، والفخذ عندهم مكون من مجموعة من العوائل (الأسر) ذات النسب الواحد. ومثل هذا التقسيم نجده لدى شعوب قليلة أخرى. والعشيرة الكردية التي يتخذ تكوينها طابعا سياسيا تعتمد على الموقع الجغرافي، أي على الأرض المشتركة التي تعيش فيها الأفخاذ المختلفة. فهي تأخذ بالمبدأ القائم على الموقع الجغرافي في تحديد العلاقات

---

٢٧٩ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ٣٨.

العشائرية، وليس بالأنساب أو رابطة الدم. فالعشيرة الكردية تتكون عموما من مجموعات غير قليلة من عائلات نَسَابية ربما متقاربة وربما متباعدة من حيث القربى يجمعها المكان الذي تعيش فيه والمصالح المشتركة المنبثقة عن هذا العيش المشترك في الموقع المشترك. إنه من حيث المبدأ موقف متقدم من مفهوم المواطنة الذي لا يعتمد على رابطة الدم بل على العيش المشترك، وهو مفهوم حديث ومهم في الوقت الحاضر، والذي ما تزال كثرة من شعوب العالم لا تأخذ به بمن فيها الشعوب المتقدمة حضاريا. إلا أن الأخذ بهذا المبدأ لا يعني تخلي الكرد عن التزمت والتعصب إزاء العشيرة التي هم منها والناشئة عن العيش المشترك، فهي في ذلك لا تختلف عن العادات والتقاليد والتعصب أو الانشداد الذي يشعر به أفراد العشائر أو القبائل التي تعتمد على رابطة الدم في علاقاتها القبلية، كالقبائل العربية مثلا. ويفترض أن لا ننسى في أن النسب أو رابطة الدم عند الكرد ستبقى تلعب دورا معيناً ومهماً في حياة الناس بسبب كونها تحدد بشكل خاص علاقة أفراد الفخذ الواحد أو الطائفة الواحدة ببعضهم إزاء الأفخاذ أو الطوائف الأخرى.

وإذا كانت العشائر الكردية لا تعتمد في علاقاتها العامة على رابطة الدم أو النسب العائلي المشترك، بسبب تعدد الأفخاذ أو الطوائف فيها التي ترتبط بدورها بطبيعة المنطقة وجغرافيتها والعيش المتباعد للسكان في المناطق الجبلية، فأنها مع ذلك تتكون من صنفين من الأفخاذ أو الطوائف، تشكلان فئتين اجتماعيتين متميزتين فئة المحاربين أو السادة، وهم من فخذ أو طائفة الأمراء أو الأغوات، وفئة الرعية وهم من الطوائف الأخرى التابعة والخاضعة لطائفة السادة. فبنية العشيرة الكردية، كما يشير إلى ذلك الدكتور شاكر خصباك،"... تتكون من فئتين متميزتين لا ترتبطان برابطة النسب هما فئة الرؤساء (طبقة المحاربين) وفئة أفراد العشيرة (الطبقة العامة)"[٢٨٠]. وفي الوقت الذي ينتمي الرؤساء إلى علاقة نسب واحدة أو فخذ واحد في العشيرة الواحدة، فأن طبقة العامة يمكن أن تتكون في الوقت نفسه من علاقات أنساب، أي من أفخاذ أو طوائف عديدة. وأبناء الطبقة العامة

٢٨٠ شاكر خصباك: الكرد – دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق – بغداد ١٩٧٢، ص ٣٤٦.

(الرعية) يشكلون في الغالب الأعم سكان المناطق الكردية المختلفة، في حين أن فئة الرؤساء يمكن أن تكون من منطقة أخرى استطاعت عبر الغزو احتلال تلك المنطقة وفرض سيطرتها عليها وبالتالي التحكم لا بالأراضي الواقعة فيها فحسب، بل والتحكم بالناس المقيمين فيها أصلاً وبالأراضي التي كانت تحت تصرفهم وتعود لهم أساساً. وهكذا كانت علاقات الأرض تتغير من مالك إلى أخر بحكم المعارك أو عبر الحروب التي كانت تقع في كردستان، في حين كانت الرعية تبقى في تلك الأرض وتعمل لصالح الأمير أو الأغا الجديد. يقول الدكتور شاكر خصباك في هذا الصدد مستندا إلى دراسته العلمية حول الكرد في العراق، وخاصة منطقة السليمانية، ما يلي: "تقوم مجموعة قوية باجتياح منطقة معينة تقطنها مجموعات نسبية مختلفة. فَتَخضع تلك المجموعات النَسَبية إلى سيطرة المجموعة الجديدة. وتقوم بدفع الضرائب إلى رؤسائها. وتنبع من هذه العلاقة أو الرابطة الجديدة "عشيرة" تتخذ اسم الموضع الذي تشغله، ويتعاهد أفرادها على العيش بوئام ضمن منطقتهم وعلى الدفاع المشترك ضد أي اعتداء"[٢٨١]. ويبدو أن هذه العلاقات العشائرية غير المعقدة، ولكنها المتغيرة بحكم تغير فئة الرؤساء عبر صراعاتهم على المناطق وتحكم الأقوى منهم، دفعت محمد أمين زكي، صاحب كتاب "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان" في تحليله للحياة الاجتماعية وطبيعة الشعب الكردي إلى القول بما يلي: "تمتاز الحياة الاجتماعية بين الكرد بثلاثة أوصاف بارزة.

(أ) التفاف الكرد حول زعيم كائنا من كان، وقد يكون أجنبياً عنهم. وهذا الوصف يكاد يكون تقليداً تاريخيا لا يتبدل.

(ب) إطاعتهم لهذا الزعيم إطاعة عمياء مع مراعاة بعض التقاليد التاريخية في ذلك.

(ج) انقسامهم إلى طبقات اجتماعية. (زراع وأصحاب حرف. لم تكن هذه الحالة تشمل أفراد العشائر الكردية، بل كانت تشكل بصورة عامة خصائص العلاقات في العشائر عامة.

---

٢٨١ المصدر السابق نفسه، ص ٣٤٨.

رغم أن الإنسان لا يمكن أن يطلق الخصيصة الأولى على جميع الكرد حينذاك، إذ أن الزعماء كانوا عموما من الفئات الميسورة في العشيرة.

وجدير بالإشارة إلى أن الباحث توما بوا يشير إلى التنوع الموجود في النظم الاجتماعية الاقتصادية لسكان الريف في كردستان الجنوبي حيث كتب يقول: "في كردستان العراق يمكن تمييز ثلاثة أنواع مختلفة من النظام الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف"

١ – قبيلة كلاسيكية تحت سلطة آغا تنتسب إلى أصل مشترك ومقسمة إلى أجزاء، كما في حالة قبائل الـ (ئاكو) (بالك–Balik) و(گردى–Girdi)، (سيار–Siyar)، و(سورچى–Surchi).

٢ – قبيلة تحت سلطة رئيس إقطاعي بسلالة مختلفة، كما عند الـ (دزه يي–Dizeyi)، و(خوشناو–Khoshnaw)، و(جاف–Jaf).

٣ – وأخيراً رؤساء دينيون: سيد أو شيخ حيث السلطة الزمنية تمتزج بالسلطة الدينية. هكذا هم شيوخ: (بەرزنجه–Berzinja) في السليمانية وشيوخ (بارزان–Barzan)"[٢٨٢].

أما سكان المدن الكردية فكان اعتمادهم في العيش يقوم على ثلاثة مصادر أساسية، وهي:

- الزراعة التي لم يكف الكثير منهم عن ممارستها وهي ليست بعيدة عن المدن التي يعيشون فيها.
- الصناعات الحرفية لإشباع حاجاتهم وحاجات سكان المدينة والقرى المجاورة.
- التبادل التجاري في داخل المدينة أو مع المدن والقرى بما فيها بغداد والموصل وغيرها، او مع المدن الأخرى في كل من تركيا وإيران.

---

٢٨٢ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ٣٨–٣٩.

وأغلب الدراسات التي تحت تصرفنا التي تبحث عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كردستان الجنوبية حينذاك تشير إلى أن الفلاح الكردي كان يتعرض على نحو خاص إلى استغلال بشع من أطراف ثلاثة هي:

- الدولة العثمانية أو الدولة الفارسية، وأحيانا من ولاة بغداد والموصل الذين كانوا يتبعون في ولائهم إلى هذه الدولة أو تلك وحسب فترات الاحتلال المتبادل، من خلال تقديم الضرائب العالية التي كانت تجبى باسم الخليفة ولصالح بيت المال أو الخليفة مباشرة.
- رؤساء العشائر الكردية أو الأمراء والأغوات الذين كانوا يسيطرون على الأرض الزراعية وتعتبر ضمن حيازاتهم ويستغلها الفلاح وعليه أن يدفع ضريبة عن ذلك الاستغلال.
- وكان على الفلاح أن يقدم الأموال أحيانا لتمويل حروب الأمراء ولتغطية حاجات ديوان شيوخهم أو الجوامع التي كانت تستقبل الضيوف القادمين إلى تلك المناطق.

وكان الأمراء أو الأغوات الكرد لا يقومون بتمويل الفلاحين بما يحتاجونه من مستلزمات استزراع أراضيهم، إذ كان عليهم توفير ذلك وتدبير أمورهم بأنفسهم. ولم يكن يبقى في الغالب الأعم للفلاحين ما يمكنه أن يسد رمقه ورمق أفراد عائلته. وقد تسببت تلك الأوضاع البائسة إلى انتشار الفقر والمرض والجوع والتخلف العام بين الناس رغم غنى المنطقة بالأرض والماء والكلأ والمواد الأولية.

ونتيجة لتلك الأوضاع المتردية برزت في كردستان مجموعة من الظواهر التي يمكن بلورتها على النحو التالي:

- أرتفاع عدد الانتفاضات والحركات الثورية المناهضة للهيمنة العثمانية أو الفارسية من جانب العشائر الكردية، وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد كانت سياسات هاتين الدولتين تؤججان الناس فيها وتدفعان بأمراء الدويلات الكردية الإقطاعية العديدة بتعبئة القوات لمقاومة سياسات الحكومات المركزية التي كانت تطالبها باستمرار بالضرائب دون أن تساهم بأداء مهماتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار. وكانت حكومتا

إيران وتركيا تقومان بتنشيط الحركات المضادة واستخدام الكرد ضد الدولة الأخرى وضد الكرد أنفسهم أحيانا غير قليلة، كما كانت تفتعلان الحوادث من اجل تشديد الصراع والأطماع الفردية لبعض الأمراء الكرد مما كانت تتسبب في خلق نزاعات جديدة بدلا من توجيه الصراع ضد كل من إيران وتركيا. وهي حالة لازمت الأوضاع الكردية قروناً طويلة حتى كاد البعض يعتبرها حالة مزمنة لا يمكن الفكاك منها، تماماً كما يتم اتهام العراقيين العرب بأنهم أهل شقاق ونفاق!

- تكرر الغزوات والحروب المتبادلة التي كانت تساعد رؤساء العشائر على توفير مصادر رزق أفضل لهم وللجماعات الخاضعة لهم. ونادرة تلك الفترات التي اتفق فيها أمراء وأغوات العشائر الكردية على المواجهة المشتركة ضد المحتلين الأجانب. وقد جرت محاولات على هذا الطريق وتمت بأسلوبين عبر الاتفاق السلمي بين البعض من الأمراء والأغوات من جهة، وعبر الإخضاع بالقوة لسيادة احد هؤلاء الأمراء من اجل تعبئة القوى من جهة ثانية. ويمكن أن نتبين ذلك من خلال محاولات محمد باشا الراوندوزي وعبيد الله النهري مثلا.

- بروز جماعات كثيرة من قطاع الطرق الذين كانوا يجوبون أنحاء كردستان طلبا للسلب والنهب من القوافل المختلفة أو من القرى والمدن. وكان الكثير من قادة قطاع الطرق يقومون في أحيان غير قليلة بتوزيع بعض ما يسلبونه على الفقراء من الناس، بعد أن يكونوا قد اكتفوا ذاتيا. وكانت أهدافهم الأساسية هي القوافل الحكومية التي تنقل الضرائب والإتاوات للدولة العثمانية أو الفارسية أو إلى بغداد والموصل وغيرها وكذلك العوائل الغنية في المنطقة. ومن هنا جاءت تلك الدعاية الواسعة الانتشار عن أن الكرد في تلك الفترة لم يكونوا سوى قطاع طرق، وهو استنتاج غير صحيح وسطحي وبعيد عن فهم مستوى التخلف والحرمان والفقر الذي كانت تعاني منه الفئات الكادحة من السكان وحتمية بروز مثل هذه الظواهر نتيجة غياب الأمن والفقر الواسع الانتشار والاستغلال البشع.

– انتشار ظاهرة الجهل بين الغالبية العظمى من السكان الكرد بسبب عدم وجود خدمات تعليمية أو حتى مدارس دينية تقوم بتعليم القراءة والكتابة لأبناء الفلاحين أو لأطفال المدن الكردية. وكان عدد المتعلمين في بعض كتاتيب المشايخ الدينية قليل جدا ومحصور

ببعض أولاد رؤساء العشائر. وكم هو خاطئ ذلك الرأي الذي جاء به كيرزن عبر رحلاته إلى كردستان حين كتب يقول: "إن التاريخ الكردي غامض. فهذا الشعب بلا آداب وبلا تاريخ تقريبا. فوقوع الكرد بين "مجتمعات" معادية غريبة يؤدي بهم إلى الفوضى والاضطراب"[٢٨٣]. وفي مكان آخر يقول عن الشعب الكردي: "الشعب الجاهل جدا والبليد جدا الذي لم يعرف التعليم والمدرسة والكتب. شعب لا يوجد فيه واحد من عشرة ألاف من يحسن القراءة"[٢٨٤]. وهو في هذا يعبر عن واقع وحقيقة التخلف في كردستان، ولكنه ينسى أن التخلف الذي ساد هذه المناطق كان بسبب الاستغلال البشع للكرد والنهب المتواصل لخيراتهم عبر الضرائب العالية جداً التي كانت تفرض عليهم، وبسبب الحروب التي كانت تتعرض لها المنطقة حينذاك، إضافة إلى سوء الإدارة وانعدام الأمن والاستقرار وغياب أي خدمات فعلية من الحكومات المركزية لهذه المنطقة واستغلال الأغوات المضاعف لهم. كتب القنصل البريطاني في صيف عام ١٨٣٨ عن الوضع في كردستان يقول: إن "الإدارة السيئة وانعدام الأمن في مقدمة العوائق في التطور الاقتصادي في المقاطعة المتمتعة بالثروات الطبيعة الكبيرة"[٢٨٥]. وقد وصف بيريزن في كتابه "على الطريق الخطر" المنشور في عام ١٨٥٦ حول الوضع في كردستان يقول: "... في ظل سلطة الترك لا يوجد النظام أو الأمن ولا أدنى مقومات المواطنة"[٢٨٦]. وصف الكرد أوضاعهم المعيشية المتردية جدا في رسالة وجهوها إلى الميجر الإنكليزي راولينسون جاء فيها: "نحن نعمل بكل جهد كل يوم، ولكن لا نحصل سوى على كسرة خبز لا تغنينا عن جوع نحن ونساؤنا وأطفالنا الحفاة العراة"[٢٨٧].

---

٢٨٣ ن . آ. خالفين: الصراع على كردستان، مصدر سابق، ص ٦/٥.

٢٨٤ المصدر السابق نفسه، ص ٦.

٢٨٥ المصدر السابق نفسه، ص ١٨.

٢٨٦ نفس المصدر، ص ١٨.

٢٨٧ المصدر السابق نفسه، ص ٥٢.

ويمكن للوحة الضرائب التي كانت تجبى في كردستان الجنوبية حتى الحرب العالمية الأولى أن توضح الاستغلال الذي كانت تتعرض له العوائل الفلاحية الكردية. أورد الكاتب الكردي السوفييتي والراعي عرب شمو Ereb Shamo في ذكرياته حول هذا الموضوع ما يلي: "خەرج: رسوم مالية، ضرائب على المواشي، أولام: الأشغال العمومية الإجبارية، بيكار: أعمال السخرة، سه ري به ز و سه ري ده وار: وهي ضريبة عن كل رأس من الحيوانات الكبيرة والصغيرة، مصاريف رعاية الموظفين أو الجنود المارين الذين يجب إيواؤهم وإطعامهم على حساب القرية... إتاوة تحمل اسم (ئاغايەتى) أي حق الأغا المتأتي من ضرائب الزكاة أي العشر على محصول الحنطة والشعير. والإضافة يقدمه الميران ومقداره رأس خروف من كل (٥٠) رأسا أو ما يساويه، أو ضريبة المرعى وضرائب متنوعة على معظم منتجات الحقول مثلا: نونان على الزبد، هليكان على البيض، هه رميان على الكمثرى..الخ، دون التحدث عن (ميرسەر) أي ضريبة الراتب لحشم الأغا... وضريبة الزواج (سوران) وضريبة نفقات زواج احد أقرباء الأغا أو الاحتفالات الأخرى (بيتاك). ولكي نتوج كل هذا نضيف أعمال السخرة المختلفة: (بيكار) أو (هەرەوەز)، أي العمل الإلزامي يومين أو ثلاثة من اجل الفلاحة والحصاد والدراسة وسخرة العلف والخشب"[٢٨٨].

– وبسبب من الجهل العام الذي ساد المنطقة انتشرت في كردستان، كما هو الحال في بقية أرجاء الدولتين الفارسية والعثمانية حينذاك، ظواهر الاعتقاد بالخرافات والسحر والتقاليد والعادات الشعبية البالية والموروثة. واستفاد من هذا الجهل أولئك الشيوخ الذين يمارسون نشر الخرافات والسحر وتوزيع الأدعية والتمائم والطلاسم واستعمال الدوائر السحرية لتحقيق ما يرجوه الناس ومما حرموا منه أو لتجنب الأرواح الشريرة والشياطين وعين الحسود، أو للشفاعة لهم عند الأولياء الصالحين ليرزقهم الله بطفل، أو لكسب حب الزوج أو عودة حبيب غائب، أو حماية من كيد العدو أو الكيد للضرة أو لآخرين، أو ...الخ[٢٨٩].

---

٢٨٨ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ٤٢/٤٣

٢٨٩ توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ١١٩–١٣٠

وكان الجهل بارزاً في الموقف من معالجة الأمراض. فكانت الغالبية العظمى من السكان حينذاك ترجو الشفاء من الله باعتباره الطريقة التي كان يمارسها النبي نقلا عن زوجته عائشة بنت أبي بكر الصديق حيث نقل عنها قولها: "حينما كان النبي (ص) يعاني من ألم في جسده، فأنه كان يتلو على راحة اليد اليمنى الآية الكريمة: ‘قل هو الله احد ...’ ومن ثم سورة ‘الفاتحة’ ويدلك بها المكان الذي يتألم منه"[٢٩٠]. وكان الناس جريا على ذلك يتناولون "ماء مذوب فيه ورقة مكتوب عليها آية من القرآن من الاستعمالات اليومية لكل أنواع الأمراض. زيارة محراب أو ضريح قديس ذي اعتبار هي من العادات الشعبية المتبعة، ولا يهم إذا كان مسلماً أم مسيحياً. فمثلا قبر الأب بولدو (ليوبولد سولديني) المبشر القديم الدومينيكاني، وهو عالم نباتي ممتاز وطبيب جراح محنك مات في زاخو عام ١٧٩٩، ما يزال الكرد والمسيحيون واليهود يترددون عليه طالبين منه الشفاء من الحمى. ويصطحب الآباء أطفالهم المرضى ويجلبون معهم كسرة خبز وبصلة وقليل من الملح يتركونه كقربان للقديس وكذلك قلة من الماء لغسل المريض حيث تكسر القلة على الضريح بعد العملية"[٢٩١].

– التعامل الوحشي لرؤساء العشائر والأغوات مع أفراد العشيرة الكردية من اجل انتزاع الضرائب المفروضة عليهم وفرض العقوبات القاسية لهذا الغرض من جهة، والتعامل العدواني والظالم من جانب ممثل الدولة العثمانية والفارسية إزاء المواطنين من جهة ثانية. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى إن التعذيب والقتل كانت ممارسات اعتيادية إزاء الكرد. كتب الباحث الروسي خالفين يقول: "وقدم البحاثة الروسي ديتيل الذي زار إيران في الأربعينات من القرن التاسع عشر الوصف الشيق الآتي: "جمهور رث الثياب مع شارة بيضاء على الكتف – أولئك هم فرق السرباز، هؤلاء هم جيش المؤمنين الذي لا يقهر. فهؤلاء المدافعون عن الدولة لهم حقوق لا تحد. فهم يتاجرون ويسرقون ويقطعون طرق السابلة – بكلمة، يعملون كل ما من شأنه جلب الفقر والكسل والبطالة والتسيب (بإمكان الكاتب إضافة الجوع – المؤلف) وسكان القرى المذعورون من هذا الجراد الوافد يهربون إلى جميع الجهات

---

٢٩٠ المصدر السابق نفسه، ص ٩٣

٢٩١ المصدر السابق نفسه، ص ٩٣.

حاملين معهم ما استطاعوا حفظا على الأموال من الجندرمة النهابة، حتى الأكواخ والحدائق والبساتين والأشجار تغدو ضحية النهب والاقتلاع"[٢٩٢]. يضيف خالفين قائلا: "ولم يكن جيش السلطان متقدما كثيرا على جيش الشاه، ويشهد على ذلك نفس الكاتب "في تركيا لا يمكن أن يمر الجندي بغير الإرهاب فهو لا يسأل وإنما يطلب كل شيء وينهبها"[٢٩٣] .

كتب السائح الإنكليزي حول التعذيب والقتل الكيفي في كردستان من جانب السلطات المسؤولة حين وصف ما قام به أحد القائمقامية في إحدى تلك المناطق الكردية بقوله: "فهو (أي القائمقام) لم يكن، طبعا، يملك حق إعدام كل واحد منهم، لكنه قام بذبح كل واحد وقعت يده عليه، وحدث ان مات بعضهم بعد المذبحة"[٢٩٤]. ويشير البحاثة الروسي ديتيل إلى انه "شاهد بنفسه إعدام احد الكرد الذي اشترك في انتفاضة وطنية، فهو غطس حيا في قدر من الماء المغلي"[٢٩٥].

إن هذا الاستعراض لأحداث ووقائع تلك الفترة يسمح للباحث بتسجيل مجموعة من الظواهر المهمة التي تواصلت لاحقا وميزت الوضع في كردستان الجنوبية وأحوال الشعب الكردي في هذه المنطقة. وأبرز تلك الظواهر التي استخلصها الكاتب، هي:

- لم تعرف منطقة كردستان الجنوبية الهدوء والاستقرار إلا لفترات قصيرة، إذ كان الصراع حولها شديدا ومتواصلا، وكان السكان الكرد وبقية سكان المنطقة هم وقود ذلك الصراع.
- كانت المنطقة عرضة للنهب والاستغلال من جانب الدولتين الفارسية والعثمانية ومن جانب الأمراء والأغوات الإقطاعيين الذين ساهموا في ذلك. وكانت الرعية نتيجة ذلك تعيش في حالة من البؤس والفاقة والحرمان التي يرثى لها، رغم إنتاجها المتواصل للخيرات التي كانت تذهب في القسم الأكبر منها لصالح الفئات الحاكمة والمستغلين المحليين.

---

٢٩٢ نفس المصدر، ص ١٩.

٢٩٣ نفس المصدر، ص ١٩.

٢٩٤ نفس المصدر، ص ١٩.

٢٩٥ نفس المصدر، ص ٢٠.

- كانت طبيعة الحكم في الدولة العثمانية والدولة الفارسية استبدادية جائرة، عانى منها السكان الكرد وبقية سكان المنطقة الأمرين، والتي تجلت في ممارسات أجهزة الدولة اليومية القهرية وعواقب الحروب وآثارها السلبية على الطبيعة والمجتمع والفرد في آن. وكانت ممارسة الاستبداد لا تقتصر على الحكام الفرس والعثمانيين فحسب، بل كانت تميز تصرفات الأمراء والأغوات الكرد إزاء الرعية عموما وإزاء العشائر الرحل وشبه الرحل، خاصة وان اغلب الأمراء والأغوات ينحدر من طوائف تعتبر سيدة وحاكمة ومتصرفة بالأرض والناس، كما تعتبر نفسها أعلى مستوى من الطوائف الأخرى التي تتشكل منها الرعية.

- وكان الفلاحون، وكذلك بقية الفئات الكادحة من السكان، يتعرضون إلى أشكال من التعذيب الإقطاعي الذي كانت تمارسه أيضاً أجهزة الدولة الفارسية والعثمانية إزاء رعايا الدولتين. فالسجون الإقطاعية والتعذيب الجسدي والنفسي الذي كان يمارس فيها ومطاردة العوائل والانتقام منها كانت ظواهر معروفة وشائعة في ذلك العهد.

- وكان الأمراء والأغوات الكرد يتحولون في فترات غير قليلة إلى أدوات منفذة لإرادة الأجنبي بيد الحكم الفارسي أو الحكم العثماني.

وكان الشعب الكردي لا يعاني من الفقر والفاقة فحسب، بل كان يعاني أيضاً من مشكلات الجهل والمرض والتخلف الفكري التي فرضت عليه عمليا بسبب احتلال مناطقه ونهبها وسيطرة العلاقات الإنتاجية الإقطاعية المتخلفة فيها. إنها لم تكن من صفات الكردي، كما يحاول البعض لصقها بالكرد، بل هي نتيجة منطقية لطبيعة الحكم والسياسات التي مارستها تلك النظم إزاء الكرد على مدى عدة قرون. وكانت الثقافة الكردية، بما فيها الأدب، في الغالب الأعم غير مكتوب بل منقول عبر الأجيال. وهو أمر إيجابي من جهة، كونه نقل شفاهاً عبر تلك الأجيال وحفظ في الصدر، ولكنه في الوقت نفسه أدى هذا النقل الشفوي إلى فقدان الكثير من ذلك التراث الغني لهذا الشعب المتميز بالحيوية والأقدام والذكاء كغيره من شعوب العالم. ويمكن أن نلاحظ ذلك في الشعر الكردي وفي الأساطير والحكايات الجميلة المنقولة عبر الأجيال والتي سجلت في فترات متأخرة وفق ما تبقى منها أو ما أضيف إليها لاحقا. وتشير معظم الدراسات الخاصة بالأدب الكردي إلى أن الأدب الكردي المدون

المتداخل مع الأدب الفارسي أو المكتوب بلغة مختلطة بين الفارسية والكردية قد بدأ في حدود نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر الميلادي حيث ظهرت رباعيات بابا طاهر الهمداني (٩٣٥–١٠١٠) التي ما زال الناس يرددون بعض اشعاره او يتناقلون بعض حكمه، كما أن البعض يعتبره ولياً من أولياء الله الصالحين. وكان الشاعر يكتب شعره باللهجة الكورانية (اللورية) وبمسحة صوفية. ويمكن ملاحظة ذلك في البيات التالية التي ترجمها محمد البدري إلى العربية:

"سأبـــكي فالفؤاد به لهيب
وحظّي خائـــب دوما كئيب
أأبقى في الوجود رهين صمت
وبين الورد يشكو العندليب؟

أنا الطير الذي جبت القفارا
أحيل الأرض لو رفرفت نارا
وإن نقشوا على جدران رسمي
تلظى الخلق وإرتشف الدمارا ".[٢٩٦]

ولكن تنوعت تلك الكتابات واتسعت دائرتها في حدود القرن الخامس عشر والفترة اللاحقة[٢٩٧]. وكان الأدب الكردي يمارس من قبل الشيوخ والسادة الدينيين وعدد من الشعراء وكتاب الأساطير الكردية الجميلة التي تتحدث عن مشاعر وهموم وطموحات.

---

٢٩٦ راجع: كاكه يي، مهدي د. الفيليون: أصالة و عَراقة و آمال و هموم (١٤) .... موقع الاتحاد الوطني الكردستاني. نشر في أذار ٢٠٠٨.

بابا طاهر الهمداني (٩٣٥ – ١٠١١م): فيلسوف و شاعر صوفي وغزلي ينتمي الى قبيلة اللور الفيلية..

راجع أيضاً: توما بوا: مع الكرد، مصدر سابق، ص ١٤٦.

٢٩٧ المصدر السابق نفسه، ص ١٤٦–١٤٧

ورغبات الكرد، وتمجد بطولاتهم الفردية والمشتركة وعزة النفس والجرأة التي يتميزون بها، إضافة إلى التغني بجمال الطبيعة والمرأة الكردية.

المبحث الثاني

كردستان الجنوبي في مطلع القرن العشرين

لم تكن حياة العشائر الكردية تختلف أو تتميز كثيرا عن حياة العشائر العربية والفارسية والتركية التي كانت تقطن هذه المنطقة من العالم. فالتخلف والجهل والفقر وانتشار الأوبئة والأمراض والنزاعات القبلية والخضوع المطلق لرئيس العشيرة أو للأمير أو للأغا، كانت تشكل خصائصها المشتركة بشكل عام. إضافة إلى تعرض هذه المناطق إلى الغزوات الخارجية ومحاولات السيطرة على المنطقة الكردية الجبلية وإخضاع العشائر الكردية لهيمنة المحتلين القادمين من مناطق مختلفة، رغم أن تلك المناطق كانت إلى حدود بعيدة، بسبب طبيعتها الجبلية الوعرة عصية على الغزاة. وكانت أراضي كردستان الجنوبية الواسعة تقع في عهد الدولة العباسية ضمن حدودها.

ونشأت في هذه المنطقة لعدة قرون العديد من الإمارات الكردية التي تمتعت بالقوة والهيمنة والتوسع في المنطقة. وكانت العلاقات الداخلية في القبيلة تستند إلى رابطة الدم، التي كانت وما تزال تميز القسم الأعظم من العشائر في هذه المنطقة وفي غيرها من مناطق الشرق الأدنى والأوسط، وتقوم على أساس العلاقات العشائرية الإقطاعية المتداخلة بالعلاقات الأبوية الأكثر قدما وتخلفا وبالعلاقات الدينية أيضاً. وكانت في غالب الأحيان تتمتع باستقلالية نسبية عن مركز الدولة ولكنها كانت تخضع في شؤونها العامة للسيادة العباسية. ومع تفاقم ضعف الخلفاء العباسيين وعدم العناية بهذه المناطق وتدهور قدرات الحكم السياسية والعسكرية وتراجع هيبته المحلية والإقليمية وتزايد حالات الاعتداءات الخارجية على هذه الدولة وعلى أطرافها بشكل خاص وعجز الدولة عن الدفاع عن نفسها، وخاصة منذ الاجتياح المغولي لبغداد والمنطقة، تعززت استقلالية تلك الأماران وتوسع نفوذها، رغم تعرضها لمخاطر مستمرة.

كان السكان الكرد في هذه المنطقة يعيشون في قرى ودور منفردة ومتناثرة وأحيانا متباعدة، وخاصة في المناطق الجبلية منها. وكانت الكثافة القروية تزداد في المناطق السهلية والوديان وعلى ضفاف نهري دجلة والفرات وتفرعاتهما. وكانت الحياة جافة وخالية من التنوع. وكان الاقتصاد في هذه المنطقة يعتمد على الرعي، وخاصة الماعز والأغنام، وعلى الزراعة وبساتين الفاكهة والخضر. وكانت البغال تعتبر واسطة النقل الأساسية في الجبال. وكان الإنتاج الحرفي اليدوي يستخدم عموما لإشباع الحاجات المحلية ويتركز في القرى ذات الكثافة السكانية العالية نسبيا والتي كان بعضها في طريق التحول إلى مدن صغيرة تقع على طرق المواصلات أو على مقربة من ضفاف الأنهر.

وبسبب من طبيعة علاقات الإنتاج الإقطاعية – الأبوية ودور الإقطاعيين من الأمراء ورؤساء العشائر والأغوات والوجهاء في استغلال أبناء العشائر الرعوية والفلاحة، إضافة إلى تخلف أدوات وأساليب وطرق الإنتاج الزراعي كانت الغالبية العظمى من السكان الكرد تعيش في حالة من الفقر المدقع. وكانت أوضاع الناس المعيشية والحياتية العامة أسوأ كثيرا من أحوال سكان المناطق الأخرى. ولم يكن اهتمام الأمير أو رئيس القبيلة والأغا متجها صوب تحسين أدوات الإنتاج أو العناية بقنوات الري، بل متركزا في كيفية الحصول على أكبر حصة ريع ممكنة تقتطع من إنتاج وجهد الفلاحين ووضعه تحت تصرفهم الخاص. ولم تكن هذه المناطق تحظى بعناية الخلفاء في مركز الدولة العباسية، أو السلاطين في مركز الدولة العثمانية و الولاة على شهرزور أو الموصل أو بغداد أو المدن الكردية الأخرى، مثل أربيل وكركوك. في حين تركز الهمّ الأساسي لهم في كيفية إخضاع هذه المناطق لهم وجباية أقصى ما يمكن من ضرائب وإيرادات.

وكان الغزو الخارجي يزيد أوضاع هذه المناطق سوءا ويعرض سكانها إلى المجاعات والأمراض والأوبئة، رغم إنها كانت أوسع حظا في الدفاع بنجاح عن نفسها في أحايين غير قليلة، إذ كانت التضاريس الطبيعية لأراضي كردستان وبسالة المحاربين الكرد وحبهم لوطنهم تلعب دورا مهما في تأمين الدفاع عنها وحمايتها من الاحتلال الأجنبي، ولكنها كانت في الوقت نفسه مغلقة على نفسها ومحرومة من الاحتكاك الخارجي الذي من شأنه أن يسهم

في إدخال نسمات التغيير والتجديد إلى هذه المناطق. ومع تدهور أوضاع الدولة العباسية وانهيارها تدهورت أوضاع هذه المنطقة أيضاً. ولكن الإمارات الكردية في الأقاليم الشمالية والجنوبية والشرقية من كردستان حافظت على وجودها واستمرار الحكم فيها تحت قيادة رؤساء العشائر القوية.

وتواصل الصراع في ما بين العشائر الكردية، كما هو حال بقية العشائر في المناطق الأخرى من الدولة العباسية في هذه الفترة وما بعدها أيضاً، وأثر بشكل سلبي كبير على تطور هذه المنطقة. وكانت أراضي كردستان خلال الفترة التي أعقبت انهيار الدولة العباسية كلية عرضة لمحاولات الهيمنة عليها من قبل الحكام الفرس أو الأقوام الأخرى الذين اجتاحوا هذه المناطق والأقاليم مرات عديدة وفي فترات مختلفة.

ومنذ السنوات الأولى من العقد الثاني من القرن السادس عشر أصبحت الأراضي الكردية ومدينة الموصل في شمال العراق أكثر عرضة لمحاولات السيطرة المتبادلة بين الدولة الفارسية الصفوية وبين الدولة العثمانية. وتعتبر معارك جالديران في عام ١٥١٤ أثناء حكم الشاه الفارسي الشيعي المذهب، إسماعيل الصفوي، والسلطان العثماني السني المذهب، سليم الأول، البداية الفعلية المحزنة لاحتلال وتقسيم أراضي كردستان بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية. وقد حارب الكرد إلى جانب سليم الأول تحت تأثير التجانس المذهبي السني.[٢٩٨]

البدليسي الذي كان قد استصحب معه لقضاء مهام الأمور، إلى امراء كردستان الذين يعفهم حق المعرفة ويعترفون له بالفضل والعلم"[٢٩٩] من اجل تنشيط التأثير الديني الطائفي على الكرد لحسم الموقف لصالح الأتراك. وكان النصر في هذه المعركة لصالح الدولة

---

٢٩٨ الجميل، سيّار د. العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص ٣٣٠.

٢٩٩ بله ج. شيركوه. القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، جمعية خويبون الكرديةالوطنية، النشرة الخامسة، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٦، ص١٧.

العثمانية. وتم عقد اتفاق بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية الصفوية تم بموجبها تقسيم كردستان بينهما. وبفضل جهود هذا العالم، كما يذكر شيركوه، تم عقد اتفاقية بين أمراء كردستان وبين سليم الأول تقضي بترك إدارة كردستان للأمراء الذين يتوارثون الإمارة كل في إمارته. وفي مقابل ذلك التزم أمراء كردستان بثلاث شروط هي :

١– القبول بسيادة الدولة العثمانية على كردستان.

٢– تقديم أمراء كردستان جيوشا مستقلة بإدارتهم تشارك في الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية.

٣– دفع الأمراء مبلغا من المال سنويا لخزينة الدولة العثمانية.

ويطلق الكتَّاب الكرد على تاريخ التوقيع على اتفاقية أنهاء الحرب وتقسيم المنطقة الكردية بين ممثلي الدولتين المتحاربتين بعد معارك جالديران ب "التقسيم الأول لكردستان"[٣٠٠].

أما شيركو فيشير إلى ان تلك الاتفاقية قد أقرت "مبدأ سقوط كردستان تحت حكم الأتراك، وتوالي النكبات القومية والمصائب الاجتماعية على كردستان والشعب الكردي البائس"[٣٠١]. أما التقسيم الثاني لكردستان، والذي ما يزال قائما، فقد وقع في أثناء وأعقاب الحرب العالمية الأولى ويُعتبر من نتائجها، حيث أصبحت هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها تحت الاحتلال البريطاني، ووزعت أراضي كردستان فيما بعد على أربع دول هي تركيا وايران والعراق وسوريا.[٣٠٢]

واستمرت الإمارات الكردية تحكم مناطق كردستان المختلفة رغم خضوعها للهيمنة العثمانية وأقسام منها للهيمنة الفارسية حيث وصل عددها في عموم كردستان في القرن

300 Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden, Umschau Verlag Frankfurt am Main1987, S. 107.

٣٠١ بله ج. شيركوه: مصدر سابق ص ١٨.

٣٠٢ الداوودي، زهدي د. الكرد مصدر سابق. باللغة الألمانية. ص ١٠٧.

السابع عشر ١٦ إمارة، وكان أمراؤها هم من رؤساء القبائل، سواء السهلية منها أم الجبلية. وكان الحكم فيها وراثيا. وكان الأمير الكردي الإقطاعي يحتل موقعا دينيا أيضاً في عشيرته ويمارس سلطته الدينية غير المباشرة والدنيوية في آن. وكان هذا التشابك السلطوي، إضافة إلى رابطة الأرض بالنسبة للعشيرة ورابطةالدم بالنسبة للعائلة الحاكمة، يمنح الأمراء الكرد بعض خصائص العلاقات الأبوية التي تسود العلاقات العشائرية عموما. وغالباً ما كان الأمير الاقطاعي يُخضع رجال الدين إلى رغباته وأهدافه بشكل عام ويستفيد منهم في أوقات الحروب وفي إخضاع أفراد العشيرة لإرادته الفردية المطلقة. علماً بأن العشيرة الكردية التي ترتبط بالأرض تشكل مجلس العائلة من أبرز وجوه العائلة الحاكمة لاتخاذ الموقف المناسب في الحالات الخاصة، رغم الدور الخاص الذي يلعبه رئيس العائلة والعشيرة في هذا المجال في اتخاذ القرارات النهائية. وهذه الحالة ما تزال قائمة في العوائل الكردية التي تترأس العشائر الكبيرة المعروفة في كردستان العراق.

ومن الناحية العملية كانت علاقات هذه الإمارات بالدولة العثمانية وبحكام الولايات ضعيفة جدا، وكان أمراؤها يسعون بعزم إلى فرض الاستقلال النسبي لإماراتهم عن الدولة المركزية وعن السلاطين والولاة، في حين كان الباب العالي يسعى إلى أنتزاع اعتراف هذه الإمارات بالسلطان العثماني ودفع الضرائب لخزينة الدولة العثمانية وتأمين تجنيد المقاتلين لحروب السلطان كلما أستدعت الحاجة إلى ذلك. وكانت الحاجة قائمة باستمرار إلى مثل هؤلاء المقاتلين. ومن هنا نشأ أيضاً ذلك الكره الشديد للدولة العثمانية وللموظفين الأتراك الفاسدين. وكانت هذه الإمارات تمتلك حدودا وجماركا تستوفى فيها رسوم معينة عن السلع والأشخاص المتنقلين من منطقة إلى أخرى، حتى أن بعضها كان يسك نقودا ويذكر أسمه في خطب المساجد. ورغم كون أقليم كردستان كان يحتل موقعا ستراتيجيا مهما، إذ أنه يقع على طريق الهند التجاري وكان بمثابة حلقة وصل مهمة بين أوروبا وآسيا في ذلك الزمان كان المجتمع الكردي في جميع أقسامه يعتبر مجتمعا مغلقا على نفسه، محدودا في علاقاته مع جيرانه ومع العالم الخارجي، على خلاف ما كان يحصل نسبيا في بعض مناطق بلاد ما بين النهرين في هذه الحقبة التاريخية مثلا.

وعندما تسلم السلطان سليمان القانون دست الخلافة بعد سليم الأول بادر إلى تنفيذ جملة من الإجراءات استهدفت تشديد الصراع بين الإمارات الكردية والتدخل لصالح إحداها ضد الأخرى، وتقديم الدعم لإمارة دون أخرى ثم فرض السيادة التامة على الإمارات الكردية للدولة العثمانية، وبالتالي، ألغى عمليا اتفاقية الإدارة الذاتية للكرد وفرض على كردستان واليا تركيا كان مقره ديار بكر، في حين أبقى التزاماتها الأخرى بتقديم الجنود للقوات المسلحة العثمانية وتقديم الأموال لخزينة الدولة المركزية. ويبدو أن سياسة الدولة العثمانية ابتداءا من السلطان سليمان القانوني التزمت بنهج تمييزي يرفض الاعتراف بوجود شعب كردي أو أمة كردية لها لغتها وأرضها وتاريخها المشترك وتراثها الحضاري، كما منعت في فترات لاحقة حق الكرد بالتحدث باللغة الكردية وعاقبوا من يتجرأ على ذلك!

وعندما تسلّم داود باشا ولاية بغداد واجه مجموعة من المصاعب وفي مقدمتها محاولة الدولة العثمانية استعادة السيطرة المباشرة على بغداد وإنهاء الحكم شبه المستقل عن الباب العالي الذي مارسه الولاة المماليك في بغداد. وكان هذا يعني إنها كفت عن تقديم أي دعم سياسي له من جهة، وأنها بدأت تتآمر عليه للإطاحة به من جهة أخرى. وكان في هذا إضعاف لموقفه في الداخل وإزاء الأطماع الأيرانية في المنطقة. إذ شجع هذا الموقف الشاهات في فارس على تنشيط محاولاتهم العسكرية الخطرة للهيمنة على ولاية الموصل، وبضمنها منطقة كردستان الجنوبي، وكذلك بغداد، بحجة تأمين قيام الزوار القادمين من بلاد فارس لزيارة العتبات المقدسة وحمايتهم. كما ازداد خلال هذه الفترة التعاون الذي كانت تمارسه الأمارة البابانية بشكل خاص مع الحكام الفرس وضد والي بغداد والباب العالي في آن. إضافة إلى ذلك كان الأمراء الكرد يطمحون هم أيضاً إلى تعزيز استقلال إماراتهم وتوسيع نفوذها ورفض الخضوع لإرادة الباب العالي أو لوالي بغداد أو الموصل أو دفع الضرائب لهم. وشن داود باشا حملات تنكيلية ظالمة ضد الكرد واستطاع خلال سني حكمه في بغداد تصفية بعض الإمارات الكردية التي كانت الصراعات الداخلية والنزاعات في ما بينها قد مزقتها تماما وأضعفت قدراتها على مواجهة قوات داود باشا المسلحة جيدا والمدربة على أيدي الضباط الفرنسيين. وتمت تصفية البقية الباقية في عهد حكم الولاة العثمانيين على

بغداد لاحقا. فأثناء ولاية على رضا باشا على بغداد، أي بعد ازاحة داود باشا والقضاء على حكم المماليك في بغداد، قام محمد باشا الملقب بالأمير الكبير من امارته الصغيرة في راوندوز منذ عام ١٨٣٠ بالتوسع على حساب امارات ومناطق كردية أخرى مثل امارتي شيروان وبرادوست، كما ضم إلى امارته بلدات سورجي وخوشناو وحرير وأربيل وألتون كوبري ورانية. كما شن الحرب ضد الطائفة اليزيدية في عام ١٨٣١ وانزل بهم ضربات قاسية. ثم استولى على عقرة وزيبار والعمادية ودهوك وزاخو. وكما يشير محمد أمين زكي فأن محمد باشا استطاع خلال فترة وجيزة من السيطرة على كامل منطقة بادينان وضمان الأمن فيها. ولم تدم هذه الأمارة طويلا إذ استطاع قائد القوات التركية رشيد باشا تطويق المنطقة وفرض الاستسلام على محمد باشا وتسفيره إلى الأستانة في عام ١٨٣٦، حيث امكن بعدها تصفية هذه الأمارة أيضاً.

أشرنا إلى ان جهود الدولة العثمانية قد اثمرت بالعودة المباشرة إلى حكم بغداد عبر تعيين مباشر للولاة من جانب الباب العالي وتنصيب ولاة أتراك على ولاية بغداد أبتداءا من عام ١٨٣١ وبعد الأطاحة بحكم داود باشا من جهة، والهيمنة على ولاية الموصل وبقية مناطق كردستان الجنوبي وقطع كامل علاقاتها واحتمالات تعاونها مع الدولة الفارسية ضد الدولة العثمانية، والقضاء على البقية الباقية من الإمارات الكردية شبه المستقلة ومحاولات بعضها تأمين شكل من أشكال الوحدة بين تلك الإمارات وعلى نطاق كردستان الجنوبي على الأقل ثانيا. ويفترض أن نشير في هذا الصدد إلى أن نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر شهد القسم الجنوبي من كردستان العديد من الانتفاضات مثل انتفاضة عبد الرحمن باشا بابان في عام ١٨٠٦، ومحاولات أمير محمد(١٨٣٣–١٨٣٦)، أمير سوران، الواقعة بين الزاب الكبير والحدود الأيرانية، تشكيل جيش كردي واسع وتسليحه بصورة جيدة وخوض الكفاح ضد السلطان العثماني من أجل أقامة وحدة كردستان، وكذلك حركة اسماعيل باشا البهديناني وحركة الأمير بدرخان الذي وسع من إمارته في شرق وجنوب كردستان وضرب النقود بأسمه في عام ١٨٤٢. وتمكن الباب العالي من ضرب هذه الأمارة

أيضاً في عام ١٨٤٨ [٣٠٣]. ويشير السيد عصمت شريف بحق إلى أن منطقة كردستان الجنوبي عرفت بكونها منطقة ثورية قياسا لمناطق كردستان الأخرى ولعبت دورا مهما في التوعية الموجهة نحو وحدة الأراضي الكردستانية، أو حتى التوسع على حساب المناطق الأخرى من غير كردستان، مستفيدة من ضعف الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العثمانية – الروسية في الفترة ١٨٢٨–١٨٣٠، وكذلك المعارك ضد والي مصر محمد على باشا الكبير حينذاك. وقد تعرض الكرد في هذه الفترة إلى عنت وأعتداءات الحكام الأيرانيين والحكام العثمانيين في آن واحد[٣٠٤].

وابتداء من عام ١٨٣٥ استطاع الباب العالي فرض هيمنته على بعض الأجزاء من كردستان، وخاصة الجنوبي منها، ونصّب حكاما من الأتراك على المدن الكردستانية. وفي هذا العام صدر الأمر بجعل ولاية الموصل، التي كانت تضم إليها السليمانية وكركوك، إضافة إلى مناطق دهوك وأربيل، تابعة لولاية بغداد. وفي عام ١٨٧٩ عادت الموصل لتصبح ولاية مرة أخرى ومعها بقية المدن أو السناجق الكردستانية.[٣٠٥] وجدير بالإشارة إلى أن مقاومة العشائر الكردية لهيمنة الدولة العثمانية لم تهدأ طويلا، إذ سرعان ما اندلعت

---

٣٠٣ المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧–٢٣٨.

٣٠٤ جاء في نص كتاب ف. ف. مينورسكي الموسوم "الكرد : ملاحظات وانطباعات" بهذا الصدد ما يلي: "ورد في الشرف نامه حول حب الكرد للحرية: 'إن السلاطين العظام، والأمراء الكبار لم يتمكنوا من السيطرة على وطنهم وأرضهم، كان الكرد يقدمون الهدايا ويقومون بالأعمال التي كان يطلبها السلاطين منهم، ويقدمون لهم الجيوش الاحتياطية عندما يكونون بحاجة إليها'. ولكن الحالة انتهت في القرن التاسع عشر، عندما رفض المصلح الكبير السلطان محمود الثاني قرار السلطان سليم حول الكرد، أو بصورة أوضح أراد ان يحتل كردستان من جديد فقرر القيام بالعمليات الحربية ضدهم، وقد تم له ذلك في سنة ١٨٣٤ حيث قاد الحملة محمد رشيد باشا. فأصبح الكرد فيما بعد من مواطني المملكة العثمانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة". (راجع: مينورسكي، ص ٣٩).

٣٠٥ الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط٢. ١٩٨٥. ص ٣٨.

الحركات في أكثر من موقع من كردستان الجنوبي من جديد.[٣٠٦] وكاد الهجوم الفارسي على السليمانية في عام ١٨٤١ واحتلالها أن يقود إلى حرب طاحنة بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية. وتمكنت الوساطة الروسية – البريطانية من معالجة القضية سلميا ومساعدتهما في التوقيع على اتفاقية أرضروم في عام ١٨٤٧ م التي حسمت الخلاف حول الحدود بين البلدين ومسألة زيارة العتبات المقدسة لصالح الزوار الأيرانيين.[٣٠٧]

وفي عام ١٨٥٥، أي في الفترة التي كانت الدولة العثمانية تخوض حربها ضد روسيا (حرب القرم)، انتفض يزدان شير في منطقة حكاري وبوتان "فأحتل بتليس والموصل وانحدر جنوبا حيث استولى على جميع الأراضي التي تقع بين وان وبغداد"[٣٠٨]. وأصبحت هذه الحركة شير تهدد القوات العثمانية بعد ان سيطرت على طريق بغداد – الموصل. وبهذا وجه السلطان عبد المجيد حشدا كبيرا من قواته لتصفيتها. وكانت خشية السلطان متأتية من احتمال حصول اتفاق بين يزدان شير وناصر الدين قاجاري شاه الفرس حينذاك ضد الدولة العثمانية. وتمكن السلطان فعلا من ضرب الحركة وأسر يزدان شير عبر مناورات واخلال بالعهود وبجهود أجنبية.[٣٠٩] ولكن السلطان عبد المجيد لم يكتف بخوض المعارك ضد قوات يزدان شير فحسب، بل توجه إلى تطبيق قانون الأراضي العثماني في منطقة كردستان الجنوبي، الذي كان قد صدر قبل ذاك، كما قدم المغريات المادية ومنح الألقاب الحكومية لرؤساء القبائل الكردية ودعم نشاط ودور رجال الدين الكرد أيضاً.

وفي عامي ١٨٧٧–١٨٧٨ هب أفراد عشيرة بدرخان مرة أخرى مطالبين الحكم العثماني بالاستقلال. وكان أبناء الأمير بدرخان على رأس هذه الحركة المسلحة. وقد وقعت في

٣٠٦– لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث. الفارابي. بيروت. ط ٨. ١٩٨٥. ١٧٠.

– مينورسكي. ف. ك. الكرد. مصدر سابق. ص ٣٩.

٣٠٧ لوتسكي. تاريخ الاقطار العربية الحديث. مصدر سابق. ص ١٧١.

٣٠٨ مينورسكي. الكرد. مصدر سابق. ص ٤١.

٣٠٩ المصدر السابق نفسه. ص ٤٠.

مناطق حكاري وبادينان (العمادية) وبوتان. إلا أنها ضربت بقسوة بالغة من جانب الأتراك وتم تصفيتها.[٣١٠]

واعتمد السلطان عبد الحميد الثاني سياسة جديدة في مواجهة الوضع في كردستان والتعامل مع العشائر الكردية. فالسلطان الجديد لم يكتف باستمرار تنفيذ بنود قانون الأراضي العثماني في كردستان الجنوبي فحسب، الذي استفاد منه رؤساء ووجهاء القبائل وبعض الميسورين وتجار المدن بشكل خاص حيث وضعت أكثر الأراضي خصوبة تحت تصرف العوائل المتنفذة في القبائل الكردية وانتزعت الكثير من الأراضي من الفلاحين لصالحهم، بل دعا أيضاً إلى الدفاع المشترك عن الإسلام ودولة الإسلام الكبرى وإلى تشكيل قوات خاصة من الكرد لهذا الغرض مستفيدا من مشاعر وعواطف الكرد الدينية. ومارس عبد الحميد الثاني سياسة الجزرة والعصا في مواجهة الحركات الكردية، ولكنه لم ينجح تماما في مسعاه.

وتشير أغلب المصادر التي تبحث في هذه الفترة من تاريخ كردستان الجنوبي إلى أن السلطان عبد الحميد أخذ بمقترحات القائد العام لقواته شاكر باشا وأمر بتشكيل وحدات عسكرية من الخيالة والمشاة باسم "السرايا الحميدية" من أبناء القبائل الكردية وهيأ لها السلاح والعتاد والتدريب الجيد ابتداء من عام ١٨٩١/١٨٩٢. كما أرسل نخبة من أبناء رؤساء ووجهاء العشائر الكردية إلى بغداد والأستانة للدراسة والتدريب في مدارس خاصة أقيمت لهذا الغرض. وعهد إلى زكي باشا بتحقيق هذه الإجراءات. ويمكن أن يشير الإنسان إلى ثلاثة أهداف أساسية كانت تقف وراء هذه الإجراءات:

١- بناء فصائل عسكرية كردية "مشتركة" عبر المدرسة العسكرية العشائرية. وكان الهم الأساسي لهذه المدارس العشائرية تخريج نخبة من الشباب الكردي المتعلم، وكذلك من

---

٣١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

العرب، تدين بالولاء للدولة العثمانية وللسلطان العثماني وتسعى إلى استمرار الحكم العثماني في مناطقها.[٣١١]

٢- مكافحة الحركات الانفصالية الكردية بقوات كردية مباشرة.

٣- زج القوات العسكرية الكردية الجديدة (الفرسان) في حرب الدولة العثمانية ضد الأرمن أو غيرها من معارك النظام الطائفية.

وقد عمد السلطان عبد الحميد إلى زج هذه القوات فعلا بقيادة زكي باشا في معارك ضد الأرمن في الفترة الواقعة بين ١٨٩٤-١٨٩٦ والتي أستشهد فيها عشرات الوف الأرمن.[٣١٢]

إلا إن هذه الإجراءات لم تمنع رجال القبائل الكرد من التحرك ضد الدولة العثمانية التي شددت في الوقت نفسه من جباية الضرائب والتجنيد في الوحدات النظامية العثمانية' من غير "السرايا الحميدية"، إذ فرضت على كل عائلة تقديم أحد أبنائها إلى قواتها مزودة إياه بحصان يوضع عمليا تحت تصرف الجيش العثماني. والجدير بالإشارة إلى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي كانت تعيشه مناطق كردستان المختلفة لم يمنع قيام حركات فكرية وسياسية واعية نسبيا موجهة ضد الهيمنة الأجنبية وساعية إلى تحقيق الوحدة لكردستان، وان كانت تلك الحركات متفرقة في مناطقها المختلفة وغير متوحدة وفي ظروف سيادة العلاقات العشائرية في المجتمع الكردستاني.

ومع مطلع القرن العشرين وتنامي الحركة التجديدية والدستورية في تركيا بشكل خاص برزت حركات ثقافية وقومية جديدة في صفوف الكرد، كما ظهرت في صفوف العرب أيضاً. واولى تلك الحركات بدأت في الموصل والسليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي من عشيرة الجاف في أعقاب صدور الدستور عام ١٩٠٨ م وتنحية السلطان عبد الحميد الثاني وتنصيب

311 Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. In: Kurdistan und die Kurden. Chaliand، Gerard. Reihe Pogrom. 105/106. Gottingen und Wien. 1984. S. 37-80.

٣١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦١/٦٢.

محمد الخامس سلطانا على الدولة العثمانية، والتي طالبت بانسحاب القوات العثمانية من المنطقة. ووجد الشيخ محمود الحفيد مساندة وتأييدا واسعين من عشيرتي البارزاني والزيباري.[٣١٣] وفي عام ١٩١٠ انطلقت حركة البرزانيين بقيادة الشيخ عبد السلام البارزاني وخاضت المعارك في المناطق الجبلية ضد القوات العثمانية وتغلبت عليها. وأثر ذلك توسعت الحركة لتشمل أغلب مناطق كردستان الجنوبي.

وعند دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى أصدر رجال الدين في فترة حكم السلطان رشاد فتوى ونداء لمساندة السلطان في حربه ضد الكفّار باعتبارها حربا مقدسة تهدف إلى حماية الدولة الإسلامية. ولكن الظاهرة المهمة التي سادت حينذاك وتجلت في رفض القبائل الكردية في جنوب كردستان، أي كردستان العراق الحالية، المشاركة في القتال إلى جانب الدولة العثمانية، رغم أن رجال الدين كانوا يدعون إلى الالتزام بنداء السلطان رشاد والانخراط بالحرب.[٣١٤] ولم يمنع هذا الموقف الرافض للحرب السلطات العثمانية من ممارسة التجنيد الإجباري على الكرد أيضاً شمل كل المناطق الكردية التي كانت تقع ضمن الدولة العثمانية. كتب محمد أمين زكي بهذا الخصوص قائلا: "أصيب الشعب الكردي، أكثر من كل الشعوب العثمانية الأخرى، بأضرار ونكبات هذا التدبير العسكري وهذه الضرورة الحربية، حيث جند جميع الشبان الكرد وسيقوا غصبا إلى المعسكرات لحمل السلاح فأفضى ذلك إلى إقفار آلاف من البيوت والأسر من عائليهم من الشبان، فلم يبق في البيوت سوى الأطفال والنساء والشيوخ"[٣١٥]. وكان السبب وراء هذا الرفض يكمن في معرفة أبناء الشعب الكردي بشكل مباشر للمظالم والعنت والقسوة البالغة التي مارستها قوات الدولة العثمانية ضدهم بشكل عام والأساليب الشرسة التي كانت تمارسها عند جباية للضرائب غير العادلة والجائرة المفروضة عليهم بشكل خاص. يضاف إلى ذلك أن القوات العثمانية

---

٣١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦٥.

٣١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٦٧.

٣١٥ محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٢٥٨.

كانت تمارس منذ القرن التاسع عشر وحتى ذلك الحين أساليب قاسية جدا وعنفية في ضرب الحركات السياسية الكردية وتصفية قياداتها جسديا. كما مارست الدولة العثمانية سياسة "فرق تسد" على نطاق واسع في المنطقة الكردية أيضاً وأدت إلى معارك غير قليلة بين الكرد أنفسهم أو بين الكرد والقوميات الأخرى. فقد تعرض الكرد الأيزيديون إلى اضطهاد ومجازر غير قليلة، كما حصل هذا بالنسبة للآشوريين والكلدان المسيحين، خاصة وأن غالبية المسيحيين كانوا يقطنون المنطقة الشمالية حينذاك، أي في ولاية الموصل.

المصادر

١. المصادر العربية

- إبراهيم علي. طالب النقيب صريع التاج في العراق. في مجلة آفاق عربية. مجلة عراقية. بغداد. العدد ٨. السنة ٢. ١٩٧٦.
- أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية (التكون وبدايات التحرك). دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. سلسلة دراسات ٢٨٠. ١٩٨١.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق جديدة عن معاهدة سايكس–بيكو في ضوء الوثائق الروسية. في مجلة: "آفاق عربية" السنة الثالثة. العدد ٢. تشرين الأول ١٩٧٧. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧.
- أحمد، كمال مظهر. دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨.
- الازري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. ط ١. لم تذكر دار النشر. لندن. ١٩٩١.
- آفاق عربية. مجلة عراقية. العدد ١١. السنة ٢. ١٩٧٧. بغداد.
- الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان: نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠.
- انطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي. مطبعة الترقي – دمشق. ١٩٤٦.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. ط ٤. دار البراق. لندن. ١٩٩٧.
- بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. (في ثلاثة كتب). ط ١. مؤسسة الابحاث العربية. بيروت–لبنان. ١٩٩٠.
- بله ج. شيركوه. القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، جمعية خويبون الكرديةالوطنية، النشرة الخامسة، رابطة كاوا للثقافة الكردية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٦.

– توما بوا: مع الكرد. ثورة الشيخ عبيد الله ضد الحكومة القاجارية، ترجمة محمد جميل الروزبياني، مستلة من المجلد الرابع عشر من مجلة المجمع العلمي العراقي – الهيئة الكردية، بغداد ١٩٨٦.

– الجميل، سيَّار د. العثمانيون وتكوين العرب الحديث. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٨٩.

– الحاج، عزيز. القضية الكردية في العشرينات. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط٢. ١٩٨٥.

– حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. النجف. مطبعة الغري ١٩٧٥.

– الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. طبعة منقحة. صيدا. مطبعة العرفان. ١٩٦٥.

– الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. ط ٧. الجزء الأول. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩.

– الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت. ١٩٦٠

– الحمداني، طارق نافع د. ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر. الدار العربية للموسوعات. ط١. بيروت. ١٩٨٩.

– حيدر، صالح د. مشاكل الأرض في العراق. رسالة دكتوراه. لندن. ١٩٤٢.

– الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦.

– الخليلي، جعفر. موسوعة العتبات المقدسة، ٨، قسم كربلاء. مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ١٩٨٧م.

– خيّاط، سلام. البغاء عبر العصور – أقدم مهنة في العالم. ط١. قبرص–لندن. رياض الريس للكتب والنشر. ١٩٩٢.

– الداوودي، غالب علي. الداوودية، ماضيها وحاضرها. دار منشورات البصري. المطبعة الحيدرية. النجف.

– دروزة، محمد عزة. نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية. صيدا–بيروت. ١٩٧١.

– الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢.

– الراوي، عبد اللطيف عبد الرحمن د. الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العراقي المعاصر ١٩١٨–١٩٨٠. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب. بغداد. ١٩٧٥. (الرسالة مطبوعة ومسحوبة على آلة الرونيو)

– زبير، عبد الرزاق. محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٧٦/١٩٧٧. (حاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة ومسحوبة على ألة الرونيو)

– سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. بيروت. دار الطليعة. ١٩٦٥.

– سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. دمشق. ١٩٥٨.

– شاؤل، أنور. قصة حياتي في بلاد الرافدين. القدس. ١٩٨٠.

– شاكر خصباك: الكرد – دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق – بغداد ١٩٧٢.،

– الشالجي، عباس. موسوعة العذاب. في ٧ مجلدات. بيروت. الدار العربية للموسوعات. بدون تاريخ.

– شبّر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. بيروت. لندن.دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.

– صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. صيدا–بيروت. منشورات المكتبة العصرية . النشر بدون تاريخ. ص ٧٥/٧٦.

– الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. بغداد. مكتبة المثنى. ١٩٧٢.

– عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة. ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. بدون تاريخ وبدون مكان النشر.

– عز الدين، يوسف د. داود باشا ونهاية المماليك في العراق. بغداد. منشورات دار البصري. ١٩٦٧.

– العزاوي، عباس المحامي. عشائر العراق. الجزء الأول. مطبعة بغداد. بغداد. ١٩٣٧.

– العزاوي، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين. قم–إيران. منشورات الشريف الرضي. الجزء الثالث، المجلد الثاني.

– العطية، غسان. د. العراق– نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. لندن. دار اللام. ١٩٨٨.

– العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. لندن. دار الزوراء. ١٩٨٨.

– العمري، محمد طاهر. مقدرات العراق السياسية. ج ١.بغداد. ١٩٢٥.

– عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ٨٠٠ – ١٩١٤. ط ١. . بيروت مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٠.

– غازاريان، هايكازن. وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام ١٩١٥. ترجمة نزار خليلي. ط١ .سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية. ٤. اللاذقية. سوريا. دار الحوار للنشر والتوزيع. ١٩٩٥.

– غنيمة، يوسف رزق الله. تجارة العراق قديما وحديثا. بحث تاريخي اقتصادي. بغداد.مطبعة العراق. ١٩٢٢.

– ف. ف. مينورسكي: الكرد – ملاحظات وانطباعات. ترجمة د. معروف خزنه دار، ط.١. بيروت. رابطة كاوا للثقافة الكردية. دار الكاتب. ١٩٨٧.

– فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥

– كركوش، الشيخ يوسف. تاريخ الحلة. ط ١. النجف. منشورات المكتبة الحيدرية. ١٣٨٥ هجرية.

– كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. تعريب عبد الواحد كرم. بغداد. ١٩٧١.

– لازاريف، م. س. المسألة الكردية. ١٩١٧–١٩٢٣. . بيروت دار الرازي. ١٩٩١.

– لغة العرب. مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية. صاحب إمتيازها: الأب أنستاس ماري الكرملي. المجلد الثاني تموز ١٩١٢– حزيران ١٩١٣ . العدد الأول. تموز ١٩١٢. بغداد.

– لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث. بيروت. الفارابي. ط ٨. ١٩٨٥.

– لونگريگ، ستيفن هيمسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. انتشارات الشريف الرضي. قم. إيران. الطبعة العراقية. بغداد. ١٩٦٨.

– لونگريگ، ستيفنسن همسلي. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. الجزء الثاني. ط ١. . بغداد. منشورات الفجر. ١٩٨٨.

– لونگريگ، ستيفنسن هيمسلي: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط. ط٤. إيران–قم. منشورات الشريف الرضي. ١٩٦٨.

– ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠–١٨٧٠. مجلة الطريق اللبنانية. المجلد ٣٧. العدد ٣. بيروت. ١٩٧٨.

– ليفين، ز. أ. الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠–١٨٧٠.

– لينين، ف. إ. الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. تعريب بدر الدين السباعي. دمشق. دار الوليد. ١٩٥٨.

– لينين، ف. أ. المختارات في عشر مجلدات. موسكو. دار التقدم. ١٩٧٦.

– ماركس – انجلز. الماركسية والجزائر. بيروت. دار الطليعة. ١٩٧٨.

– محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، في جزئين الأول والثاني، ط ٢، مصر – القاهرة، ١٩٦١.

– منيف، عبد الرحمن. أرض السواد. الكتاب الأول. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الدار البيضاء.المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع. ١٩٩٩.

– نظمي، وميض جمال عمر د. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. ط ١. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٤.

– نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. بيروت. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. ١٩٨٨.

– النفيسي، عبد الله فهد د. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث. ط ٢. بيروت. دار النهار للنشر. ١٩٨٦.

– النقيب، خلدون حسن د. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف).ط ٢. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٩.

– نوار، عبد العزيز سليمان د. تاريخ العراق الحديث من نهاية عهد داود باشا إلى نهاية عهد مدحت باشا. القاهرة. دار الكاتب العربي. ١٩٦٨.

– هيرشلاغ، ز. ي. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. بيروت. دار الحقيقة. ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسني.

– الوردي. علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. في ٦ أجزاء. قم. إيران. مطبعة أمير. ١٤١٧ هجرية.

– وطبان، عبد العزيز د. / إلياس، يوسف د. نشأة وتطور الطبقة العاملة في العراق. الجزائر. المعهد العربية للثقافة العمالية. ١٩٩٧.

٢ . المصادر باللغات الأجنبية

- Al-Durra, Sabah. Zur politischen und oekonomischem Problematik der Entwicklung der einheimischen (privaten) Industrie. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965
- Chaliand, Gerard (hrsg.). Kurdistan und die Kurden. (In Zwei Baende). Band I. Beitrag von Vanly, Ismet Sherif. Kurdistan im Irak. Reihe Pogrom 105/106. Gesellschaft f[r bedrohte Voelker. Goettingen. 1984.
- Edward S. Creasy. (History of the Ottoman Turks). Beirut 1961.

Gesellschaft fuer bedrohte Voelker. Goettingen. Band I. 1984.

- Heyer، Metin. Center and Periphery in the Ottoman Empire، with special Reference to the Nineteenth century. International Political Science Review. Vol. 1, No. 1-1980. California. USA.
- Hoepli، Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Hourani، Albert. Die Geschichte der arabischen Voelker. S. Fischer Verlag. 1992.
- Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. In: Kurdistan und die Kurden. Chaliand، Gerard. Reihe Pogrom. 105/106. Gottingen und Wien. 1984.
-Kendal. Tuerkisch Kurdistan. In: Kurdistan und die Kurden. Reihe Pogram. 1-4. Teil 1. Dietz Verlag. Berlin. 1979.
- Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europaeischen Expansion. In 4 B'nde.Verlag W. Kohlhammer. Stuttgart، Berlin، Koeln, Mainz. 1993. Band 3. S. 129/147.
- Universal-Lexikon. In fuenf Baende. B I. Band 5. VEB، Bibliographisches Institut Leipzig.
- Werner، Ernst/Markov, Walter. Geschichte der Tuerkenvon den Anfaengen bis zur Gegenwart. Akademie-Verlag. Berlin. 1979.
- Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden, Umschau Verlag Frankfurt am Main1987.